جامعة دمشق
هدية
مديرية المكتبات

الدكتور
يوسف خضور
كلية الآداب ـ جامعة دمشق

التغير الاجتماعي

بين
النظرية والتطبيق

حقوق الطبع والتاليف والنشر محفوظة لجامعة دمشق

منشورات جامعة دمشق

١٤٢٢ـ١٤٢٣هـ
٢٠٠٢ـ٢٠٠٣م


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تمهيد

التغير حقيقة وجودية وظاهرة عامة تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالاجمال ، وهو اكثر وضوحا في الحياة الاجتماعية لانها في تغير دائم وتفاعل مستمر .

وقد يكون هذا التغير سريعا بحيث يمكن للاجيال المتعاقبة ان تلحظه وتحس آثاره ، وقد يكون بطيئا لدرجة لا يحس معها الجيل القائم بان مجتمعه يتغير بل قد يتصور انه يعيش في مجتمع قد اصيب بالعقم او الجمود ، والحقيقة ان هذا غير صحيح ، فما من شيء يظل على حاله لانه لا يمكن ان يكون بمعزل عن تيارات الحياة ودوافع الحركة ، سواء اكانت هذه التيارات والدوافع من داخل المجتمع ذاته ام وافدة اليه من خارجه .

ومفهوم التغير ليس مفهوما حديثا او معاصرا ، بل ان الفكرة ذاتها قديمة قدم الفكر الانساني ، وقدم التاملات الفلسفية . فلقد تصور هيراقليطس ان العالم اشبه ما يكون بلوحة لا يبقى فيها اي شيء على ما كان عليه ، فكل شيء يتحرك ويتحول ويتغير ويذهب . ولقد عبر عن هذه الفكرة في مقولته المشهورة « الاشياء في تغير متصل » هذا قوله الاكبر وملخص مذهبه . وهو يمثل له بصورتين ، الاولى جريان الماء فيقول : « ان من المستحيل ان ينزل الانسان النهر الواحد مرتين ، فان مياها جديدة تاتي حوله » ويرجع هذا الى ان النهر في المرة الثانية ليس النهر نفسه في المرة الاولى ، وكذلك الامر بالنسبة للانسان ، وفيما بين الخطوتين لا يبقى اي منهما ثابتا ، وانما يتغير النهر والانسان مهما قصر الوقت . والصورة الثانية اضطرام النار . وهي احب لديه من الاولى لان النار اسرع حركة واوضح دلالة على التغير ، ولانه يرى في النار المبدأ الاول الذي تصدر عنه الاشياء وترجع اليه . ولولا التغير لم يكن شيء ،

فإن الاستقرار موت وعدم . والتغير بالنسبة له صراع بين الاضداد ليحل بعضها محل بعض . ونظرا لان لكل شيء ما يناقضه فإن الوجود والعدم موجودان في اي شيء ، وبصبح الوجود الحقيقي هو التغير .

اما الفيلسوف بارمنيدس فقد نادى بخلاف ذلك حيث عد الوجود هو الحقيقة الازلية ، وإن الحقيقة كائن ثابت غير متغير . اما التغير فهو وهم من الاوهام .

ولقد قدم الإغريق وبخاصة افلاطون وارسطو ـ للعالم المفهوم القديم للمجتمع الثابت غير المتغير ، فلقد كان التغير من وجهة نظرهم عرضيا وغير ذي قيمة ، ولذلك كانت النظرة الى المجتمعات ، نظرة جامدة ترمي الى بقائها على حالها ، ولقد راى افلاطون الذي ساد عصره الاضطراب والتغير ، ان ما يحتاج اليه المجتمع ، هو النظام والاستقرار الاجتماعيان اللذان يؤسسان على العدل ، إذ انه دون العدل لا يبقى شيء او يستمر .

والواقع ان اي محاولة لاستعراض التاريخ الانساني منذ اقدم العصور ، من زاوية معينة تتعلق بموقف الانسان من قضية الثبات والتغير في حياته الاجتماعية ، تكشف لنا عن ان الشطر الاكبر من تاريخ المجتمع الانساني يشهد حرص الانسان على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هي ، والنظر الى تغيير هذه الأوضاع نظرة غير مؤيدة أو غير محبذة لان التغير ظاهرة غير مرغوبة . وهكذا اصبح الوضع الأمثل هو ذلك الذي يتصف بالثبات والاستقرار ، اما التغير فهو انحراف عن الوضع الأمثل ، وبالتالي انحراف عن الطريق السوي يقتضي الوقوف منه موقف المقاومة .

لم يمنع هذا الموقف العام بطبيعة الحال من ظهور بعض المواقف التي تعد استثناء من هذا التعميم كظهور بعض المصلحين الذين يتزعمون الثورة على الأوضاع القائمة منددين بالمظالم التي تلحق بعامة الشعب ومطالبين برفع المظالم ومعبرين عن آمال الناس في حياة اقل قسوة واكثر رفاهية ، ومستقبل افضل من الحاضر . ولكن هذه المواقف لا تنفي حقيقة الاتجاه الغالب الذي كان ينظر الى الثبات كونه

النمط العام ، ويعكس التاريخ الاجتماعي في معظمه درجات كبيرة من الثبات والاستقرار الاجتماعي . بحيث يمكن القول إن الثبات والاستقرار كانا الوضع الاجتماعي الأمثل ، او الظاهرة السوية بالنسبة للمجتمعات بصفة عامة .

استمر هذا المناخ الفكري الذي ساند الثبات ووقف في وجه التغير لفترة طويلة ، ولم يبدأ في التغير إلا مع مطلع العصور الوسطى وابتداء من القرن السابع عشر على وجه التقريب . اذ حدثت الثورة الصناعية ، ونشر « داروين » كتابه عن اصل الأنواع وظهرت حركات انسانية عامة في القرن الثامن عشر اخذت على عاتقها تحقيق نظم اجتماعية افضل عن طريق الدعوة الى افكار جديدة في مجال العلاقات الانسانية وتنبيه الاذهان للآفات الاجتماعية السائدة ، ومساندة التشريعات الاجتماعية لعلاج هذه الآفات . كما ظهرت الآراء والنظريات العلمية المختلفة التي تؤكد حتمية التغير ، وبدأت النظرة الى الظواهر الاجتماعية في علاقاتها الموضوعية تأخذ الشكل العلمي المنهجي، واصبح التغير لا الثبات معيار حقيقة الوجود في كل مجتمع ، والقوانين التي يعنى بها رجال العلم قوانين حركة وجهودهم إنما ترمي الى معرفة ما بين التغيرات من ترابط وعلاقات، وتكشف عن مصدر التغير ووسائل توجيهه ، وقوانين تنظيمه وضبطه ، وذلك لادراكهم ان اي تغير يحدث في جانب من جوانب الحياة يتبعه تغير في الجوانب الاخرى .

من هذه العوامل وغيرها يتبين لنا ان المناخ الفكري لم يعد معيقاً للتغير فحسب ، بل داعيا للتقدم . ونتيجة للتفاعل بين هذه العوامل بدأت الصورة الأولى لمفهوم التقدم تظهر في الفكر الاجتماعي ، وتتطور شيئا فشيئا لتنتهي الى نظريات كاملة لتفسير تطور الانسانية وتقدمها من خلال هذا التطور . ولعل هذا هو السبب فيما حدث من تزاوج فكري بين مفهوم التغير ومفهوم التقدم . وكان هذا الربط بين التغير والتقدم الاجتماعي نقطة تحول جوهري في تيار الفكر الانساني الذي ساد العصور الوسطى ، والذي قدس الأوضاع القائمة . واذا كان مفهوم التقدم الاجتماعي لم يحدث كل

التغيرات العميقة التي تميز بين الحياة الاجتماعية المعاصرة وحياة العصور الوسطى ، إلا انه ساهم بدور كبير في المساندة الفكرية لكثير من التغيرات التي حدثت بعد ذلك ، والتي مازالت آثارها باقية حتى العصر الحاضر . وبهذا تحول المناخ الفكري نحو التغير كونه الوضع السوي ، وتخلى عن تقديس الأوضاع القائمة والمحافظة عليها معدا الثبات قرين التخلف والجمود ، وإن كان ذلك لا يعني ان التحول قد تحقق بصفة مطلقة ، بل هناك تفاوت بطبيعة الحال بين المجتمعات والظواهر هدف التغير او الثبات .

وعلى الرغم من ان ظاهرة التغير قديمة قدم المجتمع الانساني الا ان الدراسة العلمية المنهجية لهذه الظاهرة ما زالت في مراحلها الاولى ، وما زال التغير الاجتماعي من المجالات البكر في الدراسات الاجتماعية . حتى في المجتمعات التي ازدهرت فيها الدراسات والتي تعد في مقدمة المجتمعات من حيث سرعة التغير . فقد اشار احد المؤلفين الى ان معظم دراسات علم الاجتماع الامريكي ما زالت تدور في الاغلب حول الاستقرار الاجتماعي ويدور البحث عامة حول العوامل التي من شانها حفظ حياة المجتمع والاوضاع القائمة فيه ،او بمعنى آخر طريق المجتمع نحو تحقيق التوازن الوظيفي في داخل النسق الاجتماعي ، وبين الانساق الاجتماعية الاخرى . واذا كان هذا هو موقف علم الاجتماع من موضوع التغير في مجتمع يعد من اكثر المجتمعات تغيرا فما بالنا بالمجتمعات التي ما زالت الدراسات الاجتماعية فيها في مراحلها الاولى .

وهناك عدة اسباب وراء موقف علم الاجتماع الامريكي من التغير بعضها ايديولوجي وبعضها سياسي وبعضها علمي . على ان ذلك لا يمنع من ان يتجه علم الاجتماع في الدول النامية ، على الرغم من حداثة العهد به ، الى تركيز اكبر واهتمام اشد بموضوع التغير الاجتماعي حتى يسهم في تيسير عمليات التغير التي تعمل عملها في معظم هذا المجتمعات .

إن نظرة عامة الى المجتمع الانساني المعاصر لتكشف لنا عن ان هذا المجتمع

في تغير سريع واسرع من اي وقت مضى خلال التاريخ الانساني . ومجتمع القرن العشرين بلا جدال مجتمع متغير ، بمعنى ان التغير السريع من اوضح سماته وابرز خصائصه ولكن اين موقعنا كعرب من هذا التغير ؟

إن التغير التدريجي التلقائي لم يعد يجدي نفعا فالهوة كبيرة بيننا وبين المجتمعات المتقدمة ولكي نردم الهوة لا بد لنا من استراتيجية واضحة للتغير الاجتماعي تضع في حسبانها العوامل الفعلية الاقتصادية والاجتماعية ، والقوى الفاعلة الحقيقية والمؤثرة في عملية التغير ، وبخاصة العوامل المنشطة والمعوقة للتغير .

وهذا ما نفتقر اليه ، اذ ان معظم البحوث العربية ما زالت تعتمد في دراستها للتغير على المناهج الغربية . وقلما نجد بحوثا اصيلة حول التغير تتسم بافق استراتيجي شمولي ، تتناول التغير من زاوية التكامل القومي . على العكس من ذلك ، ان هذه الدراسات لا تبحث في التغير من الجانب التكاملي القومي ، بقدر ما تهتم به من حيث نتائجه ومظاهره .

إن هذه المنهجية لا تفتقر الى الافق الاستراتيجي فحسب ، وإنما هي عاجزة ايضا عن فهم معطيات التغير وتحليلها .. ولذلك فقد ظلت اسيرة النزعة الاقليمية . وهي عندما تدرس التغير ، فلا تعنيها المتغيرات القومية والدولية ولا الهوة القائمة بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة صناعيا ، وكيفية ردمها ، بقدر ما تهتم بمظاهر التحديث والتغير الجزئي على الصعيد القطري ، ومما تجاهله المهتمون بشؤون التنمية ان الاقطار العربية المنفردة تفتقر الى الاسس الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق التغير . كما ان إخفاق مسيرة التحديث في المجتمع العربي تكمن في تجزئة الاقتصاد العربي وتبعيته الخارجية . ولا سبيل الى التقدم والاستقلال الاقتصادي إلا بالتغلب على هذه الحالة وبناء الاقتصاد القومي المستقل الذي يمثل اساس التغير المنشود .

د. ي. خضور

١٤ آذار ١٩٩٣


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصـــل الاول

(المدخل النظري)

- ماهية التغير الاجتماعي
- آليات التغير الاجتماعي
- مصطلحات التغير الاجتماعي
  - أ ـ التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي
  - ب ـ التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي
  - حـ ـ التغير الاجتماعي والنمو الاجتماعي .
  - د ـ التغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية .
- صعوبة دراسة التغير الاجتماعي
- التغير الاجتماعي والتغير الثقافي

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ماهيـــة التغير الاجتماعي

التغير في ذاته ، حقيقة وجودية ، فضلا عن أنه ظاهرة عامة تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالاجمال ، وهو أكثر وضوحا في الحياة الاجتماعية لأنها في تغير مستمر . وهذا ما حدا ببعض العلماء الى القول إن ليس هناك مجتمعات ؛ ولكن الموجود تفاعلات وعلاقات اجتماعية في تغير دائم وآثار متبادلة . . إنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية ، فهو سبيل بقائها ونموها فبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في بناها وأنشطتها ، وعن طريق التغير تواجه الجماعات البشرية متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة . وعلى الرغم من بساطة مفهوم التغير نظرا لعموميته في الاستعمال اليومي ، فقد أثار كثيرا من الجدل والتناقض في مجالي علم الاجتماع وعلم دراسة الانسان الاجتماعي ؛ فقلما تباينت آراء علماء الاجتماع فيما بينهم كما هي الحال في تحديد مفهوم التغير الاجتماعي Social Change الأمر الذي يدفعنا الى محاولة توضيح هذا المفهوم ، بخاصة وأن ظاهرة التغير في الوقت الحاضر تعد من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي المعاصر ؛ حيث لم يعد التغير تلقائيا يسير دون توجيه واع بل غدا تغيرا مقصودا واراديا يتم وفق خطط مدروسة من أجل تنمية حقيقة هادفة .

فماذا يعني التغير ؟

يتضح من المدلول اللفظي للتغير أنه يشير الى التحول أو التبدل أو الانتقال من حالة الى حالة مختلفة . أي أنه اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة من الزمن . إنه بعبارة أخرى تعاقب الاختلافات عبر الزمن في كيان قائم Persisting Identity .

إن هذا التصور لعملية التغير يتضمن ثلاثة عناصر هامة : الاختلافات ،

الزمن ، والكيان القائم • وترتبط هذه العناصر بتذبذبات التغير التي تصاحب شكل الحركة أو التفاعل •

أما الاختلافات فتظهر عندما نلاحظ ما يعتري لأشياء من التغير ، فملاحظة هذه الاختلافات هي بداية معرفة التغير • والتغير لا ينفصل عن البعد الزمني فهو ينتسب لى تاريخ معين • وحينما تتعاقب هذه الاختلافات عبر الزمن فانها تتعلق بالكيان الذي يستقر خـلال الاختلافات المتعاقبة • وحينئذ يمكننا القول إنه قد حـدث تغير •

وحينما تضاف كلمة الاجتماعي الى التغير ، والتي تعني ما يتعلق بالمجتمع يصبح التغير الاجتماعي : التحولات أو الاختلافات المتعاقبة التي تطرأ على البناء الاجتماعي Social Structure خلال فترة من الزمن •

ولكن هل كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجي ؟ بالطبع لا •

فلقد ميز المفكرون بين كل تغير وآخر بحيث لا يمكن أن نسمي كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع تغيرات اجتماعيـة • فهناك تغيرات متعـددة في المجتمع في جانبي الثقافة : المادي والفكري ، وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات ، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعيـة ، وفي الأنظمـة والقيم والعادات وما الى ذلك ، كما أن هناك اختلافا في الأدوات التي يستخدمها المجتمع من حين الى آخر • وفي أساليب توظيفها ، كل ذلك يعد تغيرات في المجتمع إلا أنها ليست جميعا تغيرات اجتماعية •

فما هو التغير الاجتماعي بين تلك المتغيرات ؟

لقد حاول المفكرون الاجتماعيون الاجابة عن هذا السؤال • فكانت اجابات متعددة ومتباينة أحيانا • وهذا يعود بالطبع الى اختلاف متطلبات الباحثين النظرية والايديولوجية من جهة واختلاف المكان والزمان بين المجتمعات من جهة أخرى • كما أن للأمر جانبا منهجيا أيضا يتعلق بكيفية صياغة العلم مفاهيمه وقوانينـه وتعاريفـه •

لقد ميز جي روشر Guy Rocher التغير الاجتماعي عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية وحدد له أربع صفات هي : (٤١ ، ص ١٦ — ١٧)

١ — التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ، توجد عند أفراد عددين ، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم .

٢ — التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي Social Structure

أي يؤثر في هيكل النظـام الاجتماعي في الكـل أو الجزء ، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا ، هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع ، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة ، أو على النظام الاقتصادي ، أو السياسي وما الى ذلك . هذا التغير هو الذي يمكن تسميته التغير الاجتماعي .

٣ — يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمن أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهيا بفترة زمنيـة معينة ، من أجل مقارنة الحـالة الماضية بالحالة الراهنة . ومن أجل الوقوف على مدى التغير ، ولا يتأتى ادراك ذلك الا بالوقوف على الحالة السابقة ، أي أن قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي .

٤ — أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من أجل ادراك التغير والوقوف على أبعاده ، أما التغير الذي ينتهي بسرعة ، فلا يمكن فهمه ، ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحا من خلال ديمومتـه .

ولهذا فان التغير الاجتماعي عند « جي روشر » Guy Rocher هو كل تحول Transformation في البنـاء الاجتماعي يلاحظ في الزمـن ولا يكون مؤقتـا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها . (٤١ ، ص ٦١)

أما « حسين رشوان » فيقول : « وحين نتناول التغير الاجتماعي ، فاننا نشير الى الاختلافات المتعاقبة التي تقع عبر الزمن في بعض العلاقات لاجتماعية كالمعايير ، والدور ، والمكانـة ، والبناء الاجتماعي ، وكذلك العائـلة ، والكنيسة ، والأمة ،

والملكية ، ودور المراة ، ومكانة الزوج ، ومجتمع القرية . فاذا قلنا إن النظام العائلي قد تغير ، فاننا نعني بهذا أن ثمة اختلافا بين حالتي العائلة القائمة والعائلة التاريخية التي نعرفها عن طريق السجلات المكتوبة أو عن طريق الذاكرة » . (رشوان ، ٤٥ ، ٥١)

ويتعرض كل من « جيرث Gerth » و « ملز Mills » الى ماهية التغير الاجتماعي ، ويعدان التغير الاجتماعي : التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد ، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية ، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن . (١٠٠ ، ص ٨) .

ويشير « عاطف غيث » الى التغير الاجتماعي بأنه « التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة » . (٧٩ ، ص ٢٥)

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال : (٧٩ ، ص ٢٥)

١ ـ التغير في القيم الاجتماعية ، تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي . كالانتقال من النمط الاقطاعي للمجتمع الى النمط التجاري الصناعي ، الذي صاحبه تغير في القيم التي ترتبط باخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة الى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك .

٢ ـ التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار ، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية ، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات الى نظام وحدانية الزوج والزوجة ، ومن الملكية المطلقة الى الديمقراطية ، ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة الى لاشتراكية .

٣ ـ التغير في مراكز الأشخاص . ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت ، ومن الهام أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة ، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير في مجريات الاحداث الاجتماعية .

ويشير « محمد علي الشناوي » الى التغير الاجتماعي بأنه : « كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات ، وكل تغير يصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية ، أو القيم والمعايير السائدة فيه ، أو أنماط السلوك . ونوع العلاقات القائمة بين أفراده وجماعاته ، وقد يكون هذا التغير ماديا يستهدف رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والمادي للمجتمع . وقد يكون نفسيا اجتماعيا يسعى لتغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم ، والتغير الاجتماعي ينبغي أن يكون عملية مقصودة ، لا تترك لعفوية الظروف ، ومن هنا تبرز ضرورة التخطيط له ، ودراسة الديناميات التي تصاحبه وتترتب عليه » .(٥٩ ، ص ٢٠)

ويلاحظ مما سبق ، أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو : كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن . وقد يكون هذا التغير ايجابيا أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلفا . أي ليس هنا من اتجاه محدد للتغير . وتتضح عملية التغير عندما يطرد البناء الاجتماعي النظم التي لم تعد قادرة على أداء ما هو مطلوب منها .

ـ آليات التغير الاجتماعي •

تختلف مصادر التغير الاجتماعي وتتعدد نظرة المفكرين وهذا ما نوضحه في الفصول القادمة ، ولكن يمكن القول في البداية إن هناك مصدرين للتغير هما :

١ ـ المصدر الداخلي : أي أن يكون قائما في داخل النسق الاجتماعي ، وإطاره المجتمع نفسه ، أي أنه نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع •

٢ ـ المصدر الخارجي : الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى •

وبطبيعة الحال سواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فان ذلك يقوم على آليات محددة هي : (٤١ ، ص ٣٠)

١ ـ الاختراع والاكتشاف : يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل ، مثال ذلك ، اختراع الكهرباء والسيارة ••• أو اعادة تحسين كفاية مخترعات قديمة ، كتحسين الآله البخارية ، وتحسين صناعة القطارات والطائرات وما الى ذلك • كل ذلك يؤدي الى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي الى تغيرات اجتماعية • وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا ، كاكتشاف القارة الأمريكية ورأس الرجاء الصالح ، أو اكتشاف عناصر جديدة في الطبيعة ، واكتشاف القوانين المختلفة وغيرها ، وهذه بدورها تؤدي في النهاية الى تغيرات اجتماعية ، أي تشكل ميكانزمات للتغير الاجتماعي • وبطبيعة الحال ، فان الحاجات هي التي تدعو الى الاكتشاف والاختراع ، تلك الحاجات التي هي اجتماعية في المقام الأول •

٢ ـ الذكاء والبيئة الثقافية : بلا شك أنه ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف ، إنما يتطلب ذلك مستوى مرتفعا من الذكاء يؤدي الى الاختراع •

ولكن اي اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع ، لن يؤدي الى الهدف الذي قام من أجله ،ولهذا فإن الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوافر المناخ الاجتماعي الملائم ، والدليل على ذلك ، أنه أحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد . وقد بين « نمكوف Nimkoff » أن الاختراعات تعتمد :

١ ـ القدرة العقلية .

٢ ـ الحاجة للاختراع .

٣ ـ المعرفة القائمة .

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملاءمة والتكلفة ، وعلى مكانة الاختراع الذي يؤدي بدوره الى التغير الاجتماعي .

ولذلك فان اتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ، ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة ، ولن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية لتساعده على الاكتشاف أو الاختراع .

٣ ـ الانتشار : إن المخترعات لن يكتب لها النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين في المجتمع حتى تعم ، وتؤدي الى عملية التغير . والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع . ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف هوى وقبولا لدى أفراد المجتمع ، أو لدى مجموعة كبيرة منهم . وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات ، وقد تكون إرادية أو مفروضة . ولهذا فإن القبول يؤدي الى سعة الانتشار .

* * *

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مصطلحات التغير الاجتماعي

تنوعت أساليب العلماء ومصطلحاتهم للتعبير عن الخط العام لسيرة المجتمعات الانسانية وما يرتبط بذلك من المفاهيم المعبرة عن التبدل والتغير الاجتماعي وغيره من المفاهيم المشابهة له .

ويعد مصطلح التغير الاجتماعي Social Change مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية ، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته فقد كان مختلطا مع مصطلحات أخرى : مثل التطور Evolution والتقدم Progress والتنمية Developpement والتغير Change تلك المصطلحات التي بدأ تمييزها عن التغير الاجتماعي في الدراسات الراهنة مع بداية هذا القرن ، وإذا كان الخلط جائزا في عصور سابقة نظرا لعدم وجود دراسات علمية تبحث في ماهية التغير وعوامله واتجاهاته ، فانه أصبح من غير الممكن الاستمرار في هذا المنهج أمام التقدم في الدراسات الاجتماعية عموما .

ولقد أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مسارا علميا بعد أن وضع « وليم أوجبرن William Ogbern » كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي Social Change عام ١٩٢٢ ، وبعد ذلك تتابعت الدراسات التغيرية في ضوء التقدم الذي حدث في مناهج الدراسات الاجتماعية . (٤١ ، ص ٢٣)

لقد سادت نظرة تشاؤمية Pessimism للتغير حتى القرن الثامن عشر وهي مبنية على الخوف من المستقبل ، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية ، في حين أخذ العلماء ينظرون بعد ذلك الى التاريخ نظرة تفاؤلية Optimist معتبرة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها . وأن العصر الذهبي

أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير « سان سيمون » فالانسان قادر على تغيير ظروفه المادية والروحية تغييرا ايجابيا (أي نحو الأفضل) بوساطة العقل والجهد الارادي الواعي بعيدا عن « جبرية » المصير المحتوم الذي ترسمه قوى علوية ترانسندنتالية من وراء ظهره .

وقد صاغ فلاسفة التاريخ نظريات عامة كان الخلط فيها واضحا بين مصطلح التغير وغيره من المصطلحات الأخرى يقول « ت. ب. بوتومور » T.B. Bottomore حول هذه النقطة : « وتلاحظ على هذه النظريات السوسولوجية الأولى أن مفاهيم « التغير » و « التطور » و « النمو » و « التقدم » كانت تختلط في بعض الأحيان ، أو يربط الفكر بينها في مفهوم واحد . وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا » . (٢١ ، ص ٣٠٢)

ويعتبر « بوتومور » أن الصعوبات التي واجهت علماء الاجتماع في نظريات التطور أو النمو أو التقدم ، إضافة الى تغيرات المناخ الفكري العام قد دفعت بالجميع الى تبني مصطلح « التغير الاجتماعي » « للاشارة الى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الانسانية . وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حيادا نشر كتاب « التغير الاجتماعي » لوليم أوجبرن في سنة ١٩٢٢ .

ويؤكد هذه الصورة « روبرت ماكفر » و « شارلز بيدج » في كتابهما الثالث « المجتمع » فيقولان : « إن تعبير التغير ذاته تعبير محايد تماما ، فهو لا يتضمن شيئا سوى اختلاف بمرور الوقت في الموضوع الذي يشير اليه ، وحين نتحدث عن « تغير اجتماعي » فاننا لا نعني الاشارة الى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار » (٩٢ ص ٩١٥)

ويعتبر عالم الاجتماع السوفياتي « أوسيبوف » في كتابه « قضايا علم الاجتماع » أن التحول من مفهوم « التطور الاجتماعي » الى مفهوم « التغير الاجتماعي » إنما هو هروب من مشكلة وليس حلا لها ، هروب من « نظرية التطور » التي على الرغم من أنها قد لا تقر بوجود قفزات في الطبيعة أو في التاريخ

الا أنها توحي بالمفهوم المادي للتاريخ الذي وضعه كلاسيكو الماركسية . (٥١ ، ص ٣٨)

ويجدر بنا أن نشير الى الفروق الاصطلاحية لاستخدامات هذه المفاهيم المشابهة لمصطلح التغير الاجتماعي الذي يعني كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي ، في النظام والقيم والأدوار . وما يمكن مشاهدته خلال فترة معينة من الزمن .

٢ ـ التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي :

Social Change and Social Evolution

كثيرا ما يختلط مفهوم التغير الاجتماعي Social Change بمفهوم التطور الاجتماعي Social Evolution وكثيرا ما يستخدم المفهومان كما لو كانا بالمعنى نفسه ، فهل التغير هو التطور بحيث يمكن استخدام أحد المفهومين بدل الآخر دون أن يؤثر ذلك في المعنى . والواقع أن التغير الاجتماعي وإن كان يشير الى تحول في العلاقات الاجتماعية وفي البناء الاجتماعي دون تحديد لاتجاه هذا التحول أو تقويم له ، فإن التطور الاجتماعي منذ ظهر بخاصة في القرن التاسع عشر كان يعني اتجاها معينا في التغير . ويعرفه معجم علم الاجتماع ، بأنه العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الانسانية نموا مستمرا بمراحل متلاحقة مترابطة . أي أن التطور الاجتماعي بهذا المعنى يحمل معنى التقدم التدريجي دون طفرات .

والواقع أن مفهوم التطور لم يكتسب ما له من ذيوع وانتشار ، ومن مكانة في الحقلين البيولوجي والاجتماعي ، الا مع ظهور نظرية « دارون » في منتصف القرن التاسع عشر ، وكان التطبيق الاجتماعي لنظرية « دارون » على المجتمع الانساني على يد العلامة الانكليزي « هربرت سبنسر H. Spencer » وقد سمي تطبيق نظرية نظرية دارون على المجتمع الداروينية الاجتماعية Social Darwinisim فلقد حاول سبنسر تطبيق نظرية « دارون » على المجتمعات البشرية وذلك في المقارنة بين الكائن الحي والمجتمع وايجاد أوجه التشابه في اشتراكهما في النمو وتعقد درجة البناء وتمايز الوظائف وتطورها من التجانس الى اللا تجانس أو من الأدنى الى الأعلى . حيث عرف التطور بأنه « انحدار سلالي معدل على نحو معين » (٤١ ، ص ٢٩)

وقد حذا كثير من العلماء حذوه في محاولتهم البحث عن أصل المجتمع والمراحل التطورية التي مر بها ، والخط العام لسيرته متعيرين بعض المفاهيم البيولوجية مثل : الانتخاب الطبيعي والتكيف ، وتنازع البقاء وبقاء الأصلح • وأصبح استخدام التطور في وقتنا الحاضر وقفا على المدرسة البيولوجية الاجتماعية وأنصارها ممن يرون حتمية المراحل الحضارية البيولوجية في عالم الأحياء • وغدا التطور الاجتماعي علما على مدرسة التطوريين أو الداروينيين الاجتماعيين وعلى المدارس التي تفرعت عنها وأولئك الذين يرون حتمية تتابع المراحل الحضارية في الحياة الاجتماعية على نحو تتابع المراحل البيولوجية في عالم الأحياء ، وهذا رأي لم ينهض في تاريخ الحضارة دليل على صحته به الأدلة التي وعاها التاريخ تنكر ذلك ••• (٦١ ، ص ٦٢)

ولقد ربط الكثيرون بين مفهومي التطور والتقدم لأن تطور المجتمع من البسيط الى المركب أو المعقد يعني تقدما اجتماعيا غير مدركين أن التقدم هو التقويم الخلقي للتطور • ويرى بعض علماء الاجتماع ، وهم غالبا ما ينتمون الى علم الاجتماع البرجوازي ضرورة التفريق بين هذين المفهومين على أساس أن التطور مسألة موضوعية صرفة في حين أن التقدم مسألة « تقويمية » خلقية وذاتية •

يرى « ماكيفر وبيدج » أنه ليس حتميا أن يكون التطور بالضرورة تقدما ، فالجماعة التي لها نظام أكثر تطورا (مركبا أو متمايزا) ليس بالضرورة أفضل أو أحسن استعدادا للبقاء أو أكثر سعادة مما يسمى جماعة « بدائية » فموقع جماعة ما في سلم التطور لا يعتمد على أحكامنا الخلقية ، ولا بد أن تكون هناك بالطبع علاقة ما بين طبيعة البناء الاجتماعي ونوع الحياة التي يعيشها الناس فيه • يقول « ماكيفر وبيدج » حول هذه النقطة : « وعلى هذا فاننا نستطيع ، على فرض أن لدينا المعرفة الكافية ، أن نصنف المجتمعات المختلفة بموضوعية تامة الى مجتمعات أكثر أو أقل تطورا • ولا يمكن اتهامنا بأللا موضوعية أو الذاتية في أحكامنا حين نقول ان مجتمعا ما متحضرا أكثر تطورا من مجتمع الأسكيمو • ولكننا إذا ادعينا أيضا أن الحياة المتحضرة حياة أفضل فان الحالة تختلف » (٩٢ ، ص ٩٢٦ ــ ٩٣٠) وذلك لانعدام معيار موضوعي نحتكم اليه ، فقد رفض كثير من الفلاسفة الحضارة

بخاصة في المجتمعات التنافسية والتي تقوم على الصراع في علاقاتها • قد يدافع حتى عن حالة « البدائية » مثلا الاسكيمو ـ قد يدعون ان مجتمعهم أسمى من المجتمع الصناعي الأوروبي « لأن لديهم ـ الى أن يحل بهم الفساد بفضل حضارتنا ـ أسنانا أفضل وأمراضا أقل مما لدينا ، ولأنهم يحيون حياة أكثر فطرة طبيعية ولا تظهر عليهم عقدنا (أي عقد الحضارة الغربية ـ أوربية وأمريكية) • (٩٢ ص ٩٢٨ ـ ٩٣٠)

وقد شار الكثير من المفكرين المحدثين الى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي • وفي هذا الخصوص بين « وليم أوجبرن » « أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية ، لم تسفر إلا عن القليل من النتائج الحيوية والهامة » • (٩٣ ، ص ٢٥)

أما المفكر « جوردن تشايلد Jordon Child » فقد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحا أن الارث الاجتماعي للانسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأت منها ، بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ اكتسابه الا بعد خروجه من رحم أمه ، فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمدا كما يمكن التحكم فيها ، أو ابطاء سرعتها بوساطة الارادة الواعية والمدروسة لواضعيها ومنفذيها من البشر ، وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الموروثة ، ولكنه مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط » (١٠٨ ، ص ١٦ ـ ١٧)

وقد بين « جوليان ستيورد Jolian Steward » أن هناك اختلافا واضحا بين التطور العضوي والتطور البشري ، ذلك أن الأول يسير في خط مستقيم « حتمي » بينما الثاني يسير في عدة خطوط وذلك حسب اختلاف العوامل • وهنا تطرح النظرية المتعددة الخطوط Multiliner Evolution والتي تتضمن حاليا نظرة جديدة يسعى علماء التطور بموجبها الى فهم تطور الثقافة

الانسانية ، وفقا لتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في تغير المجتمع ، فالعوامل المختلفة تؤدي الى اختلاف التطور • (٤١ ، ص ٣٠ ــ ٣١)

وانطلاقا من ذلك ، فان التطوريين القدامى والمحدثين يقولون بحتمية التطور للمجتمعات ، وهي حتمية تتشابه وحتمية التطور عند الكائنات العضوية ، إلا أن الاختلاف عند المحدثين في أن العوامل المختلفة تؤدي الى تغير اتجاه التطور بوجه عـام •

وهنا يلاحظ أن مفهوم المحدثين للتطور يقترب من مفهوم التغير الاجتماعي الى حد كبير إلا أنهم لم يتبينوا الاختلاف بين المفهومين بشكل دقيق •

ويمكننا القول ان التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد ، فهـو اضافة « حجمية » دون حذف أو استبدال لبنى قديمة • أما التطور المجتمعي ، فيعني أن ثقافة المجتمعات قـد نمت مع الزمـن وبصورة متزايدة التعقيد باضافة « كمية ونوعية » مـع حـذف واستبدال لبنى قديمة • أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانبا هاما في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي Social Lag التي تنطبق على واقع المجتمعات •

والواقع أن النظرية التطورية في الحقل الاجتماعي قد فقدت الكثير من الشهرة التي اكتسبتها خـلال القرن التاسـع عشر وأوائل القرن العشرين وانصرف عنها المحدثون من علماء الاجتماع كما انصرفوا عن استخدام مفهوم التطور الاجتماعي الى مفهوم التغير الاجتماعي اذ وجـدوه الأكثر علمية وواقعية لحـالة المجتمعات الانسانية •

ب ــ التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي :

Social Chang and Social Progress

تعود فكرة التقدم Progress الى عصور قديمة ، وأول من استعمل هذا المصطلح هو « لوكرتيس Lucretius » عام ٦٠ ق•م وهي سابقة لمصطلحات ومفاهيم لاحقة مثل التغير الاجتماعي والتطور ، وذلك أن مصطلح التقدم ارتبط بفلسفة

التاريخ أما المفهومان الآخران فقد ظهرا مع علم الاجتماع وعلم الأحياء وهذه فترة لاحقة . ومفهوم التقدم الاجتماعي S. Progress من المفاهيم التي ارتبطت بالتغير الاجتماعي على أساس أن التقدم هو في حقيقته تغير المجتمع من حالة الى حالة أفضل ، بغض النظر عن معايير الأفضلية ووسائل قياسها ، وجاءت نظريات التقدم الاجتماعي لتفسير تقدم المجتمعات في تغيرها ، محاولة البحث عن أسباب ذلك في الماضي ، وامكانات التقدم بالنسبة لمستقبل المجتمع الانساني ، الأمر الذي يتطلب التفرقة بين مفهوم التغير ومفهوم التقدم ، تعزيزا للمحاولات المبذولة في التعريف بمفهوم التغير الاجتماعي وتوضيح مضمونه وتحديد أبعاده .

إن التقدم من ناحية المدلول اللفظي للكلمة يفيد معنى الحركة الى الأمام ، ولكن هذا المدلول اللفظي لا يساعد كثيرا على التعريف بالتقدم الاجتماعي لأن الحركة الى الأمام بالنسبة للمجتمع أمر على قدر كبير من الغموض . واذا كان من الصعب التعريف بالتقدم كونه ناحيةمن نواحي التغير الاجتماعي ، حيث لا سبيل للتحقق من كيف جاء هذا التقدم ومتى وأين ، إذا كان قد حدث بالفعل إلا أن ذلك لا يعني الاستغناء كلية عن مفهوم التقدم لما له من وظيفة تقويمية على الأقل ، حيث يشير الى تغير المجتمعات نحو الأفضل ، سواء بالنسبة للجوانب المادية أو اللا مادية في حياة هذه المجتمعات وإن تدخلت الاعتبارات الذاتية في تحديد الأفضل في كثير من الأحيان .

من أبرز المفكرين الذين عنوا بدراسة فكرة التقدم والتأريخ لنظرياته العلاقة الأمريكي « جون بيوري John Bury » الذي يرى أن مفهوم التقدم يعني أن الحضارة الانسانية قد تطورت في الماضي ، وهي تتطور في الوقت الحاضر ، وسوف تستمر في التطور في المستقبل في اتجاه مرغوب . ويستطرد في التعريف بهذا المفهوم فيضيف أن الحكم على هذا الاتجاه بأنه مرغوب أو غير مرغوب يتوقف على مدى الدقة في تحديد الغاية التي يسير نحوها هذا الاتجاه ، وإن كان أغلب الناس يعتقد أن غاية التطور البشري هي في تحقيق ذلك النوع من المجتمع الذي ينعم فيه كل سكان المعمورة بالسعادة التامة في الحياة .

من المفكرين الذين عنوا أيضا بتعريف مفهوم التقدم المفكر الروسي « كارايف Koraiyev » الذي رأى أن التقدم هو « الارتفاع التدريجي بمستوى النمو الانساني مصحوبا بتلك الظروف أو الشروط التي تتيح لأعداد متزايدة من الناس بلوغ هذا المستوى » .

ويتفق هذا التعريف مع ما ذهب اليه مفكرون آخرون في أن التقدم يتضمن معنى الحركة نحو غاية انسانية معلومة ، وإن كانت الغاية وفقا للتعريف الأخير هي تحقيق خير الانسانية .

ويعرف « الدقس » التقدم الاجتماعي بأنه « العملية التي تأخذ اتجاها واحدا نحو الأمام ومتجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة ، أي فعل واع مخطط » (٤١ ، ص ٢٤) وبناء على الجهود الفكرية التي حاولت تحليل التقدم يمكن القول إن مفهوم التقدم الاجتماعي يشتمل في الواقع على عناصر ذاتية وعناصر موضوعية . إنه يشير الى عملية مستمرة بمقتضاها ينتقل المجتمع الانساني من حالة الى حالة أفضل ، أو يسير في اتجاه مرغوب ، وإن كان تقويم هذا الاتجاه أو تقدير أفضلية الحالة الجديدة للمجتمع ،لم تظهر بعد مقاييس لقياسها موضوعيا ، وهنا تتدخل الاعتبارات الذاتية . أضف الى ذلك أن هذا المفهوم يقوم عند أغلب المفكرين على ايمان عميق بقدرة الانسان على التدخل الارادي لتوجيه العمليات الاجتماعية الوجهة التي تحقق رفاهية المجتمع ، أو بقدرة الانسان على اعادة صنع الحياة .

من الواضح إذن أن مفهوم التقدم يعبر عن عملية ديناميكية تتحرك بالمجتمع نحو غاية معينة ، أو بمعنى آخر إن التقدم يتضمن تغيرات تلحق بالمجتمع في جملته وفي جزئياته ، وقد أبرزت المحاولات الفكرية التي فرغنا من عرضها هذا الطابع الديناميكي للتغير ، ولكنها لم تعن عناية كافية بالتمييز بين مفهوم التقدم والمفهوم العام للتغير الاجتماعي ، إذ قد يؤدي الأمر الى الخلط بين التغير والتقدم ، بخاصة أن سرعة التغير في المجتمعات المعاصرة قد تمخضت عن طائفة يسيرة من المكاسب المادية لدرجة قد تؤدي الى النظر الى التغير كونه مرادفا للتقدم . وقد نبه الفيلسوف

« جون ديوي » الى أنه من الطبيعي أن يحدث هذا الخلط بين التغير والتقدم نظرا لأن المجتمع الانساني بصفة عامة قد ظل آجالا طويلة في حالة من الاستاتيكية . وقد ساعدت على هذا الوضع العزلة النسبية التي عاشتها المجتمعات القديمة ، وصعوبة اتصال المجتمعات بعضها ببعض مما أثر في التفاعل الاجتماعي وبالتالي وضع الحواجز في طريق التغير والتقدم في الوقت نفسه . وجاء العصر الحديث ليكتشف الكثير من وسائل الاتصال المادية والمعنوية والتي تعد في ذاتها ثورة في عالم الاتصال ، وكان لذلك فضل كبير في تحطيم الحواجز التي فرضت العزلة على المجتمعات . هكذا نشطت حركة المجتمعات بعد طول جمود ، وامتدت هذه الحركة لتشمل كل شيء ، الأشياء والأشخاص والأفكار ، الماديات والمعنويات ، وهكذا حلت الديناميكية شيئا فشيئا محل الاستاتيكية .

هذا التحول الجوهري الذي مر به المجتمع الانساني قد دفع بعضهم لأن يروا في هذه الحركة وهذه الديناميكية ذاتها تقدما ، أو يجعلوا الديناميكية هي التقدم . قد يبدو الأمر كذلك ظاهريا ، ولكنا لو نظرنا الى جوهر العلاقة بين المفهومين نجد انى جانب الارتباط الواضح بينهما ، هناك في الوقت نفسه بعض التمييز والاختلاف . إن التغير في الواقع يمهد السبيل أو يهيء الفرصة في سبيل التقدم ، ولكنه ينبغي ألا يختلط بالتقدم لأنه ليس بالضرورة تقدما . هناك فرق لا شك بين تحطيم الحواجز وإزالة العقبات التي تعترض طريق التقدم وبين التقدم ذاته .

ويلخص الفيلسوف « جون ديوي » العلاقة بين التغير والتقدم في أمرين أساسيين : (١٠٤ ، ص ٣٥٠ ــ ٣٥٤)

أولا ــ إن التقدم لا يتوقف على حدوث التغير الاجتماعي بقدر ما يتوقف على الاتجاه الذي يتخذه هذا التغير بناء على تدخل ارادي من جانب الانسان .

ثانيا ــ إن المرونة واليسر التي يتم بها التغير الاجتماعي شرطان للتقدم .

جملة القول إن تغير البناء الاجتماعي من الاستاتيكية الى الديناميكية لا يعد

تقدما بقدر ما هو تمهيد لسبيل التقدم وتهيئة الظروف له . فالتقدم اذن انجازات أو مكاسب يحققها المجتمع ويقومها على هذا النحو في حين أن التغير هو تحول في ناحية أو أخرى من البناء الاجتماعي : وان كان هـذا التحول شرطا لا بد منه للتقـدم .

ولا بد من الاشارة الى أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع ، والظروف المحيطة بـه ، فقد كان يعني في القرن الثـامن عشر بالنسبة للمجتمعات الأوروبيـة التحرر من تقاليد العصـور الوسطى ، ومن الأنظمـة الاستبدادية . ويعني في القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيـة الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربيـة من القارة ، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية . وهو يعني اليوم بالنسبة للوطن العربي الحرية وانهاء التبعية ، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي . أي أن فكرة التقدم ، قد تتغير بتبدل الأحوال والأزمنة ، وهي تحمل معنى قيميا حيث يعتقد معظم مفكري كل عصر أن التقدم الذي وصلت اليه مجتمعاتهم الراهنة أفضل مما كانت عليه في السابق . وتكون النظرة الى التقدم نسبية فالتقدم في مجتمع قد يكون تخلفا بمفهوم مجتمع آخر ، حيث يدخل الجانب الخلقي ، فقد يرى الكثير من الناس أن الحضارة الأروبية قد قطعت شوطا بعيدا نحو التقدم من خلال تضخم الصناعات وارتفاع مستوى معيشة الأفراد وامتلاك عناصر القوة المادية ، وعلى هذا الأساس أطلق مصطلح الدول المتقدمة ، غير أننا لا نرى أن هذا التقدم المادي يتضمن المعنى الشامل للتقدم ، فما زالت تلك المجتمعات تعاني من الفروق الطبقية الصارخة ، وتفتقر الى القيم الانسانية التي تتمسك بها المجتمعات المتخلفة أو النامية . إن تقدير الناس وتقويمهم لمظاهر التغير يختلف في ضوء ما يسعون إليه من أهداف وقيم فليس هناك معايير شاملة ومن ثم نحن لا ننظر الى التقدم على أنه قيمة مطلقة . وإذا نظرنا إليه مرحليا أمكننا القول بهذا الصدد إن كل مرحلة أفضل من سابقتها ، أي إنه في نهاية الأمر يعني التحسن المستمر الدائم .

وهكذا فان مفهوم التقدم يتضمن عدة جوانب منها أنه نسبي وقيمي وارتقائي

ومستمر . والتقدم الاجتماعي يعني تطور الجوانب المادية والفكرية للمجتمع وهو يحمل معنى معياريا قيميا .

والواقع إن الخلط الفكري بين التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي ينبع من ايديولوجية معينة تغذيها نظم اقتصادية خاصة في المجتمع الغربي وبخاصة في الولايات المتحدة . وإذا كانت هناك بعض الصعوبات المنهجية في استخدام مفهوم التقدم فان ذلك لا يعني بالضرورة الاستغناء كلية عن استخدام هذا المفهوم لما له من قيمة علمية واجتماعية وانسانية كذلك . إن التقدم كما أشرنا يقوم على اعتقاد راسخ في الانسان ، وفي قدرته على صنع الحياة . وعلى اثراء حياته .

ويشير التقدم الى خط سير المجتمع في هذا الاتجاه . ومادمنا قد اعترفنا بقدرات الانسان على صنع التقدم ، فمن باب أولى أن نعترف بقدرة الانسان على سلوك السبيل الذي يحقق هذا التقدم ، ومن هنا يرتبط التقدم الى حد كبير بالاتجاه نحو التخطيط الاجتماعي حديثا وبخاصة في الدول النامية فالانسان يستطيع عن طريق التخطيط العلمي الكفي أن يستغل الامكانات المادية والفنية والبشرية في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالتالي في سبيل التقدم وإذا كان التقدم المادي ليس هو كل التقدم ، فانه بطبيعة الحال يكون عنصرا رئيسا من عناصر التقدم ، والتقدم الاجتماعي كذلك .

والخلاصة ، إن فكرة التقدم التي كان الفلاسفة والاجتماعيون يطرحونها لا تتطابق وواقع التقدم لدى المجتمعات . وقد بقيت فكرة التقدم سائدة عند المفكرين الى أن وضع أوجبرن كتابه « التغير الاجتماعي » عام ١٩٢٢ فأخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل فكرة التقدم الاجتماعي . ومن هنا يستدل على اختلاف بين المفهومين : التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي . حيث أن الأول يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام . أي أنه يسير في خط صاعد ، في حين أن التغير قد يكون تقدما أو تخلفا ، وبالتالي يكون مصطلح التغير أكثر علمية لأنه يتوافق وواقع المجتمعات « واقع التقدم وواقع التخلف » فالمجتمعات ليست دائما في تقدم مستمر وإنما يعتريها التخلف أيضا .

جـ ـ التغير الاجتماعي والنمو الاجتماعي: Social Change and Social growth

يعني مصطلح النمو Growth عملية النضـــج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية . ويتضمن النمو تغيرا كميا وكيفيا ، والغاية من النمو هو النمو ذاته . (٤١ ، ص ٣١)

ويجب التمييز بين النمو Growth والتنمية Developpement فالنمو عملية تلقائية بينما التنمية عملية ارادية مخططة . ويقترب مفهوم النمو نظريا من مفهوم التطور إلا أنه لا يتطابق معه . وحينما تضاف كلمة اجتماعي الى النمو يصبح النمو الاجتماعي S. Growth هو نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة ،والبيئة الاجتماعية من ناحية عامة .

ولقد تعددت النظرة الى النمو الاجتماعي لأنه أكثر تعقيدا من النمو العضوي ، فلا نستطيع أن نرد أي ظاهرة معينة الى نواتها الأصلية مثلما هو ممكن في نمو الكائن العضوي ، إلا في عمليتين اجتماعيتين كمـا يقول « بوتومور *Bottomore* » هما : نمو المعرفة ، ونمو سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية ، كما يبدو في القدرة التكنولوجية والاقتصادية فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو المجتمع الانساني وتطوره . (٩٣ ، ص ٣٨)

وقد استخدم المصطلح بمعان مختلفـة في الفكر الحديث ، فيقـال أحيانا مجتمعات نامية ومجتمعات أقل نموا ومجتمعات أكثر نموا ، وما الى ذلك ، وهناك جدل كبير في أدبيات التنمية حول هذه التسميات . ويقال نمو المعرفة ، ونمو السيطرة على الطبيعة ونمو قوى الانتاج ... وهي تتضمن في مجملها الانتقال من حالة الى حالة أفضل ، ولكن المشكلة تبدو في كون هذا الأفضل في ماذا ؟ ولماذا ؟ وهل هناك قانون متفق عليه فيذلك ؟ ومن هنا تأتي النظرة القيمية ، الأمر الذي يؤدي الى تعددية النظرة نحو المسألة وبالتالي نسبية مفهوم النمو الاجتماعي . وفي هذا الصدد ، فان مصطلح النمو لا يعبر إلا عن جانب من التغير الذي يشير الى لأفضل « التقدم » مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام . أما الجانب الآخر

من التغير فهو لا يتضمن ذلك الجانب الذي يشير الى التخلف الاجتماعي . وكما S. Kuznets أن فكرة النمو تتضمن قيمة « أخلاقية » . في الوقت الذي يسعى فيه علماء الاجتماع النأي عن هذه « القيمة الأخلاقية » . وينطبق مصطلح النمو على التغيرات الكمية ، بشكل أفضل ، في مجال التغيرات الاقتصادية التي يمكن التعرف عليها ، وقياسها بدقة مثال : نمو متوسط دخل الفرد ، والنمو الاقتصادي لدولة في سنة معينة وهكذا . (٤١ ، ص ٣٣)

وقد بين « هربرت سبنسر » أن النمو ظاهرة مشتركة بين المجتمعات البشرية والأجسام العضوية فالتجمعات السكانيـة يكون نموها بزيادة عدد أفرادهـا ـ حجمها ـ وكذلك نمو الأجسام الحية التي تكبر خلال فترة معينة من الزمن وتتوقف في فترة أخرى . وأن النمو الاجتمـاعي يبقى مستمرا الى أن تنقسـم المجتمعات أو يقضى عليها ؛ يقول سبنسر : « النمو ظاهرة مشتركة بين التجمعات الاجتماعية والتجمعات العضوية ولا تستثنى منه الجماعة السكانية ذات التجمعات غير العضوية ... إن الأجسام الحية وكذلك المجتمعات تزداد في كتلتها بشكل واضح جدا لدرجة أننا يمكن أن نعد هذا النمو خاصة مميزة لكن منها . ينمو بعض الكائنات العضوية خلال حياته كلها وبعضها الآخر ينمو فقط خلال أجزاء ملحوظة في حياته ، أما النمو الاجتماعي فانه يستمر عادة الى أن تنقسم المجتمعات أو يقضى عليها كلية » (٥ ، ص ٢١) والواقع أن « سبنسر » يخلط بين مصطلحي النمو والتطور ، ولكن إذا كان ذلك جائزا في السابق فالوضع اليوم يختلف .

ولقد حدد « الدقس » نقاط الاختلاف بين مصطلي النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي بما يلي :

١ ـ يشير النمو الى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة . أما التغير فيشير الى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار وفيم قواعد الضبط الاجتماعيـة . وقد يكون هـذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات اطلاقا .

٢ ــ يكون النمو بطيئا وتدريجيا • أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك قد يكون سريعا ويتضمن قفزات الى الأمام أو الى الخلف •

٣ ــ يغلب على النمو التغير الكمي • أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي وذلك لأن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع ، أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي •

٤ ــ النمو عملية تلقائية أي لا دخل للانسان فيها ، وغير مخطط • أما التغير فهو عملية موجهة ارادية مقصودة •

٥ ــ يسير النمو في خط مستقيم ، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه •

أما التغير فلا يكون سيره مستقيما باستمرار ، وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه • فالتغير قد يكون الى الأمام فيؤدي الى التقدم ، كما قد يكون الى الوراء فيؤدي الى التخلف •

ولهذا يبدو الاختلاف بوضوح بينهما ، وفي الدراسة السوسيولوجية نهتم بالتغير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع ، أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة عملية النمو وخصائصها •

د ــ التغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية :
S.Change and S.Developpement

تعرف التنمية الاجتماعية(*) S. Developpement بأنها الجهود التي تبذل لاحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية ،والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي •

(*) لمزيد من التفصيل ، انظر : (٤١ ، ص ٣٥ ــ ٤٠) ، (٤٠ ، ص ٥٢٠٨ ، (٢٣ ، ص ٦٢ ــ ٩٦) •

وتعرف بأنها العملية التي يتم بموجبها إشباع حاجات الأفراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم . ويعرفها « حسن سعفان » : بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ، ومن ثم الوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة ، من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول إليها ، متضمنة الوصول بالمجتمع الى أعلى درجات التقدم .

وبطبيعة الحال لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما . ويصعب حصر كل التعريفات التي جاءت في أدبيات التنمية، نظرا لتعددها وتنوعها . ولقد كانت التعددية استجابة للتباين الايديولوجي بين المفكرين من جهة واختلاف المكان والزمان بين المجتمعات من جهة أخرى ، مع الوضع في الحسبان أن هناك فرقا بين مفهومي النمو والتنمية ، فالأول تلقائي والثاني ارادي .

وقد انتشر مصطلح التنمية بشكل واسع بعد الحربين العالميتين ، نظرا لكون الغالبية العظمى من المجتمعات النامية قد حققت استقلالها ؛ ولكن الدمار لحق بمعظم مجتمعات العالم ، الأمر الذي تطلب بناء ما دمرته الحرب ، واستجابة لمتطلبات الشعوب المستقلة التي وجدت هوة سحيقة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

لقد جاء هذا الادراك نتيجة لعملية الانتشار الثقافي بين الشعوب وذلك عن طريق وسائل الاعلام والبعثات العلمية والزيارات المختلفة . وعموما يمكن تصنيف الاتجاهات في تعريف التنمية الى ثلاثة اتجاهات هي : (٢٣ ، ص ٩٢ ـ ٩٦)

١ ـ الاتجاه الراسمالي : يسلم هذا الاتجاه بأن التنمية مراحل نمو تدريجي مستمر ، وهي تتضمن اشباع حاجات الانسان الاجتماعية عن طريق اصدار

التشريعات ، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية ، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية(*) .

٢ ــ الاتجاه الاشتراكي : يسلم هذا الاتجاه بأن التنمية الاجتماعية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة الى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة ، واقامة بناء جديد ، تنبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة ، بالاضافة الى تغيير علاقات الانتاج القديمة وذلك لصالح الطبقة العاملة فالتغير يتجه أولا الى البناء التحتي الاقتصادي من أجل احداث التغير الاجتماعي المطلوب .

٣ ــ الاتجاه الاجتماعي : وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي S. Adaption لدى أفراد المجتمع ، بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .

ولا شك أن التنمية الاجتماعية تعني توفير أعلى قدر من التعليم والصحة والسكن والعمل المناسب ، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية وارساء الديمقراطية ... إلخ ولكن ما العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي ؟

نستطيع تلمس هذه العلاقة من عرضنا السابق لمفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم التغير الاجتماعي الذي نلخصه فيما يلي :

١ ــ إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور .

(*) الرعاية الاجتماعية : تعني الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة ؛ كالخدمات التعليمية والصحية ، وتنتشر في الأنظمة الرأسمالية ، اما الخدمات الاجتماعية : فهي تعني مختلف الخدمات المنظمة التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية ، وتنتشر في الأنظمة الاشتراكية .

٣ ـ إن المفهوم « الحديث » للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع الى مضمون المفهومين .

٣ ـ لكن المفهوم « المطلق » للتغير الاجتماعي ، يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمنا تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (ايجابا أو سلبا) . في هذه الحالة فقط يختلف عن التنمية التي هي في المحصلة النهائية ذات بعد ايجابي باستمرار ؛ أي لا تتضمن البعد السلبي ، أي أن التنمية الاجتماعية « ايجابية » دائما في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضا نكوصا(*) Regression . (٤٠ ، ص ٣٨)

وهكذا فالتنمية الاجتماعية هي تغير موجه مقصود يتناول البناء الاجتماعي بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنهوض بالمجتمع الى أعلى درجات التقدم .

يتبين مما سبق أن مصطلحات التغير الاجتماعي كانت في البداية تستعمل كمترادفات كما جاء عند « ابن خلدون » و « كونت » و « سبنسر » وغيرهم . ولم يكن التمييز بينها واضحا . وقد شاع استعمال مصطلح دون آخر تمشيا مع المراحل التاريخية للمجتمعات ؛ ومع الاتجاه العلمي السائد آنذاك . ولم يبدأ التفريق بينها إلا مع بداية القرن العشرين بعد أن وضع « أوجبرن » كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي عام ١٩٢٢ .

ومن الناحية العلمية ، فان مصطلحات : التقدم والتطور والنمو تتضمن معنى « قيميا » أخلاقيا ، يتأثر بالنظرة الذاتية للفرد الملاحظ في مجتمع من المجتمعات في

(*) النكوص Regression : يعني في الانثولوجيا تفكك الثقافة والمجتمع ، والتحول المضاد للتقدم وهو المعنى المقصود هنا ، اذ ان معنى النكوص يستخدم في علم النفس ليدل على الحالة التي تصيب الفرد بسبب الاحباط او الفشل ، فيعود الى مرحلة من مراحل النمو الاولى التي كان يشعر فيها بالطمأنينة والأمن على الرغم من انه يكون قد تعدى هذه المرحلة كما في حالة الارتباط الشديد بالام .

حين أن مصطلح التغير الاجتماعي يكون أقرب الى « الموضوعية » لأنه يصف الواقع كما هو كائن فعلا وليس كما يجب أن يكون ، أي أنه يهتم بالمجتمع في الواقع . وإن أقرب المصطلحات الى التغير الاجتماعي هـو مصطلح التنمية الاجتماعية . ونحن في الوقت الحاضر حين نستعمل مصطلح التغير الاجتماعي فاننا نعني به التغيير الاجتماعي الذي هو في نهاية الأمر يعني التنمية الاجتماعية . وفي المفهوم الكلاسيكي فان فكرة التقدم والتطور والنمو تعني أن التغير يتخذ اتجاها واحدا والى الأمام بطريقة لا ارادية كما هو في التطور والنمو أو بطريقة ارادية ، كما هو في التنمية ، في حين أن فكرة التغير قد تعني الاتجاه الى الأمام أو الى الخلف . في هذه الحالة تكون فكرة التغير واقعية لأنها تعبر عن حالة المجتمعات التي يصيبها ـ في الواقع ـ التقدم والتخلف .

ومن جهة أخرى ، وأمام الاهتمام بالسياسة التنموية من قبل معظم الدول في الوقت الحـاضر ، بدأت المجتمعات تأخذ بالتغير المخطط ، وفق دراسة علميـة تستوعب الواقع وترسم الأهـداف المراد تحقيقها ، من أجـل النهوض بمستوى المعيشة ، وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع . لهذا لم تعد تلك المصطلحات ملائمة للحـالة الراهنة وبالتـالي فان التغير الاجتماعي ، أو بمعنى أصـح التغيير الاجتماعي هو المعنى المقصود . إن تلك المصطلحات تصف حالة المجتمع من الخارج الأمر الذي يبعدها عن التحليل والوصف العلمي أما مصطلح التغير الاجتماعي فهو الأكثر ملاءمة لتحليل حركية تلك المجتمعات ووصفها .

صعوبة دراســة التغير الاجتماعي

عندما يتصدى الباحث لدراسة التغير الاجتماعي على أي مستوى من درجات الاجتماع الانساني ، البدائي أو القروي أو المتحضر يواجه بعدة صعوبات لا بد أن ينفذ منها قبل أن يعد خطة البحث وذلك حتى تتكامل أجزاء الاطار النظري الذي يهتدى به في الدراسة .

وتأتي الصعوبة في دراسة التغير الاجتماعي ، من كون المجتمعات الانسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها ، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها ، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى ، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي ، وثقافته المختلفة بوجه عام ، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى ، الأمر الذي أدى الى تعدد مداخل التغير ، ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية ، أو الرعويــة ؛ حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منــه في المجتمع الزراعي أو الرعوي لاعتبارات عدة .

وتأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرين : (٤١ ، ص ٤٥ ــ ٤٧)

١ ــ طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة .

٢ ــ موقف الباحث من الظاهرة المتغيرة .

وتعود صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية للأسباب التالية :

١ ــ تعقد الظاهرة الاجتماعية ، نظرا لتأثيرها وتأثرها بظواهر طبيعية واجتماعية على حد تعبير «ابن خلدون» و «دوركهايم» ، فدراسة ظاهرة الصراع ، أو التعاون في المجتمع تستدعي دراسة ظواهر اقتصادية وسياسية وغيرها ، بالاضافة الى كون الظاهرة الاجتماعية مترابطة مع غيرها ، الأمر الذي يؤدي الى صعوبة فصلها ، ودراستها بشكل منعزل عن غيرها تقودنا الى صعوبات أخرى .

٢ ــ صعوبة اخضاع الظاهرة الى القياس الدقيق ، لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير متباين العواطف والميول ، والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية .

٣ ــ صعوبة اعادة التجربة مرة أخرى ، لأن الظاهرة الاجتماعية تكون قد تغيرت ، فالتغير صفة أساسية من صفات الظاهرة الاجتماعية . مع أن التجريب أمر هام من أجل صياغة القوانين والنظريات والتأكد من صحة النتائج المتوصل اليها .

٤ ــ صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية ، ناهيك عن صعوبة الفصل بينها ، وتصنيفها في : أيها أساسي ، وأيها ثانوي وما الى ذلك . إن مجمل هذه الصعوبات التي تواجهنا في دراسة الظاهرة الاجتماعية تؤدي الى صعوبة دراسة التغير الاجتماعي في مجمله .

أما الصعوبات الثانية في دراسة التغير الاجتماعي فتأتي عن طريق موقف الباحث أو الدارس للظاهرة المتغيره وذلك للأسباب التالية :

١ ــ موقع الباحث من الظاهرة المدروسة ، فالنظرة اليها تختلف من شخص لآخر ، وذلك حسب موقع الشخص الملاحظ ، لأن الذي يلاحظ المجتمع ، شبيه بالملاحظ للعالم الطبيعي ، حيث يقف دائما في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان ، فالذي يراه ، هو جزء صغير من عالم واسع فتكون الملاحظة محدودة ، وقد تكون الظاهرة المختارة من عالم المجتمع لا تمثله تمثيلا صادقا ، بالاضافة الى التصورات

المسبقة التي يصعب التحرر منها ، مع ملاحظة أن هذه التصورات قد تكون مستمدة من واقع مجتمعات مختلفة تماما عن المجتمع المدروس .

٢ ــ أيديولوجية الباحث التي تجعله يعطي أحكاما تتماشى وأفكاره ، وهذه الأحكام غالبا ما تكون مستمدة من أيديولوجيته التي تؤثر في نفسيته ورغباته عموما ، الأمر الذي يؤدي الى اختلاف النظرة الواقعية الى الظاهرة المتغيرة . وعموما تتطلب دراسة ظاهرة التغير أن يتزود الباحث بوسائل البحث العلمي ، وأن يتجرد من العاطفة ، وأن يبتعد عن اعطاء الأحكام المسبقة ، من أجل إدراك الظاهرة المتغيرة ، وتقديم نتائج صحيحة .

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي

S. Change and Cultural Change

إن الباحث في تطور الدراسة في مجال التغير الاجتماعي لا بد وأن يلحظ قدرا كبيرا من الخلط بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ؛ بل إن بعض النظريات التي حاولت تفسير التغير الاجتماعي كانت تدور حول التغير الثقافي دون تمييز واضح بين الظاهرتين . ويرجع ذلك فيما يرجع الى الارتباط الشديد بين مفهومي الثقافة Culture . والمجتمع Society كونهما من المفاهيم الأساسية في الدراسة الاجتماعية . وإذا كان بالامكان التفرقة النظرية بين هذين المفهومين إلا أن الظواهر التي يعبران عنها لا تنفصل عن بعضها في الحقيقة . فالمجتمع لا يدوم إلا بالثقافة والثقافة لا يمكن أن تظهر إلا في المجتمع .

وإذا كنا قد عرفنا التغير الاجتماعي بأنه التبدل الذي يحدث في بنية النسق الاجتماعي ووظيفته ، أي التبدل الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال فترة من الزمن . فما هو شأن التغير الثقافي ؟ وما هي العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ؟ هل هما متطابقان ؟ أم منفصلان ؟ أم أن أحدهما يحتوي الآخر ؟ وما هو ؟ .

حتى نتمكن من الاجابة عن هذه الأسئلة يجب التمهيد بعرض موجز لمفهوم الثقافة Culture كمقدمة للتغير الثقافي Cultural Chang قبل محاولة وضع الحدود بين التغير الاجتماعي S. Change والتغير الثقافي Cultural Chang . وهي حدود مميزة أكثر منها فاصلة . فما هو المقصود بالثقافة إذن ؟ وهل من سبيل الى تحديد هذا المفهوم .

حاول كثير من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع الوصول الى تعريف شامل لهذا المفهوم ونتيجة لذلك نجد مؤلفات الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع حافلة بالكثير من هذه التعريفات • ولقد أحصى « ألفرد كروبر Alfred Kroeber » نحو ١٦٤ تعريفا للثقافة •

ونعتقد أن هذا العدد تضاعف حتى يومنا هذا • وهذا يدل على سعة موضوع الثقافة وأهميتها وتداخل العناصر المؤلفة لها ، إضافة الى اختلاف مصطلحاتها من لغة الى أخرى • ومن أهم تعاريف الثقافة تعريف عالم الانثروبولوجيا « ادوار تايلور Edward Taylar » الذي جاء في كتابه (الثقافة البدائية Primitive Culture) عام ١٨٧١ بأنها « ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادة والامكانات الأخرى التي يكتسبها الانسان كعضو في المجتمع » • (٨١ ، ص ٣٢٧)

وقد بقي هذا التعريف للثقافة مدة ثلاثين سنة تقريبا هو التعريف الوحيد • أما « كلارنس كيز Clarence M. Case » فيعرف الثقافة بأنها « كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية ومادية وخبرات وأدوات ورموز ، وما الى ذلك » •

ويرى « جون نوردسكوج Johu Nordskog » أن مصطلح الثقافة يدل على مجموع إنجازات الانسان واستعمالاته منذ فجر العصر الحجري •

وهكذا فان الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الانسان في الماضي والى اليوم إنها تشير الى مجمل نتاج نشاط الانسان الخلاق تمييزا لها عن ظاهرات الطبيعة • إنها مفهوم تركيبي موضوع لوصف جميع منجزات النشاط البشري سواء منها المادية أو الاجتماعية أو الروحية •

وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال « ماكيفر Maclver » حيث يرى أن البناء الاجتماعي الذي يكون لب الدراسة في علم الاجتماع له خصائص مختلفة عن الثقافة وأهمها أن عناصر البناء الاجتماعي لا تدوم إلا كسياق زمني فقط ، ويرى أيضا أن دراسة التغير الاجتماعي إنما

تنصب أساسا على بحث العلاقات الاجتماعية التي تكوّن متوازيا متغيرا منفصلا عن الثقافة التي تجسد نفسها في المنتجات الباقية لمجتمع تتغير علاقاته الاجتماعية باستمرار . (٨١ ، ص ٣٢٧)

لكن هناك طائفة أخرى من العلماء ينظرون الى هذا الموضوع من زاوية أخرى ، مثل أوجبرن . فلكل مجتمع ثقافة ، والثقافة نفسها هي الخاصة الكبرى للانسان ، ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة المجتمع بالضرورة .

وعلى هذا الأساس فعندما يعرف « أوجبرن » الثقافة يمزج بين الثقافة والمجتمع في مفهوم الآخرين من العلماء الذين تكون الثقافة عندهم مشتملة فقط على المنتجات المادية التي تبقى للمجتمعات المتغيرة ، ويكون المجتمع هو العلاقات الاجتماعية التي تكوّن البناء الاجتماعي مهما اختلفت النظرة الى مفهوم العلاقة أو البناء . وقد بنى أوجبرن فكرته هذه على أساس بين تعريف تايلور السابق للثقافة وتعريف « روفيلد Rodfild » الثقافة على أنها « المجموعة المنظمة من المفاهيم التقليدية التي تظهر في الفن والحرف ، والتي عن طريق دوامها خلال التقاليد تميز الجماعة الانسانية » . (٨١ ، ص ٣٢٨) ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادي وغير مادي « معنوي » . يشمل الجانب المادي وسائل الانتاج والتكنولوجيا . وينطوي الجانب الآخر على النظم المختلفة ، دينية أو سياسية أو ايديولوجية أو معايير وقيما خلقية وفنية .

ففي الأسرة مثلا تكون المساكن والأثاث والطعام فيها الجانب المادي ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو الوحدانية الجانب اللا مادي والجانبان لا يمكن فصلهما عمليا إلا بغرض الدراسة لأنهما يكوّنان نظام الأسرة . وهكذا إذا امتد البحث الى أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية وبالتالي كانت دراسته للتغير الاجتماعي شاملة للناحيتين المادية وغير المادية من الثقافة .

وكان هذا الفصل أساس نظريته عن التخلف الثقافي Cultural Lag التي ضمنها كتابه عن التغير الاجتماعي . (١٢٥ ، ص ٢٥)

ومع أن « ايفانز بريتشارد Evans Pritchard » يقول إن موضوع دراسة الانثروبولوجيا الاجتماعية هي الثقافة والمجتمع معا ، إلا أنه يقرر أن دراسة البناء الاجتماعي لا بد أن تأتي أولا . ويعلم أن التمييز بين الثقافة والمجتمع لا يبدو جليا واضحا لأن الانثروبولوجي يتناول في وصفه الواقع أو السلوك الظاهر الشخصي الذي يحوي الاثنين معا . ولهذا كانت مشكلة التمييز هذه في رأي « ايفانز بريتشارد » من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيدا . (٧٨ ، ص ٥١)

لكن الثقافة تتراكم وتدوم وتنتقل من جيل الى جيل كنتاج Product بجميع تفاصيلها . ولهذا لا يمكن وضع التغير الاجتماعي في متحف حتى يمكن الرجوع اليه وفحصه بينما يمكن ذلك بالنسبة للثقافة .

وهناك من لا يقبل هذا التقسيم الثنائي للثقافة ــ بخاصة في دراسات التغير ــ أمثال « سوروكين Sorokin » الذي يقول بالتعجيل الثقافي في التغير ، ويقبلها آخرون مثل « مالينوفسكي » فالتغير الثقافي عنده هو العملية التي يتغير بوساطتها نظام المجتمع الحالي أي نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ، ولهذا يواجه التغير الثقافي دراسة العمليات التي تعدل من النظم الاجتماعية الدستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلع الذي يقوم عليه اقتصاده الاجتماعي . ولكن هذا لا يعني أن الباحثين في التغير ــ كما سنرى فيما بعد ــ يتفقون على عوامله ونتائجه .

والواقع أنه إذا كان الفصل بين المظاهر المادية في المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات التي يقيامها على نحو معين يكون البناء الاجتماعي أمرا له وجاهته في الدراسات المتزامنة Synchonic إلا أنه في الدراسات التغيرية diachtronic لا يمكن فصلهما نظرا لأن المظهرين المادي وغير المادي مرتبطان أشد الارتباط ومن الضروري أن نبحث عن تأثير أحدهما في الآخر بخاصة إذا كنا نبحث عن عوامل التغير ونتائجه وعملياته المختلفة ، كما أنه من الصعوبة بمكان أن نفرد عوامل خاصة بالتغير في الجانب المادي وعوامل أخرى خاصة في الجانب اللامادي .

وقد ترتب على الفصل بين الثقافة والمجتمع عند « ماكيفر » وبين الجانب المادي واللامادي من الثقافة عند « أوجبرن » أن تلونت دراستهما ـ ومن نحا نحوهما ـ للتغير الاجتماعي عامة في المجتمع الانساني والمتحضر منه خاصة بلون خاص • ذلك أنهم يعتقدون أن المظاهر المادية للثقافة كالتكنولوجيا والاقتصاد تسبق في التغير أي يكون لها مركز القيادة بينما تتخلف المظاهر غير المادية • ولا يختلف عنهم « كارل ماركس » بخاصة أنه يرى أن درجة النمو التكنولوجي تحكم شكل الانتاج والعلاقات والنظم التي تحكم النسق الاقتصادي • وهذه المجموعة من العلاقات بدورها هي صاحبة الكلمة الفاصلة في النظام الاجتماعي بأسره • أو كما يقول ماركس :

« إن مجموع هـذه العلاقات الخاصة بالانتاج تكون البناء الاقتصادي في المجتمع ، الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه النسق الاجتماعية الأخرى » •

فالحياة الاجتماعية للانسان : أفكاره وحياته الجمالية والروحية وفلسفته وعقيدته والصور الاجتماعية التي تنقل خلالها كلها انعكاس للنسق الاقتصادي • فكأن ماركس يعطي الأولوية للنسق الاقتصادي وهو في رأيه مادي في جوهره لأنه يعتمد في المحل الأول على أشكال الانتاج المادية • وكل تغير فيه يؤدي بالضرورة الى تغير في بقية أجزاء البناء الاجتماعي المعتمدة عليه • وكان أساس بحثه قائما على التخلف القائم بين أشكال الانتاج والتنظيمات الاجتماعية الأمر الذي سيؤدي الى الثورة للتغلب على هذا التخلف واعادة المجتمع الى حالة من التوازن بين أجزائه المادية واللامادية • ولذلك تعد نظرية كارل ماركس هذه أساس نظريات التخلف الثقـافي Cultural Lag وإن اختلفت عنهـا في بعض مظاهرهـا أو نتائجهـا • (٨١ ، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠)

وبشكل عام يمكن القول إن الغالبية العظمى من الباحثين في الثقافة يقسمونها الى قسمين (مادي ومعنوي) • وهي تتضمن كل ما لدى المجتمع من عناصر مادية وفكرية وبالتالي يكون التغير الثقافي Cultural Change : هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان ماديا أم معنويا • إنه تغير يحدث في جميع نواحي المجتمع

مثال : اللغة ، الفن ، الفلسفة ، التكنولوجيا ... فكل ذلك يعد تغيرا ثقافيا . ولذلك فان التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي . أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءا من التغير الثقافي ، لأن التغير الاجتماعي يبقى في الاطار الفكري دون أن يحتوي الاطار المادي . أما التغير الثقافي فيحتوي الكل وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات الثقافية هي تغيرات اجتماعية . أما العكس فهو جائز . وما دام التغير الثقافي كل ما يتغير في المجتمع سواء أكان هذا التغير محدودا أم واسعا في ظواهر مادية وفكرية ، وما دام التغير الاجتماعي يتناول التغير في الجوانب الفكرية في البناء والوظيفة والعلاقات والقيم والعادات ... أي جوانب لا مادية فان هناك علاقة بين التغيرين وهذه العلاقة هي علاقة تضمن واحتواء فكل ما هو تغير اجتماعي يعد تغيرا ثقافيا ، وليست جميع التغيرات الثقافية تقع في دائرة التغير الاجتماعي . وانطلاقا من ذلك فان التغير الاجتماعي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الجوانب المادية للمجتمع ، ويتأثر بتغير الجوانب اللا مادية أيضا . ولكن في كل الحالات لا تسمى كل التغيرات اللامادية التغير الاجتماعي الذي يقتصر على البناء والوظيفة الاجتماعية، رغم أنها قد تتراكم وتصبح علة التغير . وهذه مسألة تعددت الآراء حولها .

الفصـــل الثاني

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي

- اولا ـ نظريات التقدم الاجتماعي

ثانيا ـ نظريات التغير الاجتماعي الدائري

ثالثا ـ نظريات التطور الاجتماعي :

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظريات الكلاسيكية ـ الفلسفية ـ

إن هذه النظريات تنظر الى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في المجتمعات كافة . ولا تعطي أهمية الاختلاف المكان أو الزمان ، وتقدم أحكاما عامة وشاملة ، أي أنها تتحدث عن الانسانية وتغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات معينة . وقد لاقت هـذه النظريات رواجا واسعا عنـد كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظرا لسهولتها وعموميتها ، ومع ذلك تعد مقدمة لازمة ، وإطارا مرجعيا للنظريات اللاحقـة ـ النظريات السوسيولوجيـة ـ الأمر الذي أدى الى توجيه النظريات السوسيولوجية في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية .

وقد جاءت هذه النظريات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ ، ثم من قبـل علماء الاجتماع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أمثال « أوجست كونت » و « كوندرسه » و « ابن خلدون » وغيرهم . وكان بعضهم يرى التغير أنه تقدم خطي ، ومنهم من يراه أنه يسير على شكل دورة ، وآخر يصفه بالتطور ، وهكذا ... وتقسم هذه النظريات الى ثلاثة أنواع : (٤١ ، ص ٧٤ ـ ٧٥)

أولا ـ نظريات التقدم الاجتماعي : Social Progress Theories

من أشهر ممثليها « جان جاك روسو J.J, Rousseau » و « كوندرسيه A. N. Condorcet » و « أوغست كونت A. Comte » .

ثانيا ـ نظريات التغير الاجتماعي الدائري : Cyclical Theories

تقسم الى ثلاثة أقسام هي :

آ ـ النظرية الدائرية العامة : يمثلها العلامة ابن خلدون .

ب ـ النظرية الدائرية الجزئية : يمثل هـذا الاتجـاه شبنجلر •

حـ ـ النظرية الدائرية الشمولية : يمثل هذا الاتجاه العالم الايطالي فيكو •

ثالثا ـ نظريات التطور الاجتماعي Evolutionary Theories أشهر الممثلين لهذا الاتجاه عالم الاجتماع الانكليزي هربرت سبنسر H. Spencer •

ويمكن توضيحها على النحو الآتي :

اولا ـ نظريات التقدم الاجتماعي :

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها الى التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد ، أي أن التغير يكون ارتقائيا • وهي فكرة نادى بها المنورون في القرن الثامن عشر « كوندرسيه وغردر » وغيرهما • وبنظر المنورين ، كان تطور العقل البشري والعلم وانتشار المعارف ••• الخ أساس التقدم •

لقد لاحظوا أن المجتمع يزداد حضارة وثقافة في سيان التطور وأعربوا عن ايمانهم بمستقبل أفضل للبشرية ، فالمجتمع يسير وفق مراحل محددة ، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها ، فالمجتمعات في تقدم مستمر حسب هذه النظرية • والملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة ، ومن ممثلي هذا الاتجاه : « جان جاك روسو J. J. Rousseau » « كوندرسيه Condercet » و « أوجست كونت A. Conte » وغيرهم • (٤١ ، ص ٧٦)

١ ـ نظرية « جان جاك روسو J. J. Rousseau » (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) :

لقد جاءت أهم أفكاره في نظريتـه عن التقـدم الاجتماعي في كتابه المعروف « بالعقد الاجتماعي » Social Contrant الذي أثار سخط المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي لأنه يدعو فيه الى الديمقراطية وينكر الحق الالهي على الملوك •

ولقد ربط روسو تقدم البشرية بكمال عقلها . وقد عرفت نظريته بنظرية « العقد الاجتماعي » ، والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الانسانية .

١ـ المرحلة الأولى : وهي مرحلة الحياة الفطرية ، وكان الانسان خاضعا للنظام الطبيعي ، ومتمتعا بحرية تامة « فالانسان قد ولد حرا ولكنه مكبل بالاغلال في كل مكان ... »

٢ ـ المرحلة الثانية : وهي مرحلة الملكية الفردية والانتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الانسان للاستقرار وتشكيل أسرة . فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور ، وأصبحت العادات تأخذ صفة الجبر والالزام .

٣ ـ المرحلة الثالثة : وهي مرحلة عدم المساواة وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى ، وقد دعا هذا التضارب في المصالح الى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضع لسلطة عليا .. الدولة ـ .

٤ ـ المرحلة الرابعة : وهي المرحلة التعاقدية : لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم واختيار حاكم يحكم بارادتهم .

ويتألف العقد من « انضواء المشارك وكل حقوقه انضواء تاما تحت جناح الجماعة بأسرها ، وذلك لأنه في المنزلة الأولى ، كما أن كل شخص يعطي ذاته اعطاء مطلقا ، فالشروط واحدة للكل ، وحين يكون الأمر كذلك فليس لأحد مصلحة في أن يجعلها ثقيلة الوطأة على الآخرين » (٤٤ ، ص ٣١٣) .

والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا هاما في مجال التغير الاجتماعي .

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها :

١ ـ ان نظريته خيالية وغير واقعية . فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر الى سند تاريخي .

٢ ـ إن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جميعا في اختيارهم حاكمهم .

٣ ـ تبقى الفكرة خيالية افتراضا قابلا للنفي والاثبات ، الى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها .

ولكن مع ذلك فان نظرية روسو لها أهميتها ، فقد نبهت المفكرين الى فكرة التقدم ، كما أنها ساهمت في ارساء فكرة الديمقراطية الحديثة ، حيث « كتاب « العقد الاجتماعي » « انجيل الثورة الفرنسية » ولكن دون ذلك كان مصيره مصير سائر الأناجيل فلم يقرأ بعناية وفهمه معظم تلاميذه فهما أقل . وبنظريته في الادارة العامة جعل من الممكن التوحيد بين القائد وشعبه توحيدا صوفيا ، لم يكن في حاجة الى تأكيد من جهاز أرضي ، من قبيل صندوق الاقتراع . (٤٤ ، ص ٣٠٩)

٢ ـ نظرية « انطوينان كوندرسيه A. Condercet » (١٧٤٣ ـ ١٧٩٤) :

يعد « كوندرسيه » رائدا من رواد نظرية التقدم الاجتماعي حيث ربط بين التغير والتقدم الاجتماعي وكرس جهده لدراسة التقدم في المجتمع الانساني خلال الماضي والحاضر والمستقبل . وقد عرض نظريته هذه في كتاب شهير له بعنوان « تخطيط اللوحة التاريخية لتقدم العقل البشري » حيث أكد أن تقدم الانسانية عملية مستمرة ويسير في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل والكمال ، من خلال مراحل محددة . ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدراسة الموضوعات الأخلاقية والطبيعية . فلقد ربط « كوندرسيه » التقدم الاجتماعي بالوعي البشري والعقل وقابلية المعرفة ، وربط بين تحسين حالة النوع البشري وازالة عدم المساواة بين الأمم وتقدم المساواة بين مختلف طبقات الشعب الواحد وتحسن الانسان فعليا . لقد

آمن « كوندرسيه » بقدرة الانسان اللا محدودة على التطور اذ كتب يقول : « إن قدرة الانسان على التطور لا حدود لها بالفعل ... » (٨٦ ، ص ٥)

فقد كان يعتقد اعتقادا راسخا في قدرة الانسانية على صنع التقدم ، ولا يعترف بأي حدود أو عوائق يمكن أن تقف في سبيل تقدم الانسانية نحو الكمال . ولا يمكن لقوة ، أيا كانت أن تقف في وجه هذا التقدم الذي لا بد أن يتحقق يوما ما . قيد واحد يمكن أن يوقف هذا التقدم وهو توقف الحياة على الأرض .

بذل « كوندرسيه » جهدا كبيرا في استعراض مراحل الماضي الذي قطعته الانسانية ليبرز مدى التقدم الذي أحرزته الانسانية في تطورها من مرحلة لأخرى ، وكان متفائلا أشد التفاؤل بالنسبة للانجازات التي تمت في عصره ، ولم يكتف بذلك بل قدم صورة براقة مشرقة تفيض بالآمال التي سوف تحققها الانسانية في المستقبل .

وتقوم فلسفة التاريخ عند « كوندرسيه » على أساس النظرة الشاملة للانسانية والتاريخ الذي مرت به ، فلا تعنى بمجتمع معين أو بفترة تاريخية بالذات والانسانية بهذا الفهم كانت وما زالت في تطور مستمر ينتقل بها من مرحلة الى أخرى عبر التاريخ . وكل مرحلة تنتقل بالانسانية خطوة الى الأمام على طريق التقدم . وعليه يصبح تاريخ الانسانية هو تاريخ التقدم والارتقاء نحو الكمال المادي والأدبي ، وطريق التقدم أشبه ما يكون بخط مستقيم صاعد نحو الرقي والكمال . ومن خلال هذا الاطار الفكري وفي ضوء هذه النظرة الشاملة ، يقسم « كوندرسيه » تاريخ الانسانية الى مراحل عشر تمثل المراحل التسع الأولى تطور الانسانية في الماضي مع العناية بالكشف عن مدى ما أحرزته الانسانية من تقدم في كل مرحلة وما اكتسبته من خبرات ، وما كونته من تراث وتعد الثورة الفرنسية في نظره الحد الفاصل بين ماضي الانسانية ومستقبلها المشرق والذي تمثله المرحلة العاشرة والأخيرة .

وتتلخص المراحل على النحو التالي : (٣٤ ، ص ٢٠٧ — ٢١٠)

١ — المرحلة الطبيعية : وهي المرحلة التي عاشتها الانسانية في البداية والتي تقوم على الصيد والصناعات البدائية .

٢ ــ مرحلة الرعي واستئناس الحيوان .

٣ ــ مرحلة الزراعة : وفيها بدأ الانسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة .

٤ ــ مرحلة الحضارة اليونانية : وقد ظهرت فيها المدينة عند اليونان كوحدة سياسية ، وقد وصلوا الى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية .

٥ ــ مرحلة الحضارة الرومانية : تمتد من فتوحات الاسكندر الأكبر حتى انهيار الامبراطورية الرومانية وفيها ظهرت فكرة الامبراطورية والنزعة الرومانية العملية ، وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم .

٦ ــ مرحلة العصور الوسطى المسيحية : وهي تبتدىء من انهيار الامبراطورية الرومانية ٤٧٦ م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية . وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية) ، وأثر ذلك في مظاهر الحركة الفكرية في أوربا .

٧ ــ مرحلة الاقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى) : وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين ، وظهور طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة .

٨ ــ مرحلة اختراع الطباعة : وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر . وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار عموما . وقد انتشرت الحركات النقدية والفلسفية ، وصاحب ذلك قيام حركة الاصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديمقراطية ، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية الى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة .

٩ ـ مرحلة الثورة الفرنسية : ويعدها « كوندرسيه » عصر الحرية واعلان حقوق الانسان واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الانسانية والنظم الاجتماعية .

١٠ ـ مرحلة الآمال أو مستقبل الانسانية : ويستدل عليها « كوندرسيه » من دراسة الماضي والحاضر للانسانية ، لهذا يمكن التنبؤ بما ستؤول اليه هذه الانسانية . وينظر « كوندرسيه » الى هذه المرحلة أو الى مستقبل الانسانية نظرة متفائلة بغير حدود ، لأنها المرحلة التي سوف تشهد تقدم الجنس البشري في مختلف النواحي المادية والفكرية والاجتماعية والروحية . يتمتع الناس في هذه المرحلة بحقوقهم وحرياتهم ، يتمتعون بحياة الرفاهية والنعيم نتيجة للتقدم الفائق الذي سيعمل على تسخير قوى الطبيعة واستخدام ثروات الأرض لخدمة الانسان .

وفيها يتحقق التفاهم بين الدول وينتشر السلام العالمي . جملة القول ينتهي « كوندرسيه » الى تلخيص ما توقعه بالنسبة لمستقبل الانسانية في ثلاثة أمور ، أولها تحقيق المساواة بين الأمم حيث يعتقد أن الانسانية سوف تنجح في مستقبلها في القضاء على مختلف العوامل التي تفرق بين الأمم ، وتبذر بذور الصراع والنزاع بينها ، وتزيد من ظاهرة التفاوت بين الأمم في مختلف النواحي الفكرية أو المادية .

ومن ناحية أخرى فان مستقبل الانسانية يشهد تحقيق المساواة بين المواطنين والقضاء على مظاهر التفاوت بين الأفراد في المجتمع ، وبخاصة التفاوت في الثروة ، والتفاوت في حق الحياة بين ذوي الدخل المضمون وبين أولئك الذين يتوقف دخلهم على مدى قدرتهم على العمل ، والتفاوت في التعليم وبخاصة بالنسبة للأطفال .

وأخيرا يتوقع « كوندرسيه » بالنسبة للفرد تحقيق الكمال الذاتي للفرد من النواحي المادية والفكرية والروحية . وهكذا تصبح مرحلة الآمال بالنسبة للجنس البشري هي مرحلة الحياة الآمنة المطمئنة العامرة بشتى ألوان الرفاهية والسعادة .

ولعل أبلغ ما كتبه « كوندرسيه » نفسه في تقويم عمله الفذ ، وفي تقديم هذه الصورة المشرقة للانسانية في مستقبلها قوله : « إن هذه الصورة الرائعة للجنس البشري متحررا من كل القيود ، آمنا من جور المصادفات ، متغلبات على أعداء تقدمه ، ومتجها بخطوات ثابتة وأكيدة نحو بلوغ الحقيقة ، وتثبيت الفضيلة ، وتحقيق السعادة ، هذه الصورة تقدم للفيلسوف خير عزاء على ما يشاهده من اخطاء ومن جرائم ومن مظالم ما زالت تدنس الأرض ، وقد يصبح الفيلسوف نفسه ضحية لها في بعض الأحيان » (١٠٤ ، ص ٣٩٢)

غني عن البيان أن « كوندرسيه » وإن صدق حدسه في بعض التوقعات فانه لم يصدق في بعضها الآخر ، وبخاصة في مجال العلاقات الدولية والسلم العالمي . حقيقة أن « كوندرسيه » لم يحدد اطارا زمنيا معينا لتحقيق توقعاته ، ولكن مجرى الأحداث في العالم ما زال يدفع الى التشكك في امكانية بلوغ آمال الانسانية كما حددها .

ويلاحظ من تقسيم « كوندرسيه » بأنه تاريخ اجتماعي للمجتمعات الأوربية بصفة خاصة محاولا تعميم ما حدث في أوروبا على على العالم بأسره ، وقد انفرد دون غيره من فلاسفة التاريخ ببحثه في مستقبل الانسانية واستقراء ما ستكون عليه وقد كان متفائلا في نظرته لهذا المستقبل .

والواقع أن نظرية « كوندرسيه » وفلسفة التاريخ عموما ، وإن مثلت مرحلة هامة في تاريخ الفكر الاجتماعي إلا أنها لم تعد تفسيرا علميا مقبولا للتغير الاجتماعي بالمعايير الحديثة . إنها لا تسير على نهج علمي في الدراسة وإنما تنبثق عن الفلسفة التي يعتنقها المفكر ولذلك اختلفت تطورات فلسفة التاريخ في تعدادها لمراحل التغير كما اختلفت في تحديدها خط سيره .

٣ ـ نظرية « أوجست كونت August Comte » (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) :

يعد « أوجست كونت » من أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه

التغير ، وفي تفسيره للتغير يعد من فلاسفة التاريخ . فقد تأثر « كونت » في نظريته عن التغير الاجتماعي وفي دراساته عموما بمجموعة كبيرة من الفلاسفة والمفكرين السابقين عليه والمعاصرين له ، وكان في مقدمة هؤلاء « مونتسكيو » الذي أخذ عنه فكرة القانون في العملية الاجتماعية ، بمعنى أن ظواهر المجتمع خاضعة لقانون . كما أخذ عن « كوندرسيه » مفهوم التقدم . وأخذ عن « سان سيمون » الدعوة الى علم للمجتمع حتى يقود عمليات البناء واعادة التنظيم الصناعي والاجتماعي . ويعد كونت امتدادا للتطورية الكلاسيكية إذ بنى نظريته على التطور ضمن مراحل تاريخية متدرجة نحو الأعلى أو الأكثر تقدما مع تأثر واضح بالفلسفة الوضعية التي سادت في عصره .

لقد عاش « كونت » الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية . فأراد أن يصلح المجتمع الفرنسي . وقد بين أن الفوضى ناتجة عن الاضطراب العقلي ، وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد أن المجتمع كي يستقر ويتقدم بحاجة الى اتفاق عقلي . وتوصل الى أن المجتمع لا صلاح له الا بتوحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج به الظواهر الطبيعية ، والتوصل الى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية .

لقد ميز « كونت » بصورة جلية بين المجتمع في حالة السكون والمجتمع في حالة الحركة والتغير ، إذ يقسم كونت موضوع علم الاجتماع الى الاستاتيكية الاجتماعية S. Statigs « البناء الاجتماعي » وهي حالة استقرار البناء الاجتماعي وثباته ، والديناميكية الاجتماعية S. Dynamics (التغير الاجتماعي) التي تهتم بتطور المجتمع المستمرة وحركته . أو بالأحرى دراسة تتابع المراحل الواحدة تلو اخرى .

ويتساوى كلا الجانبين في الأهمية ولا نستطيع أن ندرس احدهما بمعزل عن الآخر . والنظام Order هو الحقيقة الرئيسة في الاستاتيكا والتقدم Progress هو الحقيقة الكبرى في الديناميكا . ونستطيع القول بتعبير أكثر وضوحا إن

الاستاتيكا هي نظرية النظام الذي يشير الى الانسجام والتوازن بين ظروف وجود الانسان في المجتمع ، بينما تعد الديناميكا نظرية في التقدم الاجتماعي تهتم بدراسة النمو الأساسي للمجتمع وتطوره • لكن النظام والتقدم يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا فلا يمكن إقامة نظام اجتماعي حقيقي إن لم يكن ملائما للتقدم أو مطابقا له ولا يكون التقدم المستمر ممكنا إذا لم يظاهره ويسانده نظام (١٩ ، ص ٥٣) ومن خلال دراسة « كونت » للديناميكية الاجتماعية والستاتيكية الاجتماعية توصل الى قانون الحالات الثلاث الذي وصفه « كونت » في الاكتشاف العظيم لعام ١٨٢٢ ، ونظريته في تقدم الانسانية • وتعكس هاتان النظريتان مفهومه للتغير الاجتماعي بوجه عـام •

اولا ــ قانون الحـالات الثلاث :

قام قانون الحالات الثلاث على فرضية تطور التفكير الانساني وفق قانون طبيعي ضمن مراحل نظرية مختلفة تنحصر في ثلاث وجهات نظر أو طرائق فلسفية وتقابل هذه المراحل الفكرية أو العقلية مراحل مادية أو علاقات اجتماعية معينة فلكل مرحلة طابعها الروحي والزمني المميز •

فالمرحلة الأولى :

هي المرحلة اللاهوتية (التأملية) يقابلها ماديا المرحلة العسكرية وهذه بداية انطلاق الذكاء البشري وتحمل أغلب المفاهيم النظرية العامة والخاصة أثرا للتفكير فوق الطبيعي ، ويوجه العقل البشري بحثه نحو جوهر الأشياء والكائنات ونحو العلل الأولى المطلقة •

ويسيطر الخيال كلية على ملكة الملاحظة و يرجع حدوث الظواهر الاجتماعية جميعها الى عوامل خارقة • ويقول كونت : « وفيها يسيطر الخيال تماما على القدرة على الملاحظة التي ينكر عليها أي حق للاستفسار • وعلى هذا الأساس تكون جميع العلاقات الاجتماعية ــ الخاصة والعامة ــ علاقات حربية عسكرية حصرا ••• » • (٥ ، ص ٧٨)

ويظهر هنا اعتماد كونت على التاريخ الأوروبي فيبدو أنه كان يضع نصب عينيه تاريخ اليونان وأساطيرهم الخيالية والعلاقات الاجتماعية وهي ذات طبيعة عسكرية شاملة ويكون الغزو المستمر غاية المجتمع وهدفه على الدوام ، كما أنه مجتمع عبودي لأن الرقيق هم الذين يقومون بالصناعات والأعمال الضرورية لبقاء المجتمع .

يقول كونت : « فالمجتمع يجعل الفتح هدفه الدائم والمهن الصناعية لا يمارس منها إلا الضروري لبقاء الجنس البشري ، وعبودية المنتجين ، العبودية المحضة والمباشرة هي الظاهرة الرئيسية في هذا المجتمع » (٥ ، ص ٣٨)

وتقسم المرحلة اللاهوتية الى ثلاث مراحل هي : المرحلة الوثنية ، ومرحلة تعدد الآلهة ، ثم مرحلة التوحيد .

اما المرحلة الثانية :

فهي المرحلة الميتافيزيقية تقابلها ماديا المرحلة التشريعية وهي حقبة انتقالية بين مرحلتين فلذلك تفد السمات والخصائص المميزة ففيها رواسب المرحلة اللاهوتية وبذور المرحلة الوضعية . تفسر الظواهر بوساطة القوى المجردة ، وسادت فيها التعددية لأرجاع الأسباب لقوى متعددة مثل القوة الكيماوية والقوة الطبيعية وهذه القوى أو الوحدات تنسب اليها كل الظواهر الممكن ملاحظتها . ومن الناحية الزمنية Temporal تشهد الصناعة تطورا نسبيا يتبعه تقلص في الجانب العسكري وفي الاعتماد على الرقيق وتزيد سلطة الدولة من خلال المشرعين والفقهاء . يقول كونت : « لقد أصبحت الصناعة في هذه الحقبة أكثر توسعا ، لكنها لم تصبح ذات اليد العليا ، ونتيجة لذلك لم يعد المجتمع حربيا عسكريا تماما لكنه مع ذلك لم يصبح مجتمعا صناعيا ، بكل معنى الكلمة ، لا في عناصره ولا في نموذجه ، أما بخصوص العلاقات الاجتماعية الخاصة ، فقد طرأ عليها بعض التعديل ، فالعبودية الصناعية لم تعد عبودية مباشرة بل بدأ المنتج الذي لم يزل عبدا يحصل على بعض الحقوق في علاقاته مع النظام الأسري . كما أن الصناعة سارت بخطى حثيثة نحو التقدم ، وقد تكلل هذا أخيرا بالالغاء الكامل للعبودية الفردية » . (٥ ، ص ٣٩)

اما المرحلة الأخيرة الوضعية Positivism او مرحلة العلم والصناعة :

يعتمد فيها الفكر في بحثه على الملاحظه ويهتم باكتشاف القوانين بمقارنة الظواهر والوصول الى نقاط الاختلاف والتشابه فيها • يقول كونت : « اما ثالثة هذه الحقب فهي حقبة العلوم والصناعة حيث أصبحت جميع هذه المفاهيم النظرية الخاصة مفاهيم وضعية ، وأصبحت المفاهيم العامة تميل الى أن تكون هكذا أيضا • ففي المجال الأول سيطرت الملاحظة على الخيال بينما في المجال الثاني أطاحت الملاحظة بالخيال عن عرشه لكن دون أن تحل محله » (٥ ، ص ٤٠) وفي المجال الزمني الواقعي تسود الصناعة وتنظم العلاقات الاجتماعية حول محور الانتاج واستغلال الطبيعة • بدأت هذه الفترة في القرن الحادي عشر بادخال العرب العلوم الوضعية الى أروبا وبتحرير العامة باعطائهم حقوق الانتخاب • يقول كونت : « وفي النواحي الدنيوية أصبحت الصناعة هي المسيطرة ، كما أن جميع العلاقات الخاصة باتت تقوم بالتدريج على أسس صناعية وأصبح المجتمع إذا ما نظر اليه ككل يميل الى تنظيم نفسه بالأسلوب نفسه أي يجعل الانتاج هدفه الوحيد والدائم •

لقد بلغت الحقبة الأخيرة نهايتها فيما يتعلق بالعناصر ، لكنها ما تزال في البداية فيما يختص بالاطار الكلي ذلك أن نقطة انطلاقها المباشرة تعود تاريخيا الى ادخال العلوم الوضعية الى أوروبا من قبل العرب ، وكذلك تحرر جماهير العامة أي منذ نحو القرن الحادي عشر » • (٥ ، ص ٤٠)

ويتضح من كتابات « كونت » أنه يؤمن بأن المجتمعات تمر بمراحل التطور تجاه الكمال نفسها • وينظر كارل ماركس الى المجتمع اللاطبقي بكونه يمثل المرحلة النهائية والأقرب الى الكمال ، وإن لم تكن هي المرحلة الكاملة كمالا تاما •

وقد أشار « ليفولا تيماشيف » الى أن « كونت » أقام مجموعة من الارتباطات — خلال مناقشته المطولة — بين المراحل العقلية الأساسية ومراحل تقدم الحياة المادية للانسانية ونموها ، وأشكال الوحدات الاجتماعية ، وأنماط النظام الاجتماعي ، والمشاعر الغالبة أو السائدة وفق المخطط التالي (١٩ ، ص ٣٩)

المرحلة العقلية	الناحية المادية	نموذج الوحدة	نموذج النظام	نموذج المشاعر
١ ـ اللاهوتية	العسكرية	الاسرة	منزلي	المحبة والتعلق
٢ ـ الميتافيزيقية	التشريعية	الدولة	جمعي	الاحترام والتوقير
٣ ـ الوضعية	الصناعية	الانسانية	عالمي	الاحسان والخير

ويعقد « كونت » مقارنة بين هذه المراحل الثلاث ونمو الانسان ، فقد شبه المرحلة اللاهوتية بمرحلة الطفولة ، والمرحلة الميتافيزيقية بمرحلة الشباب والمراهقة والمرحلة الوضعية بمرحلة الرجول والاكتمال ، ولهذا يعد من المدرسة الحيوية وبخاصة الاتجاه العضوي .

ثانيا ـ نظرية التقدم الاجتماعي :

التقدم في نظرية « كونت » سير اجتماعي نحو هدف معين تقطعه الانسانية في أدوار تطورية ارتقائية متتابعة . وهذا السير تخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته . ويمكن الكشف عن هذه القوانين بدراسة مبلغ التقدم والشروط التي اكتنفت الانسانية في حركتها العامة . ويستدل « كونت » على خضوع الانسانية لظاهرة التقدم الارتقائي المطرد نحو الكمال بمرورها بالمراحل الثلاث السابقة . ويرى « كونت » أن التطور الارتقائي الذي شهدته الانسانية يبدو في مظهرين هما : حالتنا الاجتماعية وطبيعتنا الانسانية ويعزز وجهة نظره ببراهين مستقاة من الملاحظات والمشاهدات الاجتماعية فيقول : « إن حالتنا الاجتماعية في تحسن مطرد وذلك بفضل ما نستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية ، فكلما استطعنا الوصول الى قانون علمي أمكننا بفضل ذلك السيطرة على طائفة من الظواهر التي تخضع له ، وبذلك يزداد تحكم الانسان في مجمل الحياة الاجتماعية والطبيعية ، ويستطيع التنبؤ بسير الظواهر فيحول دون انحرافها ، أو خروجها عن القصد السوي ويرتب نفسه وفقا لمقتضياتها اذا كان لا يملك التحكم في نتائجها . وهذا التقدم الارتقائي سريع الحركة واضح النتائج ، وبخاصة في التقدم المادي » .
(٣٣ ، ص ٢٩٩)

وأما من ناحية الطبيعة الانسانية ، فقد حدث في النواحي التالية : الطبيعية والعقلية والأخلاقية . (٤١ ، ص ٨٣)

في الناحية الطبيعية : فان تقدم علم البيولوجيا أدى الى التقدم في الطب وهذا بدوره أدى الى زيادة متوسط عمر الانسان ، وارتقاء مستويات الصحة العامة .

وفي الناحية العقلية : ازدادت القدرات الخاصة للانسان ، واتسعت مداركه ، وارتقى متوسط الذكاء العام لدى الأفراد .

ومن الناحية الأخلاقية : سمت المشاركات الوجدانية ، والمقاييس الجمالية ، والذوقية ، وكذلك المعايير المتصلة بالآداب والعلاقات العامة .

وعلى الرغم من خضوع التقدم لقوانين ولأدوار رتيبة غير أنه توجد عوامل تؤثر في هذا التطور ، وتغير الى حد ما درجة شدته ، وتوجهه وجهة تتفق والأوضاع الاجتماعية . وأهم هذه العوامل : الجنس والبيئة والظروف السياسية . وركز « كونت » بصفة خاصة على تدخل الانسان السياسي فقد يعجل بمجيء مرحلة تقدمية ستتحقق طبقا لقوانين التقدم بعد أمد طويل . فقد يحدث في بعض الأحيان أن تعترض مجرى التقدم عقبات أو معوقات تحول دون تحقيق قوانينه على الوجه الأكمل ، ومن ثم يبدو التدخل ضروريا لازالتها وتحقيق التقدم المنشود . ولم ينكر « كونت » دور العباقرة في النمو التاريخي لكنه كان يعتقد أن هؤلاء العباقرة يثيرون أو يتزعمون حركات مقدورة مسطورة في الأزل .

هذا هو مجمل نظرية « كونت » في التقدم . وقد نهضت عدة انتقادات حولها من أهمها :

١ ــ يرجع « كونت » تطور الظواهر الاجتماعية الى تطور التفكير ، في حين أن تطور المجتمع يأتي نتيجة تفاعل عوامل متعددة ، وما تطور التفكير إلا نتيجة من نتائج تطور المجتمع .

٢ ــ كان « كونت » يخلط بين مصطلحي التقدم Progress والتطور Evolution ويعدهما مترادفين في حين أن الفرق واضح بينهما .

٣ ــ لقد تحدث « كونت » عن تقدم الانسانية كوحدة متكاملة في حين أننا لا نشاهد في الواقع إلا مجتمعات جزئية مختلفة لكل منها طريقه الخاص في التغير والتقدم ، فقوانين التقدم ليست عامة ومطلقة ولكنها نسبية وخاصة بكل بيئة أو وحدة اجتماعية .

٤ ــ تصور « كونت » أن تطور الانسانية مصحوب بتقدم ارتقائي مطرد . مع أن الملاحظ أن المجتمعات يصيبها التأخر كما يصيبها التقدم ، وينالها الاضمحلال كما ينالها الازدهار .

٥ ــ لقد أخطأ « كونت » في تقسيمه لتعاقب « المراحل الثلاث » وقوله إن كل مرحلة تقوم بعد أن تنتهي تماما المرحلة السابقة في حين أن الانتهاء التام غير متصور في الواقع كما يقول « تيماشيف » .

٦ ــ ليس بالضرورة أن يمر التفكير الانساني بالترتيب نفسه الذي تصوره ، فقد ينتقل التفكير من المرحلة الأولى الى الثالثة مباشرة ، وقد يكون العكس ، كما هو واقع المجتمعات المعاصرة حاليا ، وقد تتعايش المراحل الثلاث معا ، ولهذا فان قانونه مبني على استقراء ناقص للتقدم الاجتماعي ، إذ لا ينطبق على المجتمعات كافة ، وانما على بعض المجتمعات الأوروبية .

٧ ــ إن نظرية « كونت » في التغير لم تسرف في التأكيد على دور الفكر في حياة المجتمع وتطوره فحسب ، وإنما تعد الى حد كبير معارضة للتغير الاجتماعي المخطط ، أو لاستخدام التخطيط في توجيه عمليات التغير . فالتطور الفكري يقود التطور الاجتماعي ويحقق التقدم في الوقت نفسه . ولذلك تعد نظرية « كونت » نظرية محافظة أو كما وصفها بعضهم بأنها الرد على الاشتراكية والذي يتصف بالمحافظة .

وعلى الرغم من وجاهة هذا الانتقادات فان أفكار « كونت » أثرت بشكل كبير في أعمال التطوريين اللاحقين ، مؤداها أن دراسة التقدم قد أصبح عملية سهلة جدا طالما أن سير كل المجتمعات محكوم بالقوانين نفسها ولذلك فان إقامة المبادىء العامة يجب أن تتم عن طريق دراسة ضروب التقدم التي تخلقها طليعة الانسانية ، هذه الطليعة في رأي « كونت » هي بالتأكيد فرنسا . وتعد نظريته في الوقت الحاضر غير ذات أهمية ، ولم يعد لها تأثير يذكر لأن طبيعة العصر تغيرت وتقدّم علم الاجتماع ، فطرحت قضايا جديدة وظهرت مفاهيم متنوعة ومدارس شتى بأيديولوجيات متباينة .

الخلاصة العامة :

يلاحظ بشكل عام أن نظرية التقدم الخطي التي عرضناها ـ في اطار نظريات فلسفة التاريخ ـ تعد تاريخ الانسانية تاريخا للوجود الانساني . ويرى مصطفى الخشاب « أن الاتجاه العام لفلسفة التاريخ لا يتفق في شيء مع اتجاه علم الاجتماع في دراسته للحضارات الانسانية لأن هذا العلم لا يقر فكرة التقدم المطلق للانسانية ، وذلك لأنها فكرة فلسفية شخصية تتعلق بوجهة نظر الفيلسوف ونزعته في التفكير ، وهي فوق ذلك تعبير عما ينبغي أن يكون وليست وليدة ما هو كائن » . (٣٤ ، ص ٢١٠)

ان فكرة تطور الانسانية في جملتها أصبحت غير مقبولة ، وإن الانسانية مفهوم مجرد ، والواقع أنها تتكون من عدد كبير من المجتمعات ، لكن طبيعته الخاصة ، وحاضره وتراثه . وبالتالي لكل مجتمع طريق معين يسير عليه في تغيره . وتختلف المجتمعات عن بعضها بعضا في عوامل التغير وفي اتجاه هذا التغير مما يتطلب دراسة خاصة بكل مجتمع على حدة .

ولهذا فان نظرية التقدم وضعت وفق استقراء ناقص لحقائق الظواهر وطبيعة المجتمعات بعيدا عن الدراسة التحليلية العلمية القائمة على الملاحظة ، والتجربة ، والمقارنة ، الأمر الذي أدى الى وقوعها في تناقضات متعددة ، وفكرة حتمية التقدم

لا تنطبق على المجتمعات كافة ، حيث أن بعضها يناله التقدم بعد التخلف ، ومنها ما يعتريه العكس ، ناهيك عن الأحكام القيمية المختلفة ، ومع ذلك تعد أفكار أولئك العلماء اطارا مرجعيا لفهم التغير الاجتماعي بوجه عـام .

ثانيا ـ نظريات التغير الاجتماعي الدائري :

تتجـه بعض النظريات في فهمها للتغير الاجتماعي الى تصـويره في شـكل دائري يبدأ من نقطة معينة ثم يسير في عدة مراحل الى أن ينتهي الى النقطة نفسها التي بدأ عندها ، أو الى نقطة قريبة منها . وتركز هذه النظريات على أن الحضارات والمجتمعات تتطور وتتغير ولكن ليس تطورا صاعدا . فالحضارات القديمة لها أعمار ومراحل مثل الانسان من ناحية الميلاد والنمو والنضج والهرم والموت . وفي كل مرحلة يطرأ على المجتمع تغير في نظمه وأخلاقه وعاداته . إلا أن هذه المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات ، وبدايتها ونهايتها . أي أن التواترات الحياتية محددة ببداية ونهاية ، فالدائرة المغلقة للميلاد والموت تتردد خلال حياة المخلوقات ، هذا التواتر له دلالة هامـة بالنسبة للافراد الذين يعدون أنفسهم مظهرا له .

ويربط القائلون بهذه النظرية بين التغـير الاجتماعي ودورة حيـاة الكائنات العضوية ، فهناك تطابق بين دورة حياة الفرد ، ودورة حياة الجماعة ، أو الدولة أو الحضارة ، وهنا تلتقي مع نظرية التطور الكلاسيكية ولكنها تختلف في عدم رؤيتها لتطور احادي الخط يتقدم نحو مراحل أعلى ـ فالتطور له مدى محدود وسقف لا يتعداه ، ثم يعود مرة أخرى ليهبط وينتهي في بدايته الأولى نفسها فكأنه يأخذ شكل الدائرة أو يكمل دورة حضارية أو مجتمعية .

حقيقة لا يمكن القول إن كل نظريات التغير الدائري تعبر عن هـذا الفهم الحيوي ، فان بعضها يقترب منه وبعضها يبتعد عنه بدرجات متفاوته . ولكنها تشترك جميعا في النظر الى التغير الاجتماعي على أساس أن له بداية معلومة ونهاية معلومة كذلك ، وإن اختلفت في المراحل التي تفصل بين هذه البداية وتلك النهاية .

وقد جاءت في هذا المجال نظريات متعددة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال « ابن خلدون » و « شبنجلر Spengler » و « فيكو Vico» وتوينبي Toynbee و سوروكين Sorokin» وغيرهم •

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعودا وهبوطا يبدأ من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع الى نقطة مشابهة للتي بدأ منها ، ويمكن تلمس ثلاث نظريات في هذا المجال هي : (٤١ ، ص ٨٧ ــ ٨٨)

١ ــ النظرية الدائرية العامة : التي ترى أن الثقافة لأي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه الى الشيخوخة ولتعود مرة أخرى للرقي والتقدم وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها • ويمثل هذه النظرية العلامة « ابن خلدون » •

٢ ــ النظرية الدائرية الجزئية : التي تعنى بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لاثبات أنها تسير في اتجاه دائري ومنتهية الى النقطة التي بدت منها • ويمثل هذا الاتجاه المفكر « شبنجلر » •

٣ ــ النظرية الدائرية اللولبية : التي ترى أن الظواهر الاجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في اطار لولبي ، بحيث لا تعود الى النقطة نفسها التي كانت قد بدأت منها وإنما الى نقطة قريبة منها ، ويمثل هذا الاتجاه المفكر الايطالي « فيكو » •

وهذه النظريات الثلاث لا ترى في عملية التغير الاجتماعي على المدى البعيد أي جديد ، وهي بهذا تكون ذات نظرة تشاؤمية على عكس نظريات التقدم السابقة ذات النظرة التفاؤلية •

ويمكن عرض آراء أبرز هذه النظريات وتحليلها على النحو التالي :

نظرية ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦) :

تعد مقدمة « ابن خلدون » عملا رائدا في فلسفة التاريخ وفي التفسير الاجتماعي للتاريخ فقد خرج بقوانين لحركة المجتمعات سبقت ما توصل اليه علم الاجتماع الغربي الحديث وهذا ما يقره الكتاب الغربيون أنفسهم : « إن فلسفة ابن خلدون التاريخية وتطبيقها على المجتمعات البشرية لعبت الدور القيادي في فهم طبيعة المراحل التطورية التي تسر بها المجتمعات واستيعابها ومن خلال دراسته لفلسفة التاريخ استطاع ابن خلدون استخلاص قانون يحكم حركة المجتمعات وهو قانون الأطوار الثلاثة » (٩٧ ، ص ١١٩)

ويعد الفيلسوف العربي « ابن خلدون » في مقدمة من فهم التغير الاجتماعي فهما دائريا ، كما يعد من الأوائل الذين عرضوا نظرية في هذا الشأن في القرن الرابع عشر الميلادي . فلقد توصل « ابن خلدون » مبكرا لمفهوم التغير والحركة الناجم عن الصراع والتناقض بين البدو والحضر كنمطي معيشة متعارضين ، فالبدو لا يستطيعون رؤية الحضر منعمين بترف المدينة بينما هم يعانون شظف العيش في باديتهم الصعبة ولأنهم أقوياء ومحاربون لم يفسدهم الترف ويجعلهم جبناء لذلك يهاجم البدو الدولة التي أسسها الحضر ويستولون عليها . ولكن جرثومة الترف تفقدهم صفاتهم الجيدة والايجابية فينتهز بدو آخرون الفرصة ويعيد التاريخ نفسه وتستمر الدورة الاجتماعية . وعلى هذه القاعدة تقوم الدول وحسب شدة الصراع تنتهي وتموت أيضا هذه الدول وهناك تفسيرات كثيرة لهذا التقابل الثنائي الذي يتحول الى عدائية وهو سبب الحركة والتغير . (٧٢ ، ص ١١٣)

ولقد حلل « عبد القادر جغلول » نموذجي العمران البادية والحاضره وحدد العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تميز كلا منهما . فهذان الشكلان كما يرى « جغلول » أساس حركة العمران وتقوم علاقاتهما على التناقض التناحري وهذا التناقض غير قابل للخفض ولا يمكن تجاوزه فالبدو لا يقضون على العمران الحضاري وفي الوقت نفسه لا يتركونه ثنائيا بادية ـ حضارة سليما فهو تناقض دائري . (٢٢ ، ص ٤٩)

لقد تصور ابن خلدون تغيرا ديالكتيكيا فالتاريخ البشري يسير وفق خطة معينة وحوادثه مرتبطة ببعضها بعضا وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها ، وأن هذه الظاهرة ــ دورة المجتمع ــ مستقلة عن الارادة الانسانية ، وقد أسهب « ابن خلدون » في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية) .

ولقد أولى « ابن خلدون » الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة ، والعوامل التي تؤثر فيها ، وقد توصل من دراسته للمجتمع الى « قانون الأطوار الثلاثة » ــ الأجيال الثلاثة ــ وهي : (٤١ ، ص ٩٠ ــ ٩١)

١ ــ طور النشأة والتكوين .

٢ ــ طور النضج والاكتمال .

٣ ــ طور الهرم والشيخوخة .

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته ، فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة فيكون عمر الدولة مائة وعشرين سنة . وفي هذا يقول :

« أعلم أن العمر الطبيعي للأشخاص عى ما زعم الأطباء والمنجمون مائة وعشرون سنة ... أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء الى غايته » . (٤ ، ص ١٧٠)

وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد ، يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع . وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة ، وليس على المجتمع الاسلامي وحده .

وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي : مرحلة البداوة ، ومرحلة الملك ومرحلة الترف والنعيم ، ومرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء .

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي ، كما أنه درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي الى الى التطور وهذه العوامل هي : العصبية والفضيلة والدعوة الدينية . وقام بدراسة المجتمع المتحضر وهو المجتمع الذي يصل الى درجة النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة ثم الركون الى الدعة .

وتعرض الى عوامل فساد المجتمع معللا ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل الى قانون اجتماعي ، إن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع ، يقول « ابن خلدون » : « والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها ... وقد يتنبه كثير من أهل الدولة ممن له يقظة في السياسة فيرى ما نزل بدولتهم من عوارض الهرم ويظن أنه ممكن الارتفاع فيأخذ نفسه بتلافي الدولة وإصلاح مزاجها عن ذلك الهرم ويحسبه أنه لحقها بتقصير ممن قبلك من أهل الدولة وغفلتهم وليس كذلك فانها أمور طبيعية للدولة والعوائد هي المانعة له من تلافيها ... » . (٤ ، ص ٢٩٤)

وهذا يعني أن الاصلاح لا يجدي شيئا متى هرمت الدولة وبالتالي لا بد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى ، وهذه مسلمة خلدونية ، ويعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها ضعف العصبية والخراب المادي الذي يحل بها .

ورأى من دراسته للتقدم الاجتماعي ، أن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة ، ومتطلبات الحياة الاجتماعية ، وقد أشار الى العوامل التي تساعد على سرعة التقدم وهي عوامل البيئة وكثافة السكان ، ثم عدالة الدولة .

وبين أن الدعائم التي تقوم عليها الدولة أربع : العصبية والفضيلة ووجود

دعوة دينية ، أو مبدأ سياسي ، ثم ضعف الدولة السابقة ، من أجل قيام دولة جديدة على أنقاضها ، وقد أسهب في شرح دعائم قيام الدولة بشكل علمي(*) .

وأشار الى أن الحضارة تحدث جانبا سلبيا ، لأنها تدعو الى الاسترخاء والخمول ... بمعنى أنها تحمل نقيضين : تحمل عوامل الرقي وعوامل الفناء ، وقد أكد أن الحضارة نهاية العمران البشري ، وقد وضح ابن خلدون نظريته بالتغير الاجتماعي من خلال حتمية مرور الدولة بمراحل خمس متعاقبة وهي :

١ ـ المرحلة الأولى :

وهي مرحلة البداوة والعصبية القبلية يقتصر فيها الأفراد على الضروري في أحوالهم ، وهي تتميز بخشونة العيش وتوحش الأفراد ، كما تتميز بوجود العصبية القبلية(*) وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الانساني .

ويرى « جورج لابيكا » أن فكرة العصبية فكرة أساسية في نظرية « ابن خلدون » في شرح قيام الدول وتطورها حتى نهاية دورة حياتها وقيام النظام السياسي والفوز بالرئاسة والحفاظ عليه مشروط بالعصبية وغايتها الفوز بالملك . (٨٧ ، ص ٩١ ـ ٩٢) .

والعصبية تحتاج الى الدعوة الدينية والمال لتمكنها من الغلبة على بقية القبائل أو العصبيات الأخرى . فالدعوة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد في أهل العصبية

(*) لمزيد من التفصيل حول دعائم الدولة ، انظر شرح دعائم قيام الدولة عند الخشابين .
١ ـ مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه ص ١٥٦ ـ ١٤٦
٢ ـ أحمد الخشاب : التفكير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ص ٣٠٧ ـ ٢١٧ .

(*) تعني العصبية عند ابن خلدون الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه واياه من نسب او ما تقتضيه عوامل الجوار أو الحلف او الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم ، وهي اساس التقلب والتماسك بين الأفراد وهي التي تقرر حق الدولة واستمرار سلطانها .

وتفرد الوجهة الى الحق وتصبح الوجهة واحدة لذلك يشميتون على الحق . كما أن المال والترف يزيد الدولة في أولها قوة الى قوتها « فيكثر التناسل والولد والعصبية فكثرت العصابة واستكثروا أيضا في الموالي والصناع وربيت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفة فازدادوا به عددا الى عددهم وقوة الى قوتهم » .

وهنا لا بد من الاشارة الى أن « ايف لاكوست » يشرح العصبية بصورة تختلف عن التفسير الشائع فهي ليست شكلا من أشكال التعاضد ولا رابطا من روابط القرابة فحسب ، ولكنها بالاضافة الى ذلك فهي نوع خاص من أنواع العلاقات الاجتماعية التي تتخطى الرابط العائلي . فهو يرى أن القبائل التي كتب عنها « ابن خلدون » بدأت مرحلة في علاقاتها الاجتماعية تقوم على المساواة . ويميز « ابن خلدون » بين نوعين من القبائل نوع يتساوى فيه الأفراد ويتميز بشيخ لا يعتمد الا على قوة معنوية ونوع آخر يتميز بشيخ مسيطر بوساطة حزب قوي يتبعه (٨٨ ، ص ٦٢ ــ ٦٥) .

ولذلك لا تكون العصبية الا في العائلات المشهورة التي تعودت القيادة ويكون الحسب والشرف أصيلا في أهل العصبية لوجود شجرة النسب . يبدو أن هذا الفهم للعصبية هو الذي حدا ببوتول أن يعدها النبالة الحقيقية حسب « ابن خلدون » والنبالة في ذلك العصر هي صفوة معينة لأعضائها بحق النشأة امتيازات عديدة . والعصبية هي أن تمنح حق النبالة والتي تشمل تقلد السلطة . (٧٢ ، ص ١١٦) .

٢ ــ المرحلة الثانية :

وهي مرحلة استبداد الحكام بالملك وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة الى حالة الحضارة ، وتبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام ، ويحدث في هذه المرحلة ما يسميه علماء الاجتماع تركيز السلطة أو « الانفراد بالحكم » من قبل فرد أو أسرة أو فئة بعد ان كانت شائعة . وعموما لا تزول العصبية تماما في هذه المرحلة . تقول « ابن

خلدون » : « فاذا استقر الملك بدأت العصبية تضعف شيئا فشيئا . يبتعد الناس عن حياة البداوة ويدخلون في مرحلة الحضارة حيث ينشغلون باشباع الشهوات والتمتع بما أنتجته هذه المرحلة من ألوان الترف في المأكل والمشرب والملبس ، وبذلك يفقدون عوائد التوحش التي كان بها الملك من الشجاعة وشدة البأس ... » .

٣ ـ المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة الترف والنعيم . وكما يسميها « ابن خلدون طور الفراغ والدعة وفيها ينسى الأفراد حياة البداوة ويفقدون فيها العصبية تماما ، ويركن الحكام الى الدعة والترف ويستفيدون من الدولة أكثر مما يفيدون ، وتشبه هذه المرحلة حكومة الطغيان عند أفلاطون ويؤدي النعيم بالدولة الى الفناء .

٤ ـ المرحلة الرابعة :

مرحلة القنوع والمسالمة وتقليد الحكام السابقين . وفي هذه المرحلة يبدأ الضعف يدب في الدولة .

٥ ـ المرحلة الخامسة :

ويظهر فيها الضعف والاستكانة ثم الانهيار وزوال الدولة فتؤول الى الاضمحلال ، ولا يجدي الاصلاح في هذه المرحلة ، وتصبح الدولة عرضه للغزو من الخارج وهذه حالة الهرم التي تؤذن بانحلال المجتمع لتبدأ الدورة من جديد .

ويرى « ابن خلدون » أن تلك المراحل طبيعية لأنها تتناسب وطبائع الأشياء وقد استدل على ذلك من استقرائه لتاريخ الدول الاسلامية المتعاقبة . (٤١ ، ٩٢ ـ ٩٣) .

تعكس نظرية تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة حتمية قانونية في التطور التاريخي ، وأن الحضارة هي نهاية العمران ، وبعدها يبدأ المجتمع دورة جديد .

وعلينا ألا ننسى أن « ابن خلدون » هو وليد ظروفه التاريخية والاجتماعية ولقد كانت ظروف عدم استقرار وتفكك ودويلات ومؤامرات بلاط وهجمات متبادلة بين الكيانات السياسية المتعددة . ويرى « بوتول » بالاضافة لذلك غلبة روح العصر الوسيط المناقضة لتفاؤل عصر النهضة فهو — أي ابن خلدون — مفكر متشائم قال : « ان علمه لا جدوى فيه لأن سير التاريخ المنجم لا يمكن مقاومته وهو لا يثق أبدا لا في حكمة البشر ولا في ولائهم » . (١٤ ، ص ١٢١)

وهنا لا بد من الاشـــارة الى أن « ابن خلدون » حسب « روزنثال » هو أول من توصل الى أهمية العامل الاقتصادي في قيام الدول . (٧٢ ، ص ١١٥) . ويؤخذ على نظرية « ابن خلدون » عدة مآخذ منها :

١ — انطلق « ابن خلدون » من أن ظواهر الحياة الاجتماعية تخضع لقانون الفناء ، وما المجتمع الا لحظة في مجرى الحياة الفانية ، وينطبق عليه قانون الفناء المحدد بأجل معلوم ، وبالتالي لا يجدي اصلاحه ، وهذه مقولة تشاؤمية ، ولا تنطبق على واقع المجتمعات ، فاصلاح المجتمع ممكن عن طريق التنمية والتخطيط ، فالمجتمعات تتحكم في تغيرها وتوجهـــه كما تريـــد ، وفق امكاناتها وايديولوجياتها .

٢ — لقد توصل « ابن خلدون » الى طائفة من القوانين الاجتماعية إلا أن معظم ما انتهى اليه لا يكاد ينطبق الا على المجتمعات التي عايشها ، أو سمع عنها ، وهي بعض المجتمعات الاسلامية ، وقـــد عمم تلك القوانين على المجتمعات كافة ، وهو تعميم مبني على استقراء ناقص ، فما يصدق على المجتمعات التي قام بدراستها قد لا يصدق على المجتمعات الأخرى . فكان عليه أن يستقرىء مجتمعات أخرى من أنواع متباينة سواء أكانت متقدمة أم متأخرة .

٣ — ليس هناك من انفصال تام بين كل طور وآخر ، أو بين بداية جديدة للحضارة ونهـــاية الحضارة السابقة ، فلا يعقل ان تبـــدأ دون تواصل ، فالتراكمات الحضارية باقية ومصاحبة لنشوء الدولة الجديدة في كل مرحلة من تطورها وبالتالي فان عملية الفصل التي قام بها « ابن خلدون » غير متطورة . ومع ذلك يعد « ابن خلدون » صاحب نظرة تحليلية علمية في التغير الاجتماعي .

نظرية فيكو Vico (١٦٦٨ - ١٧٤٤) :

يعد الفيلسوف الايطالي « جيان بانستافيكو Vico »من أبرز مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر والذي ترك نظريته في تطور المجتمع الانساني في شكل دائري لولبي Spiral ، بل يعد من الأوائل الذين استخدموا المنهج التاريخي في الدراسه الاجتماعية بطريقة منظمة . من خلال نشره لكتابه « مبادىء علم جديد » ١٧٢٥ م . يرى فيكو أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم أو على شكل دورات مغلقة ينتهي إلى النقطة نفسها التي بدأ منها ، وإنما يسير على شكل لولبي بحيث تعلو كل دورة الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافيا . لقد صاغ قانونا عاما لتطور المجتمعات الانسانية من خلال التحليل النظري للبعد التاريخي إذ عالج تاريخ تطور المجتمعات الانسانية، فرأى أن البشر يشكلون تاريخهم وهذا هو العلم الجديد للتاريخ البشري . ومن الطريف أن « فيكو » ينظر الى كل شيء في التاريخ الانساني على أنه ثلاثي التكوين ، فالانسانية قد تطورت في ثلاث مراحل ، وكل مرحلة من هذه المراحل تحكمها مبادىء ثلاثة ، وبناء على هذه المبادىء ظهرت في المجتمع الانساني مؤسسات اجتماعية ثلاث . وهكذا ذهب « فيكو » الى أن التطور التاريخي للمجتمع الانساني قد سار في المراحل الثلاث الآتية :

١ - المرحلة الدينية :

يعتقد « فيكو » أن أسبق المراحل في تاريخ المجتمع الانساني هي المرحلة الدينية ، وواضح من هذه التسمية أن الدين قد سيطر على الحياة الانسانية في بادىء الأمر ، ونفذ الى مختلف جوانب هذه الحياة من نظم أسرية وعادات وتقاليد ونظم اقتصادية ولغوية . فكل فعل وقول مستمد من الألهة ، فالحكم مستمد من الدين ، والنظم بتكوينها تعتمد على الدين ، وكذلك اللغة لها مدلولات غيبيه . وبعبارة أخرى أن حياة المجتمع في هذه المرحلة تعتمد اعتمادا كليا على مقولات دينية في مجالاتها المختلفة .

٢ ـ مرحلة البطولة :

نقد اختار « فيكو » لها هذه الصفة لأنها مرحلة البطولة والأبطال في نظره حيث استطاعت طائفة الحكام أن يتغلبوا على من دونهم وان يفرضوا سلطانهم . وتبدو هذه المرحلة في تعظيم الشرف ، والمغامرة ، وظهور الارستقراطية السياسية والحق فيها للأقوى ، وتتمثل في سيادة الأسرة الأبوية الممتدة عند الرومان حيث كان رب الأسرة مطلق الحرية في التصرف بأعضاء أسرته ، وقد ازدهرت في هذه المرحلة الآداب والفنون والفلسفة . (٤١ ، ص ٩٨) .

٣ ـ مرحلة الانسانية :

تصبح الطبيعة الانسانية قيمة في ذاتها في هذه المرحلة ، ويحصل الانسان على الحقوق الأساسية التي تحقق له الحياة الحرة الكريمة . اذ تتميز بالحرية السياسية والمساواة وسيادة الحقوق المدنية ، وانتشار الأنظمة الديمقراطية . على أن المرحلة الانسانية لا تستمر بغير حدود أو لا تعد نهاية المطاف بالنسبة لتطور الانسانية ، وهي لاتشذ عن القاعدة التي سارت عليها المراحل السابقة باعتبار ان لكل مرحلة نقطة بداية ونقطة نهاية كذلك يرى أن قانون التقدم ينتهي الى النكوص Regression إذ على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها الانسان في المرحلة الانسانية ، والتقدم الذي أحرزه فان هذه المرحلة لا تخلو من الظواهر التي تتفاعل مع بعضها بعضا لتنذر بنهاية المرحلة الانسانية . ويضرب مثلا لذلك التفاوت الذي يستمر بين الناس وبخاصة في توزيع الثروة مما يؤدي الى حالة من الصراع والفوضى بين الأثرياء والفقراء ، وإذا وصلت الأمور الى هذا الحد وجب علاج مصادر الفوضى والفساد . والعلاج في نظره قد ينشأ من الداخل أو يأتي من الخارج . ويتمثل العلاج الداخلي في شكل قائد قوي يظهر في المجتمع ، ويفرض سيطرته على الناس ، ويمسك بزمام الموقف محاولا إعادة الأمور الى نصابها وحفظ الأمن والنظام . فاذا لم يتيسر هذا العلاج أو وصلت حالة المجتمع الى درجة لا ينفع معها هذا العلاج اذا وجد ، فان الحل في هذه الحالة يأتي من الخارج على غزو خارجي ، ويحمل هذا الغزو في طياته نذر انهيار المرحلة الانسانية لتبدأ الدورة التطورية من جديد ، وعلى

النسق نفسه الذي سارت عليه من قبل ، ويلجأ « فيكو » الى التاريخ للبحث عن مراحل في تاريخ الانسانية تمثل هذه الدورة ، فيذكر أنه بعد سقوط الامبراطورية الرومانية بدأت المرحلة الدينية ، ثم انتقل المجتمع الى مرحلة البطولة في العصور الوسطى ، أما العصور الحديثة فتمثل في نظرة المرحلة الانسانية .

ومن الواضح أن « فيكو » استمد دورته من المجتمعات الغربية التي انتقلت من عصر الاباذة والاوديسة الى عصر القروسية والاقطاع والبرجوازية الارستقراطية ثم الى عصر الحرية الفكرية والفلسفة الانسانية .

بقيت الاشارة الى أن نظرية « فيكو » في فهم التغير الاجتماعي على شكل دورة تبدأ من نقطة لتعود الى النقطة نفسها ، هذه النظرية لا تعني أن عودة الدورة التطورية الى المرحلة الدينية يقتضي بالضرورة أن يعود المجتمع الى النقطة ذاتها التي بدأ منها دورته ، بل يعود في الغالب الى نقطة أكثر تقدما ، ولو أن المرحلة الدينية تظل الأولى من ناحية الترتيب الزمني ، وكذلك الحال بالنسبة للمراحل الأخرى إذ تكون العودة إليها غالبا في شكل أرقى من صورها السابقة . (١٠٤ ، ص ٣٩٦) .

وهكذا تتعاقب الدورات غير متصلة ببعضها بعضا بعكس الحال في النظريات الخطية للتغير الاجتماعي حيث التغير سلسلة متصلة المراحل والحلقات .

يلاحظ من العرض السريع لنظرية « فيكو » أن تقدم الانسانية حتمي مع حتمية المرور بالمراحل الثلاث أي أنه ــ على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه «فيكو» كونه من مؤسسي فلسفة التاريخ ــ كغيره من فلاسفة التاريخ الذين ينظرون نظرة كلية للمجتمعات الانسانية ويفرضون قانونهم ليتوافق معه تقدم الانسانية ، ذلك القانون الذي بني من أساسه على تصور فلسفي وقائم على استقراء ناقص لتطور الحضارات .

ولئن كان هذا الاتجاه التصوري قد عفا عليه الزمن إلا أنه أورثنا وهما يكاد

يسود بالنسبة للاتجاهات الاجتماعية التي يرددها رجل الشارع ، ويجد هذا الوهم مرتعا خصبا بين جماعة السلفيين التقليديين الذين يرددون القول إن اي نظام اجتماعي يسير في تغيره سيرا عكسيا لحالة سابقة أفضل منه . .

وقد يكون هـذا الموقف منبثقا عن عدم الرضـا عن الأحـداث الجارية ، أو التبرم من المحتوى الأخـلاقي أو المستوى الاجتماعي أو التخلف الحضـاري أو البعد عما يصوره المجتمع على أنه نظام الهي ، غير أن هذا الموقف الفكري يمثل تقويما مقلوبا ومعكوسا للتغير الاجتماعي ، على أساس أن النكوص أو التراجع والارتداد الى الوضع السلفي هو هدف التحول الاجتماعي . وقد أسهم في تأكيد هذا التصور ما سيطر على التفكير اللاهوتي في تصور مؤداه أن النظام الاجتماعي نظام إلهي ، وقد انبثق هذا التصور من بعض الأفكار الدينية التي قدست الوضع القائم ورأت أن النمط الذي أشارت إليه الكتب المقدسة هو الهيكل الأفضل بالنسبة للحياة الاجتماعية ، وأن محتواه البنائي والوظيفي تجسيد للمشيئة الالهية ، ومن ثم وجب على المصلحين الارتداد اليه اذا كانت الانحرافات قد أدت الى تغيره .

ولكن على الرغم من ذلك فان نظرية « فيكو » كانت مقدمة ضرورية من أجل المساهمـة في فهم مقولة التغير الاجتماعي وتحليلهـا . وقد تأثر بنظريتـه المفكر « أوجست كونت » في « الاكتشاف العظيم » لوجود تطابق كبير بينهما .

نظرية « اوزفالد شبنجلر O. Spengler » ١٨٥٦ ـ ١٩٣٦ :

يمثل العالم الالماني شبنجلر اتجاها خاصا في الدراسات الاجتماعية التاريخية ، وفي نظرية التغير الدوري الجزئي ضمن اطـار النظريات الكلاسيكيـة في التغير الاجتماعي . وترجع الجذور التاريخية لهذا الاتجـاه الى مؤلف « دانلفسكي » « روسيا وأوروبا » الذي مر على صدوره اليوم أكثر من مائة عام . ١٠ أبعـد المؤلفات التي من هذا النوع تأثيرا ، والذي أحدث ضجة كبيرة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته فهو مؤلف أوزفالد شبنجلر « تدهور الغرب » ١٩١٨ وقد ظـل هذا الكتاب خلال تلك السنوات أكثر المؤلفات إثارة للمناقشة حول أحد الموضوعات

الرئيسة في علم الاجتماع وهو مشكلة الانتظامات في حياة الثقافات أو الحضارات • ولعل النجاح المؤقت الذي صادفه هذا المؤلف يرجع الى حد كبير الى أن تشخيصه القاتم الكئيب كان ملائما أشد الملاءمة لحالة القنوط التي يعاني منها جيل سحقته كارثة الحرب العالمية الأولى •

لقد اهتم شبنجلر بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، ونظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به ، وبالتالي فان عملية التغير لاتكون واحدة في المجتمعات كافة . وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته ، مؤكدا أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها أهمية تذكر في عملية التغير ، وان لكل ثقافة طابعها المميز في الشكل والجوهر •

لقد كانت نظرته متشائمة مضادة للنظريات التقدمية من حيث الجوهر • إذ كان يرى أن الوجود البشري « سلسلة » لا نهاية لها من الصعود والهبوط ، وأن الثقافات الكبرى تظهر، كما تظهر الأمواج في البحر ، ترتفع الى علو شاهق ثم تضمحل ثانية ليبرز غيرها مكانها وهكذا يقول شبنجلر : « ولكن فوق السطح أيضا تنجز الثقافة العظيمة دورات أمواجها المتلاطمة ، فهي تظهر فجأة وتتضخم في خطوط رائعة ، ثم تنبسط ثانية ، وتتلاشى ليركد سطح الماء مرة أخرى » • (٥ ، ص ٤٦)

ويشبه شبنجلر الثقافة بالكائن الحي ، فلكل منهما طفولته ، وشبابه ، ونضجه ، ثم شيخوخته ، ونجده في بعض الأحيان يستبدل بصورة مراحل العمر الأربع هذه صورة الفصول الأربعة : الربيع ، والصيف ، والخريف ، والشتاء • يقول شبنجلر : « إن كل ثقافة تمر خلال أطوار أشبه بأطوار حياة الفرد ، فلكل ثقافة طفولة وشباب ورجولة وكهولة » • (٥ ، ص ٤٧) •

ويسهب شبنجلر في تقسيم الثقافات وتصنيفها وتحديد أعمارها • فيقسمها الى ثماني ثقافات أساسية هي : الثقافة المصرية ، وثقافة بلاد الرافدين ، والهندية ، والصينية ، والكلاسيكية « الأبوللنية » والعربية (أو المجوسية) ، وثقافات المايا ، ثم الثقافة الغربية (الفاوستية) • ويشير الى ثقافة تاسعة مازالت في طور النشوء هي

الثقافة الروسية ، وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق جميعا في تاريخ التطور العام ، وهي تتجه نحو الفناء .

وعلى غرار نظرة ابن خلدون فقد أكد « شبنجلر » أن التوسع في « مكننة » الحضارة الغربية هو دلالة قرب نهايتها . يقول « شبنجلر » : « بدلا من هذا الوهم الفارغ في تاريخ ينطلق بخطوات مستقيمة لا يمكن تأييد القول فيه إلا باغماض عيوننا عن كتلة الوقائع الساحقة ، فانني أرى مأساة عدد كبير من المدنيات العظيمة وقد انبثق كل منها بقوة كونية ، أصيلة من تربة أقليم أم ، فظلت على اتصال وثيق بهذا الاقليم الأم » . (٥١ ، ص ٦٥) .

وعمر كل ثقافة كما يرى شبنجلر نحو ألف عام تقريبا ولذلك فالثقافة الغربية الان هي على ابواب التدهور والموت.ويرى شبنجلر أن الثقافة الغربية ظهرت سنة ٩٠٠ ميلادية ومن ثم فان نهايتها أصبحت وشيكة ، ومن هنا يمكن أن نفهم عنوان كتابه « تدهور الغرب » The Dechine of the west وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات لدى الشعوب الغربية .

وهكذا فان مفهوم التغير الحضاري عند « شبنجلر يسير في دائرة مغلقة بداية فنهاية ثم بداية من جديد . وأن كل حضارة تختلف في تكوينها عن أي حضارة أخرى ، ولقد أصاب في هذا الجانب . وأن تشبيه نمو الحضارة وتطورها بنمو الكائن العضوي اتجاه ساد عند مفكري النظرية الحيوية ويشاركه في ذلك علماء عديدون .

ويؤخذ على نظريته : قوله بحتمية الفناء للحضارة وفكرة « الفناء » غير واقعية ، فالحضارات لا تفنى وانما تتجدد بفعل التراكمات الثقافية والاختراعات وغير ذلك . كما أن عملية تشبيه تقدم الحضارة بتطور الكائن العضوي ، هذا الأمر فيه تبسيط لفكرة التقدم ، لأن الحضارة تتقدم بفعل عوامل داخلية وخارجية، وليس كما يقول شبنجلر بفعل العوامل الداخلية فقط .

وعموما فقد ساهمت نظريته في توجيه العلماء لدراسة التغيرات الثقافية ، وصياغة نظريات أكثر شمولية ، ومن هؤلاء توينبي وسوروكين وغيرهما .

نقـد نظريات الدورات :

النقد الذي يوجه لهذه النظرية هو أنها تأخذ أحداثا كبيرة في زمانها التاريخي اي حقبا طويلة أو الجغرافي اي مناطق شاسعة ففي معالجتها الوحدات الحضاريـة تخرج بعامل أو سبب واحد من حضـارة كاملة وتحاول إطـلاق أحكام وتعميمات تعسفية على حضارات بأكملها . وهي لاتساع ميدانها وعدم دراستها لوحدات صغيرة وانعدام الدراسات الامبريقية كل هـذه الأسباب جعلت منها نظرية تأملية ـ فلسفية . (٧٢ ، ص ١٢١)

واضح أن أغلب أصحاب نظريات الدورات الحضارية والثقافية قد عاشوا في فترات تاريخية مضطربة وغير مستقرة لذلك انصب حديثهم على السقوط وانحلال الدول والحضارات كذلك تأثيرات كتاباتهم برغبة هروبية من واقعهم و « ابن خلدون» أفضل مثال لذلك كذلك «شبنجلر» و«توينبي» و «سوروكين» فقد كانت كتاباتهم في فترات قلقة ومضطربة وليس مصادفة ان يكون كتاب « تدهور الغرب » « لشبنجلر » قد صدر عام ١٩١٨ أي في الحرب العالمية الأولى وكتاب « سوروكين » « الديناميات الاجتماعية ـ الثقافية » ، ٣٧ـ١٤١ أي في فترة الحرب العالمية الثانية، فهم عاصروا فترات تاريخية تخلو من الاستقرار انعكست على كتاباتهم ووسمتها بالتشاؤمية وعدم الثقة في المستقبل .

ثالثا ـ نظريات التطور الاجتماعي : Evolutionary theories

تأتي نظريات التطور في اطـار النظريات غير السوسيولوجية في نظرتهـا الى التغير الاجتماعي ، لأنها تشبه المجتمع بالكائن العضوي في تطوره . وتعد فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الانساني بخاصة في النصف الثاني من القرن التاسـع عشر ، وقد تسللت من ميدان البيولوجيـا الى الدراسات السوسيولوجية .

وكان لكتاب « داروز Darwin » (أصل الأنواع Origin of Species) الذي نشره عام ١٨٥٩ م . أكبر الأثر في نشوء نظرية تطورية في الفكر السوسيولوجي .

فقد كان المفكرون مشغولين بتفسير التقدم الذي حدث في أوروبا في المجالات الفكرية والصناعية والسياسية ، لذلك وجدوا في فكرة التطور الحيوي ضالتهم لتفسير أصل المجتمعات والحضارات وتقدمها بالصورة نفسها التي فسر بها البيولوجيون الظاهرة العضوية لذلك اختلط مفهوم التقدم والتطور واستعمل في دراسة الانسان والمجتمع دون تفريق دقيق .

وقد قدم « دارون » مبادىء متعددة تقوم عليها نظريته في النشوء والارتقاء منها : مبدأ الصراع من أجل الوجود ، ومبدأ البقاء للأصلح ، ومبدأ الانتخاب الطبيعي وغير ذلك .

إن مجمل الفكر التطوري البيولوجي يلتقي مع الفكر التطوري السوسيولوجي ، ذلك أن الأخير يرى أن تطور المجتمع ، وظواهره الاجتماعية تسير وفق قوانين الظواهر البيولوجية . ومن أشهر ممثلي الاتجاه التطوري في علم الاجتماع ، العالم الانكليزي « هربرت سبنسر H. Spencer » .

هربرت سبنسر H. Spencer (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) :

يعد « هربرت سبنسر » رائد المدرسة التطورية الكلاسيكية . فالمبدأ التطوري هو أساس نظريته في علم الاجتماع ، لكنه مع ذلك قدم مبدأ ثانويا آخر لعب دورا رئيسا في نسقه الفكري ، هو المماثلة العضوية وهي نوع من المقابلة بين المجتمع والكائن الحي لأغراض معينة . وقد أكد « سبنسر » أن الاعتراف بالتوازي بين التعميمات المتعلقة بالكائنات وتلك المتصلة بالمجتمعات هو الخطوة الأولى نحو مبدأ عام للتطور . فقد رأى أن تقدم المجتمع وتغيره عملية تطورية شبيهة بعملية النمو العضوي تتجه من البسيط الى الأكثر تعقيدا ، فالمجتمع في نظره ـ شأنه شأن أي كائن حي ـ يبدأ متجانسا في تكوينه ، متماثلا في استعداداته ، ثم يميل شيئا فشيئا الى التفرد والانتقال من التجانس الى اللاتجانس . ويخضع لقانون التطور بشعبتيه النشوء والارتقاء ، ثم الانحلال والفناء .

لقد عد « سبنسر » أن التغير هو تحول بطيء من حالة التجانس الى حالة اللاتجانس أو هو انتقال من عملية التكامل الى عملية التمايز في المجتمع . فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ، ومركب المركب عن المركب ، ومركب مركب المركب عن مركب المركب ، ويتكون المجتمع البسيط من الأسر ، أما المركب فيتكون من أسر تتحد في عشائر Clans ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد في قبائل Tribes ، بينما يتكون مركب المركب (كمجتمعاتنا) من قبائل تتحد في أمم أو دول . وفي المجتمعات البسيطة يعمل جميع الناس الأعمال نفسها ، بينما المجتمعات المركبة يسودها التخصص والتعاون والتبادل . (٤٥ ، ص ٥٧)

فالتخصص غاية كل تطور وارتقاء ، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد اختصاصا ، وكلما ازداد أعضاؤه اختصاصا ازداد استقلالا . ويضرب أمثلة متعددة للتدليل على ذلك برئيس القبيلة الذي كان يقوم بوظائف متعددة منها : الحكم والتشريع الداعم للعادات والتقاليد وغير ذلك ، ولما زاد حجم القبيلة وتحولت الى دولة ومجتمع كبير ، توزعت تلك المهمات على أعضاء متعددين من أجل القيام بتلك الوظائف على خير وجه ، أي أن التخصص قد زاد وتعقد من أجل كمال مسيرة المجتمعات . يقول « سبنسر » : « من خصائص الاجسام الاجتماعية (الأفراد) والأجسام الحية (الكائنات العضوية) أنها خلال نموها تزداد تباينا وتنوعا في التركيب فجنين الحيوان العالي يتكون من أجزاء قليلة التباين ولكن خلال نموه يكبر الجسم حجما وتتكاثر مع ذلك النمو أجزاؤه وتتباين . الشيء نفسه ينطبق على المجتمع ففي أول الأمر يكون التباين في وحداته غير واضح لا في الكم ولا في الدرجة ، ولكن عندما يزداد عدد السكان تحدث الانقسامات وتزداد درجة التعقيد (الاختلاف في الأعمال) ... اننا بانتقالنا من مجموعات بسيطة الى مجموعات مركبة ، من مجموعات مركبة الى مجموعات معقدة متشابكة يزداد التباين بين الأجزاء ذاتها ، فالمجموعة الاجتماعية تكون متجانسة عندما تكون صغيرة ولكنها تكتسب صفة الاختلاف وعدم التجانس عندما يزداد حجمها وعندما تصل الى حجم كبير يصبح التعقيد فيها كبيرا جدا ...» (٥ ، ص ٢٤)

لقد ربط سبنسر التطور بمبدأ « البقاء للأصلح » فالتطور يتم من خلال عملية الانتخاب الطبيعي فالطبيعة في رأي التطوريين أذكى من الانسان فهي تتخلص بوساطة قوانينها من غير الصالح وبالتالي يكون البقاء للأصلح ، إنها تعرف اتجاهها الصحيح . ولذلك يقتضي عدم مشاكستها ، وعلى هذا فقد ناصر « سبنسر » مبدأ « عدم التدخل » في الحياة الاقتصادية ، ونادى بالشعار الليبرالي « دعه يعمل »(*) ولذلك كان أرباب الصناعة الانكليز و لأمريكان يقدمونه على أنه أعظم رجالات العصر ، لأنه قدم مبررات علمية وفلسفية لنشاطاتهم الاقتصادية ويستعمل سبنسر مثل غيره من الاجتماعيين التطوريين فكرة الانتقال التاريخي من مرحلة الى مرحلة أخرى تكون أكثر تطورا ففي مراحل الصراع الأولى في سبيل البقاء تظهر الروح الحربية ، ثم تتهيأ الظروف لقيام الصناعة وهكذا يتبلور التطور في نموذجين النموذج العسكري ، والنموذج الصناعي .

إن المجتمع العسكري الأول نشأ نتيجة لصراع البقاء بين المجتمعات مثلما هو بين الكائنات الحية وتتميز هذه المرحلة باستخدام القوة والقهر وبخضوع الأفراد المطلق للجماعة فالطاعة هي الواجب الأساسي ويكون القائد العسكري هو القائد السياسي ويعد النشاط الصناعي فرعيا بالنسبة لهذه المرحلة . وهذه مرحلة أقل من تطور المجتمع تعقبها المرحلة المتقدمة ـ المجتمع الصناعي . إذ يسود تقسيم العمل وتظهر البناءات الديمقراطية ، ويتحرر الأفراد من قهر الدولة ، ويدخل الناس طواعية في علاقاتهم الاجتماعية وتقوم هذه المرحلة على التعاون الحر بين الأفراد من أجل الصالح العام ويسود العلماء والمهندسون ورجال الصناعة . (٤٥ ، ص ٥٧)

لقد كان سبنسر يؤمن بظهور نظام صناعي يحمي حقوق الفرد بشكل متزايد ويقلل من مركزية الحكومة ويلغي الحروب ويزيل الحدود الاقليمية ويقيم مجتمعا عالميا .

(*) يقوم هذا المبدا على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وينكر عليها القيام بدور الرعاية الاجتماعية واي دور لتخفيف ويلات الفقر والفقراء .

ولكننا ـ الى جانب هذا التطور الارتقائي نلاحظ ضعف بعض المجتمعات بعد قوة وشيخوختها بعد شباب ، وينزل الذل والهوان بعد عهود القوة والبطش ونلاحظ أن أخرى ترسي قواعدها على أطلال الاولى وهكذا دواليك فان الحياة الانسانية برمتها تخضع لقانون التطور العام بشقيه النشوء والارتقاء من ناحية ، ثم الانحلال والفناء من ناحية أخرى .

يتضح من هذا العرض أن « سبنسر » تورط في الأخطاء التي سبق أن وقع فيها « أوجست كونت » فقد ألقى بدوره نظرة شاملة على الحياة الانسانية في كليتها وربطها في قانون واحد وتصور أنها تخضع له ولا تفلت من أحكامه غير انه أصاب كبد الحقيقة عندما قرر أن التطور لا يسير ارتقائيا نازعا الى الكمال كما تصور « كونت » ولكنه لا بد أن يتباطأ ثم يتوقف وينكص على أعقابه ، وقد تأثر « سبنسر » في هذه الفكرة بدراساته البيولوجية ومبلغ تطبيقها على الكائنات الحية ، لا سيما أنه كان يعتقد أن المجتمع جسم عضوي وكائن حي كبير ويخضع للقوانين التي تخضع لها الكائنات الحية وهي وجهة نظر خاطئة .

لقد قدم « سبنسر » نظرية متكاملة لتطور المجتمع ، وهي نظرية عضوية لها مكانتها في التنظير الاجتماعي ، وقد بين أن التطور في مجال الكائنات العضوية ، أو في المجتمع إنما هو تطور في ظروف تؤدي فيها الأجزاء المتشابهة وظائف غير متشابهة ، ومن الشكل الموحد الى الأشكال المتعددة ، من التجانس الى اللا تجانس الذي بدوره يؤدي الى التكامل ، وبهذا يكون « سبنسر » قد اكتشف قاعدة عدم استقرار التجانس ، أي أنه يرى التطور حتميا ، وقد نهضت انتقادات عامة حول نظريته منها :

١ ـ إن مبدأ تشبيه المجتمع بالكائن العضوي ، هو مبدأ غير علمي لأن الطبائع بينهما مختلفة فقوانين علم الحياة لا تنطبق على قوانين المجتمع كما يزعم « سبنسر » .

٢ ـ استنادا الى المبدأ الاول توصل الى المبدأ الثاني وهو فناء المجتمع على غرار فناء الكائن الحي ، وهذه مقولة غير علمية فالمجتمعات تتخلف ولكنها لا تفنى كالكائنات العضوية .

٣ ــ لقد وقف « سبنسر » ضد التطور حين طبق مبدأ البقاء للأصلح على المجتمعات البشرية وأنكر الجهد والوعي الانساني في التطور . فهو حتمي تحدثه الطبيعة دون تدخل الانسان . لقد استخدمت النظرية التطورية لتأكيد مواقف سياسية مثل الرأي القائل بامتيازات الطبقات العليا على طبقات الدنيا لأن التباين بين الطبقات الاجتماعية قانون من الطبيعة (وليس من صنع الانسان وبالتالي لا متغير) ويبقي على مبدأ البقاء للأصلح . وهذا يظهر وكأن الخروج عن مبدأ البقاء للأصلح هو اختلال يحدث في نظام الطبيعة والكون .

ويرى « تيما شيف » أنه كان على سبنسر أن يتحقق من أن المجتمعات التي تعيش المرحلة نفسها من التطور لا تتمتع بالضرورة ــ وفقا لمبدأ التباين البنائي ــ بأوجه متشابهة في السياسة والدين والأخلاق وغير ذلك من الملامح الثقافية ، بل على العكس من ذلك ، توجد النماذج المتشابهة من الحكومة والأشكال الدينية بين نماذج بنائية مختلفة من المجتمعات ، غير ان سبنسر لم يقم بأي تقويم امبريقي ضروري للمنهج العلمي .

ومع ذلك لاقت أفكار « سبنسر » رواجا وذيوعا كبيرا خلال حياته وأثرت في توجيه النظرية الاجتماعية ، وهناك تشابه كبير بين ما ذهب اليه وما كان قد نادى به العلاقة « ابن خلدون » في إطار المدرسة الحيوية في علم الاجتماع .

وقد استجابت نظرية « سبنسر » لحاجتين أساسيتين لهذا العصر : الاولى هي الرغبة في توحيد المعرفة ، والثانية الحاجة الى مبرر علمي لمبدأ « دعه يعمل » وهو المبدأ الذي كان يسيطر على المناخ الايديولوجي في انكلترا والولايات المتحدة في ذلك الوقت . (٤١ ، ص ١٠٦)

نقد التطورية الكلاسيكية :

تعرضت التطورية الكلاسيكية كنظرية كبرى لكثير من النقد وقد يرجع ذلك أولا لأسباب تاريخية فالبريق الذي صاحب الداروينية قد خبا ولم تعد الداروينية تثير الضجة نفسها التي أثارتها في القرن التاسع عشر .

فقد حاولت العلوم الاجتماعية تقليد العلوم الطبيعية في كثير من قوانينها ومصطلحاتها ومفاهيمها . وكانت نظرية التطور بالذات بأفكارها الجديدة مصدرا لآراء كثير من الاجتماعيين بخاصة المؤمنين بالتقدم الخطي للبشرية وقاموا بالتالي بنقل كثير من الأفكار التي تتناقض في النهاية مع مفهوم التقدم اللا نهائي فقد أدخلت المماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع طروحات خاصة بالتطور البيولوجي الى الحياة الاجتماعية والمجتمع مثل الانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح مما أعطى تبريرا أو غطاء ايديولوجيا لنظريات عنصرية متخلفة وكانت النتيجة عكس فكرة التقدم البشري اذ آمنت هذه النظريات باقتصار التطور على أجناس بعينها .

أصبح من الواضح الآن أن القوانين التي تحكم تطور المجتمع تختلف أساسا عن قوانين التطور البيولوجي لاختلاف الاثنين فلا يمكن منطقيا عقد مقارنة بين شيئين من طبيعتين مختلفين واخضاعهما لقوانين واحدة نظرا لاختلافهما في النوع . كما أنه لا يوجد دليل على أن المجتمعات تتطور وكأنها تنطوي على قوة التطور الاجتماعي للانسان التي تقتضي التسليم بأن كل مرحلة تؤدي دورها وفق قانون طبيعي . (٧٢ ، ص ٧٢)

وبالتالي أصدر التطوريون الكلاسيكيون أحكاما تقويمية أو أخلاقية لا تخلو من التأثيرات الذاتية عند ذكر العناصر الايجابية أو السلبية . كما أن قياس التطور الانساني كان حسب حالة الحضارة الأوروبية التي عرفها الكتاب أكثر وهذا نوع من المركزية الثقافية التي ترى في الحضارة الأوروبية نموذجا يمكن أن ينسحب على تطور البشرية وكأن البشرية هي الانسان الأوروبي فقط .

حاول بعض المفكرين ومنهم « سبنسر » الوقوف ضد التطور والتقدم بتمجيدهم للأمر الراهن أو الواقع واستخدموا النظرية التطورية لتأكيد مواقف سياسة . وينكر «سبنسر» كما رأينا الجهد والوعي الانساني في التطور فهو حتمي تحدثه الطبيعة دون تدخل الانسان . ومن جهة أخرى لما كان المجتمع يشبه الكائن العضوي المعرض للفناء فهو يصل الى مرحلة من التعقيد والتركيب توصله الى التحلل والتفكك .

وفي النهاية خدم « سبنسر » الفكر السائد في عصره بتنبيه هذه النظريات وبالذات الاتجاه الفردي والليبرالي القائم على مبدأ « دعه يعمل دعه يمر » وقلل من دور الدولة فهي « شركة مساهمة هدفها تحقيق الحماية المتبادلة بين الأفراد » ، وحظر عليها ممارسة نشاط مثل التعليم والصحة وصك العملة والخدمة البريدية وتحسين الموانىء . ورغم أنه يرى أن وظائف النظم تتعدد وتتعقد إلا أنه استثنى الدولة ورأى أن وظائفها تقل تدريجيا . وقال إن الطبيعة كفيلة بمعرفة الصالح للانسان في مستقبله .

* * *

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصـــل الثـــالث

في

عوامل التغير الاجتماعي

١ ـ العامل الايكولوجي (البيئي) :
٢ ـ العامل البيولوجي :
٣ ـ العامل الايديولوجي :
٤ ـ العامل الديموغرافي (السكاني) :
٥ ـ العامل التكنولوجي :
٦ ـ العامل الاقتصادي :
٧ ـ العامل الثقـــافي :
ـ خاتمة عامـــة :

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

عوامل التغير الاجتماعي

إن البحث في التغير كظاهرة متأصلة في طبيعة المجتمع الانساني لا بد أن يتعرض بطريقة أو بأخرى للعوامل التي أدت الى هذا التغير ، إذ أنه لا يحدث في فراغ ، ولقد تعددت الاتجاهات والآراء في تحديد عوامل التغير الاجتماعي ، كما اختلف العلماء فيما بينهم على أهمية تلك العوامل ، فمنهم من أشاد بأهمية الدور الذي تلعبه البيئة الجغرافية أو العوامل التكنولوجية أو العوامل الاقتصادية... الخ ومنهم البيئة الجغرافية أو العوامل التكنولوجية أو العوامل الاقتصادية...الخ ومنهم من اتجه نحو التفسير متعدد العوامل ، حيث تتفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها بعضا وتساهم معا في احداث تغير معين في المجتمع أو في احدى نظمه أو أجزائه . إننا لا نجد اتفاقا كاملا بين علماء الاجتماع لا على عدد هذه العوامل ، ولا على ترتيبها حسب درجة الأهمية ، ولا على أي من هذه العوامل هو العامل الحاسم والمسيطر الذي يمكن أن يمثل نوعا من المتغير « شبه المستقل » في سلسلة هذه العوامل .

ففي كراسة عن « التغير الاجتماعي » يعدد الدكتور أحمد الخشاب عوامل التغير الاجتماعي كالتالي : (٣٠ ، ص ٥٦ ــ ٦٢)

١ ــ العامل الايكولوجي « البيئي » .

٢ ــ العامل الايديولوجي .

٣ ـ الثورات والحروب •

٤ ـ العامل الثقافي •

٥ ـ العامل التكنولوجي •

٦ ـ نمو الوعي القومي •

ويرى الدكتور « عاطف غيث » في كتابه « علم الاجتماع ـ النظم والتغير والمشاكل » ان أكثر العوامل ترددا في تفسير التغير تبين أنها تنقسم الى :

١ ـ جغرافية ، ٢ ـ بيولوجية ، ٣ ـ ثقافية ، ويضيف أنه في أي موقف يمكن أن نكشف عن أربعة عوامل هي : (٥١ ، ص ٦٨ ـ ٦٩)

١ ـ البيئة الطبيعية •

٢ ـ الجماعات الانسانية الموجودة فعلا •

٣ ـ الثقافة السائدة •

٤ ـ المظاهر البيولوجية •

ويعدد الدكتور « محمد طلعت عيسى » في كتابه « فلسفة التغيير المخطط » هذه العوامل كالتالي : (٧٥ ، ص ١٥ ـ ٣٠)

١ ـ عوامل الطبيعة •

٢ ـ العامل البيولوجي •

٣ ـ العامل الديموغرافي •

٤ ـ العامل التكنولوجي •

٥ ـ العامل السياسي •

٦ـ العامل الاقتصادي •

٧ ـ العامل الايديولوجي •

ومن الملاحظ أن الفترة التاريخية المعينة التي يعيشها الكاتب اضافة الى مواقفه الفكرية قد تؤثر في تحديد العوامل الفعالة كمثال لذلك العوامل التي ذكرها « عبد الجليل الطاهر » في كتابه « مسيرة المجتمع » فقد ظهر كتابه في الستينات حيث كان الوطن العربي يموج بتغيرات سريعة وحركات فكرية وانقلابات فقد عدد أهم عوامل التغير كما يلي :

١ ـ الأزمات الاقتصادية والتناقضات الداخلية .

٢ ـ الثورات والانتفاضات والانقلابات .

٣ ـ الحروب .

٤ ـ الاختراعات والتقدم العلمي والتقني الذي يعمل على تطوير وسائل الانتاج وأساليبه والقوى المنتجة .

٥ ـ التخطيط الذي تصممه الطليعة الواعية لإزالة العراقيل التي تقف في طريق التقدم بغية تخطيط الامكانات المتوافرة في المجتمع لتلبية حاجات المواطنين ورغباتهم وأحكام التوازن بين أجزاء الكيان أو البناء الاجتماعي .

وهكذا فان عوامل التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة التي تثير كثيرا من الجدل والاختلاف ، إذ يظهر أكثر من اتجاه في تحديد السببية أو عوامل التغير ويمكن اجمال هذه الاتجاهات فيما يلي :

١ ـ إبراز بعض العوامل على أساس أنها حاسمة ومستقلة وذات تأثير رئيسي في احداث التغير ولكنهم لم يتفقوا حول هذه العوامل وإن كان بعضها قد تكرر في دراسات كثيرة ومتنوعة .

٢ ـ التركيز على عامل واحد لأنه صاحب الكلمة الفاصلة والمؤثر الوحيد في تفسير عمليات التاريخ واحداث التغير الاجتماعي ، وسمي هذا الاتجاه الحتمية في تفسير عملية التغير . فهناك الحتمية الجغرافية التي تعد العوامل

الجغرافية والبيئية هي التي تفسر طابع الحياة الاجتماعية والثقافية ومن رواد هذا الاتجاه « ابن خلدون » والفرنسي « مونتسكيو Montesqieu » والالماني « راتسل F. Retzel » والانكليزي « بوكل H. Rukel » والامريكي « هنتنجتون E. Huntington » . وهناك الحتمية البيولوجية التي تفسر التغير الاجتماعي في ضوء الاختلافات الفطرية الوراثية بين الأفراد من حيث الذكاء والقدرات والامكانات ، أو بين الأجناس لأن هذه السمات هي التي تحدد قدرات الأفراد والأمم في أدائهم لأعمالهم . ومن رواد هذه النظرية الكونت « آرثر دي غوبينو Arthure de Gobineau » (١٨١٦ ــ ١٨٨٢) الذي يرى ان انحطاط شعب ما ، انما يعود الى فقدانه قيمته الذاتية بسبب « تغير دمائه التي تجري في عروقه » وعلى العكس من ذلك معنى رقي شعب من الشعوب . (٥١ ، ص ٧٧) .

أما الحتمية الثقافية فتفسر التغير الاجتماعي في ضوء عناصر عالم الاجتماع الالماني « ماكس فيبر M. weber » الدور الذي تؤديه الثقافة والعناصر الثقافية المختلفة مثل العادات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية ، والعناصر الثقافية المادية كالاختراعات والاكتشافات . ومن رواد هذه النظرية عالم الاجتماع الامريكي « وليم أجبرن w. ogbern » .

أما الحتمية الاقتصادية فتشير الى دور القوى والعمليات الاقتصادية في تفسير التغير الاجتماعي . ومن رواد هذه النظرية « كارل ماركس » والمؤرخ الأمريكي « C. A Beard » فقد استخدم الأخير هذه النظرية في التفسير الاقتصادي للتاريخ .

٣ ــ ميل بعضهم للنظر الى عوامل التغير في ضوء فكرة العلاقة الوظيفية التي تنظر الى أحد العوامل على أنه في بعض الأحيان يعد متغيرا مستقلا وفي أحيان أخرى كونه متغيرا تابعا وذلك حسب تأثره بعوامل أخرى وتأثيره في هذه العوامل . (٧٩ ، ص ٧٧)

إن ايجاد تصنيف موحد لعوامل التغير في ظل هذا التشعب النظري في علم الاجتماع لهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد . إن تصنيف العوامل وتحديد أهميتها مرتبط أيضا بعملية التنظير أو الموقف النظري للكاتب ، لذلك عندما نعالج نظريات التغير الاجتماعي نجد أن أصحاب كل نظرية يعتمدون على عامل حتمي واحد يعدونه سبب التغير ، الا أنه لا بد من معالجة العوامل بصورة تكاملية وشاملة . ولكن على الرغم من التداخل بين العوامل يمكن لسهولة الدراسة فقط أن نقسمها الى قسمين رئيسين هما :

١ ـ عوامل موضوعية .

٢ ـ عوامل ذاتية .

ويندرج داخل القسم الأول عامل الطبيعة الفيزيقية أو العامل البيئي « الايكولوجي » أو الجغرافي ، والعامل البيولوجي ، والعامل السكاني « الديموغرافي » ، أما القسم الثاني فيشتمل على عوامل ذاتية ولكنها تبدو وكأنها مستقلة عن النشاط الانساني وهي العامل التكنولوجي والعامل الاقتصادي والعامل الثقافي بالاضافة للعوامل التي تعد ذاتية بحتة مثل العامل الايديولوجي والعامل السياسي ويدخل هنا نمو الوعي والاصلاح والتغيرات الجذرية .

وسنتعرض فيما يلي بالتفصيل لبعض عوامل التغير التي اتفق على ذكرها عدد كبير من الكتاب ويعد وجودها عاملا حاسما أو مساعدا في احداث التغير ، وهذا التصنيف لاغراض بحثية وعلمية بحتة لأنه لا توجد في الواقع حدود فاصلة بينها فالعوامل تتداخل وتتفاعل وتتبادل التأثير .

١ ـ العامل الايكولوجي :

يسمى هذا العامل البيئي أو الايكولوجي أو الجغرافي ويعني تأثير البيئة أو الوسط الطبيعي الجغرافي في الانسان والمجتمع وكيف تترك الطبيعة بصماتها على

النظم الاجتماعية والثقافية ، والعكس أيضا أي تأثير الانسان في البيئة الطبيعية بخاصة مع ازدياد العلم والمعرفة الانسانية والتكنولوجيا والتي مكنته من السيطرة على الطبيعة .

يقول أصحاب هذا الاتجاه بوجود عناصر طبيعية ـ جغرافية يفترض أنها ذات أثر فعال في تشكيل المجتمع واحداث التغير ـ مثل تكوين التضاريس والموقع الجغرافي والاستراتيجي أي كونها أقاليم صحراوية أو جبلية او سهلية ساحلية أو داخلية وموقعها على خط الاستواء أو المدارين أو القطبين ، كذلك تأثير المناخ ، والأمطار والرياح والجليد بالاضافة لوجود أو انعدام الموارد الطبيعية والمواد الخام ونوع التربة أي كل الظواهر المرتبطة بالطبيعة .

ولا شك أن كل هذه العوامل تلعب دورها في التغير الاجتماعي ، فالموقع مثلا قد يكون عاملا من أهم عوامل تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع من المجتمعات ، فبعض الدول تعرضت بسبب موقعها الجغرافي الممتاز الى غزوات متعددة أدت الى تغيرات اجتماعية كبيرة فيها ، وهناك تغيرات طبيعية قد تحدث نتيجة لفعل الانسان وارادته كشق قناة تصل بين بحرين لتسهيل المواصلات والنقل (كقناة السويس) أو بناء سد للتحكم في مياه الفيضانات واستغلالها في أغراض الري وتوليد الكهرباء (كسد الفرات) كل ذلك يؤدي الى حدوث تغير في طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة .

كما أن اكتشاف موارد الثروة الطبيعية المدفونة في باطن الأرض مثل الفحم والذهب والنحاس والفوسفات والبترول ... الخ يؤدي بالضرورة الى تغير جذري في أنواع النشاط الاقتصادي وأنماط الحياة الاجتماعية السائدة كما هو الحال في منطقة الرميلان في سوريا .

ويسمى العلماء الذين يبالغون في تأكيد اهمية البيئة الطبيعية في التأثير «الايكولوجيين الحتميين» بخاصة حين يعدون أن البيئة الطبيعية هي العامل الحاسم

والنهائي في التأثير في الثقافة والمجتمع بغض النظر عن دور العوامل الأخرى في عملية التغير . كما يسمون أيضا « الاقليميين » لأنهم يقولون بتأثير الاقاليم الطبيعية على الانسان والحياة الاجتماعية .

يعود هذا الاتجاه الى العلامة « ابن خلدون » في القرن الرابع عشر ، حيث قرر في مقدمته أن للبيئة الجغرافية أثرها في اختلاف البشر جسميا ، وعقليا ، ونفسيا وخلقيا ، وادراكيا . (٣١ ، ص ٥٧)

فقد اهتم العالم « ابن خلدون » بأثر البيئة الطبيعية في العمران البشري في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة ويفسر كثرة العمران وزيادة السكان بالظروف المناخية ، ومؤكدا أن « التكوين » أي كثرة السكان يرجع الى اعتدال المناخ وفي ذلك يقول :

« وقد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض انما هو وسطه لافراط الحر في الجنوب منه والبرد في الشمال . ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين من الحر والبرد وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما الى الوسط فيكون معتدلا فالاقليم الرابع أعدل العمران والذي حافاته من الثالث والخامس أقرب الى الاعتدال والذي يليهما والثاني والسادس بعيدان من الاعتدال والأول والسابع أبعد بكثير فلهـذا كانت العلوم والصنائع والمبـاني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال وسكانها من البشر أعدل أجساما وألوانا وأخلاقا وأديانا حتى النبوات فانما توجد في الأكثر فيها ولم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية و لاالشمالية وذلك أن الأنبياء والرسل انما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم .. » . (٤ ، ص ٨٣) .

ويتبين من ذلك أن ابن خلدون يؤكد على تأثير المنـاخ في طبيعـة الظواهر الاجتماعية ، والنفسية للسكان ، وتعد البيئة لديه العامل الأساس في تشكيل نشاط

الانسان : وهي التي تؤثر في عملية الانتاج وتهيء سبيل الحصـــول على وسائل العيش . كل ذلك يجعل منه مثلا النظرية الايكولوجية في التغير الاجتماعي .

وقد امتد هذا الاتجاه وتطور على يد الفرنسي « مونتسكيو Montesqieu » (١٦٨٩ ــ ١٧٥٥) الذي أتت أفكاره مشابهـــة لأفكار ابن خلدون رغم الفارق الزمني والمكاني . فيرى « مونتسكيو » أن محرك التاريخ وبالتالي مصدر الشرائع ... كما ذكر في كتابـه « روح القوانين » في أي مجتمع يحدده المناخ والامتـــداد الجغرافي . فمن طريق العوامل الجغرافية ، ولا سيما المناخ نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة وأن تحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب . فقد ذكر « مونتسكيو » في كتابه « روح القوانين » : « إن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم ، أما المناخ البارد فيقوي الجسم والروح ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال طويلة شاقة جريئة » . (٥١ ، ص ٧١)

ويصل « مونتسكيو » من خلال مذهبه الجغرافي هذا الى استنتاج متطرف وهو أن « العوامل الفيزيائية ، وقبل كل شيء المناخ ، وكذلك التربة والأرض هي التي تحدد بسيكولوجيا وأعراف وعـادات الناس وروح الشعب الخاصـة به ، وبالتالي بنية حياتهم الاجتماعية وقوانين الدولة ونشاط مشرعيها » (٥١ ، ص ٧١)

ويرى « مونتسكيو » أن طبيعة الحكومة تتعلق بالامتداد الجغرافي لنفوذها . فالدولة الصغيرة ستكون جمهورية والدولة المتوسطة ستكون ملكية والدولة الشاسعة استبدادية . فالجغرافيا هنا تقرر قوانين التاريخ ويثبت عامل المناخ هذا الرأي إذ أن حرارة الهـواء هي سـبب الامبراطوريـات والممـالك الاستبدادية وتقرر من سيكـون مـن الأحرار أو العبيـد . وخصوبـة الأرض يمكـن ان تحدد وجود حكومة فردية أو عدمه ، وحسب تضاريسها ــ جبلية أو سهلية يتحدد موقفها من الحرية أو الاستبداد . (١٨ ، ص ٥٢ ــ ٥٣)

ولكن ذلك يجب الا يدفعنا الى السقوط في مأزق « الحتمية الجغرافية » كما حصل لبعض المفكرين البرجوازيين في القرن التاسع عشر ، حيث وصل الأمر ببعضهم حد الربط بين درجة الحرارة والأيام الثورية من عام ١٧٨٩ (الثورة الفرنسية)

(٥١ ، ص ٧٣) كما أنه لا بد من القول إنه على الرغم من وجود بذور الحتمية الجغرافية عند « مونتسكيو » إلا أن الخلفية الايديولوجية لهذه الحتمية وقياسا على مرحلته التاريخية كانت خلفية تقدمية ذلك أن إبراز دور الشروط الطبيعية الموضوعية في حياة المجتمع والسعي لكشف قوانين التطور بالاستناد لهذه الظروف الموضوعية على ما به من تصور خاطىء كان ضربة قوية للاتجاهات الاقطاعية الرجعية آنذاك ، وللحكم البيروقراطي الميتافيزيقي .

أما بالنسبة لجغرافيي القرن العشرين ، فان الأمر على العكس ، حيث أخذ هذا الاتجاه يخدم أهداف الرأسالية ، كما هي الحال عند الألماني « راتسل Ratzel » (١٨٤٤ ــ ١٩٠٤) والانكليزي « بوكل H. Bukel ».

يقول « راتسل »: « إن في جسامة تأثير التربة لسر يقلق الخواطر ... إن التربة هي التي تحدد مصير الشعوب بحتمية صارمة عمياء . إذ يتحتم على كل شعب أن يعيش على التربة التي قسمها له الحظ » (٥١ ، ص ٧٢) أما الجغرافيا السياسية « الجيوبوليتيك Geo - Political » التي جاء بها « راتسل » فهي تقرر بفظاظة أن التاريخ البشري إن هو إلا نضال ابدي من أجل ما يسمى نظرية « المجال الحيوي Lebensraum » التي برزت بها الدولة الألمانية النازية حروبها التوسعية ضد جيرانها بخاصة وقد عدت الحدود مناطق تتغير حسب الدينامية الحيوية عند الأمة التي تسكن أقليما ما . ولعل شعار « الحدود الآمنة » الذي ترفعه اسرائيل اليوم في وجه الأمة العربية إن هو إلا أحد منعكسات هذا الاتجاه الجغرافي في علم الاجتماع البرجوازي . ويعد « راتسل Ratzel » الالماني أهم أصحاب هذا الاتجاه فقد ذكر أن الأرض أو التراب هي أساس العلاقات ويتكون هذا العامل من عناصر ثلاثة هي : (٦٤ ، ص ٣٧٠ ــ ٣٧١)

١ ــ وضع البلاد فقد تكون مكشوفة للغزوات الخارجية أو عدم وجود منفذ أو منافذ ممتازة .

٢ ــ المكان (الاقليم) وأهميته .

٣ ـ الحدود وهي ليست خطوطا هندسية وإنما مناطق تتغير حسب اتساع الدولة وتنمو مثل الكائن العضوي .

وحسب آراء « راتسل » و « كارل هوشتر » و « كيجلين » و « ماكيندر » فالموقع هو الذي يسبب عظمة الأمم أو ضعفها وبالذات قرب الدولة من البحر وهذه الفكرة هي سبب تنافس ألمانيا وانكلترا في نهاية القرن الماضي حتى أن كتابا له كان عنوانه « البحر مصدر لعظمة الشعوب » . (٦٤ ، ص ٢٧٢) .

أما « بوكل H. Bukel » فقد أوجد تبريرا « طبيعيا » للاستعمار البريطاني للهند ، حيث كتب : « أن العبودية في الهند كانت الوضع الطبيعي لأغلبية الشعب الساحقة التي حكمت عليها بمثل هذا الوضع القوانين الفيزيائية التي لا يمكن معارضتها » (٥١ ، ص ٧٣) .

ومما لا شك فيه أن هناك تأثيرا متبادلا بين العوامل الطبيعية أو الوسط الجغرافي والنشاط الانساني فوضع البلاد القاري ، أو الساحلي ، أو الجبلي ... الخ يؤثر في اتجاه النشاط الانساني ، لأن الشروط الطبيعية المعطاة هي الأساس المادي لعملية الانتاج ، ولذا فهي تؤثر في تطور القوى المنتجة وفي توزعها ، وفي تقسيم العمل ، وفي كثافة السكان ، وفي الغنى الاجتماعي .

يقول « موريس دوفرجيه » : « أننا لو قربنا خريطتين احداهما تمثل مستويات النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي والثانية تمثل الأرض مقسمة الى مناطق كبرى حسب المناخ والنبات ، لرأينا أمورا تخطف البصر . إن الحد الأقصى من التخلف يقابل المناطق الجليدية في الشمال والجنوب والمناطق الاستوائية ، والمناطق الصحراوية التي تقع تحت المدارين على حين أن الحد الأقصى من الازدهار يقابل المناطق المعتدلة » (٥١ ، ص ٧٣) ولكن هذه العلاقة بين العوامل الطبيعية والظواهر الاجتماعية والانسانية مثل الثقافة والنظم الاقتصادية والسياسية وطباع الناس وأخلاقهم وأمزجتهم ليست علاقة حتمية ذات طابع ميكانيكي بمعنى أن وجود مناخ معين مثلا ينتج بالضرورة ثقافة معينة أو نظاما اقتصاديا بعينه . ذلك لأن الانسان أصبح قادرا على التدخل في الجغرافيا والبيئة وجعلها صالحة وخاضعة

لمتطلباته الحياتية فالانسان لم يعد يتكيف مع الطبيعة كما تفعل الحرباء مثلا ولكنه يتكيف تكيفا خلاقا وليس سلبيا ومتلقيا . لذلك تقل سيطرة البيئة الطبيعية على حياة الانسان كلما زادت معرفته وامتلاكه للوسائل العلمية والتكنولوجية لذلك نجد تأثير البيئة قويا وواضحا في المجتمعات التقليدية والبسيطة حيث يشكل الناس مجتمعاتهم وثقافاتهم كردود فعل للتحديات المناخية والجغرافية المختلفة .

هناك علاقة عكسيـــة بين الحتمية الطبيعيـــة والتطور الثقافي ــ الاجتماعي الذي ينجزه الانسان . فالمناخ لم يعد خارج سيطرة الانسان لأنه صار يستعمل المكيفات والمراوح ويفرش الأشجار ويستعمل الامطار الصناعية والبرك والبحيرات الصناعية . هذا يعني وجود تدخل انساني ايجابي يقوم به البشر لتغيير البيئات المختلفة فالانسان ليس عنصرا منفعلا تجاه مؤثرات البيئة . (٣٣ ، ص ١٥٨)

ليس بمقدور أحد أن يثبت توافقا بين الوسطين الطبيعي والاجتماعي ، فقد يكون العامل الطبيعي واحـــدا من بين عوامل كثيرة متشـــابكة ومؤثرة بدرجات متفاوتة . فالطبيعة لم تتغير كثيرا في اليونان مثلا منذ الحضارة الاغريقية القديمة الزاهرة ولكن الرقعة الجغرافية نفسها شهدت تغيرات حضارية واجتماعية تكاد تكون متناقضة فبعضهم كان يرجع الديمقراطية المباشرة في اليونان الى طبيعتها الجغرافية ولكن البلد نفسه شهد ديكتاتورية عسكرية في الستينات . وهناك مناطق جغرافية كانت مهدا لحضارات متقدمة في حقب تاريخية ماضية ولكنها تراجعت لتصبح من الدول المتخلفة ، كما أن بعض المناطق كانت متخلفة وأصبحت الآن من بين الأقطار المتقدمة صناعيا واقتصـــاديا . كما أن هنـــاك اختلافا بين مجتمعات تعيش ظروف طبيعية متشابهة . فالشروط الطبيعية الواحدة يمكن أن يستغلها الناس بأشـــكال متباينة . وهذا يعني أن موردا طبيعيا معينا لا يحدد العلاقات الاجتماعية بصورة متشابهـــة لأن طرائق الاستعمال والاستغلال ــ وهنا تدخل الثقافـــة والتكوين (الاقتصادي ــ الاجتماعي) الموجود ــ هي التي تحدد تأثير المورد الطبيعي وليس العكس .

ونفس القول ينطبق على الموقع فقد تكون هناك مجتمعات ساحلية بعضها يعتمد على الصيد والآخر على السياحة والآخر على صناعة السفن والتجارة . وكذلك فقد تكون هناك نظم اجتماعية متشابهة في المجتمعات رغم اختلاف البيئة بينهما .

وعلى الرغم من ذا لك فان للبيئة الطبيعية التأثير الواضح في عملية التغير الاجتماعي وأن مظاهر متعددة في الثقافة ، يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية .

ويشير أحمد الخشاب الى إن أهمية العوامل البيئية لا تأتي من اسهاماتها في فهم الواقع الاجتماعي ، بل من المشاركة في تشكيل هذا الواقع وتطويره أو تغييره لأن هناك علاقة واضحة بين البيئة الطبيعية وسياسة الدول . (٣٢ ، ص ١٧) .

وخلاصة القول : إن العامل الايكولوجي رغم أهميته في تفسير مقولة التغير الاجتماعي إلا أنه ليس العامل الوحيد في صنع التغير . وهناك تأثير متبادل بين البيئة والانسان والمجتمع وتتشابك العوامل وتتفاوت درجات التأثير والتأثر بخاصة مع زيادة تحكم الانسان في العوامل الخارجية .

٢ ـ العامل البيولوجي :

ويسمى الحتمية البيولوجية لأنه يرجع التغير الى أسباب بعيدة عن تأثير الثقافة وتدخل الانسان ، ويعد أصحاب هذه المدرسة أن الوراثة أو الجنس « العرق Race » هي سبب قيام حضارات وثقافات راقية وأخرى منحطة وامكان التغير والتقدم هو لأعراق وعناصر بعينها كما أنها تورث ولا تكتسب من خلال الثقافة وعمليات التنشئة والاتصال الثقافي مثلا .

يتضمن العامل البيولوجي تأثير الوراثة والانتخاب الطبيعي ثم الارتباط بين العنصر أو العرق والحضارة والتغير .

فيما يلي نتعرض للجزءين كلا على حدة(*) :

(أ) الوراثة :

يقصد بالوراثة انتقال عدة صفات أو استعدادات الى الكائن الحي من أصوله القريبة أو البعيدة أو من الفصيلة التي ينتمي إليها بصفة عامة . وحسب رأي الحتميين لا تقتصر هذه الوراثة على الأمور المتعلقة بالتكوين الفيزيولوجي (الجسمي) ، مثل شكل الوجه والطول والقصر ولون البشرة ، بل تشمل أمورا تتعلق بالناحية العقلية مثل الذكاء والبله وقوة العزيمة والارادة ومقومات الشخصية ، وقد تشمل الوراثة كذلك أمورا تتعلق بالفضائل أو النقائص الخلقية مثل الكرم والبخل ، والشجاعة والجبن ، التقوى والورع ، وحب الرذيلة والميل الى الاثم . (٣٣ ، ص ١٢٥) .

فكأن الوراثة لا تكون مقصورة على الصفات السوية الصالحة فحسب بل تشمل بعض العاهات الجسمية ، وبعض النقائص العقلية ، وبعض الرذائل الأخلاقية .

وتعنى الوراثة بالتشابه والاختلاف الذي يتم من خلال انتقال الصفات داخل مجموعة تتزاوج داخليا فيكون أفرادها متشابهين فيما بينهم ومختلفين ومتميزين عن مجموعات أخرى .

ولقد وجد اتجاهان في تفسير مسألة الاختلاف بين أفراد النوع الانساني ومنمكاناتها على التغير الاجتماعي (أو العكس) هما الاتجاه الوراثي والاتجاه البيئي . الأول يفترض أن هذا التباين بين أفراد النوع البشري ، انما يرجع الى تباين في الوراثة (أي الطبع) والثاني يفترض أن هذا التباين بين أفراد النوع البشري إنما يرجع الى التباين في البيئات المختلفة ـ ولا سيما البيئة الاجتماعية أي الى « التطبع » .

(*) انظر : (٧٢ ، ص ٤٤ ، ٣٣ ، ص ١١٨ ـ ١٣١ ، ٥١ ، ص ٧٢ ـ ٧٩) .

وقد وجد على مدى التاريخ صراع حاد بين هذين الاتجاهين . كان في حقيقة انعكاسا لايديولوجيا الدوائر الاجتماعي والاقتصادي في الحقبات التاريخية المختلفة . فقد تعلقت الفئات المحافظة والحاكمة على الدوام بفكرة الوراثة البيولوجية لتعطي لتسلطها سمة طبيعية . بينما تعلقت الطبقات المضطهدة ومفكروها بالدور الأساسي الذي تلعبه البيئة الاجتماعية (الثقافة) في حياة الأفراد والمجتمعات ، والذي يعد أكبر بما لا يقاس مع دور الوراثة البيولوجية في هذا المجال (٥١ ، ص ٧٦) فقد رأى الوراثيون أن الاختلاف ليس فقط بين الأفراد بل بين الثقافات والمجتمعات سببه الوراثة مهما اختلفت البيئة التي تضمهم ، بينما يرى البيئيون أن تأثير الوراثة في الصفات الفطرية والفيزيقية ممكن ولكن الصفات الاجتماعية تعتمد اعتمادا مباشرا على البيئة . (٩٢ ، ص ١٦٥) وقالوا إن الانسان يولد باستعدادات فقط وهي تنمو أو تضمر حسب ما تقدمه البيئة من امكانات لهذه الاستعدادات فهي ذاتها لا قيمة لها دون البيئة أو الاكتساب والتعلم .

والفريقان المشار اليهما مبالغان فيما ذهبا اليه . بمعنى أنه لا يمكننا التقليل من شأن تدخل الانسان بصفته ، وتدخل الحكومة كونها ممثلة للمجتمع في تغيير اتجاهات الوراثة وتعديلها ومحاولة القضاء على بعض مثالبها ، وذلك عن طريق التشريع والتربية والوسائل الصناعية التي ترمي الى الارتقاء بالظواهر الوراثية وتصحيح أوضاعها ومحاولة الانتفاع بالقوى والقدرات الكامنة فيها . فالفرد على هذا النحو اسير لقوانين الوراثة من ناحية ، ومدين لتدخل المجتمع (ممثلا في التشريع والتربية) من ناحية أخرى .

كان « فرانسيس جالتون Galton »(١٨٢٢ — ١٩١١) هو أول من حاول أن يصوغ من الفرضيات التي تربط بين الوراثة والعبقرية أو الذكاء نظرية تثبت ذلك التلازم والذي يؤكد حصر المواهب والذكاء بين أبناء الأسر التي لها القدرات ذاتها أو على الاقل درجة احتمال أن يكونوا أذكياء أكبر . تطورت الفكرة وأثرت في تلاميذه أمثال « كارلي بيرسون » و « أتوامون » و « دي لابوج » وغيرهم من الذين أكدوا تأثير الوراثة واهتموا بعلم اليوجينية (علم تحسين

النسل) والذي يحاول السيطرة على اختيار الصفات الوراثية الجيدة للسكان لأن المجتمع في نظرهم سائر نحو التغيير بوساطة الاختيار البيولوجي • ويقع ضمن هذا الاتجاه Attitude أيضا أفراد أفكار الداروينية الاجتماعية S. Darwinisim الذين حاولوا تطبيق بعض مقولات التطور البيولوجي عند « داروين » في كتابه (أصل الانواع ١٩٥٩) في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها التغير الاجتماعي — ومن هؤلاء « باجوت » (١٨٢٦ — ١٨٧٧) و « جمبلوفتش Gumplowicz » (١٨٣٨ — ١٩٠٩) والذي يرى أن التطور الاجتماعي — الثقافي هو نتيجة حتمية للصراع بين الجماعات المختلفة من أجل البقاء للاصلح فهناك ما يسميه كراهية كونية بين الجماعات العنصرية والدول من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية ومادية والجماعة القوية والمنتصرة هي التي تخلق الدولة والمؤسسات القانونية لكي تحافظ على مكاسبها وتعطيها شرعية •

ومن ضمن هذه المدرسة « راتسنهوفر Ratzenholer » (١٨٤٢ — ١٩٠٤) الذي رأى أن المصالح هي القوى المحركة للحياة الاجتماعية وللافعال والعلاقات الفردية والاجتماعية • ويقصد بالمصالح بعض الحاجات المادية وغير المادية مثل فسيولوجية الغذاء والتناسل ، وغير مادية مثل تأكيد الذات والاجتماعية والمتعالية (الدين) • والصراع هو الذي يحكم الجماعة التي تعمل من أجل البقاء بتحقيق تلك المصالح حتى ولو على حساب الآخرين ، وهنا تأتي ضرورة تنظيم الصراع وهذا ما يقوم به النظام الاجتماعي • كما أسهم « سمول » (١٨٥٤ — ١٩٢٦) و« سمنر Sumner » (١٨٤٠ — ١٩١٠) في الداروينية الاجتماعية حسب وجهات نظر مختلفة ولكنها تؤكد بطريقة أو أخرى أساسيات هذه الأفكار مثل مقولة البقاء للاصلح • (٧٢ ، ص ٣٦ — ٣٨) •

(ب) — العنصر او العرق Race

كانت الداروينية الاجتماعية تدعم أهمية العنصر في الصراع من أجل البقاء فهناك جماعات عنصرية تماثل الكائنات العضوية التي حاول البيولوجيون التطوريون اثبات قدرتها على البقاء لأنها الأصلح • ويرتبط هذا الجانب بالجزء السابق عن

الوراثة لايمانه بالانتخاب الطبيعي الوراثي الذي يتم عن طريق وجود عنصر متفوق بحكم طبيعته ويورث الأجيال القادمة خصائص التفوق وصفاته . وترجع هـذه النظرية الى العصور القديمة وتستمد مقوماتها من التقاليد القديمة التي كانت تؤيد فكرة التمييز أو التفوق العنصري . فقد ميز « أرسطو » بين اليونان وغيرهم من الشعوب . وعد اليونان أحرارا ورثتهم الطبيعة قوة العقل والجسد . أما غيرهم فحظهم من العقل قليل . ولذلك فان الشعب اليوناني هو الشعب المختار ، وهو الشعب السيد الذي يجب أن يسود غيره من الشعوب .

وبذلك يكون « أرسطو » أول من أيد في التاريخ خرافة « الشعب المختار » أو « الشعب السيد » . (٣٣ ، ص ١١٩) وانتقلت هذه الفكرة الى الرومان فقد عدوا أنفسهم الشعب المختار الذي يجب أن يحكم العالم بأسره . ولعل هذه الفكرة هي التي أدت بهم الى استعمار العالم الخارجي وتكوين امبراطورية واسعة النطاق . استفاد أصحاب مثل هذه الأفكار العنصرية من بعض التطورات التي طرأت على العلوم الطبيعية والانسانية مثل قوانين الوراثة واختبارات الذكاء واختلاف الاعراق ونظريات التطور والتقدم الحضاري ... الخ وحاولوا أن يبتدعوا نظريات تبدو علمية ومنطقية من خلال الارتكاز على حقائق واثباتات علمية من أجل التوصل الى نتائج غير علمية أو تخدم أغراضا قومية ضيقة وسياسية معينة ، فاتخذوا من الرقي الحضاري الذي وصلت إليه بعض الشعوب (ولا سيما الأوروبية) ومبلغ ما أصابها من تطور اجتماعي ومدى ما حققته من وسائل الكشف العلمي ومظاهر الاختراع والانتصارات الحربية الباهرة ، اتخذوا من هذه الأفكار وما اليها أدلة لنصرة فكرة التمييز أو التفوق العنصري ، حيث أن الشعوب التي أظهرت تفوقا في المجالات المشار اليها جديرة بأن تسود وتزعم غيرها وتسيطر عليها سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

وقد احتضن بعض علماء السياسة هذه الفكرة فراحوا يجمعون من الشواهد والأدلة ما يبررون به صحة ما يذهبون اليه من أن شعوب أوروبا تفوق شعوب أفريقيا وآسيا ، وأن ما وصلت إليه هذه الشعوب إنما يرجع الى مقوماتها الذاتية وفضائلها

وأنها بفضل ذلك يجب أن تستمر شعوب أفريقيا وآسيا وتتولى الوصاية عليها . (٣٣ ، ص ١٢٠) .

هذا ويعد العلماء الالمان المحدثون أبلغ المدافعين عن نظرية الجنس وأقوى الداعين الى التفوق العنصري . فقد ذهبوا الى أن العنصر الجرماني هو الجنس الممتاز ، والشعب الالماني هو شعب الله المختار وهو الذي أنشأ الحضارة الاوروبية . وذهبوا كذلك الى أن انهيار الحضارات القديمة وبخاصة حضارتي الأغريق والرومان إنما مرجعه الى امتزاج الأجناس التي انشأت هذه الحضارات بأجناس غريبة عنها ، وذهب معظمهم الى أن مصير الحضارة منوط بمحافظة الجرمان على نقاوة عنصرهم .

وقد ظهرت بذور هذا الاتجاه Attitude في فلسفة « فيخته وهيجل وأتباعهما » الذين اعتنقوا نظرية الارتقاء وبقاء الجنس الأصلح وطبقوها في ميدان السياسة . وكانوا ينظرون الى شعبهم بوصفه الشعب المختار وهو الجدير بالخلود والبقاء . ومن ثم فعليهم أن يحملوا لواء التقدم والحضارة العالمية ولو بالقوة والعنف ، ولذلك برروا الحروب بل ذهب بعضهم الى حد انه عدها عاملا من العوامل المقدسة في سبيل تقدم الانسانية . فاندفعوا يمجدون القوة والعظمة ، ونادوا بأن القوة هي الفضيلة السياسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية . ويرى هؤلاء كذلك أن الدول الصغيرة أو القوميات الناشئة ليست جديرة بالاستقلال وليس لها الحق في أن تتخذ مكانا بين الدول التي تفوقها حضارة ومدنية .

فكأن نظرية التفوق العنصري تنطوي على تأييد فلسفة القوة التي صبغت الفلسفة الالمانية منذ بداية القرن العشرين . وكان أقوى دعائمها الفيلسوف الالماني « نيتشه » الذي وضع نظرية في الانسان الكامل « Superman » وقرر أن الانسانية لا تحقق سعادتها الا اذا ظهر فيها جنس يمتاز بالتفوق والسيادة ويتخذ من « الانسان الكامل » مثالا لصفاته ونموذجا يقتدى به . وحمل لواءها كذلك « شبنجلر » الذي قرر أن الحرب هي النظام القانوني الذي يسيطر على العلاقات الدولية ، وهي وسيلة التقدم . ونادى بأن الأمة التي تستطيع أن تمكن إرادتها عن

طريق القوة والقهر تكون أعظم شأنا وأعز سلطانا من تلك التي تسير على مبادىء الحق والعدل ، وقد أثرت هذه الأفكار تأثيرا كبيرا في تفكير الشعب الالماني وفي اتجاهاته العملية . ويرجع الفضل الى هؤلاء المفكرين الثائرين في رسم الخطوط الرئيسة للسياسة الالمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر الى قيام الحروب العالمية المعاصرة . وقد تبلورت نظرية التفوق العنصري وما تنطوي عليه من تأييد نظرية القوة في الفلسفة النازية التي سار بها نحو التطبيق زعيم ألمانيا (أدولف هتلر) .

فقد ارتكزت النازية على فكرة الجنس ونادت بأن الجنس الآري هو أسمى الاجناس ، وان الالمان هم خير من يمثل هذا الجنس ، ولذلك يجب عليهم أن يحملوا رسالة الانسانية . وكان دعاة النازية ينادون دائما بأن العناية الالهية قد اختارت الشعب الالماني ليكون محرر الانسانية « ... نحن الألمان قد خلقنا لنحكم أوروبا ويجب علينا أن نثبت أننا سادة قادرون » . (٣٣ ، ص ١٢٢)

وذهبت النازية الى أبعد من ذلك فنصت في دستورها على سيادة العنصر الألماني وتفوقه العرقي . ولم يحدث قط أن ينص على فكرة الايثار الجنسي نصا صريحا في وثائق سياسية رسمية . ويخصص « هتلر » في كتابه « كفاحي » جزءا كبيرا لنظرية الجنس ويشرح باسهاب خطر الجنس الذي يحدر منه اليهود وخواصه الخسيسة المنحلة ، ويعد الجنس الآري وحده هو الجدير بالبقاء . ويذهب هتلر الى أكثر من ذلك فيهاجم الأجناس التي تنحدر منها شعوب البحر الابيض المتوسط والشعوب الشرقية وبخاصة الأسيوية .

وفكرة التفوق العنصري والتمييز بين الأجناس ، وإن بلغت أقوى صورها في عهد النازية « الالمانية » واستغلت في الفتح والاستعمار ، فانها لا تزال تسيطر على أفكار الاستعماريين ، وتتحقق بدرجات متفاوتة من القوة والشدة في جميع البلاد الرأسمالية وفي جميع الشعوب التي ترتكز نظمها على الاستغلال الاقتصادي .

تعرضت هذه المدرسة باتجاهاتها المختلفة سواء الوراثية أو العنصرية أو الداروينية الاجتماعية ككل لكثير من النقد . بخاصة موضوع غلبة العامل الوراثي على عامل البيئة أو الثقافة وهذا الموضوع يثير كثيرا من النقاش حتى اليوم

ولكن أصبح هناك ميل لتجنب حتمية أحد العاملين والاتفاق على أن الانسان يولد مزوداً باستعدادات وصفات (بالذات عضوية) لا تنمو الا ضمن بيئة معينة يدخل في ذلك حتى الصفات الجسمانية التي قد تكتسب أحيانا من خلال الرياضة والتدريب مثلا . حاولت بعض الدراسات من خلال الاحصائيات والابحاث اثبات أن الصفات الجيدة أو السيئة تنتقل داخل الأسرة الواحدة ولم يضعوا في حسبانهم أن التنشئة والمحيط العائلي قد يفتح الامكانات أمام تطوير قدرات في ظروف أحسن .

هذا وقد دلت بعض الدراسات على وجود فروق بين التوائم الشبيهة المنحدرين من بويضة واحدة ومن بين هذه الدراسات التقارير الخاصة بأطفال « آل ديون » الأشباه المنحدرين من بويضة واحدة وذوي الوراثة المشتركة ورغم ذلك أظهروا تباينا ملحوظا في الخصائص الجسمانية والعقلية وبخاصة في الشخصية والمزاج . (٩٢ ، ص ١٨٦)

بالنسبة للأفكار العنصرية وتفوق جنس بعينة فقد أثبتت الدراسات البيولوجية والانثروبولوجية والدينية أيضا أن جميع البشر ذوو أصل واحد (أو لهم أب واحد) ولم تكن هناك اختلافات في الانسان الأول والذي يسمى الانسان العاقل Homo Sapiens ولكن الفوارق الخارجية مثل لون البشرة وشكل الشعر ولون العيون وشكل الرأس وبنية الجسم فهي نتيجة للاختلافات الجغرافية الخارجية ويبقى جوهر الانسان أي قدراته الجسمية والفكرية واحدة تتطور حسب الامكانات الاقتصادية ونوع التنظيمات السياسية والاجتماعية والايديولوجية السائدة والثقافة . وهذا يعني أن العنصر وحده لا يصنع الحضارة الراقية ولا يتسبب في التغير ، والحضارة ليست قصرا على عنصر دون الآخر بل الحضارة الانسانية نهر عظيم تصب فيه روافد متعددة ساهمت كل الشعوب بنصيب ما خلال التاريخ البشري . كما أنه يستحيل الحديث عن عنصر نقي لم يختلط بعناصر او أجناس أخرى فقد كانت الهجرات والتزاوج مستمرة بين الشعوب المختلفة . كما أن الشعوب المنعزلة لم تستطع ان تخلق حضارة متميزة (مثل الدول الاسكندنافية)

مع أنها تنتمي للجنس الآري بينما شهدت الشعوب التي تعيش في وسط العالم مثل مصر وبابل واليونان والجزيرة العربية وفارس حضارات عريقة • (٧٢ ، ص ٤٢) •

٣ ـ العامل الايديولوجي :

الايديولوجيا « هي نسق من الأفكار والآراء والنظريات حول الحقيقة الاجتماعية ككل ، أي حول مختلف جوانبها وعملياتها ومشكلاتها تعكس المصالح الطبقية المتركزة فيها وتستند اليها مواقف وقرارات وتقويمات مطابقة وكذلك قواعد ومعايير السلوك الاجتماعي » •

فالايديولوجيا قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية ـ وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة ، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية ، أو نظريات فلسفية ، أو أحكام عقائدية ، أو أفكار تقليدية ••• ومن هنا ترتبط « الايديولوجيا » بالحركة الاجتماعية ، فهي ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور جمعا معينا من الناس ، سواء أكان هذا الجمع أمة من الأمم أم طبقة من الطبقات الاجتماعية أم مذهبا من المذاهب ، أم مهنة من المهن ، أم حزبا من الأحزاب ••• وإنما هي حركة فكرية هادفة لها فاعلية ايجابية في البيئة الاجتماعية ، وفي العلاقات الاجتماعية ، وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية بما يحدث تغييرا في القيم الاجتماعية وفي النظرة لطبيعة التدرجات والعمليات الاجتماعية المختلفة • ويرى أحد علما الاجتماع أن الايديولوجية تتكون من عناصر أربعة على الوجه التالي : (١٠٤ ، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩)

١ ـ الأفكار التي يعتنقها الناس عن البناء الاجتماعي والعمليات الداخلية بما في ذلك عمليات التغير الاجتماعي الدائرة في المجتمع ، والمركز الدولي الذي يحتله هذا المجتمع •

٢ ـ الأفكار التي يعتنقها الناس عن تاريخ هذا المجتمع •

٣ ــ تقويم الناس لما يعتنقونه من حقائق .

٤ ــ القيم والأهداف التي ارتضتها القوى الشعبية للمجتمع الذي ينتمون اليه على أن ذلك لا يعني أن تكون الايديولوجية في كل الأحوال نسقا متكاملا ومتجانسا من المعتقدات والقيم . إذ قد يظهر من العوامل ما يحول دون ذلك .

وتنقسم الايديولوجيات على أساس موقفها من البناء الاجتماعي للمجتمع في جملته الى نمطين : الايديولوجية المحافظة والايديولوجية الثورية ، وتهدف الايديولوجية المحافظة الى الدفاع عن الأوضاع والمؤسسات الاجتماعية القائمة وحمايتها والمحافظة عليها ، وبخاصة بالنسبة للمؤسسات الرئيسة في المجتمع كالحكومة والمؤسسة الاقتصادية والبناء الطبقي ولهذا فهي تشكل عقبة رجعية في طريق التقدم الاجتماعي أما الايديولوجية الثورية فهي التي تهاجم الأوضاع القائمة وتدعو الى تغييرها وتعمل على تحقيق ذلك بأساليب معينة .

وبطبيعة الحال فان أي تغير يطرأ على ايديولوجية المجتمع لا بد أن ينعكس على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية موضوع الأفكار التي يعتنقها الناس ، وبالتالي ينعكس على حياة الناس أنفسهم ، ونظرتهم الى المجتمع ونظرتهم الى الحياة .

وغالبا ما تتجسد الايديولوجية في شكل حركة جماهيرية يقودها حزب سياسي أو مجموعة من الناس المنظمين وهنا تنزل الأفكار الى الارض وتصبح قوة مادية تسبب على الأقل التغير السياسي والذي بدوره قد يفرض كل التغيرات الأخرى . فقد رأينا في العالم الثالث مجموعات منظمة من العسكريين والسياسيين تحمل ايديولوجيات معينة وصلت الى الحكم عن طريق الانقلابات ثم بدأت في تطبيق ايديولوجيتها مثل نظام الحزب الواحد وملكية الدولة للاقتصاد وتغيير النظام التعليمي والسيطرة على وسائل الاعلام المختلفة . تحاول المجموعة ذات الايديولوجية نشر أفكارها بين الجماهير والتي غالبا ما تنقاد عاطفيا دون وعي للأفكار

التي تدافع عنها وقد تموت من أجلها . وهذا ما يقول عنه « كارل مانهايم » أنها أفكار مشوهة أو كاذبة أو مزيفة تنشرها الطبقة الحاكمة بين الجماهير من أجل المحافظة على وضع وايجاد التأييد لهذا الوضع . هنا يرى بعض العلماء ضرورة أن تجد الأفكار مجالا لكي تتحقق وتتجسد في الواقع وكما يقول « مالك بن نبي » : « ليس يكفي مطلقا أن ننتج أفكاراً بل يجب أن نوجهها طبقا لمهمتها الاجتماعية التي نريد تحقيقها ... » (١٠ ، ص ٦٥) فلا بد من الفكرة والعمل معا فالنشاط يصاب بالشلل عندما لا يعتمد على الفكرة ، والفكرة تصبح عبئا اذا ما انحرفت عن النشاط . وقد أكد « لينين » مرارا على أنه « لا حركة ثورية دون نظرية ثورية » وأنه « لا يستطيع القيام بدور مناضل الطليعة الا حزب يسترشد بنظرية الطليعة » . (٨٠٩ ، ص ١٥٤) .

إن الاهمية البالغة التي توليها مختلف الدول لقضية « الاعلام » بأشكاله وصوره المختلفة (المرئي والمسموع والمقروء والصامت) وتخصيص المبالغ الطائلة للمؤسسات المختصة بهذه العملية ، وكذلك بعمليات التنشئة الاجتماعية (أي وزارات الاعلام ، والثقافة ، والتربية والتعليم ... الخ) إن هو الا اعتراف بأهمية دور « الوعي » في عملية التغير الاجتماعي ، سواء بالمحافظة على الوضع القائم ، أو بالعمل على الاطاحة به يمينا أو يسارا ، أي الاعتراف بأهمية دور العامل الذاتي بشقيه السياسي والايديولوجي .

وهنا لا بد أيضا من الاشارة الى دور الوعي القومي في التغير الاجتماعي ، إذ تعد القومية من العوامل المحركة الدافعة للتغير ، فهي تمد قوة كبيرة لتشكيل اتجاهات الأفراد والجماعات بما توفره لها من الحماية والأمن والولاء وما تنميه فيهم من شعور الجماعة بكيانها متميزا عن كيانات الجماعات الأخرى وما يفرضه هذا الاحساس من التصدي لعوامل التحدي الداخلية والخارجية ، وما يؤدي اليه الوعي . بهذا الشعور والاستغلال من ناحية وبين التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها واستثمار

مواردها من أجل تقدمها وارتقاء مستوى مواطنيها من ناحية أخرى . وغير خاف أن التغيرات السريعة الكاملة التي تسود مجتمعنا العربي وتسود في الكثير من مجتمعات آسيا وافريقيا يمكن أن يكون لنمو الوعي القومي فيها نصيب في احداثها .

ويقود الحديث عن الايديولوجيا والسياسة الى موضوع دور البطل أو الشخصية الكارزمية في احداث التغير والتطور في المجتمعات . والفكرة نجدها أولا في كتابات « توماس كارليل » (١٧٩٥ ــ ١٨٨١) و « ماكس فيبر M. Weber » فالتاريخ عند « كارليل » هو ما أنجزه الرجال العظماء الأفذاء والأبطال لذلك كان كتابه عن « الابطال وعبادة الأبطال والبطولة في التاريخ » . والبطل يصنع المعجزات وهو العامل الحاسم في التاريخ والمجتمعات مهما كان دور العوامل الأخرى بوجود البطل يستطيع المجتمع أن يقفز على الظروف الموضوعية حتى وإن كان الناس غير مهيئين للتغير .

أما « فيبر » فيرى أن هناك فترات تحول تمر بالمجتمعات ، بفضل وجود عباقرة وأبطال ، أو انبثاق فئة من الحكماء والأنبياء المرشدين الدينيين أو العلماء التكنوقراطيين . وتعكس كتابات « ماكس فيبر » بطريقة مباشرة أحيانا وضمنية أحيانا أخرى موقفه المعارض لآراء « ماركس » إذ بينما يبرز « ماركس » العوامل الاقتصادية والمادية على أساس أن بقية العوامل « الاجتماعية والروحية » يحددها البناء الاقتصادي للمجتمع ، نجد « فيبر » ينظر الى الأفكار بكونها العامل الجوهري في التغير ، أو هي الموجه الأول لهذا التغير . وتفسيرا لذلك جعل من التاريخ الانساني مجالا لدراسته حيث عني بالتعرف على عوامل نشأة الرأسمالية الغربية . وهنا لاحظ أن النظام الاقتصادي لم ينشأ في المجتمع الصيني القديم ، وبرجوعه الى الفلسفات السائدة وجد أن الأفكار في ذلك المجتمع لم تكن تدفع الى الانتاج والاستثمارات الرأسمالية بعكس الحال في المجتمع الغربي .

هذا الاختلاف في مجال الفكر بين الصين وغرب أوروبا في نظره هو السبب في نشأة الرأسمالية في الثانية وعدم ظهورها في الأولى . من ناحية أخرى كشف

« فيبر » عن مدى التوافق بين الناحية الفكرية والناحية الاقتصادية في مقارنته بين الأفكار التي يتضمنها الدين المسيحي (وبخاصة المذهب البروتستانتي) وبين الاقتصادي الرأسمالي ، أو بين الافكار التي يدعو اليها الاول وبين متطلبات النمو بالنسبة للثاني ، فوجد توافقا كبيرا بين الاثنين • وهكذا يسير التغير في نظرة مبتدئا بالأفكار الدينية التي تؤدي الى الأفكار الدنيوية وهي تؤدي بدورها الى الأفكار المادية والاقتصادية •

إن عرض نظرية « فيبر » في التغير الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا بعرض موقفه من ظاهرة الكارزما Charisma والحركة الكارزمية ، إن المحور الذي يدور حوله التغير الاجتماعي في نظره هو الصراع بين ثلاثة مبادىء عامة :

التقليدية Traditionlism والعقلية Rationality والكارزما Charism ان كثيرا من التغيرات التي لحقت بالبناء الاجتماعي كانت نتيجة للتوتر والصراع بين التقليدية والآثار الناجمة عن الاتجاه العقلي ، وفي الوقت نفسه فان هذين المبدأين يتصارعان بدورهما مع الكارزما •

فما هو المقصود بالكارزما ؟ وما هو دورها في تغير المجتمع ؟

الكارزما مصطلح يعني من الوجهة اللفظية ، « هبة الله » ويطلق هذا المفهوم على خصائص معينة في شخصية الفرد تميزه عن غيره من الافراد العاديين ، ومن ثم ينظر إليه على أنه مزود بقوى وخصائص خارقة للعادة لا تتوافر في العادي من الناس ، قد تصدر هذه الصفات عن أصل الهي أو قد تكون صفات مثالية في الشخص ولكنها على أي حال ترفع صاحبها الى مرتبة القيادة ، وبخاصة في نظر الناس أو في نظر الاتباع • (١٣٣ ، ص ٣٥٨) .

ويتواجد الكارزما عادة في حالات الوهن الاجتماعي والديني والاقتصادي والسياسي ويرتكز النظام الكارزمي على الطاعة للبطل والتضحية من اجل تأدية رسالة وبقدر ما يقوم به الكارزما من خوارق الأعمال فانه يستطيع شد الاتباع بزعامته •

فالقائد الكارزمي لا يظهر في الميدان وحده بل دائما يظهر مرتبطا بعدد من الجماعات الثائرة ولذلك يطلق على هذه الظاهرة اسم الحركة الكارزمية والتي تتكون من القائد والجماعات التي بايعت هذا القائد ومنحته ثقتها وولاءها ، فالحركة الكارزمية مدينة بنشأتها للقائد الكارزمي ومدينة بتشكيلها واستمرارها الى جماعات الثوار التابعة للقائد والمؤيدة له .

ويرى « فيبر » أن التغير الاجتماعي يتم عادة على ثلاث مراحل هي المرحلة الكارزمية ، المرحلة البيروقراطية ، المرحلة التقليدية . على أنه لا يعني بذلك أن يتم التحول على هذا النمو بالتحديد ، وأن تتبع كل مرحلة ما سبقتها من مراحل بل أن المرحلة الكارزمية قد تنتقل الى التقليدية دون أن تمر بالمرحلة البيروقراطية . يقوم القائد الكارزمي بالثورة على النظام القائم وسحب الشرعية التي يتمتع بها البناء السياسي والاجتماعي القائم ليقيم على أنقاضه بناء آخر يكتسب شرعية جديدة نابعة من كارزمية القائد . فالوظيفة السياسية للكارزما في هذه الحالة هي التصديق على البناء الجديد واضفاء الشرعية عليه ، والى جانب ذلك تقوم الكارزما بوظائف نفسية واجتماعية لا تقل أهمية عن ذلك . وبخاصة المساندة النفسية وتوفير الأمن والطمأنينة في الانتقال من مجموعة قديمة من القيم الى مجموعة جديدة منها ، فالقائد في هذه الحالة هو مصدر الشجاعة والاقدام والرغبة في نبذ القديم والحماس من أجل التغير ومن أجل تثبيت الجديد . وما دام هناك ولاء من الجماهير نحو القائد فان ذلك يساعد على التوحد معه ، وتلقي التوجيهات منه .

وإذا اختفى القائد الكارزمي من المسرح ، فانه لا شك يترك من بعده فراغا ، فاذا اشغله قائد آخر . فالقائد الجديد قد يستمد بعض الصفات من القائد الأصلي ، ولكنه أشبه شيء بالقمر الذي يستمد الضوء من الشمس . إن القائد الجديد لا يتمتع بصفات القائد الأصلي نفسها ، ولكنها انعكاسات لهذا القائد ، ولذلك فالقائد الجديد يبدي صفات من نوع جديد وهي صفات الكارزما الروتينية ، والتي يستمدها من المنصب الذي يشغله . ولذلك فان لكل حاكم بعض الخصائص الكارزمية نسبة لما يشغله من مناصب ، على أن ذلك لا يمنع من أن القائد بشغله للمنصب القيادي فترة

من الوقت قد ينمي صفات قيادية خاصة وبالتالي ينمي شخصية أشبه بالشخصية الكارزميـــة .

ويرى « فيبر » ان الحركة الكارزمية بمرور الوقت يمكن أن تتحول الى بناء بيروقراطي أو الى بناء تقليدي . ويقصد بالبناء البيروقراطي ذلك الذي يتصف بدرجة عالية من تقسيم العمل والتخصص الدقيق ، والتمييز بين النظم والتبادل الداخلي ، وكلها خصائص البناء البيروقراطي للمجتمع ، وهو بذلك يقترب من شكل التضامن العضوي عند « إميل دوركايم » . أما في البناء التقليدي فان النظم فيها تتميز بعض الشيء عن البناء الكارزمي ولكنها تظل أقل في ذلك من البنـــاء البيروقراطي ويضرب مثالا لذلك المجتمع الاقطاعي في القرون من التاسع حتى الثاني عشر فيما يسمى أوروبا الغربية الآن ، حيث كان التكامل والتداخل بين النظم وبخاصة النظم السياسية والاقتصادية والطبقية ، فاذا احتل الفرد مركزا عاليا في احداها أغلب الظن أنه يحتل المركز نفسه في الأخرى ، على أن ذلك لا يمنع من أن يتحول البناء البيروقراطي الى تقليدي بمضي الوقت . (١٠٤ ، ص ٣٨٠) .

وقد يظن بعضهم أن « فيبر » من انصار نظرية الرجل العظيم ، إنه وان كان يميل إليها بعض الشيء على عكس « ماركس » إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن « فيبر » يربط بين القائد والظروف التي يظهر فيها القائد وخصائص الفترة التاريخية التي تشهد نشأته إنه يظهر في فترة يتعرض فيها البناء السياسي للانهيار وفقدان شرعيته . ومعنى ذلك أن القائد الكارزمي قد لا ينجح في بعض الاحيان لأن الفترة التاريخية التي ظهر فيها غير مواتية للقائد ، وبالتالي غير مواتية لنجاحه .

ويعترض الماركسيون على المغالاة في ابراز دور الشخصيات البارزة كالملوك والقادة والمفكرين في تطور المجتمع إذ يذهب الفكر الماركسي الى أن الجماهير هي صانعة التاريخ بعملها الخلاق وبما تخلقه من ثروات مادية . فالناس الذين يصنعون الخيرات المادية ، الذين يحركون الانتاج هم صانعوا التاريخ الحقيقيون ، فالتاريخ لا يصنع في قصور الملوك أو الرؤساء ولا في دور الوزراء ، ولا في قاعات البرلمانات

القضية ، بل يصنع قبل كل شيء حيث يستخرج الفحم والبترول ... أي في ميدان الانتاج المادي . فالجماهير الشعبية هي القوة الفاصلة في جميع التحولات الاجتماعية . (٨٤ ، ص ٣٧٠)

ومما لا شك فيه أن الثورة ـ عوامل ايديولوجية ـ أيا كان سببها فانها تقوم من أجل إحداث بعض تغيرات في بناء المجتمع وأنظمته . وقد تكون هذه التغيرات جزئية فتشمل تعديل بعض الأوضاع أو تصحيحها ، طبقاً لأيديولوجية الثورة القائمة أو تغييرها كلية بحيث تختفي الأولى لتحل محلها أوضاع جديدة ، مما يغير في شكل البناء القائم تغيرا يشمل مورفولوجيته ووظائفه .

فالثورة المصرية التي قامت ١٩٥٢ وثورة الثامن من آذار في سورية ١٩٦٣ قد أحدثتا جملة تغيرات أساسية في سائر النواحي كما امتدت آثارها الى الميادين الأخرى الأخلاقية والفلسفية . إذ كثيرا من التغيرات الجذرية التي نعيشها في المجتمع العربي المعاصر إنما يرجع الى تغير لحق بالأفكار التي يعتنقها الناس والمعتقدات التي يؤمنون بها فيما يتعلق بالمجتمع العربي ، ما هو كائن ، وما ينبغي أن يكون عليه ، في الداخل ، وفي الخارج ، بالنسبة للأوضاع السائدة فيه ، وبالنسبة لعلاقته بغيره من الدول ومركزه في الأسرة الدولية ، والتجارب التي خاضها ويخوضها والكفاح المستمر في سبيل غد أفضل ومستقبل مشرق قد تضمن مجموعة كبيرة من التغيرات الايديولوجية في مقدمتها العمل على بلورة أهداف النضال العربي وأساليب تحقيق هذه الأهداف . وإذا تناولنا النواحي الايديولوجية ، بمعناها الديني ، نجد أمامنا واضحا أثر الايديولوجية الدينية في تغيير صورة المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهكذا فالعوامل الايديولوجية لا تقتصر على النواحي السياسية بل تتعدى ذلك الى النواحي الدينية والعسكرية والسياسية وهذه النواحي مجتمعة ، أو كل منها على حدة ، تؤثر بلا شك في مسارات التغير الاجتماعي ، كما أنها في الوقت نفسه تتأثر من جراء هذا التغير فالايديولوجية توجه العوامل الأخرى مثل الموقف من البيئة أو السكان أو سبل الاستفادة من التكنولوجيا . فهذه عوامل موضوعية وخارجية مفرغة ومضمونها ومحتواها هو العامل الايديولوجي ، كما أن العامل

الايديولوجي حين يقنع الجماهير ويصبح عقيدة مرنة ومؤثرة يتسبب في الاسراع بعملية التغير لأن الناس يكونون في قلب الحركة وتنعدم بالتالي عوائق التغير بخاصة المواقف اللامبالية والعدائية وعدم العمل ، والمشاركة ، والايديولوجية في حدذاتها حين تنتشر هي تغير فكري لأنها ايقاظ للوعي وتحريك للعقل والوجدان . واذا كنا لا نستطيع ، على الأقل في الوقت الحاضر أن نحدد بقدر كبير من الدقة والوضوح العلاقة بين التغير الايديولوجي والتغير الاجتماعي ، أو أن ننسب تغيرات اجتماعية معينة الى تغير أصاب أيديولوجية المجتمع ، فإن ذلك لا يمنع من أن نضع الايديولوجية في مصاف العوامل الهامة المسببة للتغير الاجتماعي ، بل والموجهة لمجرى هذا التغير .

٤ ـ العامل الديموغرافي (السكاني) :

يقصد بالعامل الديموغرافي كل العناصر المتعلقة بالسكان وتوزيعهم حسب النوع والسن وكذلك من حيث الزيادة أو القلة ثم من حيث هجرتهم . ولا شك أن تلك العوامل تلعب دورا ملحوظا في حياة المجتمع وفي تغيره . فالمجتمع الذي يعاني من ضغط سكاني غير المجتمع الذي يعاني من فقر في عدد أفراده ، والمجتمع الذي تتناسب موارده مع احتياجات سكانه أو تزيد ،غير المجتمع الذي لا تستطيع موارده ان تفي بالاحتياجات الأساسية لسكانه ، ثم إن حركة السكان تؤثر في كثير من الظواهر الاجتماعية وتغيرها .

ولقد شغلت العوامل الديموغرافية أذهان العلماء والفلاسفة منذ القدم ، وظهرت النظريات المتعددة التي تفسر نشأته وتطوره ، فحجم سكان بلد ما يحدد علاقته بالبلدان الاخرى ، كما أن نمو السكان يؤدي الى تغيرات اقتصادية هامة ، بل وأحيانا يؤدي الى قيام الحروب . فلقد أدى التضخم السكاني الى مطالبة اليابان بمنغوليا وغزو ايطاليا الفاشية لأثيوبيا . (٤٥ ، ص ٦٨) .

ولا يمكن أن ننكر أيضا أثر التوزع العمري والنوعي للسكان ومعدلات المواليد والوفيات والكثافة السكانية ، فالسكان يمثلون رأس المال البشري في أي مجتمع وهم دعامة من دعائم الانتاج ويتوقف على عددهم وتوزيعهم وحركتهم والأعمال التي يقومون بها ويمارسونها ، وكذلك القدرات التي يتمتعون بها ، تحديد

نوع التغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع ودرجته . (٥٣ ، ص ١٦٠) .

كان « دور كايم » أول من ربط بين حجم السكان والتغيرات الاجتماعية لأن حجم السكان — في نظره — عنصر أساس في تصنيف المجتمعات البشرية . وقد اكد « دور كايم » في تحليله للعامل الديمغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد احدث تغيرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي Mechanicol Solidarity الى التضامن العضوي Organic Solidority ويعود ذلك الى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني ، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد ، والوسائل المستخدمة فيه ، وكل التخصصات تؤدي الى التكامل Integration ، ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم . الأمر الذي يؤدي الى التقدم الاجتماعي ، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم .

ويذهب « دور كايم » في تحليلاته لزيادة السكان ، الى أن الكثافة الديموغرافية ليست سببا في العمل فحسب وانما تؤدي الى الكثافة الاخلاقية La Densite Morale التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع ، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدا بعدد الأفراد المشاركين فيها وقد توصل الى علاقتين سببيتين : (٤١ ، ص ١٢٦)

١ — إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الاخلاقية (الحضارة) .

٢ — إن تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية يؤديان بالضرورة الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ويترتب على ذلك ، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي ، وخطط التنمية بوجه عام . ويؤكد « دوركايم » على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، وينتهي الى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية وتوجيه التغير الاجتماعي .

هذه هي أول محاولة للربط بين علم الاجتماع وعلم السكان وتأثير زيادة السكان ونقصانهم وحركتهم في عمليات التغير الاجتماعي .

ولا بد من الاشارة هنا الى أن نظرية « توماس روبرت مالتوس Malthus (١٧٦٦ ــ ١٨٣٤) في السكان قد حازت كثيرا من الاهتمام والنقد .

يرى « مالتوس » أن الزيادة في عدد السكان قد تجلب كثيرا من المشكلات والعقبات التي تعرقل تقدم المجتمعات ما لم نستطع السيطرة عليها . فقدرة الناس على التناسل تتفوق على قوة الارض من انتاج مطالب الانسان الغذائية وفي حال انعدام العوائق فإن زيادة السكان تنمو بمعدل هندسي بينما تزيد الموارد بمعدل حسابي أي أنها تتضاعف في حالة السكان بينما يضاف لها عدد ثابت في حالة الموارد الغذائية والطبيعية بحيث لا يزيد السكان على الموارد الغذائية وهذا التوازن يتم ــ حسب رأي مالتوس ــ بزيادة الوفيات وليس برفع انتاجية الارض ، فهو يعتقد أن المرض والجوع معوقان ايجابيان في رفع نسبة الوفيات وهناك موانع تقلل معدل المواليد مثل الزواج المتأخر والعزوف عن الانجاب . (٧ ؛ ص ٥٩) كما أن الصراع من أجل البقاء والذي قد يصل درجة قيام الحروب والكوارث أو الأوبئة ويمكن عده ميكانيزما ضروريا لحفظ التوازن ويرى عدم تقديم المساعدة للبؤساء لأنهم سبب المشكلة وفناؤهم وانقراضهم يساعد على حل المشكلة . (٧٢ ، ص ٤٤)

فالانسان المولود في عائلة فقيره ــ في نظر مالتوس ــ انسان زائد . « فلامكان له في مائدة الحياة الكبيرة . إن الطبيعة تامره بالانصراف ولا تتباطأ في تنفيذ حكمها بنفسها » « ٨٤ ، ص ١٠١) .

وقد انتقد ماركس وانجلس هذه النظرة انتقادا شديدا واعتبرها « أصرح إعلان حرب من البرجوازية على البروليتاريا » (١٤٢ ، ص ١٦٨) وفي مكان آخر ، كتب ماركس بغضب واستهجان يقول : « ان مالتوس يتميز بعمق انحطاط الفكر ، انحطاط لا يمكن أن يجيزه لنفسه غير كاهن يرى في فقر البشر عقابا على الخطيئة الأصلية .... » (١٣٩ ، ص ١٢٧)

تسمى النظريات الحالية التي تؤمن بتأثير الزيادة السكانية بصورة حتمية على التنمية والتغير الاجتماعي (بالمالتوسية الجديدة) وهي ترجع كل مشكلات البلدان النامية الى ما يسمى الانفجار السكاني .

إن العالم يشهد بالفعل تزايدا سكانيا هائلا يسميه بعضهم انفجارا سكانيا ولكن السؤال ما الصلة بين زيادة السكان وحدوث التغيرات سلبا أو ايجابا على المجتمع ؟

هناك اتجاهات واجتهادات متعددة في هذا الصدد فبعضهم يربط النمو الصناعي بانخفاض عدد السكان وبعضهم الآخر يجعل من الانفجار السكاني سببا مباشرا للتخلف ومشكلات البلدان النامية ،والمالتوسية الجديدة تعتقد أن حل مشكلات العالم تكمن في تنظيم النسل وضبطه . (٧٢ ، ص ٤٤)

بالطبع هناك زيادة هائلة في السكان في البلدان النامية بشكل عام ، ولكن هذا وحده ليس السبب في التخلف ويمكن أن يكون نتيجة أو مظهرا للتخلف .

إن نمو السكان وكثافتهم يخلقان فقط امكانات محددة من أجل التطور الاجتماعي ،والاستفادة من هذه الامكانات رهن بالمجتمع المعني والنظام الاجتماعي القائم . فزيادة السكان في بلد ما قد تكون مشكلة إذا لم تستغل وتوظف بعقلانية ، ولكنها قد تكون قوة عاملة نشيطة تبني الاقتصاد بخاصة في الدول النامية ولا تكون معتمدة على نقل التكنولوجيا الغربية أو على المساعدات الخارجية . وهناك مثالان للتعامل مع مشكلة السكان هما الصين والهند . كما أن هناك أقطارا تشكو من قلة السكان بالنسبة للمساحة ومع ذلك تعد من أفقر دول العالم مثل السودان والصومال وموريتانيا لذلك فان الصلة بين السكان والتغير يتحكم فيها عامل اجتماعي / سياسي / وليس حتمية بيولوجية خارجية .(٧٢ ، ص ٤٨)

وخلاصة القول إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير في التغير الاجتماعي لكنه لا يعد عاملا أساسيا منفردا في توجيه التغير الاجتماعي ايجابا أو سلبا بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافىء وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام . لذا يمكننا القول إن العامل الديموغرافي عنصر هام في التغير ، ولكننا لا نستطيع أن نرجع إليه التغيرات الاجتماعية جميعها في هذا المجال .

٥ ـ العامل التكنولوجي :

إن مفهوم التكنولوجيا Technoligy على الرغم من انتشاره الواسع في الحقبة الأخيرة ، إلا أنه لم يحصل على تعريف واحد متفق عليه يشرح مضمونه ويحدد أبعاده ، ومن هنا اختلف الناس في فهم التكنولوجيا باختلاف الزاوية التي ينظرون منها . فبعضهم يربط بين التكنولوجيا وتلك العلوم التي تدرس في المعاهد الفنية والكليات العلمية مثل الهندسة والميكانيك والكهرباء . ومن هنا كانت التكنولوجيا شيئا مختلفا عن العلوم الاجتماعية . ويرى بعضهم الآخر أن التكنولوجيا هي المصدر الذي تصدر عنه مختلف الآلات والأدوات التي نستخدمها في حياتنا العصرية الحديثة مثل المذياع والتلفزيون والآلة الكاتبة والآلة الحاسبة وغيرها من مئات الآلات والادوات التي أصبحت جزءا من حياتنا وبالتالي أصبحت التكنولوجيا جزءاً من الحياة .

والتكنولوجيا : كلمة ترجع الى أصل يوناني وهي مؤلفة من مقطعين Techne ومعناها فن أو صناعة و Logy ومعناها علم أ ودراسة فيصبح دراسة الصناعة أو علم الصناعة . ولكن ليس بالمعنى المرادف للكلمة التي تعني الصناعة في المصنع ، وإنما بمعنى استخدام العلم النظري في مجالات عملية .

فيرى « أحمد الخشاب » ، أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الانسان للعمل على اشباع حاجاته المختلفة . (٣٠ ، ص ٦١) أما الدكتور « محمد الدقس » فيعرف التكنولوجيا ، بأنها مجموعة المعارف ، والخبرات المتراكمة ، والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية اشباع الحاجات البشرية المتزايدة ، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع . (٤١ ، ص ١١٤)

ولقد ورد تعريف التكنولوجيا في معجم العلوم الاجتماعية بأنها « فن الانتاج ، أي العمليات المادية اللازمة له . وإذا كان البحث العلمي هو أساس التقدم . فان التكنولوجيا هي السبيل لتحويل ثمار هذا البحث الى مواد وأجهزة ومعدات قابلة للاستخدام في الحياة العملية » وإذا كان الأمر كذلك فما هي علاقة التكنولوجيا بالمجتمع ؟

ترتبط التكنولوجيا بالمجتمع ارتباطا وثيقا ، فهي انعكاس لثقافة المجتمع المادية والفكرية وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري هذا من ناحية الارتباط ، أما من ناحية التأثير فالعلاقة جدلية بينهما حيث يؤثر كل منها في الآخـر . إننا لا نتصور التكنولوجيا بوصفها آلات هي علم اجتماع ، وإنما هي علوم طبيعية وهي في نهاية الامر ثقافة مادية ، الا ان ما يهمنا هو الآثار الاجتماعية التي تتركها في حياة الناس وبالتالي المعنى الاجتماعي لهذه الآلات . وهكذا يعنى الباحث الاجتماعي بالسيارة مثلا ، لا من ناحية تصميمها وتشغيلها وإنما يعنى بوظيفتها في حياة الناس ، وما تقوم به من دور في الربط بينهم مهما تباعدت بينهم المسافة .

وبهذه الطريقة تكتسب التكنولوجيا الصفة الاجتماعية لأنها في نهاية المطاف سوف تصل الى الناس لاستخدامها في حياتهم . فاذا كان انتاج الآلات والادوات يقع في دائرة العلوم الطبيعية ، فان ما تكتسبه هذه المنتجات من معان في حياة الناس إنما يقع بالضرورة في دائرة العلوم الاجتماعية . فالعلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا متبادلة فالحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات جديدة ، وهذه الآلات تحـدث بدورها تأثيرا في حياة المجتمع .

فالواقع أن العمل التكنولوجي لا يتم في فراغ ولكنه يكون عادة استجابة لبعض الاحتياجات أو المطالب الاجتماعية ، وبذلك يصبح مصدره اجتماعيا بالدرجة الأولى . ونظرا لأن التكنولوجيا تلعب دورا في التأثير في الحياة الاجتماعية وتغييرها بشكل أو بآخر يعنى عالم الاجتماع بدراستها والتعرف على آثارها ودورها في التغير الاجتماعي .

ما هو إذن دور التكنولوجيا في التغير الاجتماعي ؟

رأى كثير من العلماء أن العامل التكنولوجي هو السبب الأساس وراء التغير الاجتماعي — أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع — بل عد بعضهم أن الحضارة أو الثقافة نفسها هي : الآلات زائدا الرموز أي ما يفعله الانسان بيـده

أو يصنعه وما يفكر فيه أو يتخيله . مما حدا ببعضهم الى تسمية الانسان « حيوانا صانعا للأدوات » لأن بعض الحيوانات قد تستعمل الآلات أو الأدوات ولكن الانسان هو المخلوق الوحيد الذي يتميز بصنعه لهذه الأدوات والآلات . حتى لو صنع الحيوان أدوات فهو لا يكون ثقافة لأن هذا الفعل عند الانسان متطور ومتصل وتجاربه تتراكم حتى تصل الى مرحلة تختلف نوعيا عن السابق . فالتأثير التكنولوجي لا يتوقف عند احداث الأثر الأول ، بل إن التأثير يتتابع مؤديا الى آثار مصاحبة ، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات ولهذا فان للعامل التكنولوجي أثرا هاما في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي الى تقدمها .

وطوال التاريخ كان للمكتشفات والاختراعات والصناعات تأثيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية بعيدة المدى . بل توصل كثير من الكتاب الى أن تاريخ الحضارة هو تاريخ الطاقة والسيطرة عليها والاستفادة منها . (٧٢ ، ص ٤٩)

فقد أدى — مثلا — اكتشاف البخار والكهرباء الى انتقال الصناعة من المجال اليدوي الى المجال الآلي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الانتاج . وقد استلزم العمل الآلي تجميع العمال وتكاتفهم في الأماكن الصناعية ، مما أدى الى قيام صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال كان من نتائجه ظهور المبادىء الاشتراكية في الانتاج ، التي أدت بدورها الى تغيرات كثيرة بالنسبة لقوانين العمل . وهكذا يكون من الصعب أن نجد تغيرا تكنولوجيا واحدا لا يحدث بعض تغيرات اجتماعية .

ولكن ذلك لا يعني أن التغير الاجتماعي وحده قادر على أن يكون وراء جميع أشكال التغيرات الاجتماعية . ويرجع كثير من علماء الاجتماع اختلاف درجة التغير بين مجتمع وآخر ، وكذلك اختلاف درجتي التقدم والتخلف الى اختلاف هذه المجتمعات في استخدامها للتكنولوجيا في حياتها ، وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيرها .

وفي مجال التغير الاجتماعي كمعلول لعلة « التكنولوجيا » يمكن وضع

السؤال التالي : كيف تؤدي التكنولوجيا الى التغير الاجتماعي ؟ وما النتائج المترتبة على ذلك ؟

نستطيع الاجابة عن هذا السؤال لدى القائلين بالنظرية التكنولوجية على النحو التالي :

تبنى افكار التكنولوجيا على القسمة الثنائية للثقافة لدى منظري هذا الاتجاه أمثال « وليم أوجبرن » و « نمكوف » وغيرهما .

ولقد صاغ « وليم أوجبرن W. Ogburn » نظريته التي توضح الدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا في التغير الاجتماعي وهي نظرية « الهوة الثقافية » و « التخلف الثقافي » Cultural Lag وفيها يقسم « أوجبرن » الثقافة الى شطرين أساسيين هما الثقافة المادية والثقافة اللا مادية وكل قسم من هذه الأقسام لا يثبت على حالة واحدة بل هو في عملية تغير مستمر .

ويؤكد أوجبرن على أن التغير في الجانب المادي للثقافة دائما وأبدا يسبق التغير في الجانب اللا مادي أو الجوانب الاجتماعية في بناء المجتمع مما ينتج عنه الهوة الثقافية وهي الفترة الزمنية التي تقع بين المرحلة الأولى التي يتم فيها التقدم التكنولوجي والى أن ينتقل الى المرحلة الثانية التي يتم فيها التغير الاجتماعي .

وهذه الفترة تتسم ببعض المظاهر التي من بينها الاضطرابات والصراع . (٤٢ ، ص ٦١) فاستعمال الادوات الجديدة لا يقتصر فقط على طريقة تناولها وصيانتها ولكن تدخل في العملية مجموعة من الممارسات والتعديلات تمس العادات والعقائد والفلسفات والقوانين ونظم الحكم ومجمل المؤسسات الاجتماعية . فهناك ما يسميه « أوجبرن » الثقافة التكيفية Adaptive Cultural وهو الجانب اللا مادي الذي يتكيف أو يتعدل حسب الظروف المادية وفي هذا الجانب اللا مادي هناك عناصر سريعة التكيف مثل القدرة على تعلم استعمال الآلة ولكن هناك عناصر لا تتكيف سريعا أو تتكيف جزئيا مثل الأسرة أو الدين . فهو يقول بلا تزامن

Synchronize الجانب المادي واللا مادي وتغيرهما في زمن واحد . وهذه الفجوة قد تأخذ وقتا طويلا حتى « تردم » أو تتكامل عملية التغير في جوانبه المتعددة .

وهذا المفهوم يشبه فكرة التناقض الذي يقوم بين قوى الانتاج « المادية » وعلاقات الانتاج « غير المادية » . إنه صياغة خاصة للمقولة الماركسية الشهيرة وهي مقولة العلاقة الجدلية بين البنائين : التحتي والفوقي .

ويرجع « أوجبرن » أسباب تخلف اللا مادي عن الماديات في التغير الى ما يلي : (١٢٥ . ص ٥٢٧ ـ ٥٥٠)

١ ـ الميل للمحافظة على القديم . فكل التفاعلات تحاول أن تبقى على تراثها الفكري خوفا من التجديد .

٢ ـ الجهل بحقيقة التجديد والاختراع ، وعدم معرفة طريقة استخدامه مما مما يؤدي بالتالي الى رفضه في النهاية .

٣ ـ النزعة المحافظة لدى كبار السن واستاتيكية العادات والتقاليد .

هذه عقبات تقف أمام التغير اللا مادي . في حين أن الماديات لا تعترضها مثل هذه العقبات . وحينما يحدث التغير المادي نتيجة للاختراع أو الاكتشاف فان التغير اللا مادي يأتي بعده بمدة من الزمن ، فاختراع « باستور » الطبي لم يؤخذ به إلا بعد مضي وقت طويل حتى بدأ يؤثر في بعض الظواهر الاجتماعية .

وهكذا فان « أوجبرن » يمثل بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجية هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية ، على الرغم من أنه يعترف بأثر العوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها فيقول : « ان التكنولوجيا تسبب التغير ولذلك تكون الاختراعات الميكانيكية عوامل علية في التغير الاجتماعي » .

ومن العلماء الذين يقولون بالنظرية التكنولوجية العالم « نمكوف Mimkoff » الذي درس أثر التكنولوجيا في الاسرة واحداث التغيرات الاجتماعية فيها . فقد بين « نمكوف » أن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن التغيرات

الجوهرية التي تعرضت لها الأسرة حديثا في الغرب ثم في مختلف أرجاء العالم بعد ذلك .

لقد حلت قوة الآلة الميكانيكية ، نتيجة لهذه الثورة محل قوة الانسان البدنية ، وبالتالي انتقل الانتاج من البيت الى المصنع ، وتجمعت الصناعات وتركزت في مواقع معينة مما ساعد على نشأة المدن الصناعية ، ثم كان نمو هذه المدن عددا وحجما لتصبح مصدرا لنمط متغير من الثقافة هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث . ولكن الثورة الصناعية لم تكن ثورة صناعية فحسب ، ولكنها في الوقت نفسه ثورة اجتماعية بالدرجة الأولى ، فقد ترتب عليها تغيرات جوهرية أصابت مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع ، ومنها الأسرة بطبيعة الحال . إن انتقال الانتاج من البيت الى المصنع قد أدى الى الفصل بين مكان العمل ومحل الاقامة ، وكانا من قبل شيئا واحدا ومع تطور الصناعة وازدياد فرص العمل دخلت المرأة مجال العمل الصناعي ، وأصبحت الزوجات والامهات يعملن في الخارج لساعات طويلة بعيدا عن المنزل . ولم يعد العمل الصناعي في حاجة الى عمل الأطفال الصغار كما كان الحال بالنسبة للعمل الزراعي ؛ ومن ثم بدأت تربية الأطفال في المجتمع الصناعي تصبح أمرا مكلفا وصعبا في الوقت نفسه نسبة لطبيعة الحياة في المدنية وطبيعة العمل الصناعي ، وهكذا أصبحت الأسرة الحضرية صغيرة الحجم نسبيا ، كما أصبحت أقل استقرارا من الأسرة في المجتمع الزراعي ؛ وهكذا يتضح أثر الصناعة كعامل تكنولوجي في تغير حياة الأسرة كنظام من الأنظمة الاجتماعية . (١٠٤ ، ص ٤١٠)

ويرى نمكوف أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغير الأسري تتجلى في العمليات التالية : (١٢٤ ، ص ٣٠٥ ــ ٣٢٣)

١ ــ أدت الصناعة الى تخفيض الانتاج المنزلي أو انهائه ، الأمر الذي نجم عنه الغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي واليدوي عموما .

٢ ــ أدى عمل الرجل خارج المنزل الى ترك ما يتعلق بتدبير شؤون المنزل وتربية الأطفال للمرأة وبالتالي زاد من سلطانها في البيت .

٣ ـ ان خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدت الى المزيد من الحرية وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين .

٤ ـ ان نشأة المجتمعات الحضرية ونمو الخدمات العامة ساعد على مد الأفراد بكثير من الخدمات التي كان الأب مسؤولا عن تقديمها مثل الحماية ضد المرض والبطالة والعجز لأن كثيرا من هذه الوظائف انتقلت من الأسرة الى الدولة في المجتمع الحديث .

ويمكن وضع المتغيرات السابقة حسب المخطط التالي :



« الحد من سلطان الرجل ... المساواة بين الجنسين »

وبطبيعة الحال لا بد أن نلاحظ أن الاختراعات والعوامل التكنولوجية ليست هي العوامل الوحيدة وراء تغير الأسرة . إن الأسرة ذاتها كوحدة اجتماعية مسؤولة عن بعض التغيرات التي تحدث داخلها نتيجة لنمط العلاقات الذي يربط بين عناصرها . ثم إن الأسرة ليست إلا مؤسسة اجتماعية ضمن مجموعة من المؤسسات ،

وكل هذه المؤسسات في تغير مستمر وتؤثر هذه التغيرات في الأسرة بطريقة أو بأخرى فالتغير الذي يطرأ على نظام الرعاية الاجتماعية قد يؤثر في العلاقات الأسرية ومنها التزام أفراد الأسرة تجاه كبار السن من أعضائها .

حقيقة أن التكنولوجيا تعد عنصرا أساسيا في النسق الاجتماعي .

ولكن النظر اليها على أنها أساس المجتمع وبالتالي أساس ما يلحقه من تغيرات ينقلها الى دائرة الحتمية . وهذا ما رفضه علم الاجتماع المعاصر في تفسير التغير .

ولقد تعرض أصحاب هذا الاتجاه لعدة انتقادات لخصها « الدقس » فيما يلي :

١ ــ لا تتأثر الثقافة اللا مادية بالثقافة المادية ، وإنما تتأثر بثقافة لا مادية من جنسها . وقد قال بذلك « ابن خلدون » و « دوركاريم » في أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بظواهر طبيعية وبظواهر اجتماعية ، وقد تؤدي الايديولوجيات السياسية والاجتماعية الى تغير واسع في حياة المجتمع كما وكيفاً أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره .

٢ ــ إن كثيرا من المجتمعات اليوم تقدمت في النواحي اللا مادية دون أن يصاحبها تقدم في النواحي المادية . كالمجتمعات العربية التي تقدمت في التعليم دون التقدم في التكنولوجيا .

٣ ــ صعوبة قياس مدى التغيرات قياساً محدداً ــ ناهيك عن تحديد المدة الزمنية الفاصلة ، الأمر الذي يستدعي النسبية والأحكام القيمية .

بالنظر الى وجاهة هذه الانتقادات للنظرية التكنولوجية ، فان التكنولوجيا لا تفسر مقولة التغير الاجتماعي ، لأن عملية التغير الاجتماعي معقدة ، وتتطلب أكثر من عامل واحد ، ومع ذلك تبقى نظرية التكنولوجيا ذات أهمية في تفسير عملية التغير الاجتماعي .

٦ ـ العامـل الاقتصادي*

ينظر كثير من الناس الى العامل الاقتصادي كـونه الموجه لحياة المجتمـع ، والمسؤول الأول عن كثير من المشكلات والظواهر الاجتماعية بما في ذلك التغـير الاجتمـاعي .

« فقـد حاول بريستدت Briestedt » أن يفسـر حدوث التغير الاجتماعي على العامل الاقتصادي فقط . وكانت النظرية الماركسية وما زالت من أهم وأشهر النظريات التي فسرت ظواهر المجتمع بردها الى عوامل اقتصادية ، ولذلك سنحاول التحري في هذه النظرية عـن العلاقة التي تربط التغير الاجتماعي بالاقتصاد ، أو عـن الطريقة التي استطاع بهـا ماركس ـ وأتباعه من بعدة ـ أن يفسـر التغـير الاجتماعي تفسيراً اقتصادياً .

يمكن تلخيص الموقف الذي اتخذه ماركس بالنسبة لعلاقة الاقتصاد بالمجتمع في أن الناس فيما يقومون بـه من عمليات انتاجية يدخلون في علاقات محـددة ، علاقات ضرورية لا بد منهـا وإن كانت مستقلة عن ارادتهم . وتتناسب علاقـات الانتاج مع المرحلة التي وصلوا إليها في نمو قواهم المادية في الانتاج ، إن المجموع الكلي لعلاقات الانتاج يشكل البناء الاقتصادي للمجتمع ، وهو الأساس الفعـلي الذي يقوم عليه البناء القانوني والسياسي والذي يتلاءم معه شكل الوعي الاجتماعي فأسلوب الانتاج في حيـاة الناس المادية يحـدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة هؤلاء الناس .

فالأفراد في حياتهم اليومية يدخلون في علاقات اجتماعية بعضهم مـع بعضهم الآخر رغم أنفسهم . وتتحدد العلاقات الاجتماعية التي تتولد بين الأفـراد طبقـاً للقوى المادية للطبقات المختلفة . هذه العلاقات في مجموعها تكون الهيكل الاقتصادي للمجتمع ، وهي الأساس الذي يقوم عليه البناء السياسي والقانوني للمجتمع وبالتالي تعد هذه العلاقات مسؤولة عن ايجاد نوع معين من الوعي الاجتماعي لدى الأفراد . أو بمعنى آخـر ينظر ماركس الى المجتمع على أنـه يتكون من نوعين من البنـاء

---

* انظر : (١٠٤ ، ص ٢٦٦ـ٢٧٢ ، ص ٢١٧ـ٢٢٣) ، (٤١ ، ص ١٣٧ ... ١٤٣)

يعلو أحدهما الآخر : البناء التحتي ويشتمل على العوامل الاقتصادية والمادية ، والبناء الفوقي ويتضمن الافكار والمبادىء ، وأي تغير في البناء التحتي يتبعه بالضرورة تغير في البناء الفوقي نظراً لما بين الاثنين من ترابط وتفاعل .

وعليه فالبناء الاقتصادي للمجتمع يحدد جميع عناصر البناء الفوقي كالتنظيم السياسي والقانون والدين والفلسفة والفن والأدب والأخلاق .

وحسب النظرية الماركسية فإن عملية التغير تتم وفقاً للترابط بين قوى الانتاج Forces Productives وعلاقات الانتاج Relations Productives

وتضم قوى الانتاج : (١٤٦ ، ص ٣٦٠)

١ ــ آلات الانتاج التي تنتج بوساطتها وسائل الحياة المادية ، أي إن وسائل الانتاج هي التي تحدد قوى الانتاج .

٢ ــ تضم الأفراد الذين يستخدمون الآلات ــ ولا سيما عددهم ــ ودونهم لا يمكن استعمال هذه الآلات .

٣ ــ المعارف التقنية الضرورية ، وعادات العمل المكتسبة ، ونوع العمل « فكرياً أو يدوياً » .

وأما علاقات الانتاج : (١٤٦ ، ص ٣٧٥)

فيقصد بها تلك العلاقات القائمة بين الأفراد داخل عملية الانتاج ، وهي إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد بين أفراد أحرار من كل استغلال أو علاقات سيطرة وخضوع منها استغلال العمل المأجور .

وهي تضم :

١ ــ شكل ملكية وسائل الانتاج .

٢" ـ وضع مختلف الفئات الاجتماعية في الانتاج وعلاقاتهم المتبادلة .
٣" ـ أشكال توزيع المنتوجات .

ونظرا لأن القوى المادية للانتـاج في المجتمع لا تجمد على حال واحدة ولكنها عرضة للتغير فإنه في سياق هذا التغير تأتي مرحلة تصبح فيها القوى في صراع مع علاقات الانتاج القائمة ، والتي ليست إلا التعبير القانوني لهـذه القوى ، ومـع علاقات الملكية التي كانت سـائدة من قبل ، أو بمعنى آخر إنـه مع نمو قـوى الانتاج تصبح هذه العلاقات معوقة لهذا النمو ، وهنا تحـل الثورة الاجتماعية . S. Revolution للقضاء على هذا التناقض ، والتخلص من العوامل المعوقة للنمـو وتؤدي التغيرات في الأساس الاقتصادي الى انقلاب كل الهيكل العـلوي الضخم بسرعة كبـيرة أو بطيئة .

وترى الماركسية أن تأخر علاقـات الانتاج عن اللحاق بتقدم قوى الانتـاج لا يمكن أن يستمر طويلا" ، ومهما كانت الإجراءات التي تتخذها الطبقات التي تمثل علاقات الانتاج القديمة ، وذلك لأن نمو الانتاج ضرورة مادية للانسانية ، الأمـر الذي يتطلب تغيير علاقات الانتاج القديمة ويتم ذلك بتغيير ملكية وسائل الانتاج ، وإقـامة نظام ملكية جديد أي إقامة علاقات جديدة للانتاج . ويرى ماركس بصفة عامة أن أساليب الانتاج الآسيويـة والقديمة والاقطاعية والبرجوازية تمثل مراحل على طريق التقـدم في البناء الاقتصادي للمجتمع ، وإن كانت العلاقات البرجوازية الانتـاج تمثل في صوره آخـر صورة من صور التناقر في العمليـة الاجتماعية للانتـاج . (١٣٥ ، ص ٢٢٣) .

وفي الوقت نفسه فإن القوى الانتاجية النامية وسط المجتمع البرجوازي كفيلة بخلق الظروف المادية الكفيلة بعلاج هذا التناقر والقضاء عليه ، وبذلك تغلق آخـر صفحة للصراع في تاريخ المجتمع الانساني ليدخل في مرحلة جديدة ومستقرة هي مرحلة المجتمع اللاطبقي . (١٣٥ ، ص ١٢٤) .

هذا هو جوهر التفسير الاقتصادي للتغير الاجتماعي على أساس أن القـوى

الاقتصادية (أي العوامل المادية) هي المسؤولة الى حد كبير عن التطورات والأحداث التاريخية التي يمر بها المجتمع الانساني لدرجة أن جميع العوامل الأخرى تكاد تكون عديمة الأهمية الى جانب العامل الاقتصادي . ولكن لا يمكن بحال أن نعد نظرية ماركس شكلاً من أشكال الحتمية التكنولوجية فقد قرر ماركس نفسه أن « أي نسق اجتماعي Soc. System يمكن أن يشتمل على قدر كبير من التطورات أو التغيرات في قوى الانتاج دون أن يؤدي ذلك الى هدمه أو تقويضه » (١٥٠ ، ص ٢١٤) لأن ما هو أهم من ذلك في نظره هو ما يمكن أن تسببه هذه التغيرات التكنولوجية من صراعات طبقية وتناقضات أخرى بالدرجة التي يتحول فيها النسق إن عاجلاً أو آجلاً الى نسق آخر من نوع جديد . أما تغير النسق فإنه يعني عند ماركس تغير علاقات الانتاج وتغير الأنساق والنظم الأخرى المرتبطة بكل شكل من أشكال هذه العلاقات . إن ما يحدث التغير إذن هو « تناقضات النسق الاجتماعي التي تنبع أصلاً من العلاقات الاجتماعية للانتاج » . (١٣٤ ، ص ١٦٥) .

ومما لاشك فيه أن الفكر الماركسي قد أبرز أهمية العامل الاقتصادي في تفسير حقائق التاريخ . وهكذا بدأت البحوث اللاحقة تعنى بسد النقص عن طريق البحث في مدى ما تلعبه الرغبة في الحصول على المنافع المادية من دور في فكر الأفراد ، والى أي حد كانت آمال الرفاهية الاقتصادية وراء الفلسفات والنظم الاقتصادية .

إن إغفال التفسير الاقتصادي للتاريخ يغفل جانباً حيوياً من جوانب التاريخ ويعطي تفسيراً ناقصاً مشوهاً . على أن ذلك لا ينبغي بأي حال من الاحوال أن يغفل العوامل الأخرى في تفسير التاريخ والتغير الاجتماعي . أضف الى ذلك أن التفسير الاقتصادي ينبغي أن يكون أداة تحليلية يهتدي بها الباحث ، وليس المقصود منه فلسفة تتحكم في فكر الباحث واتجاهاته كما حدث بالنسبة للتفسير الماركسي .

وباختصار ، يعتقد كل القائلين بهـذه النظرية أمثال ماركس وانجلـز ولينين وغـيرهم ، أن العامل الاقتصادي وراء كـل التغيرات الاجتماعية التي تحـدث في المجتمـع .

لاشك أن النظرية الاقتصادية قد توصلت الى قوانين اجتماعية في مجال التغير الاجتماعي ، فقد أدت مقولة التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، وحـل التناقض والصراع ، الى توجيه الاهتمام الى وقائع اجتماعية كانت مهملة الى حد ما . وهي تعـد اكتشافات هامة في الفكر الانساني .

إلا أن ذلك لا يمنع من توجيه انتقادات متعددة حول هذه النظرية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي أهمهـا :

١ ـ إن النظرية الماركسية تقول بالعامل الأحادي (الاقتصادي) ـ كغيرها مـن النظريات الأخرى ـ في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي ، وفي هذا تبسيط واضح لعملية التغير الاجتماعي المعقدة ـ والطبيعة المركبة للبناء الاجتماعي S. Stucture والأنماط الثقافية عموماً ، الأمر الذي يتطلب في الحقيقة تضافر مجموعة من العوامل الأخرى لتفسير عملية التغـير .

٢ ـ إن تطور قوى الانتاج لا يأتي إلا نتيجة لتقدم الفكر الانساني ، والمعرفـة الانسانية عموماً حسب رأي « ريمون أرون R. Aron » .
وهذه مسألة كان قد أقرها « هيجل » من قبل في مقولته بأسبقية الفكر على المادة عموماً ، وهي إشكالية متنازع عليها بين الماديين والمثاليين .

٣ ـ إن هـذه النظرية لم توضح الارتباطات الصارمة بـين الأساس الاقتصادي للمجتمع والبناء الفوقي ، وربما كان الأمر على النقيض من ذلك ـ كما يرى تيماشيف ـ أن النسق الاقتصادي الرأسمالي يتعايش مع نظم سياسية مختلفة كالملكية المطلقة والديمقراطية ناهيك عن ظهور اتجاهات متباينة جداً في الفلسفة والفنون وغـيرها من الظواهر الثقافية .

٤ ــ بالاضافة الى أن كثيراً من تنبؤات ماركس لم تتحقق مثل فكـرة الصراع الطبقي في الأنظمة الرأسمالية وانتصار طبقة البروليتاريا • كما يوضح التاريخ الأوروبي ــ مثلاً ــ أن الطبقـة البرجوازية هي التي قضت على النظـام الاقطاعي ، ولم يفعل ذلك رقيق الارض أو أقنانها •

وقد جاءت نظرية « ماكس فيبر M. Weber » (١٨٦٤ ــ ١٩٢٠) من خلال مقالاته عن : الاخلاق البروتستانتية وروح المذهب الرأسمالي ••• حيث استنتج أن حركة الاصلاح الديني هي التي أدت الى الرأسمالية الرشيدة ــ الحديثة أي أن التغير في الفكر الديني يؤدي الى التغير الاقتصادي • أي أن الرأسمالية الحديثة لم تظهر بوصفها نتيجة لضرورة اقتصادية داخلية ، بل ظهرت عن طريق الدفع الذي مارسته قوة خارجية ، هي الأخلاق الدينية المتمثلة في البروتستانتية أي إن نظريـة « فيبر » تقف على النقيض من نظرية ماركس في مجال التغير الاجتماعي بوجه عام •

ومع ذلك ، تعد النظرية الاقتصادية أقرب الى الواقعية مقارنة بالنظريات الأخرى ، لكنها في الحالات كلها لا تستطيع أن تفسر التغيرات الجارية كلها في المجتمع •

٧ ــ العامـل الثقـافي :

قد تختلف نظرة كل أمة للحياة عن نظرة غيرها من الأمم • ولهذا كانت قيم الحياة مختلفة من مجتمع لآخر ، ولما كانت القيم تتولد من ثقافة المجتمع ونظـرة أفراده لطبيعة الحيـاة التي يعيشونها ••• فإن القيم الاجتماعية تشـكل عاملاً من عوامل التغير الاجتماعي •

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية الى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية ، وفلسفة الثورة الفرنسية وغـيرها من الحركات الاجتماعيـة والسياسـية والدينية •

كما أن الثقافـة تعد عاملاً للمنافسة الاجتماعية بما تخلقه من صراع فكري

يقوم أساساً على تعارض أفكار الجماعات والهيئات والمؤسسات المختلفة التي يتكون منها المجتمع مما يؤدي الى حدوث تغير اجتماعي جديد .

وتنضوي تحت اطار العامل الثقافي اتجاهات متعددة يجمعها خيط واحد وهو قولها : إن العناصر الثقافية تتفاعل مع بعضها مؤدية الى التغير الثقافي ، ولكنها تختلف حول الطريقة المؤدية إليه . غير أن الثقافة تبقى حقلاً محورياً بينها . ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاثة اتجاهات رئيسه هي : (٤١ ، ص ١٤٧) .

آ ـ نظرية الانتشار الثقافي .
ب ـ نظرية الارتباط الثقافي .
جـ ـ نظرية المتناقضات الثقافية .

هذه الاتجاهات تركز على آليات التغير الثقافي ومصادره : وهل هي داخلية أم خارجية ؟ وكيف يكون ذلك ؟

آ ـ نظرية الانتشار الثقافي : Cultural diffusion

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الثقافي يرجع الى عامل الانتشار الثقافي ، وهو في جوهره العملية التي تنتشر بوساطتها السمات أو الأنماط الثقافية من منطقة الى أخرى ، والى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم ، لأن من سمات الثقافة الانتشار . ويتم الانتشار الثقافي عادة بكثير من الوسائل أو عن طريق بعض المؤسسات مثال ذلك التجارة ، الحرب ، الزواج ، السياحة ، الهجرة ، وتبادل الآثار العلمية ووسائل الاتصال الفكرية الى غير ذلك من الوسائل التي تساعد على نقل السمات الثقافية من مجتمع لآخر . والواقع أن التقدم الكبير الذي حققته وسائل الاتصالات الحديثة ، مادية وفكرية ، قد ساهم بدور ملحوظ في تسهيل عملية الانتشار الثقافي ، من ناحية مجال الانتشار وسرعته في الوقت نفسه . فقد يظهر اختراع معين في احدى الدول الأوروبية وينتقل بسرعة عبر المحطات والقارات الى أرجاء مختلفة من العالم .

وتنتقل الأنماط الثقافية عن طريقين ، طريق عرضي أو طريق رئيسي متعمد ، ذلك أن الأنماط الثقافية في ذاتها لا حياة لها ولا تنتقل إلا بالأشخاص الذين يحملونها من وسط الى آخر ، فإذا هاجر شخص من وسط ثقافي الى وسط ثقافي آخر ، حمل معه ثقافة ذلك الوسط الأول ، ثم إذا اتضح أن أنماط الثقافة الأولى ذات فائدة بالنسبة للوسط الثقافي الثاني ، فإن انتشارها قد يحدث في هذا الوسط ، وهنا نجد أن الثقافة تنتشر بطريق عرضي Byaccidort ولكن إذا أرسل المبشرون من بلد الى آخر فإن انتشار الثقافة يحدث بطريق رئيسي أو متعمد وكذلك عندما تشرع دولة في احتلال دولة أخرى وتفرض ثقافتها عليها فحينئذ نجد أن الثقافة تنتشر بطريق رئيسي أو متعمد Bydiscation .

وتميز هذه النظرية بين انتقال التراث وانتشاره ، فيعني الاول : انتقال الثقافة داخل المجتمع من فرد لآخر ومن جيل لآخر ، أما الثاني فيعني انتقال سمات ثقافية من مجتمع الى آخر . وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن ، بينما الانتشار Diffusion يعمل وفق عامل المكان . (٥ ، ص ١٤٢) .

ويخضع الانتقال الثقافي الداخلي لمدى مناسبة النمط أو العنصر الجديد لاتجاهات الوسط الجمعي السائد ، ومدى قوة تأثير الشخص الذي سيحكي للافراد النمط الجديد للحياة الاجتماعية ، ولمدى سد النقص الواضح في حياة الافراد ، أما الانتشار الخارجي ، وإن كان يخضع للعوامل نفسها ، الا أنه يقابل بصفة عامة بصعوبة نظرا لاختلاف الظروف الاجتماعية من المجتمع الذي تنتقل منه الثقافة الى المجتمع الآخر ، الامر الذي يؤدي الى صراع بين ثقافة هذا المجتمع والثقافة الجديدة المستعارة ، وبالتالي يؤدي الى ابطاء عملية التغير عموما . وهذا الصراع اما أن ينتهي بمحو الثقافة القديمة كلية وانتشار الجديدة ، واما انهزام الثقافة الجديدة وعدم نجاحها في الانتشار ، واما وجود نوع من الملاءمة والتكيف بين الثقافتين .

وقد جاء مصطلح الانتشار الثقافي Cultural diffusion في كتابات علماء الانثروبولوجيا حيث ذهب « تايلور » في كتابه « الثقافة البدائية » الى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه بين كثير من السمات والعناصر

الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها ، مرجعا ذلك التشابه الى انتشار الثقافة وانتقالها من مصدر واحد ، أو من عدد من المصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين المجتمعات • وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية •

ولتحقيق عملية الانتشار الثقافي ، يجب توافر عدة عوامل ، منها وجود عناصر جديدة أو نماذج ثقافية مستحدثة بالنسبة للبيئة الاجتماعية المنتقلة اليها ، ومنها تقبل المجتمع الذي تنقل اليه الانماط الجديدة أو بعض ملوائمه وفئاته لتلك العناصر ، وبخاصة اذا كانت تتمشى مع امكاناته المادية وتساير الى حد ما ايديولوجياته المذهبية والفكرية وتجاري أساليب تقاليده المرنة أو المتطورة النامية ، ومنها أن توجد قاعدة للتواحد أو الاشتراك أو الترابط الثقافي بين البيئتين المنقولة منها والمنقولة اليها تلك العناصر ، كأن تجمعها وحدة اللغة والدين والسلالة والجنس ، كما هو الشأن في المتحد الثقافي Cultural Base للامة العربية•

ويعد الانتشار الثقافي أساسا جوهريا من أسس التغير الثقافي في كل المستويات فهو المسؤول عن تقديم الانماط الثقافية الجديدة • ومن خلاله يقدر لهذه الانماط أن تنهار وتنتقل وتستقر وتستبقل وتأخذ وتعطى ، والجدير بالذكر أن هذا الانتشار يشمل أنماط الاتصال الثقافي وأساليبه وظروفه بكل ما في ذلك من عوامل وعلاقات ، وعلينا أن نلاحظ أن الانسان يعتمد في حياته ووجوده على آخرين من نوعه ومن غير نوعه ، ما فتىء يوسع ـ كلما امتد الزمن ـ من وسائل اتصاله بمن حوله ، فاكتشف الذرة والكتابة ووسائل النقل والاتصال المختلفة • (٢٦١ ص ١٠١) •

ونظراً لسعة مجال الانتشار الثقافي Cultural Diffusion وتعدد آلياته ، فقد وجدت مدارس مختلفة في أنحاء العالم ، ويمكن تمييز ثلاث مدارس* هي : (٤١ ، ص ١٤٩) •

---

*لمزيد من التفصيل عن المدارس الانتشارية ، انظر عبد الله الخريجي ، التغير الاجتماعي والثقافي ، جدة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩٣ ـ ٣٠٣ •

١ ــ المدرسة الالمانية النمساوية بزعامة « جرايبنر F. Graebner » وهي تبين وجود سبعة نماذج ثقافية أصيلة في العالم أو ثمانية ، ذات طابع منسجم ومستقل ، ثم انتشرت في أرجاء العالم بفعل عامل الانتشار ، وكان انتشار كل ثقافة اما جزئيا أو كليا . وتنظر الى دراسة الحياة البدائية على أنها مفتاح لفهم الاتصال Communication بين الثقافات المعاصرة .

٢ ــ المدرسة الانجليزية بزعامة « اليوت سميث E. Smith » و « بري W. Perry » وهي تقول بمصدر واحد للثقافة ، وهو الحضارة المصرية التي عملت العالم الى أن جاءت الحضارة اليونانية وحلت مكانها .

٣ ــ المدرسة الامريكية بزعامة « الفرد كروبير A. Kroeber » و « بواس F. Boas » وهي تقول بمصدر واحد للثقافة ، وهو الحضارة المصرية التي عمت وقد حاولت هذه المدرسة تلافي النقص والاخطاء التي وقعت فيها المدرستان السابقتان ، من حيث انطلاقهما من بداية تجريبية متواضعة ومن فروض منتقاة .

وخلاصة القول أن النظرية الانتشارية تؤكد على الانتشار الثقافي بوصفه عاملا للتغير الاجتماعي . وادت الى الاهتمام من جديد بتاريخ الثقافة ودراسة الروابط الثقافية بين المجتمعات .

إن هذه النظرية رغم أهميتها العلمية الا أنها لا تخلو من النواقص التالية : (٤١ ، ص ١٥٠) .

١ً ــ ان التركيز على العامل الخارجي في عملية التغير الاجتماعي ينفي العوامل الداخلية التي تؤدي الى التغير ، الغاء لفاعلية المجتمع وآليات التغير فيه ، ويحرم المجتمع من الابتكار والاكتشاف . وهذا ينافي الحقيقة الواقعية ، حيث أن القيم السائدة والايديولوجيات وكل عناصر الثقافة تتفاعل وتؤدي الى التغير .

٢ً ــ ان عامل الارادة في التغير يعد عاملا هاما في الوقت الذي يكون مهملا لدى الانتشاريين .

٣ ـ لم يفسر الانتشاريون كيف ولماذا تنتشر السمات الثقافية من مجتمع دون آخر والى مجتمع دون آخر ؟ الامر الذي كان مهملا عندهم • كما أنهم لم يفسروا أسباب انتشار الثقافة •

ولم ينتبه الانتشاريون الى عملية انتشار الثقافة وهي عملية معقدة ، في الوقت الذي ذهبوا فيه الى أن الانتقال يكون ميكانيكيا ، وفي ذلك تبسيط لعملية الانتقال والاستقبال الثقافي • كما أن النتائج التي توصلوا اليها لا تخدم نظرية عامة في التغير الثقافي •

ب ـ نظرية الارتباط الثقافي :

تبقى نظرية الارتباط الثقافي في دائرة العامل الثقافي ، وترجع التغير الثقافي الى عوامل داخلية في المجتمع ، وذلك على عكس ما ذهبت اليه نظرية الانتشار الثقافي • وهي ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه • ويمثل هذا الاتجاه « سوروكين Sorokin » شارحا ذلك في كتابه المعروف باسم « الديناميات الثقافية والاجتماعية » •

يرى « سوروكين » أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعي يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل الى حد معين وعندما يتم التوصل الى هذا الحد يحدث العكاس للخط المستقيم (أو يحدث جمود ثقافي في بعض الحالات) • ويسير التطور المعاكس حتى يصل الى حد آخر معين ، ثم يرتد من جديد في الاتجاه المضاد • وهكذا يكون نمط التغير تحولا بين ما يسميه « سوروكين » الثقافة الفكرية والثقافة الحسية ، ويتميز هذا التحول بانتقال دوري من حال الى آخر في احد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلط ، وفي الاتجاه الآخر خلال النمط الفكري • ويبدو أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله الذي يمكن في رأي « سوروكين » تتبعه وصولا الى اليونان القديمة (١٩ ، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠) •

ويؤكد « سوروكين » أن القفزة المتحركة لنمط التغير على نحو ما شرحها تمثل خاصية كامنة في النسق الثقافي ذاته ، فالثقافة بطبيعتها تتغير لأن التغير هو

سنة الحياة . على أن هذا لا يعني أن التغير لا يتأثر بالعوامل الخارجية كالمناخ ولكنها تلعب دورا محدودا في هذا التغير .

وتقوم نظرية « سوروكين » في الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما : (٤١ - ص ١٥١) .

مبدأ التغير الداخلي الموروث ومبدأ الحرية في التغير ، ويقوم المبدأ الاول : على حتمية التغير في المجتمع فكل المجتمعات في تغير مستمر حتى ولوبدت ثابتة من الخارج فالتغير سنة الحياة ، وأن العناصر الثقافية تؤثر في بعضها وهي أجزاء مترابطة الحلقات ، فعملية المواليد والوفيات تؤثر في النمو السكاني ، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي أو فقر ، وهذا بدوره يؤثر في عملية المواليد والوفيات ، أي أن أجزاء المجتمع سلسلة متصلة الحلقات .

ويؤكد — في هذا المبدأ — أن التغير الذي يحدث في نظام اجتماعي انما يكون نتيجة لسلسلة التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير ، فالبذرة مهما كانت البيئة المحيطة بها لا يمكن الا أن تنمو على شكل نبات . أي ما هو موجود بالقوة سيكون موجودا بالفعل — نظرية القوة والفعل عند هيجل — وأن تأثير العوامل الخارجية ليس له شأن يذكر في توجيه التغير ، أمام العوامل الداخلية الموروثة .

ولهذا يمكن التنبؤ بما سيؤول اليه النظام المتغير في المستقبل .

أما المبدأ الثاني : فيقوم على حتمية العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير ، وفي اطار الممكنات المختلفة للمتباينات الاساسية للانظمة الاجتماعية . فلكل نظام ممكنات متباينة . كالنظام الاقتصادي الذي لا يتعدى المتباينات المعروفة : وهي الصيد والرعي والزراعة والتجارة والصناعة ، وهي تتكرر عبر العصور دون أن تسير سيرا مستقيما في تغيرها .

ويفر « سوروكين » بعدم فناء الثقافة ، قد ترفض أجزاء منها ، ولكن الثقافات المختلفة تمتص أجزاء أخرى ، وبالتالي يكتب لها البقاء . وهنا يبدو « سوروكين » أكثر تفاؤلا من « شبنجلر » أو « توينبي » .

وقد تعرضت نظريته الى عدة انتقادات منها :

١ ـ ان التمييز بين العناصر الثقافية التي تتغير او تتحول معا ، أو في اعتماد متبادل مع بعضها وتلك التي لا تتغير ، هو المعيار الذي يتخذه « سوروكين » « للانساق » الاجتماعية الثقافية حسب رأي « تيماشيف » ، وهو اذ يعزو الى مثل هذه الانساق خاصية التحول في اعتماد متبادل ، انما يفكر ـ ولو جزئيا على الاقل ـ في حلقة مفرغة .

٢ ـ ان مقولة التغير الداخلي الموروث والحديثة في التغير تلغي تأثير العوامل الخارجية والتأثيرات المتبادلة بين ثقافة المجتمعات ، وفي ذلك مجانبة للواقع والغاء لعنصر أساسي في التغير ، وهو الانتشار الذي يعد من الخاصيات الاساسية للثقافة .

٣ ـ إن تفسير عملية التغير الاجتماعي بعامل واحد ـ العامل الداخلي ـ فيه تبسيط لعملية التغير المعقدة ، التي لا تفسر الا بعوامل متعددة . بالاضافة الى أن التغير أصبح اليوم ـ غالبا ـ يتم وفق ارادة المجتمعات وبتخطيط علمي تكون الارادة فاعلة فيه .

ومع ذلك ، فان نظرية الارتباط الثقافي في التغير قد ساهمت في اثراء النظرية الاجتماعية ، ووجهت الاهتمام الى الديناميات الثقافية ، والى امكان التباين والتنوع المحدود في النسق الاجتماعي .

ج ـ نظرية الصراع الثقافي « المتناقضات الثقافية » :

تضم نظرية الصراع اتجاهات متعددة في حل اشكالية التغير الاجتماعي منها

الاتجاه الماركسي الكلاسيكي والاتجاه الماركسي الحديث ، واتجاهات أخرى ، إلا أن العنصر المشترك بينها يتمحور في أن التناقض الذي يؤدي الى الصراع Conflict هو العامل الفاعل في عملية التغير الاجتماعي .

والصراع عملية اجتماعية ، توجد بأوجه مختلفة في الحياة الاجتماعية ، وأن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع ، وتؤدي إزالة هذه التناقضات الى تغيرات اجتماعية فيه ، ويشبه ذلك الى حد كبير نظرية « فرويد S. Frond » النفسية أي يتم حسم الصراع بانهاء جانب من العناصر الثقافية لحساب عنصر آخر ، ويكون ذلك إما باستبدال عناصر جديدة أو بتنمية العنصر الغالب في الثقافة . وفي كلتا الحالتين يؤدي الأمر الى تغير داخل الثقافة Culture . أي أن التصادم بين القيم مثلا يؤدي الى التغير في نهاية الأمر . وتعتقد هذه النظرية أن الصراع يمنع تحجر النظام الاجتماعي S. Order وذلك بايجاد ضغط من أجل الابتكار والابداع . فلا بد للنظام الاجتماعي من صراع لكي يحدد على الاقل طاقاته ويعيد الحياة الى قواه المبدعة . ولولا هذا الصراع لانهارت الثقافة الانسانية عموما .

وللصراع أوجه متعددة : فمنه الصراع السياسي ، والصراع الطبقي ، والصراع الصناعي والديني والعرقي وما الى ذلك .

وهناك الصراع على مراكز القوة المختلفة للاستئثار بالسلطة أو الثروة او المركز الاجتماعي ، ولا يؤثر الصراع في النظام الاجتماعي فحسب ، وانما يؤثر في باقي الأنظمة الأخرى ، وبخاصة في مجال النظام الاقتصادي ، فقد تنتج عن عمليات الصراع بين نقابات العمال وأرباب العمل أن تحسنت أجور العمال ، ومن ثم زادت حجوم الاستثمارات فتحسنت النفقات في العمل ، وعلى العكس ، يؤدي عدم وجود صراع يذكر بين النقابات وأرباب العمل الى ركود اقتصادي . وحسب هذه النتيجة فسرت حركة الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة والركود الاقتصادي في بريطانيا .

ولا شك أن نتائج الصراع ليست كلها ايجابية ، بل قد تؤدي الى نتائج سلبية تدمر الدافع للابداع الفني أثناء عملية الصراع الصناعي .

وتفسر هذه النظرية التغير الاجتماعي بالرجوع الى المتناقضات الثقافية داخل المجتمع ، وكلما زادت هذه المتناقضات أدت الى زيادة حدة الصراع ، وبالتالي الى تعميق حدة التغير الاجتماعي ، كما تذهب في ذلك النظرية الماركسية عموما • (٤١ ، ص ١٥٤) ويؤكد « كارل ماركس » في المادية التاريخية ، أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ الصراع بين الطبقات • وهو صراع مبني على التناقض بينها •

فقد أدى الصراع بين عبيد الارض وسادتهم الى نشوء نظام اجتماعي جديد ـ النظام الرأسمالي ـ الذي جاء على أنقاض النظام الاقطاعي • كما أن الصراع بين طبقة البروليتاريا والرأسمالية أدى الى نشوء نظام اجتماعي جديد هو النظام الاشتراكي الذي حل محل النظام الرأسمالي • وفي هذا المعنى يقول ماركس : « إن تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا ـ ثم يضيف انجلز فيما بعد ـ ما عدا المشاعية البدائية ـ لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات فالحر والعبد ، والنبيل والعامي ، والسيد الاقطاعي والقن ، والمعلم والصانع ، اي باختصار المضطهِدون والمضطهَدون كانوا في تعارض دائم ، كانت بينهم حرب مستمرة ••• تنتهي دائما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره ••• أما المجتمع البرجوازي الحديث الذي خرج من احشاء المجتمع الاقطاعي الهالك ، فانه لم يقض على التناقض بين الطبقات بل أقام طبقات جديدة محل القديمة ••• »

ومع ذلك فان عصر البرجوازية يتصف بصفة خاصة هي تبسيط التنافر الطبقي حين أصبح المجتمع منقسما الى معسكرين كبيرين متصارعين أو الى طبقتين كبيرتين تواجهان بعضهما بصفة مباشرة هما البرجوازية والبروليتاريا •

ولقد أكد « ماركس » في رسالته الى « فيديمير » في ٥ آذار ١٨٥٢ أن الصراع الطبقي Class - Struggle يؤدي الى ديكتاتورية البروليتاريا والتي بدورها تؤدي الى تصفية الطبقات الأخرى وإقامة المجتمع اللاطبقي كتب يقول : « ان الجديد الذي أتيت به يتلخص في اثبات ما يلي :

١ ـ أن ظهور الطبقات مرتبط بمراحل تاريخية محددة لتطور الانتاج •

٢ – أن الصراع الطبقي يؤدي حتما الى ديكتاتورية البروليتاريا .
٣ – أن ديكتاتورية البروليتاريا ما هي إلا مرحلة لتصفية الطبقات الأخرى وبناء مجتمع بلا طبقات . (١٣٦ ، ص ٣٧٢) .

ان هذا التغيير – كما يرى ماركس – لن يأتي بطريق سلمي بل لا بد من اللجوء الى طريق العنف والثورة حتى تستطيع الطبقة العمالية أن تستولي على السلطة وأن تقضي على عناصر المقاومة . وبذلك يتحقق مجتمع حر خال من الطبقات أو المجتمع اللاطبقي .

كتب لينين : « إن النضال الطبقي الثوري هو المحرك الفعلي للتاريخ » (١٤٠ ، ص ٢٥٣) فالصراع كما يراه ماركس هو صراع طبقي ، ويحكم الماركسيون على حل التناقض القائم بين البروليتاريا والبرجوازية استنادا الى الثورة الاشتراكية وفي ذلك يقول ماوتسي تونغ : (إن التناقض بين جماهير الشعب والنظام الاقطاعي يحل بطريقة الثورة الديمقراطية ، والتناقض بين المستعمرات والامبريالية يحل بطريقة الحرب الوطنية الثورية ، والتناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، يحل بطريقة جعل الزراعة جماعية وآلية ، والتناقض بين المجتمع والطبيعة يحل بطريقة تطوير القوى المنتجة ، والتناقض داخل الحزب يحل بطريقة النقد والنقد الذاتي) (١٥ ، ص ٥٢) .

وهكذا فالصراع في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التناحرية هو قانون تطورها والقوة المحركة والدافعة للتقدم الاجتماعي كما يرى ماركس .

هذه هي الخطوط العريضة في نظرية صراع الطبقات كونها جزءا لا يتجزأ من النظرية الماركسية وبخاصة في علاقتها بالتغير الاجتماعي . فالتغير الاجتماعي حتمي في هذه الحالة ، وهو يسير في طريق معلوم تسيره القوى الاقتصادية وما يرتبط بتغير القوى الاقتصادية من صراعات طبقية تنتهي في النهاية الى اختفاء جميع الطبقات وتكوين مجتمع خال من الطبقية ، وذلك هو نهاية المطاف في مرحلة التغير الاجتماعي ، وفقا للنظرية الماركسية . فهي حتمية إذن من ناحية تحديدها للعامل المسؤول عن التغير ، ومن ناحية تعيينها لمسار هذا التغير ونهايته من ناحية أخرى ،

ويؤكد « رالف داهرندورف R. Dahrendorf » أن هناك بعض الاختلافات بين أنواع الصراع الاجتماعي فهناك صراعات ذات منشأ خارجي ، وهي مفروضة على المجتمع من الخارج كالحروب ، وصراعات ذات منشأ داخلي كالصراع بين الأحزاب السياسية والصراع بين نقابات العمال وارباب الأعمال ، وتتم داخل المجتمع الواحد . ويكون لكل منهما نماذج خاصة في التحليل السوسيولوجي ، وكل هذه الصراعات تؤدي الى تغير المجتمع ، ولكن ليس لكل الصراعات الأهمية نفسها في احداث التغير .

وترى نظرية التناقضات الثقافية ، أن التوتر يزول بعد زوال العلة المسببة له ، أي أن النظام يعود الى حالة من التوازن ، ولكن سرعان ما تظهر تناقضات تؤدي الى الصراع ، أي أن التوتر يعود من جديد فتوازن يليه توتر وهكذا . ولذلك فالتغير الاجتماعي يفسر بموجب طبيعة التناقضات الكائنة في المجتمع .

لقد وجهت لنظرية التناقضات عدة انتقادات هامة ، رغم وجاهة مقولاتها في التغير الاجتماعي ، فيؤخذ عليها ما يلي :

١ ــ لقد أغفلت هذه النظرية القائمة على التناقض بين الطبقات وظيفة النسق السياسي ، ودور الموقف العسكري ومنجزات التكنولوجيا ... وكلها عوامل هامة في احداث التغير الاجتماعي ، كما نشاهد في مجتمعات اليوم .

٢ ــ لا يمكن أن نرجع كل التغيرات الاجتماعية في المجتمع الى حالة الحرب الدائمة . فهذا يعيدنا الى نظرية « هوبز » « الانسان ذئب لأخيه الانسان » فالمجتمعات اليوم تصنع التغير ــ غالبا ــ وفق ارادة جماعية ديمقراطية وتعاون موجه نحو أهداف مستقبلية مرغوبة .

٣ ــ إن التناقض موجود في ثقافة المجتمع ، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي هذه التناقضات الى صراع فتغير جذري ايجابي ، فقد خفت حدة الصراع في

المجتمعات الحديثة نتيجة للاصلاحات المستمرة ، وبمعالجة تلك التناقضات معالجة فوريـة .

٤ ـ تفسر نظرية الصراع الثقافي عموما بعـامل التناقض غير أن مفهوم الصراع غير واضح عند المفكرين ـ عدا المفكرين الماركسيين ـ فيختلط أحيانا مع مفهوم التنافس ، وفي ذلك مغالطة لمفهوم التنافس والصراع ، لأن الاختلاف واضح بينهما في التحليل السوسيولوجي(*) .

٥ ـ وأخيرا تبقى نظرية التناقضات في اطار النظريات « وحيدة العامل » وهي كما قلنا لا تستطيع أن تفسر عملية التغير الاجتماعي المعقدة ، تلك التي تحتاج الى تضافر عوامل متعددة لتفسيرها .

ـ خاتمة عامـة :

وفي ختام هذا العرض لعوامل التغير الاجتماعي يمكن القول إن نظرية وحيدة العامل غير كافية لتفسير التغير . لأن عاملا من عوامل التغير لا يستطيع تفسير ظاهرة متغيره في المجتمعات كافة . والمثال التالي يوضح حدوث تساند العوامل لاحداث التغير الاجتماعي . فعندما توجد دلائل تشير الى أية مواد خام في باطن أرض أي بمجتمع ، ويرغب المسؤولون فيه في اكتشافها فلا يمكن استخراج هذه المـادة الخام وأيضا لا يمكن أن تلعب دورها في التغير المنشود إلا اذا توافرت عدة عوامل متكاملة ومتفاعلة مثل وجود المـادة الخام في باطن الأرض (عاملا طبيعيا جغرافيا) وتوافر الأيدي العاملة المدربة (عاملا ديمغرافيا) وأن تكون هذه الأيدي العـاملة

(*) هناك اختلاف بين مفهوم التنافس ومفهوم الصراع من ناحية المصدر والهدف والوسيلة ، فالتنافس مصدره التباين بين المصـالح ، وهدفه الانتصار على الطرف الآخر ، وتحقيق النجاح ، ووسيلته التباري المشروع والمقنن من اجل الوصول الى الهـدف . اما الصراع فمصدره التعارض الشديد بـين مصالح الأطراف المتنازعة وهدفه انهاء مصالح الطرف الآخر ولو ادى ذلك الى القضاء عليه ووسيلته الثورة . والتغير عن طريق الصراع يكون اعمق وأبعد اثرا من التغير الذي يأتي عن طريق التنافس .

مدربة (عاملا تعليميا) وتوافر الاجهزة التكنولوجية التي تستخدم في استخراج المادة الخام (عاملا تكنولوجيا) ووجود قيادات مخلصة ترغب في الوصول بالمجتمع الى حياة أفضل (عامل القاده) وتعمل هـذه القيادات وفقا لايديولوجيـة معينة (عاملا ايديولوجيا) • وبتضافر هذه العوامل مجتمعة تستخرج المادة الخام من باطن الأرض وبذلك لا يمكن أن نعزو استخراج المـادة الخام الى وجودهـا في باطن الأرض فقط (عاملا طبيعيا) وإنما تم نتيجة مجموعة متفاعلة من العوامل من بينها العامل الطبيعي •

لهذا فان عوامل التغير مفردة لا تستطيع تفسير التغيرات الاجتماعية كافة الأمر الذي يستدعيها جميعا • فالتغير الاجتماعي ليس وليد عوامل داخلية أو خارجية بل هو نتيجة مجموعة في العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة والمتداخلة والمتشابكة والتي تعمل كلها كعامل واحد • ولكن ليست كلها على الدرجة نفسها من الأهمية في التغير • فتأثير أي من هذه العوامل نسبي ويختلف باختلاف المكان والزمان •

* * *

الفصـــل الرابـــع

النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي

- النظريـــة الوظيفيـــة :
- النظريات التحديثية :
- الأسس العامة للنظريات التحديثية :
  - نظرية سملسر .
  - نظرية ولبرت مور .
  - نظرية ماريون ليفي .
  - نظرية والت روستو .
- اتجاهات تحديثية اخرى :
- تقويم عام للنظريات التحديثية :

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

- النظريـة الوظيفيـة :

تحتل الوظيفية أهمية مرموقة في التحليل السوسيولوجي المعاصر ، والاتجاه الوظيفي هو اتجـاه قديم حديث • فقـد ظهر في أعمال مؤسسي عـلم الاجتماع والانتروبولوجيا وما زال قائما الى اليوم • والوظيفية من المصطلحات التي دار حولها الجدل بين علماء الاجتماع والانتروبولوجيا لدرجة تجعل من الصعب الاجابة عن سؤال ما هي الوظيفية ؟ والسبب في ذلك يعود الى استخدامها في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة • ولعـل أول من استخدم هـذا المصطلح الفيلسوف « ليبنتز Leibniz » •

أما في مجال علم الاجتماع فيبدو أن « سبنسر » هو أول من أدخل مصطلح الوظيفية في ميدان العلوم الاجتماعية واستعاره من الفزيولوجيا • وغالبا ما تشير الوظيفية الى الاسهام الذي يقدمه الجزء الى الكل ، وهذا الكل قد يكون متمثلا في مجتمع أو ثقافة ، وهي تؤكد ضرورة تساند الأجزاء أي أن النسق الاجتماعي تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته وتقويته وبالتالي تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة •

ونجد بعض الوظيفيين يستخدمون تعبير التحليل الوظيفي للاشارة الى دراسة الظواهر الاجتماعية بكونها عمليات أو آثارا لبناءات اجتماعية معينة مثل أنساق القرابة أو الطبقة وقد تستخدم أيضا صيغة حركية هي التحليل البنائي الوظيفي وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال « بارسونز » وتلاميذه ، وترجع هذه الصيغة الى « سبنسر » •

ويرى « تيماشيف » أن تعدد هذه الاصطلاحات يؤدي الى الخلط واللبس

خاصة إذا ما أدركنا أن الاشارة الى المعاني المختلفة للوظيفية قد تتطلب استخدام اصطلاحات أخرى .

وهناك معنى محدد لمصطلح الوظيفية في علم الاجتماع . والعبارة التالية تشير الى الاستخدام الشائع له ، حيث يقول « ميرتون Merton » « إن الوظيفة الاجتماعية للدين تتمثل في المحافظة على تماسك الجماعة ... » (١٩ ، ص ٣٤٠)

ويرى « ميرتون » أن الوظيفية هي تلك الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها، والتي تؤدي الى تحقيق التكيف ، والتوافق في نسق معين . (٤١ ، ص ١٧٠)

وتهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث هي : دراسة بناء النسق أو مورفولوجيته، ودراسة وظيفة النسق أو فيزيولوجيته ودراسة نمو النسق أو تطوره .

وفي تطبيق ذلك على الواقع الاجتماعي ، يمكن ملاحظة البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يكون الأفراد فيه الوحدات الأساسية ، وهم يرتبطون ببعضهم عن طريق مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية وهذه العلاقات متكاملة . ويرجع استمرار البناء الاجتماعي الى التفاعل الاجتماعي للوحدات عن طريق القيام بوظائفهم من خلال أدوارهم الاجتماعية . (٤١ ، ص ١٧١) .

وعموما يمكن القول : إن الوظيفية تشير الى تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل فيما بينها . وإن كلا من الجزء والكل يؤدي وظيفة خاصة به بحيث لا يكون غيره قادرا على القيام بها ، ويشبه ذلك الى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو ، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله ، ويحفظ استمرار وجوده وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة وضرورية ومتساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر . فالوظيفية تعتمد على الوظيفة التي تقوم بها الوحدات في المجتمع ، وتركز على فهم الدور وابرازه . بالاضافة الى المحافظة على التوازن والتكامل للنسق الاجتماعي .

ولكن كيف تنظر الوظيفية الى ظاهرة التغير الاجتماعي

تنظر الوظيفية الى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محدودة ، وهي تقول بالتغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي . وقد انشغلت في تحديد الوظائف وتساندها على حساب دراسة تغير البناء ، إلا أن هناك من الوظيفيين أمثال « ميرتون » الذي يحذر من الاهتمام الشديد بالجوانب الاستكاتيكية للبناء الاجتماعي ، مشيرا الى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق أو توافقه ، فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة . ويؤكد « ميرتون » أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي ، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم الديناميات والتغير ودراستهما ، والتأكيد على دراسة البدائل Alternatives الوظيفية لأنها تلغي الحتمية الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين ، ويتجه الاهتمام الى مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع تحقيق مطلب وظيفي ، وكما يقول « تيماشيف » فهو بذلك يذيب ذاتية ما هو موجود بالفعل ، وما هو محتم أيضا . (١٩ ، ٣٣٤)

ويذهب أغلب الوظيفيين الى أن هناك عوامل متعددة ، ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفيا تسهم في تشكيل المجتمع وتغييره ، وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته . إلا أن الوظيفية ترى أن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي . كما أن آلية التغير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية ، والوظيفيون منقسمون حول هذه العوامل في إطار الاشكالية التالية :

هل يرجع تغير النسق الاجتماعي الى عوامل داخلية ؟ أم الى عوامل خارجية ؟ أم لكليهما ؟

وحين نعود الى الأدبيات الوظيفية نلاحظ اجابات شتى حول مصدر التغير ، ويبدو ذلك واضحا في مقالات « مالينوفسكي Malinowski B » كونه ممثلا للوظيفية الانثروبولوجية ، و « دوركايم » ممثلا للوظيفية السوسيولوجية وبارسونز ممثلا الوظيفية المحدثة . ويهمنا في هذا المجال توضيح نظرية « بارسونز » لأنها تمثل الاتجاه الوظيفي بكل أبعاده .

تالكوت بارسونز : T. Parsons

شغلت البارسونيه الناس لأنها تمثل في النهاية ايديولوجية لثقافة وطريقة حياة في مجتمع ذي تأثير هائل في مجريات الأمور في العالم كله ، كما أنها طرحت كثيرا من القضايا والمصطلحات الجديدة والتعميمات لذلك فهي واحـدة من النظريات الكبرى على مستوى أفكار « دوركايم » و « ماكس فيبر » •

كان لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية أثرها في تشكيل نظرية « بارسونز » حول النظام أو الأنساق المرتبطة بالاستقرار النسبي والنظرة الكلية • وهي أداة لتقليص الاختلافات والتنوعات التي قـد تؤدي الى الصراع حتى في حالة حدوث الاختلافات والتمايزات لا بد أن تعود مرة أخرى الى التكامل • وهنا تتعرض لفكرتي النسق والنظام ، والنظرية الوظيفية للتغير • (٧٢ ، ص ٩٣)

يرى بارسونز أن كل نظام يتكون من أجزاء ترتبط ببعضها ولكل منها وظيفة يؤديها من أجل بقاء البناء الكلي وتدعيمه واستمراره ، لذلك تعمل الأجزاء بصورة تكاملية ، ويحقق النسق التوازن عندما تؤدي الأجزاء وظائفها بفاعلية وإلا حدث لا توازن في النسق ، لأن الجزء معوق وظيفي Dysfunctional وبالتالي يغير التوازن • فنظام الأسرة يتألف من وحدات تقوم بوظائف محدودة ، وتؤدي في النهاية الى تكامل النظام الكلي • فمفهوم الثبات لدى « بارسونز » مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن يكون ثابتا أو متغيرا •

« ويكون النظام مستقرا أو « بشكل نسبي » متوازنا عندما تكون العلاقة بين تركيبه والعمليات التي تجري فيه وفي محيطه ، من النوع الذي يصون خصائص العلاقات البنيوية لهذا النظام ، والتي لا تتغير نسبيا » •

ويضرب مثلا بدرجة الحرارة التي تبقى ثابتة لدى الحيوانات رغم تغير ظروف المناخ من حرارة أو برودة ، وذلك عن طريق الأجهزة التي تعمل بداخلها •

يقول بارسونز : « المثال الكلاسيكي على التوازن ، بهذا المعنى ، هو المحافظة

على درجة حرارة الحيوانات اللبونة ، والطيور بصورة ثابتة ، رغم التغير المستمر في درجة حرارة البيئة ، وذلك عن طريق الأجهزة التي تعمل إما في توليد الحرارة وتخفيض نسبة الهدر فيها أو تخفيض نسبة توليدها أو تسريع تبديدها » (٥ ، ص ١٣٣) . وكذلك بالنسبة للبناء الاجتماعي ، حيث تعمل أجهزة كثيرة فيه ضد التغيرات الخارجية من أجل الابقاء على حالة التوازن المستقر لديه .

ويؤكد « بارسونز » أن التوازن المستقر هنا يجب ألا يعني الخمود أو عدم الحركة لأن هذا الفهم يصبح مشكلة عند تحليل التغيرات التي تحدث في النسق نتيجة بعض التوترات التي قد تفوق الميكانيزمات والقوى المثبتة أو المحدثة للتوازن . وعندما يحدث هذا الوضع لا بد من متابعة التأثيرات على النسق وتحديد الظروف المتوقع أن توجد فيها الأحوال الجديدة . باختصار فان وجود التمايز لا بد أن يحدث التوترات (التغيرات) أو الحركة والتغير . فالحركة والتغير والتجديد المستمر في كل مناحي الوجود حقائق لم يكن بامكان « بارسونز » إغفالها والحديث عن النظام والاستقرار والوظائف ، ولذلك تعرض لمفهوم العملية Process والبناء أو ما أسماه نظرية وظيفية في التغير وضرورة التفريق بين التغير الذي يحدث داخل النسق نفسه (أجزاء) وفي النسق ككل . ويفرق بين عمليات تنتج الاستقرار والثبات البنائي وعمليات تنتج التغير البنائي ولكنه لا يبعد عن مفهوم التوازن ، فهناك توازن ثابت وآخر متحرك ويميز بين عمليات ضمن النسق وعمليات تفاعل وتبادل بين النسق نفسه ككل والبيئة المحيطة به ، ولكن في النهاية يقر بوجود ثبات واستقرار مقابل تغير وحركة في كل الظواهر والعلوم حتى الفيزياء النووية فالذرة من خلال الانشطار والتجزؤ تحول خاصية النواة . ويوجد عنده في النهاية مفهومان : ــ العملية والبناء ، ويقول أنه في ضوء هذه الحقيقة الشاملة في الوجود يريد أن يحلل أنواع التغير وهو حسب طرحه لموضوع التغير كأنه يتجنب تحليل أسباب التغير ويكفي أنه موجود كأمر واقع أو حقيقة وبالتالي يبحث مظاهره وأشكاله الموجودة ولكن كتاباته لا تخلو من وصف للتغير ومصادره إذ يقول : « هذه التغيرات يمكن من حيث المبدأ أن تكون ذات منشأ داخلي أو منشأ خارجي أو كليهما معا » . (٥ ، ص ١٣٨) .

وتحدث عملية التغير ، حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف الوحدات ومتطلباتها فيه ، أي حينما تكون المؤسسات غير قادرة على تلبية متطلبات وحداته . فالنظام الاقتصادي المنزلي حينما يظهر قصوره عن تلبية الأهداف المطلوبة ، يأتي نظام متمايز ـ مختلف ـ بديلاً عنه يحقق أهداف وحداته ، وفي هذه الحالة يقوم الأفراد بتأدية وظائف مختلفة عن تلك الوظائف في النظام القديم . فالنظام الزراعي التقليدي المبني على العمل العائلي والتعاون والانسجام يصبح بلا جدوى مقارنا بالنظام الرأسمالي المبني على التعاون والتنافس ، فتدخل متغيرات متعددة كالتغير في القيم ، وأنماط السلوك الأخرى ، مما يؤدي الى إعادة البناء من جديد ، أي اعادة التوازن والاستقرار الى النظام. وفي هذا المعنى يقول بارسونز : « إن مبدأ التوازن المستقر يقوم على التكامل بين المتغيرات الداخلية وبنية النسق الرئيسة مع المحافظة على الانسجام بين العناصر القابلة للتكيف والعلاقات المتغيرة بين وحدات النسق الاجتماعي » . (١٠٩ ، ص ٨٧)

ويعتقد « بارسونز » أن التغيرات البنائية والوظيفية على مستوى النسق الأكبر يترتب عليها تغيرات على مستوى النسق الأصغر ، والعكس صحيح أيضا . أي أن العلاقة تبادلية بين النسقين . (٤١ ، ص ١٧٤)

تدور افكار « بارسونز » حتى حينما يميل نحو فكرة التغير ـ حول مفهوم أساسي هو حفظ بقاء النسق أو النظام في النهاية ، فالعمليات تحدث اضطرابا وتوترا في التوازن ولكن الحركة نفسها تعود في النهاية لخلق توازن آخر .

وفي فترة لاحقة فرق بين أجزاء في هرم النسق تتغير بسرعة كلما كانت في مستوى ضبطي Control أعلى ، فالأنماط الثقافية (القيم) تتغير بصعوبة وأبطأ زمنيا ، وكلما كانت القيمة Value أكثر عمومية وانتشارا فهي تحتل مكانا عاليا في هرم الضبط لذلك يصبح احتمال تغيرها أقل .

ومن ناحية أخرى فالاقتصاد يحتل موقعا أدنى في الهرم لذلك يمكن أن يتغير بسرعة . ويقول « بارسونز » : « إن القيم التي تسببت في تكامل المجتمع الامريكي

لم تتغير جوهريا منذ بداية التاريخ الأمريكي والتغيرات التي حدثت لم تؤثر في القيم الجوهرية ولكن في بناءات في المجتمع (مثل الاقتصاد والصناعة) . (٧٢ ، ص ٩٨)

لقد أثارت الوظيفية جدلا لدى الوظيفيين أنفسهم وكذلك عند معظم علماء الاجتماع وهذا يعود لأسباب ايديولوجية ومنهجية . ولما كان الاتجاه الوظيفي يتضمن تفسيرات وتعليلات متباينة فقد تعرض هذا الاتجاه ـ وبخاصة « بارسونز » ـ الى انتقادات عدة من قبل كثير من علماء الاجتماع أمثال: « رايت ملز ، وولبرت مور ، وجولندر ، وداهرندورف وتيماشيف » وغيرهم .

والزاوية التي نظر منها الناقدون رغم اختلافاتهم المنهجية والايديولوجية تقوم الوظيفية على أساس أنها نظرية سكونية ثابتة Static لا تؤمن بالتغير والحركة . فالهدف من كل العمليات والأفعال الاجتماعية هو تحقيق التكامل نتيجة أداء الوظائف أداءً صحيحاً ولذلك عدها « سوروكين » « وظيفية غائية » Functional Teleogy وهي تحاول أن تجيب عن : ما الذي يجب أن يكون ؟ وأن كل شيء يعمل من أجل الأحسن في أحسن العوالم الممكنة ؟

وهذه النظرية تقرر أن هناك متطلبات وظيفية واحدة في كل المجتمعات وبالتالي وجود ملامح بنائية عامة في المجتمع لكي تكون أنماط الفعل وأشكال التنظيم الاجتماعي صالحة للمجتمع الذي يعتمد على تنظيم التوتر أو خفضه . هذه الفرضيات أثارت بعض الملاحظات أو ما يعد نقاط ضعف .

يفترض في النظام الاجتماعي عند « بارسونز » أنه يخلو من التوترات والتناقضات ويمتلك النظام الاجتماعي آليات (ميكانزمات) تجعله متماسكا فالعالم الاجتماعي ذو شبكة دفاعات ضد التوتر وعدم النظام والصراع ومستعد لامتصاص الصدمات والتوترات . ولكن المشكلة هي أن كل النظم الاجتماعية وبخاصة المجتمعات الكلية تظهر امكانات وجود عناصر التنافر واللاتجانس والتوتر . حتى لو سلمنا بقدرة النظام على امتصاص الصدمات والتوترات وتحملها فهل هذه القدرة غير محدودة ولا يوجد احتمال عجز هذا النظام من أن يتحمل الصدمات والتوترات ؟

ويعني هذا أن النظام الاجتماعي البارسونزي ثابت ومتوازن باستمرار والقاعدة هي التماسك الداخلي ؛ أما الصراعات والتوترات واللانظام فهي حالات مرضية غير سوية ، لأن الأفراد يتشاون التنشئة كاملا ؛ حتى حين تحدث التوترات فهناك امكان احتوائها من خلال النظام الأخلاقي . وهو عالم يستعمل فيه الناس السلطة باسم الصالح العام والأهداف الجماعية ولا يمكن أن تستعمل السلطة أكثر مما تتطلبه الأخلاق . (٧٣ ، ص ١٠١)

فهناك بعض الجوانب التي أغفلتها الوظيفية بشكل عام أو قللت من أهميتها لا بد من الاشارة إليها أهمها :

١ً ـ التغير الاجتماعي .

٢ً ـ الصراع الاجتماعي .

فالوظيفية لم تستطع أن تحتوي التغير أو أنها لم تهتم به لأن اهتمامها كان مركزاً بالدرجة الأولى على تكامل البناء الاجتماعي فقد قيدت نفسها بالاجابة عن التساؤلات التي تدور حول وظائف الوحدات من أجل المحافظة على البناء الاجتماعي وتأثير البناء في الأجزاء فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة . لقد نظرت الى البناء الاجتماعي على انه ثابت كالعمود الفقري للانسان وحتى عندما أشارت الوظيفية الى ما يسمى التوازن الديناميكي أو المتحرك جاءت إشارتها هذه غير واضحة . حتى ان « بارسونز » يعترف بهذا القصور حين يقول في كتابه « البناء الاجتماعي »:

« إن نظرية عامة لعمليات التغير في النظم الاجتماعية ليست ممكنة في الحالة المعرفية الراهنة ... ونحن لا نمتلك نظرية متكاملة لعمليات التغيرات في النظم الاجتماعية . عندما توجد نظرية كهذه يكون العصر السعيد الذهبي للعلم قد بدأ وهذا لن يحدث في زماننا هذا ويحتمل الا يحدث أبدا » (١١٢ ، ص ٥٣٤) .

نلاحظ التشاؤمية الواضحة بل واليأس ـ كما يقول « جولدنر » ـ ولكي يبرر « بارسونز » هذا اليأس فهو يستبدل بالقضية مرة نظرية عامة ومرة أخرى

نظرية شاملة وكاملة ، وبالطبع ليست النظرية العامة نظرية كاملة . وغالبا فان النظرية الكاملة تكاد تكون غير موجودة . ويطلب « بارسونز » أن ننتظر مثل هذه النظرية حتى تتطور المعرفة ولكن لماذا لم يمنع هذا النقص في تطور المعرفة « بارسونز » من الوصول الى نظرية النظام الاجتماعي المتوازن والمنتظم ؟ فهو يائس وكئيب ومتشائم حول نظرية للتغير وليس نظرية للنظام . (١١٢ ، ص ٣٥٤)

فالنظرية الوظيفية كما يراها أصحاب نظرية الصراع مثل « داهر ندورف » و « كوسر » وحتى بعض التحديثيين (الى حد ما هم وظيفيون) مثل « مور وسملسر » نظرية محافظة تقف ضد كل صور التغير وأشكاله وهي تدفع التغيرات منذ البداية على أساس أنها اختلال وظيفي أو ظاهرة غير سوية ومرضية معطية لأي نظام أو نسق أو مؤسسة الحق في القضاء عليها . (٦٩ ، ص ١٥)

ويؤخذ على الاتجاه الوظيفي من الناحية الايديولوجية أنه اتجاه محافظ ومتحيز للنظام الاجتماعي الذي ظهر فيه ويحاول تبريره واضفاء الشرعية عليه بوساطة أدوات الضبط الاجتماعي والتنشئة التي يراها ضرورية للمحافظة على النظام . وعد الخروج عن ذلك عملا شاذا . فالعمل الشاذ هو العمل اللاوظيفي أما العمل الذي يدعم النسق الاجتماعي فهو عمل وظيفي . (٤١ ، ص ١٧٧)

أي أن الوظيفية تعد التغير ظاهرة مرضية ، أما التوازن والاستقرار فيعدان ظاهرة سوية ، وفي ذلك ، خوف من التغير ينم عن نظرة تشاؤمية .

وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات ، تبقى النظرية الوظيفية ذات أهمية في تحليل الاستاتيك الاجتماعي ، وهي في عمومها تبقى نظرية مفسرة للثبات الاجتماعي أكثر منها نظرية مفسرة للتغير الاجتماعي .

ـ النظريات التحديثية :

تسمى النظريات التحديثية النظريات التطورية المحدثة ، لأنها تحاول ايجاد

بدائل ومخارج نظرية جديدة تمكنها من تخطي الأخطاء والتعميمات التي وقعت فيها التطوريـة الكلاسيكية . وبخاصة في المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي ، وفي نظرتها الخيالية المعتمدة على تحليل قضايا نظرية وأفكار مجردة ، في حين أن النظريات التحديثية تحاول انزال تلك الأفكار المعلقة الى الأرض . فهي تقوم على تلمس قضايا الواقع الاجتماعي وفحصه بتأمل ، مسترشدة بنماذج من المجتمعات الغربية المتقدمة . مفسرة أسباب التغير الاجتماعي وعوارضه فيها . وقد تجاهل التطوريون الكلاسيكون المجتمعات البسيطة غير الغربية ووضعت فقط بقصد جعلها مرحلة أولية في سلم التطور ، لهـذا ظهرت متغيرات حديثة لنظريـة التطور وصنف « اتزيوني Etzioni » أصحاب هـذا الاتجـاه بأنهم تحديثيون Modernizationists فهم في نظره تطوريون محـدثون يحيون تراثا قديمـا . (٧٢ ، ص ٧٣) لأنهم ارتكزوا أساسا على « سبنسر ودوركايم » معتمدين على مفاهيم التطور في خط مستقيم صاعد أو من البسيط الى المركب بزيادة تقسيم العمل الذي يتم من خلال عمليات التصنيع والنمو الاقتصادي .

والملاحظ أن النظريات التحديثية تعد المتغير التقني عاملا رئيسا في عملية التحديث والتغير الاجتماعي عامة ، لهذا تعـد التطور التكنولوجي ونضجه قمة التقدم ، وبوجه عام ، تؤكد على أن أهم مظهر للتحديث هو التصنيع الذي يتضمن قاعدة الاقلاع الاقتصادي التي تؤدي الى زيادة الانتاج على الاستهلاك ، وما يتبع التصنيع من ظواهر اجتماعية كالدقة والمواظبة والانتظام ، مما يؤثر في الدوافع ، وفي شخصية الأفراد ناهيك عن الترشيد الاداري وتغير القيم والعادات والتقاليد وما الى ذلك .

ويمكن ذكر أسماء متعددة في هذا الاتجاه : مثل « نيل سملسر N. Semelser وليفي Levy ومور Moore ووالت روستو Rostow وانشادت Eisenstdt وانكليس Inkles » وغيرهم(*) .

(*) يذكر نيما شيف في كتابه (نظرية علم الاجتماع) عددا من عدهم تطوريين محدثين مثل شـارلز أتوود وماكيفر من الانثروجولوجيين هوبت وتشـاريلد ص ٧٧ ومـا بعـدها .

والملاحظ أن أفكارهم تتداخل احيانا كثيرة مع الوظيفية أو نظرية التوازن ولكنهم يفترقون في أن التحديث لا يهدف الى خلق توازن وظيفي في البناء ولكنه حركة من أجل الوصول الى نموذج مثالي Ideal Type هو نموذج المجتمع الغربي الصناعي يتحقق فيه الاستقرار النهائي وتتوقف الحركة بعد عملية الانتقال من الوضع التقليدي للمجتمع Traditional Society الى المجتمع الحديث . ولما كانت المجتمعات تتغير أنظمتها عن طريق التصنيع في الدرجة الأولى ، لهذا فان دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بكل أبعاده .

مفهوم التحديث : Modernisation

انتشر استعمال مفهوم التحديث في العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية ، أي في الوقت الذي بدأت النظريات والدراسات المتعلقة بالتحديث تعرف رواجا في أوساط الباحثين الأمريكيين . وقد أصبح هذا المفهوم من مفاهيم « الموضه » بعد حصول أغلب المجتمعات المستعمرة على استقلالها وغالبا ما يتم خلط بينه وبين مفاهيم أخرى كالتغريب Westernization والتحضر والتصنيع والتنمية والنمو .... الخ .

ويعد مفهوم التحديث الاجتماعي ـ رغم حداثته النسبية ـ من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من جانب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بوجه عام . بيد أن ذلك الاهتمام قد تشعب بقدر تشعب اهتمامات الباحثين في هذه العلوم . فلقد اهتم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بالتحديث متخذين من عملية التمايز Differencition نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الأخرى . فدرسوا التمايزات التي تحدث في البناءات الاجتماعية مثل ظهور مهن جديدة ، أو أنماط جديدة من المجتمعات المحلية ، كما قاموا بدراسة ما تفضي إليه عملية التحديث ـ في بعض الأحيان ـ من آثار سيئة تتجلى في صور متعددة مثل التوترات المتصاعدة وانحراف الأحداث ، والآفات الاجتماعية والصراع العقائدي والطبقي ... الخ أما رجال الاقتصاد فيتناولون التحديث من منظور أخذ التكنولوجيات وتطبيقها التي من شأنها أن تحقق مزيدا من السيطرة

والتحكم في مصادر الطبيعة ، وبالتالي مزيدا من الزيادة في معدل انتاج كل فرد من السكان • أما علماء السياسة فقد ركزوا على الطرائق والوسائل التي تزيد فيها الحكومات والدول من قدرتها لقبول التجديد ، والتكيف مع التغير من ناحية ، واحداث تغيرات جديدة استجابة للحاجة الى التغير ومجابهة الصراع الاجتماعي •

ومن الجلي أن الجهود التي بذلت في سبيل وضع تعريف عام للتحديث لم تستطع — في ظل تباين اهتمامات الباحثين — أن تحقق هذا الهدف ، ذلك لأن أيا من هذه المحاولات لم يكن قادرا على أن يتضمن بشكل كاف الأبعاد المختلفة والمتعددة للتحديث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

ويشير مصطلح التحديث عند « دوب » الى عمليـة تحول النظم التقليدية أو شبه التقليدية أو تغيرهما الى أنماط تكنولوجية مرغوبة يصاحبها ظهور أشكال جديدة للبناء الاجتماعي واتجاهات وقيم ودوافع ومعايير اجتماعية • أما « ليرنر Lerner » فيرى أن التحديث يشير الى عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها الى اكتساب الخصـائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا • (١٠٢ ، ص ١٧)

أما « سيمون تشوداك » فيقول : « إن مصطلح التحديث يعبر عن عملية ردم الثغرة القائمة بين مستوى نمو المجتمع (أو بعض مجالات حياته) والصور الأخرى الأكثر تقدما وحداثة التي تهدف الى الوصول الى مستويات أعلى في أنماط السلوك ، والعمل ، وفي طرائق التفكير التي تعد أكثر حداثة وعصريـة ، وأكثر عقلانية ورشدا (اذا استثنينا أزياء اللباس الدارجة) وأكثر إنتاجا للربح ، وعلى وجه العموم أكثر فائدة ونفعا • وعلى هذا فهو سعي للنجاح الذي حققه سابقا مجتمع رائد ، أوقدوة » ويتابع قائلا : « وحين نتحدث عن تحديث الأمم الناشئة (فهذا هو المعنى الذي يستخدم فيه المفهوم أكثر ما يستخدم) فما ذلك إلا للاشارة الى تلك العمليات أو الاجراءات الانمائية التي يقصد بها تحويل تلك الأقطار الى أمم عصرية • وعلى هذا فليس التحديث عملية نمو باطنية ذاتية تتقدم من ذاتها • الأجدر أنها عملية شتل أو غرس أنماط ومنتجات من منجزات أفكار أخرى مجلوبة

الى الوطن . إنه سعي لمضاهاة مستوى النمو الحاصل مع المنجزات التي حققها أكثر الآخرين تقدما وحداثة . وكما أشار « بنداكس » ثمة دائما أقطار نموذجية وأقطار تابعة « أو جماعات نموذجية وجماعات تابعة » لا بد منها في هذه العملية (*). وعلى كل حال فليست هذه حالة انقياد وتقليد عبودية ، أو تقبل أعمى لمنجزات كائن آخر : بل هو جهد واع لانجاز النتائج المستحبة بطريقة تلائم حاجات المرء وظروفه . والاهم من هذا أن الدول « التابعة » تعتمد أثناء تقصيها آثار الجماعات المتقدمة الى اختراع أنماط جديدة أشد تأثيرا من أنماط السلوك تساعدها على اللحاق بقدوتها بسرعة أكبر . بل وقد تقوم أنماط للحداثة جديدة ليست بالضرورة تابعة للمجال نفسه لحداثة القطر الرائد القدوة . وهذا لا يعني على أية حال أن عملية التحديث هي ضرب من ضروب السباق الدولي أو حتى إنها منافسة أو مباراة منظمة . فكثيرا ما تكون سباقا في سبيل الحياة . وهي في أحوال أخرى تعد متبادل . وفي أحوال أخرى أيضا ليس التحديث إلا سعيا من أجل طريقة أصلح للحياة » . (١٦ ، ص ٣٨١)

فهناك علاقة تاريخية بين مفهوم التحديث ، ومفهوم التشبه بالغرب أي « التغريب » . Westernization الذي يعني الأخذ بالانساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من البنى التي تولدت في الغرب . فالتحديث بهذا المعنى هو اكتساب « الطابع الغربي » . ويحمل هذا التعريف نوعا من التحيز للغرب يتماشى ومفهوم النظريات التحديثية .

وتتصف المجتمعات الحديثة في كونها تمتاز بسرعة التغير وبسهولة تقبل الأفكار الجديدة ، والقيام بتطبيقها في المجالات المختلفة ، مثل استعمال الآلات

(*) يحتج بعض الكتاب الذين يعارضون هذه النظرة بأن مصطلحات « النمو » ، « الريادة » ، « القيادة » ، « القدوة » ، « التبعية » تتضمن معاني ايديولوجية قوية وهم يحتجون بأن التحديث واقعة عالمية كونية كلية . فكل مجتمع يتحدث ؛ وحتى الجماعة العالمية كلها دائمة التقدم والتحديث باستمرار . لكن هذا المصطلح اذا فهم هذا الفهم يصبح مرادفا لمصطلح النمو في نظريات التطور الثقافي العام للانسانية .

التقنية المتطورة ، تبني أفكار جديدة ، وأساليب متقدمة ، وانتشار حرية التفكير « العلمنه » والديمقراطية وتحقيق مبدأ الربحية عن طريق الاستغلال الأمثل لوسائل الانتاج وتحقيق المساواة والعدالة ، وتحقيق التنمية في سائر المجالات ، وتطبيق العقلنة الاقتصادية وإقامة المشروعات الحديثة المبنية على الانجاز الأمثل متخطية العلاقات التقليدية في العمل . أي أنه يشير الى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغيرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من خلال ما توصل اليه العلم الحديث .

وبشكل عام يمكن أن نشارك « الدقس » القول أن التحديث بالمفهوم العام والشامل هو : تطبيق الوسائل والطرق المؤدية الى التجديد في الأنساق الاجتماعية كافة من أجل تقدم المجتمع ، وزيادة رفاهيته ، وإزالة العوائق التي تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية . (٤١ ، ص ١٨١)

الاسس العامة للنظريات التحديثية :

ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظريات التطورية الكلاسيكية . مثل مفهوم التطور عند سبنسر ، في الانتقال من التجانس Homogeneite الى اللاتجانس Heterogeneite وكذلك في مفهوم تقسيم العمل عند دوركايم .

وتشترك هذه النظريات في أن التغير يسير في خط مستقيم صاعد الى أعلى نحو التقدم .

ولا شك أن الأساس العام للنظريات التحديثية هو الاتجاه الوظيفي ، إلا أنها تتميز عنه في كونها لا تهدف الى خلق توازن وظيفي للبناء الاجتماعي بقدر ما تهدف الى الوصول الى نموذج مثالي ، وهو نموذج المجتمع الغربي الصناعي الذي تنتهي اليه عملية التحديث .

وتهتم النظريات التحديثية اهتماما خاصا بغائية التغير الاجتماعي ، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو ـ اقتصادي نموذجا ومطلبا تسعى إليه المجتمعات النامية في تقدمها . فتكون النقطة المحورية للمجتمعات النامية في تغيرها هي الوصول الى مستوى المجتمعات المتقدمة الغربية ، بخاصة في بنائها الاقتصادي ، لذا ركزت النظريات التحديثية على نموذج البناء الاقتصادي أولا . ولما كانت المجتمعات المتقدمة تضم تناغمات بنائية متلائمة مع البناء الاقتصادي ، فان الأمر يتطلب من المجتمعات النامية بأن تستكمل هذا التناغم بتغير الأبنية الاخرى .

وتنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة الى عملية التغير الاجتماعي ، والى التنمية عموما ، ومن حيث الوسائل الموصلة للاهداف المقررة ، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال « تغريب Westernization » المؤسسات الاجتماعية في البلدان النامية .

ولا شك أن هناك بعض الاختلافات المظهرية للتحديث لدى المنظرين : أمثال « سملسر Semelser ، وروستو Rostow ، ومور Moore » وغيرهم .

وهم يرون في التحديث عملية نقل عفوي للسياسات التنموية الأوروبية يشتمل على البناءات الثقافية عامة ، ونشر المركب التكنو ـ اقتصادي ، من أجل تحقيق عملية التحديث .

ومن القائلين بذلك خبراء هيئات الأمم المتحدة والبنوك العالمية ، الذين لم تكن مهمتهم تقديم النصح والارشاد للمسؤولين في المجتمعات النامية ، بل ضمان الحد الأقصى بسبب مساهمة مؤسساتهم في المساعدات المقدمة لتلك المجتمعات .

ولا شك أن الاقتصاديين الغربيين الذين وضعوا مقولات حول تكوين رأس المال ، وآليات السوق ، والعمل ، أدركوا مدى تعقد المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية في مجتمعاتهم . ومدى الصعوبات التي اعترضتهم حتى أصبحت متناغمة مع أوضاعهم التنموية .

لذا فانهم ينصحون المجتمعات النامية بالسير على نهجهم التنموي تجنبا للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث ، ونقل النماذج الغربية للاسراع في

عمليـة التحديث . وهم بذلك يتجاهلون الاختلافـات البنويـة بين المجتمعات والخصائص الثقافيـة لها ، مقدمين التوجهـات ، والشروط المتعددة من أجـل تنمية سليمة . ومنها تحديث الصفوة ، والتكوين النخبة لاقتصادية والسياسية . وشروط الانجاز الامثل بزرع « الفيروس العقلي » والادارة الرشيدة وغير ذلك .

وتنتهي النظريات التحديثية الى نتيجة مشتركة هي أن الدول النامية ستصل في نهاية المطاف الى المرحلة التي وصلتها الدول المتقدمة ، تلك المرحلة التي تتصف بتناغم أنماط الفعل التي تبدو في التطبيق الشمولي لمبدأ الربحية ، والاستغلال الأمثل لوسائل الانتاج المتحررة من العراقيل . والحواجز التقليدية المعوقة للتغير .

وهي تنظر الى العمل المنتج بأنه العمل الذي يحقق الزيادة في الانتاج عن طريق الغاء الحواجز المعوقة ، وتطبيق كل الوسائل المؤدية الى الزيادة في الربحية ، والتركيز على الصناعة المؤدية الى التحضر ، وتقسيم العمل والتخصص . أي إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة التقليدية القائمة من أجل الاتساق مع عملية التحديث . وتؤكد النظريات التحديثية أن عملية التحديث تتم وفق الايديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الانتاج التي تسميها رأسمالية الدولة ، مفترضة أن النماذج الاشتراكية في التنمية بعيدة عن دائرة العقلنة الاقتصادية لأنها تتجاهل الشروط اللازمة لربحية العمل ، والحد من الملكية الخاصة وغير ذلك من المقولات الاخرى . (٤١ ، ص ١٨٦ ــ ١٨٨) .

ومن أبرز ممثلين النظريات التحديثية : « سملسر وليفي ومور وروستو » وسنتعرض لنظرياتهم على النحو التالي :

١ ــ نظرية سملسر : H. Semelser

تركز نظرية سملسر H. Semelser بشكل خاص على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز كركن أساسي للتحديث . إذ يرى « سملسر » أن التحديث نتاج لتمايزات بنائية أو الانتقـال من مجتمع بسيط الى مجتمع مركب ، من مجتمع تسود فيـه المؤسسات المتجانسة الى مجتمع تقوم فيه المؤسسات على التخصص .

ويرى « سملسر » أن التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث يتضمن تغيرا في أربعة قطاعات اجتماعية هي : (١٠٢ ، ص ١٦)

١ ـ القطاع التكنولوجي :

يتضمن التحديث في هذا القطاع تغيرا من استخدام الوسائل التكنولوجية البسيطة الى زيادةالقدرة على الاستفادة بالمعرفة العلمية .

٢ ـ القطاع الزراعي :

يتمثل التغير في الانتقال من الزراعة البسيطة التي تهدف الى الاكتفاء الذاتي الى الانتاج الزراعي من أجل السوق أو الانتاج التجاري وهذا يقود الى التخصص في محاصيل نقدية وشراء منتجات غير زراعية في السوق وانتشار العمل المأجور .

٣ ـ القطاع الصناعي :

يشمل التغير الانتقال من استخدام الطاقة البشرية والحيوانية استخداما بسيطا الى استخدام الطاقة المتولدة عن الآلات وانتاج مواد مصنعة .

٤ ـ قطاع زيادة الحراك الاجتماعي والسكاني . / القطاع الايكولوجي /:

يتمثل التغير في انتقال السكان من المزرعة والقرية نحو المراكز الحضرية ، والتمركز في المدن الصناعية .

ويرى « سملسر » أن العمليات السابقة ـ غالبا ـ ما تحدث في الوقت نفسه ، ولكن ليس بالضرورة أن تكون العلاقة بهذا الشكل دائما فقد تتخلف حالة عن أخرى ، فمثلا ادخال تغييرات تكنولوجية مثل البذور المحسنة في منطقة زراعية لا يتطلب حتما أن يواكبه تغييرات تنظيمية ، ويمكن جعل الزراعة تجارية Commercialized دون أن يتبع ذلك تصنيع ، كما هو الحال في كثير من الأقطار النامية التي تنفرد بسيادة محصول واحد أو اثنين للتصدير مثل ، محصول القطن في مصر ، والكرمة في الجزائر ... وذلك نتيجة للسياسة الاستعمارية إبان هيمنتها على تلك البلدان ، من أجل سد حاجة البلدان المستعمِرة (بكسر الميم) بالدرجة الأولى . والتصنيع قد يحدث في القرى وقد تزدهر المدن دون وجود ملحوظ للصناعة . كما

أن نتائج التقدم التكنولوجي الاجتماعية جعلت الزراعة تجارية ، والمصنع والمدينة ليسا بديلين كل منهما عن الآخر بمعنى أن النتائج الاجتماعية تختلف في كل ناحية .

وقد نبه « سلسر » الى أن نتائج العمليات السابقة ليست واحدة ، وإنما تختلف من ناحية الى أخرى ، ومن مجتمع الى آخر ، وهي تؤثر من ناحية عامة في البناء الاجتماعي مؤدية الى تغيرات بنائية تبدو في الصور التالية : (٤١ ، ص ١٩٠ ـ ١٩١)

١ ـ التمايز البنائي : Structural Differentiation

وهو قيام وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في الأسرة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي .

فالتمايز البنائي من الدور متعددة الوظائف الى الأبنية المتعددة الأكثر تخصصا يظهر عند الانتقال من الصناعة المنزلية ـ الأسرة ـ الى الصناعة في المصانع ، حيث يزداد تقسيم العمل ، وتنتقل كثير من النشاطات العائلية الى المصنع .

كما أن كثيرا من أعمال التعليم التي كانت تسند الى الأسرة والمؤسسات الدينية أصبحت تقوم بها وحدة متكاملة متخصصة هي المدرسة .

٢ ـ التكامل البنائي :

أي تكامل النشاطات المتمايزة التي جاءت نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق ، حيث تعود الى التكامل بعد التجزئة ، فالأجزاء ترتبط ببعضها في عملية تكاملية ، وفي هذه المقولة يلتقي مع الوظيفيين . فالتكامل يأتي بعد التمايز ، ولكن على أسس جديدة . ثم يحدث تمايز آخر ، وينطبق ذلك على الدولة والقانون ، والتجمعات السياسية والطوعية ، وغير ذلك .

٣ ـ الاضطرابات الاجتماعية :

وتحدث حين ينقطع التمايز والتكامل ، مثال ذلك هستيريا الجماهير ، وانتشار

العنف ، والحركات الدينية ، والسياسية المتعصبة ... وهي تعبير عن المسار غير السوي • وهي تؤكد أن الآثار الناشئة عن التمايز والتكامل غير متوازية داخل المجتمع • ويرى « سملسر » أن التغيرات البنائية المصاحبة للتحديث تؤدي الى تخلخل النظام الاجتماعي للاسباب التالية :

آ — يتطلب التمايز خلق نشاطات وفعاليات جديدة ووسائل ضبط جديدة ومواقف وأدوار جديدة وتكسب النقود والمركز السياسي ، والمكانة معنى جديدا قائما على المهنة والوظيفة (عكس الموروث) وهذا غالبا ما يتناقض مع القديم لأن الفعل الاجتماعي كانت تسيطر عليه نظم تقليدية ، مثل القبيلة وعلاقات القرابة • وهذه عقبات في سبيل التحديث وأي صدام معها يقود الى عدم الرضى والمعارضة •

ب — التغيرات البنائية غالبا ما تكون غير متسقة ومتزامنة في حدوثها فقد تحدث في عناصر وأطر وجوانب معينة وفي الوقت نفسه تبقى عناصر وأطر أخرى غير متغيرة • وغالبا ما يلعب الاستعمار دورا في تحديث بعض الأنظمة الاجتماعية ، والابقاء على أنظمة أخرى تمشيا مع مصالحه الخاصة ، فقد يغير الاستعمار المؤسسات التعليمية والاقتصادية بينما يشجع اتجاهات تقليدية لدعم وجوده واستمراره مثل سياسة فرق تسد Divide and rule التي تشجع النعرات الطائفية والعشائرية في الحكم غير المباشر (حكم وادارة الأهالي) ، وهذا يؤدي الى اضطرابات اجتماعية داخل المجتمع • ويحدث مثل هذا في الدول حديثة الاستقلال ، فتتعايش أنظمة تقليدية وحديثة — متناقضة — ، والأمر الذي يؤدي الى تفكك اجتماعي •

جـ — يحدث عدم الرضى بسبب الصراع بين الطرائق التقليدية ، والتغيرات المصاحبة لعملية التحديث ، مما يؤدي الى ظهور مراكز قوى متصارعة تنتج العنف والثورة ... فالحركات الاجتماعية على سبيل المثال ، تستهوي بخاصة أولئك الذين انفكوا عن الروابط الاجتماعية القديمة ، ولم يتكاملوا بعد مع النظام الاجتماعي الجديد •

ويؤكد « سملسر » على أن هناك خمسة عوامل حاسمة في تشكيل وتعديل الاضطرابات الاجتماعية وهي : (٤١ ، ص ١٩٢)

١ ــ مدى مجال وكثافة التفكك الاجتماعي الناتج عن التغيرات البنائية ، فكلما كانت التغيرات أسرع تسارعت المشكلات الاجتماعية •

٢ ــ طبيعة البناء الاجتماعي عند بداية التحديث ، ففي المجتمعات التقليدية تكون لغة السياسة لغة الدين في الوقت نفسه ، وتأخذ حركات الاحتجاج طابعا دينيا في الغالب ، في حين تأخذ حركات الاحتجاج طابعا سياسيا في المجتمعات الحديثة ، ويعتقد « سملسر » أن علمانية الاحتجاج تزداد بزيادة التحديث والتمايز •

٣ ــ إن وصول المجموعات المضطربة الى أجهزة الحكم يهدىء من الغليان ، وإلا فان الغليان سيزداد ويزداد العنف ، وبخاصة من قبل الأقليات المعزولة اجتماعيا ، ولا شك أن العنف يخضع الى سلم المعايير والقيم السائدة في المجتمع •

٤ ــ تجاوز المصالح وخطوط الانقسام ، فالنظام الاجتماعي في المجتمعات المستعمرة (بفتح الميم) ــ غالبا ــ ما ينقسم الى ثلاث مجموعات : مجموعة الموالين للغرب ، وهم يمثلون الرأسماليين الكبار ، ومجموعة الوطنيين ــ الطبقة المتوسطة وما دون ــ وتكون مصالحهم متشابهة ، ومجموعة الأجانب المهاجرين الذين يمتهنون أعمالا رأسمالية في الغالب ، وإذا تفجر صراع بين تلك المجموعات فانه يكون عرقيا وعنيفا ، ما لم يحدث تعاطف وتعاون بينهما •

٥ ــ مدى التدخلات الأجنبية لصالح بعض المجموعات المتصارعة ، وبطبيعة الحال ، فان تأكيد « سملسر » على تلك العوامل نابع من فهمه لطبيعة الاستعمار ، ولا شك أن الاستعمار وراء معظم المشكلات الاجتماعية سواء عن طريق التدخل المباشر أم غير المباشر ، كما أن للايديولوجيا المسيطرة دورا حاسما أيضا في معالجة الاضطرابات ايجابا أو سلبا •

ويؤكد « سملسر » أن عمليات التحديث المتضحة في التقدم التقني ، والتنظيم الزراعي ، والتصنيع والتحضر ، تختلف من مجتمع الى آخر ، ويرجع التباين بين

المجتمعات من حيث درجة استجابتها للتحديث الى أسباب يراها مسؤولة عن ذلك التباين هي :

أولا ـ التباين بين المجتمعات من حيث ظروفها التي كانت سائدة قبل التحديث Modernisation ويثير في هذا الصدد عددا من التساؤلات يتعين أن نضعها في الحسبان . هل قيم المجتمع مشجعة أم معوقة لقيم الصناعة ؟ الى أي مدى كان المجتمع متكاملا ؟ الى أي حد كان متخلفا ؟ ما هو مستواه الثرائي ؟ وما هو النمط الذي كانت الثروة موزعة تبعا له ؟ هل المجتمع شاب خفيف سكانيا أم أنه هرم مزدحم ؟ هل الدولة تابعة سياسيا ، مستقلة حديثا أم أنها مستقلة كلية ؟

ثانيا ـ التباين بين المجتمعات من حيث الحوافز للتغير . وفي هذا الصدد يتساءل : هل الدوافع للتحديث آتية من رغبة الحكام أو الضغوط الاقتصادية والاجتماعية ؟ لأن ذلك يؤثر في مدى التكيف مع التحديث وتغير اتجاهه .

ثالثا ـ التباين بين المجتمعات من حيث السبل التي تنتهجها للتحديث : ما هو دور الحكومة في تحديد نمط المشروعات ؟ ما هو معدل تراكم المعارف التكنولوجية والمهارات ؟ ما هو الايقاع العام للتصنيع ؟ هل تبدأ بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة أم الصناعات الثقيلة ؟

ولا شك أن المجتمعات النامية اليوم تسلك مناهج متعددة في ذلك ، كاتباع سياسة التصنيع الثقيل ، أو الخفيف أو كليهما معا ، أو اتباع الطريقة الاشتراكية أو الرأسمالية وما الى ذلك .

رابعا ـ التباين بين بين المجتمعات من حيث المراحل المتقدمة للتحديث : ما هو نمط التوزيع المسيطر للصناعات في الاقتصاديات المتطورة ؟ ما هي العلاقات البارزة بين الدولة والاقتصاد وبين الدين والاقتصاد وبين الدولة والدين .... الخ ؟

ويؤكد « سلسر » « أنه رغم أن المجتمعات المتقدمة صناعيا لها نمطها العام في التصنيع إلا أنه رغم ذلك تظل الظروف القومية واضحة فيما بينها .

خامسا ـ التباين بين المجتمعات من حيث مغزون الأحداث المثيرة خلال

التحديث وتوقيتها : وفي هذا يتساءل ما هي أهمية الحروب والثورات والهجرات السريعة والكوارث الطبيعية .... الخ بالنسبة لمجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ويؤكد « سملسر » على التغير الاجتماعي الذي يأتي عن طريق التطور الاقتصادي ، « يكون على صورة واحدة هي التطور التدريجي للمجتمعات النامية ، وهي ستصل في نهاية المطاف الى المثال الرأسمالي الغربي . فيكون بذلك قد استبعد التغير السريع الذي يأتي عن طريق الثورة . كما أنه لم يوضح الدور الامبريالي في خلق ظاهرة التخلف من أساسها . كما أن الانتقال من البناءات الأقل تمايزا الى الأكثر تمايزا إنما يأتي وفق مسارات متعددة ، وليس عن طريق مسار واحد ، نظرا للتباين البنائي بين المجتمعات عامة .

٢ ـ نظرية « ولبرت مور W. Moore » :

يعد ولبرت مور W. Moore من الممثلين الرئيسين للنظرية التحديثية وهو يربط بين التحديث Modernisation والتصنيع Industrialisation والتلازم بينهما . ويرى أن التحديث يشتمل على عملية تحويل كلي للمجتمع التقليدي أو ما قبل الحديث Pre - Modern الى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصاديا والمعتمد على التكنولوجيا والمتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي . (٧٢ ، ص ٧٩)

والتحديث عند « مور » يعني بكل وضوح عملية التغريب Westernization أي الأخذ بنمط الحياة الغربي وليس بالتأكيد في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا فقط ولكن في الثقافة والفكر وطريقة الحياة وأشكال النظم الاجتماعية ومحتواها .

وتتم عملية التحديث في المجتمعات التقليدية عن طريق المحاكاة Imitation للمجتمعات الصناعية الغربية ، وبخاصة في اكتساب التصنيع الذي يؤدي الى النمو الاقتصادي . والتصنيع بالنسبة لـ « مور » هو استعمال الطاقة غير الحيوية (انسانية أو حيوانية) في الانتاج الاقتصادي . ويؤكد « مور » على ضرورة تهيئة الأفراد فكريا في المجتمعات التقليدية : من أجل استيعاب التكنولوجيا ، والتغيرات

- التي ستتبعها ، تلك التغيرات التي ستحل في البناء الاجتماعي بكل أبعاده . ويضيف أن هناك عمليات اجرائية أيضا يجب أن تتم مثل دمج القطاع التقليدي والحديث ، وإحلال الطاقة الآلية محل الطاقة الحيوية من أجل تحقيق فائض من الانتاج ، وزيادة النشاط التجاري المـالي .

وقد أوضح في كتابه : « التغير الاجتماعي » جملة من الشروط الملازمة لعملية التصنيع التي تبدو في : (٢٢ ، ص ٩٥)

١ ــ تغير القيم Valeurs ويعدها « مور » من أهم شروط التحديث التي تؤدي الى التصنيع . إذ لا بد من تغيير بعض القيم الفردية والجماعية لتعبئة الناس وتحريكهم للدخول في عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية .

٢ ــ تغيير في النظم والمؤسسـات Institutions : أي تغير المؤسسـات التجارية والماليـة .

٣ ــ تغـير التنظيم Organisation : الذي يعتبر مـن سمات الأنظمـة الاقتصادية الحديثة . ويعني به تهيئة المصانع المنتجة عن طريق الادارة الرشيدة ، والتخصص الدقيق ، من أجل البدء بعملية التصنيع .

٤ ــ تغير الدافعية Motivation : بأن تتوافر لدى أفراد المجتمع الرغبة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . ويؤكد « مور » على أن تغير الدافعية ، يرتبط بمسألة القيم والمعتقدات والتربية بالاضافة الى الايديولوجيا .

إن العوامل الأربعة السابقة تلعب الدور الأساسي في دفع عجلة التصنيع نحو التحديث .

وقد بين في كتابه « أثر الصناعة »(The impact of industury) بأن هـناك نتائج لعملية التصنيع لا بد ان تأتي خلالها وبعدها ، رغم اختلاف الظروف بـين المجتمعات وهي : (١٣٢ ، ص ٤٨ ــ ٨٣)

١ ــ التنظيم الاقتصادي : ويشتمل على دمج القطاع الزراعي التقليدي في اقتصاديات السوق من أجل تمكين مناطق الاقتصاد التقليدي من أن تكون قوة شرائية للسلع التي تنتجها الشركات والمصانع ، ومن أجل تخفيض نسبة العمال في الميدان الزراعي ، وزيادة المهارة في العمل الصناعي • والاعتماد على مصادر الطاقة غير الحيوية في إنتاج السلع ، مما يؤدي الى تكثيف النشاط والتوسع في بناء المصانع ، والى اختصار مراحل النمو الاقتصادي من ناحية عامة •

ويحدث نتيجة لذلك نشوء تنظيمات ، علاقات صناعية خاصة ، وتزداد درجة التحضر Urbanisation والنمو السكاني الكبير ، وهما ظاهرتان مترابطتان من صفات العالم المعاصر (الحديث) •

٢ ــ البناء الديموغرافي والايكولوجي : من الظواهر التي تصاحب عملية التصنيع ظاهرة الانفجار السكاني ، والحراك الجغرافي الواسع ، مما يتطلب معالجة دقيقة بوضع سياسة سكانية تهدف الى الحد من التزايد السكاني ، والحراك الجغرافي من أجل تحقيق قاعدة الاقلاع الاقتصادي ، وفي هذه المقولة يلتقي مع مقولة « مالتوس Malthus » الشهيرة • ويبين « مور » مدى ايجابيات تخفيض السكان من الناحية الصحية والتربوية وما الى ذلك • (١٢٠ ، ص ١٠٥)

٣ ــ البناء الاجتماعي : تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي الذي يتميز (أو سيتميز في حالة الدول النامية) بدرجة عالية من الحراك جغرافيا واجتماعيا ويضعف ذلك التماسك الاجتماعي بخاصة في المدن وإن كان الأفراد سيبحثون عن وسائل جديدة لتماسك المجتمع وإعادة توازنه من جديد ، ويصاحب هذا التغير تفكك وقيام علاقات جديدة في الأسرة وأسس جديدة للتفاعل بين أفراد من خلفيات اجتماعية مختلفة (غير القبائل والقرابة والثقافات الفرعية مثلا) وينتشر التعليم وتهيمن وسائل الاعلام كما أن التصنيع يجعل العاملين يهتمون بأوقات الفراغ فتظهر وسائل متعددة للترفيه وتجديد النشاط ، كذلك تزيد مشاركة الأفراد في كثير من المجالات والهيئات والروابط والنشاطات المختلفة •

ويخلص « مور » الى أن المجتمعات الحديثة ذات طابع ديناميكي لا يتوقف

ويتصاعد يوميا لوجود تجارب جديدة باستمرار ولكن هذه التغيرات ضمن النسق أو النظام النهائي وهو المجتمع الصناعي .

كما أنه يؤكد بأن التحول الاقتصادي يكون مرحليا ، وينم وفق ثلاث مراحل : مرحلة ما قبل التصنيع ـ الثبات ـ ومرحلة التغير وأخيرا مرحلة الثبات التي تتبع الثورة الصناعية . كما أن عملية التحديث لا تتم بسهولة ، وإنما يتخللها صراع بين القيم القديمة والقيم الحديثة ، وفي النهاية ، يتم حسم الصراع لصالح التجديد ، وحينئذ يتم بناء النظم الملائمة لعملية التصنيع وبناء المجتمع . (١٢٠ ، ص ١٠٦)

وقد أكد في أكثر من موقف على العقلانية ـ كغيره من المفكرين في هذا المجال ـ في مجال التربية الديمقراطية والبيروقراطية .

ورغم نظرته المتفائلة نحو المجتمعات التقليدية بقدرتها على التحديث من قبل الصفوة الحاكمة ، إلا أن ذلك لم يتم كما يرى إلا عن طريق الاتصال ، وبمساعدة المجتمعات الغربية الصناعية ، أي عن طريق التغريب Westernization وفي هذا مغالاة ، نظرا للاختلاف الواضح بين واقع المجتمعات التقليدية ـ النامية ـ وتجاربها الخاصة من جهة ، وتجارب المجتمعات الحديثة من جهة اخرى . وهو يمجد دور الاستعمار في زرع بذور التحديث لدى المستعمرات . وهذه قضية أصبحت واضحة، ومن نافلة القول أن الاستعمار المسؤول الأول عن التخلف لدى البلدان النامية ، فاهيك عن المحافظة على توازن التبعية بين « الأطراف والمراكز » . (١٢١ ، ص ٢١)

وعموما يلتقي « مور » مع الاتجاه الوظيفي بالدعوة للمحافظة على استقرار النسق وحفظ التوازن فيه .

٣ ـ نظرية « ماريون ليفي M. Levy

ولا يختلف « ماريون ليفي » كثيرا عن « سملسر » بخاصة عندما يلازم بين المجتمعات الحديثة نسبيا وغير الحديثة نسبيا والمجتمعات الصناعية نسبيا وغير الصناعية نسبيا ، فالحداثة مفهوم واسع للتصنيع ولكن ليست تطابقا حرفيا بين

الحداثة والتصنيع أو المصنعة (استعمال المصانع Factory - ized) فالمجالات الصناعية قد لا تكون في المصنع فقط فالزراعة المكننة لا تقل عن المصانع .

وقد عرض « ليفي » نظريته التحديثية في مؤلفه الضخم بعنوان : « التحديث وبناء المجتمعات Modernization and the Structure of Societies مؤكدا على أن التحديث يعني الاستعمال الواسع للأدوات كمصادر للطاقة ، والتركيز على التكنولوجيا والاقتصاد ، أي أن درجة التحديث تقاس بمدى استعمال الطاقة « غير الحيوية » .

يقول ليفي : « يمكن أن يعد المجتمع حديثا لدرجة عالية أو متدنية ، بحسب المدى الذي وصل اليه أعضاؤه في استخدام مصادر القوى غير الحيوية أو في استخدام الآلات لمضاعفة تأثير جهودهم . وهذه العناصر متدرجة فلانجد أحدها غائبا تماما أو حاضرا تمام الحضور في أي مجتمع » (١٦ ، ص ٣٧٤) والادوات عنده هي وسائل منفصلة عن جسم الفرد الذي يطبقها أو يستعملها لاتمام وانجاز ما كان لا يمكن أن يفعله دونها أو على الاقل لا يستطيع أن يفعله بالشكل نفسه . (١١٦ ، ص ٩ ــ ١٥) .

وهو بذلك يعتمد على التكنولوجيا (الطاقة والأدوات) في تصنيف المجتمعات التي لا تخلو من استعمال للتكنولوجيا سواء أكانت بدائية أم متقدمة . فدرجة الحداثة تقاس بمدى استعمال الطاقة غير الحيوية ، واستعمال الأدوات لمضاعفة الانتاج . فالحداثة تتناسب تناسبا طرديا مع الاستعمال المتزايد للطاقة غير الحيوية وبموجب ذلك يقسم المجتمعات الى قسمين :

١ ــ مجتمعات أصيلة : وهي تلك المجتمعات التي كونت البناءات القائمة فيها بنفسها خلال مدة طويلة مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، فهي سباقة وأصيلة في التحديث .

٢ ــ مجتمعات بدأت متأخرة : وهي تلك المجتمعات التي دخلت مرحلة

التحديث متأخرة وهي حسب السبق الزمني المجتمع الألماني ، ثم الروسي ثم اليابانيون ثم مجتمعات الشرق الأوسط وهكذا فهذه المجموعة دخلت عملية التحديث بعد أن طورت من قبل الدول الأولى .

وتنحصر سمات التحديث في المجتمع فيما يلي : (١١٦ : ص ٣٨ ــ ٧٩)

١ ــ تخصص الأفراد والوحدات الموجودة فيه في العمل والتنظيمات والأدوار وهذا يؤدي الى زيادة نشاط الأفراد داخل الوحدات ، بالاضافة الى نقل الخبرات بين الأفراد داخل الوحدات ، فالتخصص داخل التنظيمات استراتيجية تتبعها المجتمعات الحديثة .

٢ ــ الاكتفاء الذاتي للوحدات الاجتماعية لأنها تتفاعل وتتبادل مع وحدات أخرى داخل المجتمع ، فالاسرة مثلا كانت تقوم بعدة وظائف . وأصبحت تقوم ببعض وظائفها مؤسسات وتنظيمات أخرى .

٣ ــ انتشار الأخلاق العالمية التي تنظر نظرة عامة للأفراد في تأدية العمل بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الأصل أو النسب .

٤ ــ الجمع بين المركزية واللا مركزية ، وهي صفة يتميز بها المجتمع الحديث ، غير أن المركزية تزيد في المجتمعات الحديثة ــ حسب رأي ليفي ــ نتيجة لتقدم وسائل الاتصال بوجه عام .

٥ ــ انتشار روح المحبة والتعاون بين الأفراد ، والتزاوج بين ظواهر متعددة بين العالمية والفردية بما يؤدي الى حرية الحركة والعمل ، والى زيادة الاكتشاف والابداع .

٦ ــ حركية السوق والمبادلات السلعية والخدمات ، وهي من سمات المجتمع الحديث ، وبناء التنظيمات المتضمنة في البيروقراطية ، والنظام الأسري الحديث .

إن تلك السمات هي من مميزات المجتمع الحديث فهو مجتمع مبني على التمايز في تأدية الأدوار ويشمل التمايز أيضا اختلاف النظرة السياسية والاقتصادية للأفراد

مما يؤدي الى اختلاف الانجازات . وانعدام هذه السمات او الخصائص يعني أن المجتمع في مرحلة سابقة للتحديث .

ويؤكد « ليفي » أن التغير الاجتماعي يعتمد على تغير نظام العمل الذي يؤدي بدوره الى تغير الأبنية التي تقرر بموجبها الأفعال الاجتماعية التي يعتمد عليها في تحديث المجتمع . فالاختلاف بين المجتمعات هو اختلاف في طبيعة التغير الاجتماعي الذي يحدث بالتدريج وليس فجائياً . (٤١ ، ص ٢٠٠)

يتبين من وجهة نظره . أن التحديث يتم من خلال التكنولوجيا واستعمالها على غرار ما حدث لدى المجتمعات الغربية ، وهي نظرة تتصف بالعمومية . متجاوزة التباين بين المجتمعات النامية والواقع العالمي المتمثل في التقسيم الدولي للعمل ، الذي فرضته المجتمعات الصناعية المتقدمة على المجتمعات النامية ، الأمر الذي يصعّب عمليـة التحديث لديهـا ، ما لم يحدث تغير جذري في العلاقة الدوليـة اللامتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية .

٤ ـ نظرية « والت روستو W. Rostow . » :

تتلخص نظرية التحديث عند « روستو » في عملية النمو الاقتصادي ، وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة ، كما جاءت في كتاب له تحت عنوان « مراحل النمو الاقتصادي ـ البيان اللاشيوعي »

The Stage of Economic growth. Anon - Communist manitesto

الذي نشره عام ١٩٦٠ وكما هو واضح من العنوان ، موجه ضد النظرية الماركسية حـول تطور المجتمع . ويستبدل « روستو » فيـه بالتشكيـلات الاجتماعيـة ـ الاقتصادية الخمسة ، « مراحل النمو الاقتصادي » الخمس للمجتمع(*) . يقول

(*) يعترف المؤلف بذلك في مقدمة الفصل الاول في كتابه « انها تشكل نظريـة بديـلة عن نظريـة كـارل ماركس » و. و. روستو . « مراحـل النمـو الاقتصـادي » ، ترجمة برهان دجاني ، المكتبة الاهلية ، بيروت ١٩٦٠ . في الترجمة العربية حذف النصف الاخر من عنوان الكتاب !

روستو : « لا بد من شروطنا للنهوض ونضوج مراحل الاستهلاك الجماعي الرفيع توجد عند ماركس مفاهيم الاقطاعيـة والرأسماليـة والبرجوازية والاشتراكيـة والشيوعية » (١٤٧ ، ص ١٤٥) .

حاول روستو في نظريته تحـديد وصفة سريعة المفعول ـ حسب رأيـه ـ تختصر الزمن لتوصـل المجتمع الى مرحـلة الانطلاق أو الاقـلاع Take off ويكون نمو الاقتصـاد وتطور اتكوماتيكيـا لأن الانطلاق يقتضي وجود مجتمع يستجيب بفعالية لامكانات جديدة للمؤسسـات الانتاجية وقـد يتطلب تغييرات سياسية واجتماعية ومؤسساتية تساعد على دوام الاستثمارات واستمرار زيادتها وعلى تقبل منظم وهضم للابتكارات الجديدة .

ويرفض « روستو » أن يرجع التخلف الى عامل دون آخر ، بل أنه يرى النمو الاقتصادي كتدفق الحياة يسير في مراحل متعاقبة . حيث يقسم مراحل النمو الى خمس مراحل متتابعة هي(*) :

١ ـ مرحلة « المجتمع التقليدي » .
٢ ـ مرحـلة « المجتمع الانتقـالي » أو « مرحـلة خلق الشروط المؤهلة للانطلاق » .
٣ ـ « مرحلة الانطلاق » .
٤ ـ « مرحلة النضوج » أو السير نحو النضوج .
٥ ـ مرحلة الاستهلاك الوفير (أو الجماهيري) .

ويرى « روستو » أن المجتمعات لا بد أن تمر عبر هذه المراحل بالترتيب ، مع الوضـع في الحسبان اختلاف المدة الزمنيـة اللازمة لكل مرحلة . ويربط « روستو » بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .وأن انتقال المجتمع نحو التحديث لا يتم إلا بتغير البنائين معا . وقد أسهب في توصيف الخصائص العامة المميزة لكل مرحلة . وقد طرح « روستو » تساؤلات عن مستقبل تطور مجتمع

(*) لمزيد من التفصيل انظر : (٤١ ، ص ٢٠٠ ـ ٢١٥ ، ١٣ ، ص ٧٢ ـ ٨٠).

الاستهلاك الوفير « مجتمع ما بعد الصناعي » هل سيكون الاهتمام بالأسرة والنسل والتربية ؟ أم سيكون متجها نحو الفضاء . أو ستسود مرحلة القلق والملل الى غير ذلك ؟ ويقر أن تلك المرحلة لم تتضح معالمها بعد . وقد قدم « روستو » مراحله الخمس على النحو التالي :

أولا ـ مرحلة المجتمع التقليدي :

ينسب « روستو » الى هذه المرحلة ثلاث تشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية : المشاعية البدائية ، والعبودية والاقطاعية ، بالاضافة الى البلدان المستعمرة ، وضعيفه التطور المعاصرة . وقد مزج « روستو » كل هذه العناصر في كومة واحدة ، ودعا الميزة الرئيسة للمجتمع التقليدي بـ « الموقف السابق لنيوتن تجاه العالم » و « مستوى العلم والتكنيك السابق لنيوتن » وهذا المستوى الذي يحد من امكانات انتاج السلع للفرد الواحد من السكان (١٣ ، ص ٧٤ ـ ٧٥) .

وتتصف هذه المرحلة بانخفاض انتاجية الفرد ، بسبب استعمال وسائل بدائية في الانتاج ، وهيمنة القطاع الزراعي المتخلف على باقي القطاعات الأخرى ، وعدم توفر تكنولوجية الانتاج الحديثة والجهل بتطبيقات العلم الحديث .

وتتميز هذه المرحلة بجمود عملية الحراك الاجتماعي وتمركز السلطة السياسية لدى فئة معينة باستمرار . وانتشار القدرية والقيم المعوقة للنمو من ناحية عامة ، فالقيم الروحية في تلك المجتمعات مرتبطة بالقدرة طويلة الأجل التي تسلم بأن أبواب الفرص المعيشية المتاحة للأحفاد لا تكاد تختلف عن الفرص التي كانت متاحة للأجداد . إلا أن القدرية طويلة الأجل لا تستبعد استطاعة بعض أفراد المجتمع تحسين مراكزهم نوعا ما (١١٠ ، ص ١٩٢)

ويرى « روستو » أن هذه المرحلة لا تخلو من الصراع على القوة السياسية . كما أن المجتمع لا يتجاوز هذه المرحلة ما لم تحدث تغيرات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي ، وفي النظام السياسي ، وكذلك في تغير تقانات الانتاج ، وفي اتجاهات القيم نحو العمل ، وتستغرق هذه المرحلة مدة طويلة من الزمن من أجل الانتقال الى المرحلة التي تليها ، وهي مرحلة التهيؤ ـ الاستعداد ـ للانطلاق .

وتعد التغيرات الجذرية السابقة لازمة للانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث .

ثانيا ـ مرحلة المجتمع الانتقالي (مرحلة خلق الشروط المؤهلة للانطلاق) :

هذه المرحلة امتداد للسابقة ومتداخلة معها في بعض الملامح ولكنها تتخطى المرحلة السابقة . وتظهر في هذه المرحلة المقدمات الضرورية للانتقال الى درجة أعلى من التطور ، وتظهر أيضا الاكتشافات العلمية والاختراعات القادرة على التأثير على نمو الانتاج ، إذ يأخذ المجتمع التقليدي في التحول نحو الأخذ بسمات المجتمع الحديث حيث التغلب على ظاهرة انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي والقيم والاتجاهات نحو العمل الصناعي . إذ يسود هذه المرحلة صراع بين القيم القديمة المعوقة والقيم التي تدعو الى التحديث . ويظهر أيضا رجال ذوو مراس وهمة مستعدون لاستغلال الابداعات والمستحدثات ، في سبيل الحصول على ربح كبير . يقول « روستو » : « ويظهر نوع جديد من الرجال المجدين في القطاع الاقتصادي الخاص أو في الحكومة ، أو في كليهما ، ويقبل هؤلاء على تعبئة المدخرات وركوب المخاطر في سبيل الربح الخاص أو في سبيل اللحاق بالعصر » (٥٠ ، ص ١١) .

ويرى « روستو » أن الأقلية الحازمة ، التي تأخذ بزمام المبادرة ، تبرز كقوة حقيقية ، تدفع المجتمع التقليدي الى السير في عملية التطور الصناعي ، وأما القوة الدافعة الهامة الأخرى فهي القومية . والقومية في مفهوم « روستو » هي : الطموح لخلق أساس تكنيكي ـ اقتصادي متين ، ضروري للدفاع عن الوطن ضد التدخل الأجنبي . (١٣ ، ص ٧٥)

ولقد ظهرت الشروط المؤهلة للانطلاق بشكل واضح لأول مرة في أوروبا الغربية ، في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، عندما أخذت الاكتشافات العلمية تترجم الى وسائل ووظائف انتاجية في حقلي الزراعة والصناعة ، ضمن اطار حركي كان العنصر المحرك فيه هو الاتساع الجغرافي الأفقي للأسواق العالمية ، والمزاحمة الدولية عليها . ولكن جميع العوامل التي أثرت في انحلال القرون

الوسطى ، كان لها الأثر أيضا في خلق شروط الانطلاق في أوروبا الغربية • وكانت بريطانيا أول الدول التي نشأت فيها هذه الشروط . وذلك لما امتازت به من موقع جغرافي ، وموارد أولية . وفرص تجارية وتنظيم سياسي واجتماعي • الا أن النمط الأعم الذي عرفه التاريخ الحديث هو نمط لم تنشأ فيه مرحلة الشروط المؤهلة للانطلاق بفعل عوامل داخلية ، بل بفعل تدخل خارجي من مجتمعات متقدمة • وقد أثارت هذه الغزوات ــ الفعلية والمجازية ــ المجتمعات التقليدية وسارعت في عملية اضمحلالها وولدت في الوقت ذاته أفكارا وعواطف كان لها الفضل في افتتاح التطور الذي مكن من بناء مجتمع جديد على أنقاض الثقافة القديمة •

ويعتقد « روستو » أن المجتمعات النامية هي إما في مرحلة المجتمع التقليدي ، أو في مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق •

وحينما تتجاوز المجتمعات هذه المرحلة بتحقيق تحول اقتصادي وتكنولوجي وتغير في القيم والاتجاهات المعوقة ، وتحقق نمو يتجاوز ١٠٪ للدخل القومي ، وقتها ينتقل المجتمع الى مرحلة الانطلاق •

ثالثا ــ مرحلة الانطلاق :

تعد هذه المرحلة حاسمة في تاريخ المجتمع ، إذ تنهزم فيها التكتلات القديمة المناوئة للنمو المضطرد وتنتصر القوى العصرية الحديثة على العادات والقيم والمصالح التي كانت تسود المجتمع التقليدي • فتتوسع القوى الفاعلة من أجل التقدم الاقتصادي وتسيطر على المجتمع بأسره بعد أن كانت تعمل في فورات محدودة أو في قطاعات عصرية ضيقة • ويصبح التقدم هو الوضع الطبيعي للمجتمع • فالانطلاق كما يعرفه « روستو » : « هو الفترة التي تتلو زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر » • (٥٠ ، ص ١٢ ــ ١٣)

ويحدد « روستو » ثلاثة شروط مترابطة من أجل تحول المجتمع الى مرحلة الانطلاق وهي : (١ ٤، ص ٢٠٤ ــ ٢٠٥)

١ ــ ارتفاع في نسبة الاستثمارات الانتاجية من ٥٪ الى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي (أو صافي الانتاج القومي) .

٢ ــ خلق قطاع رائد أو أكثر من قطاعات الصناعة التحويلية التي تتصف بمعدلات نمو عالية من أجل تقدم المجتمع .

٣ ــ تكوين جهاز سياسي ــ اجتماعي ومؤسسي قادر على استغلال اتجاهات التوسع للقطاع الحديث ، وكذلك استغلال كل الامكانات المتوافرة للانطلاق التي تعطي النمو ظاهرة الاستمرار .

ويؤكد « روستو » أن مرحلة الانطلاق تبدأ عادة بوجود حافز من نوع معين، قد يكون في شكل ثورة سياسية تؤثر مباشرة في ميزان القوى الاجتماعية والقيم الاجتماعية الفعالة ، وفي طبيعة المؤسسات الاقتصادية ، وتوزيع الدخل ونمط الاستثمار ونسبة لابتكارات الممكنة في التطبيق العملي . كالثورة الصينية مثلا ، وقد يكون الحافز في شكل ابتكارات تكنولوجية (من ضمنها المواصلات) والذي يحرك مجموعة من التوسعات الثانوية في القطاعات الحديثة وله امكان تأثيرات اقتصادية خارجية قوية يمكن للمجتمع استغلالها . ويمكن أن يأخذ شكل ظرف خارجي موات مثال ذلك عندما فتحت الاسواق البريطانية والفرنسية للأخشاب السويدية في الستينات من القرن الماضي (١٨٦٠) أو ارتفاع في أسعار سلع التصدير وإدخال رؤوس أموال ضخمة كما في حالة الولايات المتحدة في الأربعينات من القرن الماضي ، في كندا والاتحاد السوفييتي في منتصف تسعينات القرن الماضي (١٨٩٠).

وقد يكون العكس تماما أي نشوء ظروف دولية غير مواتية مثل تدهور شروط التبادل التجاري ، أو توقف التجارة الخارجية بسبب الحرب وهذا الظرف يفرض على الدول تطويرا سريعا لانتاج سلع بديلة لأخرى كانت مستوردة مثل حالة الأرجنتين واستراليا في الثلاثينات وأثناء الحرب العالمية الثانية . (٧٢ ، ص ٨٢)

وهكذا فالمجتمعات تنتقل الى عصر الصناعة نتيجة لمتغير خاص بها ، وقد يكون ايجابيا أو سلبيا . ويتطلب الأمر في كل الحالات وجود فئة من المنظمين ،

او صفوة من أجل استغلال ذلك الحافز ، وأن توجد مرونة لدى المجتمع • اي وجود امكانية الحراك الاجتماعي • ويعتقد « روستو » أن عملية الانطلاق بثورة صناعية من أجل اعطاء نتائج هامة وسريعة ، إلا أن ذلك لا يمنع من قيام الثورة في القطاع الزراعي •

ويحدد « روستو » تواريخ الانطلاق ـ بشكل تقريبي ـ لكثير من الدول حسب الجدول التالي :

الدولة	تاريخ الاقلاع	الدولة	تاريخ الاقلاع
بريطانيا	١٧٨٣ ـ ١٨٠٢	روسيا	١٨٩٠ ـ ١٩١٤
فرنسا	١٨٣٠ ـ ١٨٦٠	كندا	١٩٨٦ ـ ١٩١٤
بلجيكا	١٨٣٣ ـ ١٨٦٠	الارجنتين	١٩٣٥(*)
الولايات المتحدة	١٨٤٣ ـ ١٨٦٠	تركيا	١٩٣٧(*)
المانيا	١٨٥٠ ـ ١٨٧٣	الهند	١٩٥٢(*)
السويد	١٨٦٨ ـ ١٨٩٠	الصين	١٩٥٢(*)
اليابان	١٨٧٨ ـ ١٩٠٠		

رابعا ـ مرحلة النضوج أو السير نحو النضوج :

يعرف « روستو » النضوج بأنه : « المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانطلاقية ، وعلى تمثل أحدث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني ، وتطبيقها على جانب كبير من موارده ، إن لم يطبقها على هذه الموارد كلها » • (٥٠ ، ص ١٥)

يتصف المجتمع في هذه المرحلة بارتفاع معدلات الاستثمارات ، حيث تتراوح ما بين ١٠ ـ ٢٠٪ من الدخل القومي متجاوزة معدل الزيادة السكانية • وتحدث

(*) مرحلة الانطلاق بالنسبة لهذه الدول لم تنته بعد .

تغيرات جوهريـــة في القطاعات الاقتصاديـــة ، حيث تتناقص أهمية بعض القطاعات ، وتظهر قطاعات جديدة تكون ذات أهمية في زيادة الانتاج ، وتتنوع الصناعات الحديثة في هذه المرحلة ، ويزداد الانتاج فتصبح ظاهرة النمو التي يمكن ملاحظتها من الخارج طبيعية لدى المجتمع .

ومن أجل الوصول الى مرحـلة النضج ، لا بد من مرحلة انتقالية تختلف مدتها من دولة الى أخرى ، وهي حسب رأي « روستو » تمتد بين ٥٠ ــ ٦٠ عاما . ويرى « روستو » ، أن انكلترا مرت بهذه المرحلة سنة ١٨٥٠ ، وأمريكا سنة ١٩٠٠ . والمانيا وفرنسا في سنة ١٩١٠ ، واليابان سنة ١٩٤٠ ، أما الاتحاد السوفييتي فقد مر في مرهذه المرحلة سنة ١٩٥٠ . (١٣ ، ص ٨٧)

ان الحديث هنا يدور في الحقيقة عن مرحلة خلق الصناعة الثقيلة . ويتصرف « روستو » بالحوادث التاريخية ، على هواه ،فيخلط مرة أخرى ، أشياء مختلفة نوعيا (من حيث الكيف) كالتصنيع الرأسمالي والتصنيع الاشتراكي ، ويتجاهل الطبيعة الاجتماعية ، ــ الطبقية للبنية الاجتماعية .

خامسا ــ مرحلة الاستهلاك الجماهيري الوفير :

يتركز اهتمام المجتمع ، في هذه المرحلة ، على قضايا الاستهلاك ورفاهية السكان بالمعنى الواسع لهذه الكلمة . وتتميز هذه المرحلة بزيادة الانتاج وتنوعه بشكل رئيسي ، وبخاصة إنتـاج السلع ذات الاستعمال الطويل (السـيارات ، أجهزة التلفزيون .... الخ) وتزداد قدرة المواطنين على الشراء أو على الأقل تظهر فئة كبرى تشارك في ذلك ، ويقبل الأفراد على استهلاك السلع الكمالية ويتحقق الرفاه الاجتماعي ، فينعم الأفراد بمزيد من الخدمات الصحيـة والتعليميـة والترفيهية والضمان الاجتماعي ، ويضعف عندهم حافز الربح ، ويتجه الافراد في العمل نحو قطاع الخدمات .

يقول « روستو » : إن الولايات المتحدة الامريكية أو لمن دخل هـذه

المرحلة ، تلتها بلدان أوروبا الغربية فاليابان ، أما الاتحاد السوفييتي ، حسب رأي « روستو » فيقف على عتبة هذا العصر .

ويؤكد « روستو » أن وصول الاتحاد السوفييتي الى مستوى الاستهلاك الوفير ، سيؤدي الى انحلال وسقوط البناء الاشتراكي . والشيوعية « تميل بجوهرها الى السقوط في عصر الاستهلاك الجماهيري الواسع » . (١٢٧ ، ص ١٣٣)

وقد عبر « روستو » في كتابه « نظرة من الطابق السابع » عن أمله في أن الدول الاشتراكية ستعود الى النظام الرأسمالي . وكرئيس لمجلس التخطيط السياسي ـ هذا المجلس الذي هو « المركز العقلي » للادارة في الحكومة الامريكية ـ ينصح « روستو » حكومة الولايات المتحدة الامريكية باستخدام المساعدة الاقتصادية كوسيلة لتفتيت الدول الاشتراكية وتجزئتها . ويطلق على المساعدة الأمريكية اسم « توظيف جديد ، وطويل لأجل لرؤوس الأموال » . (١٢٨ ، ص ٣٢) وهذا ما حصل بالفعل .

وينسب « روستو » مرحلتي النمو الاقتصادي ، الرابعة والخامسة الى « المجتمع الصناعي الموحد » . ينتبأ بمرحلة قادمة « ما بعد المجتمع الصناعي » لم تتضح معالمها بعد ، غير أن السمة العامة ـ كما يقول ـ قد تتجه نحو العناية بالأسرة ، وزيادة الانجاب ، وما الى ذلك .

تقويم نظرية « روستو » :

قد يتكون عند بعضهم ، انطباع ، بأن « روستو » حين يتحدث عن الدور الحاسم للدلائل (المقاييس) التكنيكية ـ الاقتصادية في تطوير المجتمع ، يتمسك ، ولو بشكل محدود ، بوجهة النظر المادية . غير أن هذا الانطباع خادع . إذ أن « روستو » حين يتحدث عن الاقتصاد فهو يقصد تركيبه حسب الفروع ، الدخل

القومي ، أسلوب الاستهلاك وغير ذلك . وهو يجهد في تحاشي المسألة المتعلقة بنظام علاقات الانتاج بشكل ملكية أدوات الانتاج ووسائله . وبذلك يسهل على نفسه مهمة نفي دور الاقتصاد الرئيسي في منظومة العلاقات الاجتماعية . يقول « روستو » : « المجتمعات الانسانية هي عضويات تتفاعل جميع عناصرها مع بعضها بعضا ، وإن العوامل ذات الصفة الاقتصادية لا تلعب دورا رئيسا متميـزا ولو الى حد ما » (١٢٩ ، ص ١٠) .

فروستو لا يعترف بقانون الدور الحاسم لشكل إنتاج الخيرات المادية في تطوير المجتمع . ويعارض هذا المبدأ الجذري للفهم المادي للتاريخ ، بنظرية اصطفائية الحوادث ، تقول إن تقدم المجتمع متوقف على عوامل كثيرة متكافئة ، ويذكر الى جانب الاقتصاد ، من هذه العوامل : السياسية ، والثقافة ، والسيكولوجيا وغيرها ، وكأن هذه العوامل متساوية في الأهمية ، وتؤثر بشكل متساو في سير التاريخ .

أن نظرية العوامل هذه تكدس الظواهر الاجتماعية الهامة وغير الهامة في كومة واحدة (في كيس واحد) ، فاتحـة بذلك الطريق أمام المنطق الذاتي والأهـواء الشخصية . وفي نهاية الأمر يفضل « روستو » ، وأنصار نظرية العوامل بشكل عام ، العامل الايديولوجي كأساس حاسم للأحداث التاريخية كاشفين بذلك حقيقة أفكارهم المثالية . فروستو لا يعترف بالقوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي ، ويرى أن أسباب انتقال المجتمع ، من شكل الى آخر ، أو من مرحلة الى أخرى ، هي تغير وعي بعض الشخصيات البارزة أو الأقلية المبتكرة الآخذة بزمام المبادرة .

لقد واجهت نظرية « روستو » الكثير من الانتقادات ، من أهمها :

١ ـ تأكيده على الطابـع الحتمي لتطور المجتمعات وفق مراحل محـددة ومتعاقبة ، وهي مقولة تنطوي على مغالطة واضحة ، وذلك أن مبدأ الحتمية في التطور غير جائز التطبيق على المجتمعات الانسانية التي تتغير ، فقد تتقدم أو تتخلف حسب الظروف والأوضاع ، والأمثلة على ذلك كثيرة في هذا المجال . كذلك قد تختصر المجتمعات هذه المراحل ، أو تدمج مرحلة مع أخرى ، فكثير من المجتمعات

التنمية حققت نموا واضحا دون المرور بالمراحل الخمس التي ذكرها « روستو » .

٢ ــ استقراؤه الناقص لتطور المجتمعات وتحديثها ، فنظريته مبنية على معايشته للمجتمعات الغربية دون المجتمعات النامية التي تتخلف عن الأولى الأمر الذي يفرض سبيلا مختلفا في التنمية . إذ ليس من الضروري أن تسير البلدان النامية بالطرائق نفسها التي سارت بها الدول الغربية فالأوضاع والظروف تختلف من دولة الى أخرى ، وما يصلح لدولة قد لا يصلح لأخرى .

٣ ــ تبسيطه لعملية التطور والتحديث عامة ، ففي نظريته « تفاؤل خطر » حسب تعبير « ستيفن انك S.Enks » وهو أمر يفتقر الى الموضوعية . فعملية التطور عملية معقدة وصعبة ، وليست مجرد عبور مراحل زمنية مجردة أو في متناول المجتمعات كافة .

٤ ــ تجاهله لدور الاستعمار في التخلف ، وتجاوز العلاقات اللا متكافئة بين المجتمعات . وهي حقيقة ظاهرة للعيان تنبه إليها بعض المنظرين في التحديث .

فنراه يكتب بأن هناك سببا هاما لتطبيق القوة العسكرية على المستعمرات وهذا السبب غير مرتبط بتوازن القوى في أوروبا ، بل هو مرتبط بالأحوال المجتمعية السائدة في البلاد المستعمَرة (بفتح الميم) نفسها . فان المستعمرات كانت تؤسس أحيانا لا لتحقيق هدف هام من أهداف السياسة القومية ، ولا حتى لاستبعاد قوة اقتصادية منافسة ، ولكن لملء فراغ ما أي لتنظيم مجتمع تقليدي عاجز عن تنظيم نفسه أو غير راغب في ذلك . (٩٨ ، ص ٢٠٧)

٥ ــ عدم الدقة في تحليل خصائص كل مرحلة من المراحل ، حيث يبدو عدم وضوح في الفصل بين خصائصها ، ويبدو هذا التداخل في وصفه لسمات مرحلة الانطلاق وسمات مرحلة التهيؤ للانطلاق من جهة ، وسمات مرحلة الاتجاه نحو النضوج كما تبين سابقا .

٦ ــ إطلاق بعض الأحكام التعسفية في تحديد تواريخ مرحلة الانطلاق

لبعض المجتمعات ، وحيث نجد « كوزنيتش Kuzneta » و « هباكوك Habakkuk و « دين Deane » وغيرهم يرفضون التسليم بأن الاقلاع في بريطانيا قد تم نحو ١٧٨٠ ، بل يجدون أن النمو الذي عرفته بريطانيا حتى الحرب العالمية الأولى كان بطيئا نسبيا لكنه متواصلا .

كما أنه أخطأ في بعض الخصائص التي ميز بها مرحلة الاستهلاك الوفير التي تتحول فيها الأيدي العاملة الى قطاع الخدمات ، وتتحول الدولة الى دولة الرفاه — قد تحقق في بعض الدول النامية مثل الكويت والسعودية والامارات العربية وبعض الدول النفطية الأخرى . في حين أن « روستو » يضع مثل هذه الدول في المرحلة التقليدية وفي أحسن الحالات في مرحلة التهيؤ للانطلاق . ويعني ذلك أن هناك سبلا أخرى وامكانات تسمح لها بتحقيق عملية النمو .

٧ — التناقض المنطقي في تقرير بعض الحقائق بالنسبة لمقولة « الحافز » حيث يرى أن مرحلة الانطلاق تتسم بالتوسع الصناعي الذي يؤدي إليه حافز معين . وفي وصفه لحالة الولايات المتحدة يؤكد ان بناء السكك الحديدية واتساع التصنيع نتج عنهما الاقلاع أي أن اتساع التصنيع — حسب رأيه — سبب ونتيجة في آن واحد ، وفي ذلك تناقض ، إذ لا يعقل أن يكون المعلول علة لنفسه في الوقت ذاته . (٤١ ، ص ٢٠٩)

وخلاصة القول ، إن نظرية « روستو » قد سادها الغموض أحيانا ، وتعاني من تداخل ملامح المراحل فهناك خصائص تتكرر في أكثر من مرحلة ، ولا تنطبق إلا على حالة المجتمعات الغربية ، وتنطوي على هدف ايديولوجي معروف ، متجاهلة أثر الاستعمار في تخلف البلدان النامية . ومع ذلك فقد اكتسبت شهرة عالمية واسعة وما زال صداها يتردد حتى يومنا هذا .

اتجاهات تحديثية اخرى :

هناك عدد من الاتجاهات التحديثية تعالج أجزاء وعناصر معينة في عملية

التحديث وتراها ضرورية أو كافية لاحداث التغير والتطور الشامل • فقد ركز كل من « ايسنشادت Eisenstadt » و « هنتجتون Huntington » على التحديث السياسي لوصف انتقال المجتمع والسلطة من مرحلة تقليدية الى أخرى حديثة خاصة • والتحديث السياسي عامة يعني ترشيد السلطة والتمايز في الأبنية واتساع المشاركة السياسية كما يعني تبديل السلطة السياسية التقليدية بالسلطة السياسية الوظيفية • (٧٣ ، ص ٥١ ــ ٥٢) •

أما « كنجزلي ديفز K. Davis »فقد أكد على الجوانب الديموغرافية للتحديث • مقارنا بين المجتمعات النامية والمجتمعات الحديثة في هذا الجانب ، حيث يرى أن الزيادة السكانية لدى المجتمعات الحديثة قد صاحبها زيادة في الموارد ، بعكس ما هو سائد في المجتمعات النامية اليوم ، ويصل الى نتيجة مؤداها أن الاتجاه السكاني الحديث يؤكد على الزيادة البطيئة • أي أن على المجتمعات النامية أن تستجيب الى تخفيض نسبة الزيادة ، نظرا لانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، ولا يخفى أن هذا الاتجاه العام قد نادى به « مالتوس Malthus » من قبل •

ويرى « ليرنر Lerner » أن التحديث يشير الى عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها الى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا •

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في تعريف التحديث ، فان هناك اتفاقا على أن أفضل مدخل لذلك هو معالجة التحديث بصفة عملية تتكون من مدلولات هامة منها :

١ ــ النمو الاقتصادي •

٢ ــ المشاركة السياسية •

٣ ــ درجة مرتفعة من الحراك الاجتماعي والحراك البيئي •

٤ ــ تغيرات في الشخصية والسلوك الفردي بما يتناسب مع متطلبات

وتعد هذه العمليات مقبولة من حيث إنها عالمية واجرائية وتمتد على سلسلة من أربعة عناصر هي : التحضر ، انتشار التعليم الجماهيري ، والمساهمة في وسائل الاعلام الجماهيري ، والمساهمة السياسية . وتجاه « ليرنر » يوحي بالمركزية الثقافية التي تنطلق من الحضارة الغربية كهدف للتحديث كما أن منهجه القائم على تأثير وسائل الاعلام والاتصال يظهر التغير وكأنه يأتي من الخارج ففي كتابه التحديث في الشرق الأوسط قسم مراحل تطور المجتمعات الى تقليدية وانتقالية وحديثة وعد المجتمعات موضوع الدراسة وهي تركيا ولبنان ومصر وسوريا والأردن وايران في المرحلة الانتقالية ولكنها تختلف في مدى حركتها ضمن الانتقالية وهي تقريبا حسب هذه الأسبقية في الدراسة قسمها أيضا الى مراحل فتركيا أعلاها في الانتقالية . وأوضح أنه بنى ذلك بسبب قرب تركيا من أوروبا وحركة « كمال آتاتورك » وهو لا ينكر أن التغريب يعني التحديث ، وأن التطور الغربي هو تطور عالمي لأن الخطوات التي مر بها تطور المجتمعات الغربية نحو التحديث هي ما يجب أن تمر به كل المجتمعات الانسانية : فزيادة التحضر تهدف الى رفع نسبة التعليم وارتفاع التعليم يقود الى زيادة التعرض لوسائل الاعلام والاتصال والتعرض المتزايد لوسائل الاعلام يتبعه تزايد في المشاركة الاقتصادية (ارتفاع مستوى دخل الفرد) والمشاركة السياسية (حق التصويت) . وهذا النموذج الذي تطور في الغرب هو حقيقة تاريخية وقد ظهر تقريبا في كل المجتمعات المتجهة نحو التحديث بغض النظر عن اختلافات اللون أو العنصر أو العقيدة . (١١٥ ، ص ١٦) .

ركز « ليرنر » على الشخصية المتحركة فقد يكون التحرك فيزيقيا بالانتقال من المزارع الى المدن والمصانع ويتبعها بالتأكيد حركة اجتماعية حيث تظهر مؤسسات ونظم مناسبة للعملية . والشخصية المتحركة والديناميكية تتميز بقدرة عالية على الاندماج (أو التقمص) مع المجالات الجديدة في البيئة . إذ يلاحظ « ليرنر » أن التحديث يتم في مجتمعات الشرق الأوسط التي أجرى فيها دراسته المقارنة عن التحديث ، بفضل أفراد يتمكنون من الوصول الى موقع يمكنهم من ادراك الموقف

ادراكا واسعا ومن هنا يمكنهم أن يتحولوا الى مساهمين في عمليات اجتماعية وسياسية أشمل ، وليس بفضل الانتماء الى أسرة أو قبيلة أو قرية معينة • ولهذا يرى «ليرنر» أن فكرة المساهمة من الأفكار الرئيسة المطلوبة للتحديث • وهي قيمة غربية حديثة ساهمت في بلورتها وسائل الاعلام • وتساعد على تأكيد الحراك الى أعلى وتعين الأفراد على التغلب على الحواجز التي تعوق حركتهم تلك •

لقد بنى « ليرنر » فرضياته على أسس سيكولوجية بحته استنبطها من المقابلات ، واستعمل مفاهيم غامضة مثل (الحساسية المتحركة Mobile Sensibitity) أي الاستعداد التقمصي لتجربة حياة جديدة • كما أنه لم يوضح في دراسته دور الحكومة أو الدولة : ومن هنا يفشل نسقه • فمن المعروف مثلا أن الدولة هي التي تحول وسائل الاعلام ، وتقيمها ، وتبادر بوضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتعليمية • ومع ذلك فسيكون لبعض المفاهيم التي ابتكرها « ليرنر » دور رئيس في دراسة التحديث وذلك مثل مفاهيمه عن التحضر ، والتعليم والتعرض لوسائل الاعلام ، وزيادة مستوى الدخل ، وما يرتبط بذلك من مفاهيم المشاركة والمساهمة •

ويؤكد « أليكس انكلز A. Inkeles » على الجانب السكيولوجي في عملية التحديث وهو صاحب فكرة « أن تحديث الانسان هو وسيلة تحديث المجتمع » وذلك عن طريق تحديد الأهداف والاتجاهات والقيم والمشاعر بطريقة حديثة والبعد عن التقليدية •

يعدد « انكلز » بعض الصفات المتوجب توافرها في الفراد الحديث وتشمل القائمة على معايير ومقاييس معينة أهمها • (٧٢ ، ص ٨٦ ــ ٨٧) •

١ ــ انفتاح على الجديد فالشخص التقليدي منغلق وعدائي تجاه الجديد بخاصة في البداية مثال ادخال آلات جديدة أو أدوية ووسائل علاجية جديدة فهي تقابل بالتأكيد بالرفض •

٢ ــ الاستعداد للتغير الاجتماعي وهو أبعد من الانفتاح على الجديد ففي هذه الحالة يرضى بتغيرات لا تشمله هو فقط فهي تغيرات اجتماعية تشمل البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي مثل المشاركة السياسية ، الحركة الاجتماعية والفيزيقية (الهجرة) ومساهمة المرأة في العمل .

٣ ــ نمو الأفكار وقدرة الفرد على تكوين أفكار والتمسك بها ويعني أيضاً شعوره بتنوع الاتجاهات والآراء المحيطة به .

٤ ــ معيار المعلومات ــ وهو مرتبط بتكوين الأفكار ــ أن يكون الفرد نشطا في الحصول على الحقائق والمعلومات التي يبني عليها الأفكار والآراء .

٥ــ النظرة والموقف من الزمن أو التاريخ ، فالفرد الحديث أكثر توجها الى الحاضر والمستقبل .

٦ ــ الفعالية والتأثير في البيئة أو السيطرة عليها بمعرفة قوانين الطبيعة . وقد طرح « انكلز » على العينة المدروسة سؤالا حول قدرة الانسان على فهم أسباب الكوارث المختلفة مثل الفيضانات والجفاف والأوبئة .

٧ ــ التخطيط وفيه قدرة على التنبوء بما يمكن فعله في المستقبل مرتبطة بالفعالية أيضا .

٨ ــ السببية في تفسير الظواهر والتقليل من الصدفة التي تثبت عجز الانسان عن السيطرة على بيئته .

٩ ــ التقويم والتثمين الايجابي للقدرة الفنية والتكنولوجية وعدها أساسا لتوزيع المكافآت .

١٠ ــ الطموحات التعليمية والمهنية أي نوع التعليم والمهنة التي يتوق اليها الفرد من أجل أبنائه وتوجيههم أكاديميا ومهنيا فالفرد الحديث يفضل العلوم والتكنولوجيا أكثر .

١١ ــ احترام الكرامة الشخصية للآخرين والانسان يحترم كرامة الضعفاء والمضطهدين بالذات .

وقد استعمل « انكلز » أكثر من منظور لتحديد حداثة الفرد وتقليديته فهناك مواقف اجتماعية أخرى مثل الموقف من حجم الأسرة ، والمرأة وعملها خارج المنزل ، والمشاركة السياسية والسلوك الاستهلاكي ، أخلاقيات العمل ... الخ . يمكن أن تكون معايير لقياس الحداثة والتقليدية في المجتمعات المختلفة وأفرادها . (١١٣ ، ص ١٥ ــ ٣٠)

ولكن كيف يمكن أن يكتسب الفرد هذه السمات ؟ وكيف يمكن نشرها على أوسع نطاق ؟

يجيب « أنكلز » إن سمات التحديث يمكن اكتسابها عن طريق :

١ ــ التعليم .

٢ ــ البيئة الحضارية .

٣ ــ الاتصال الجمعي .

٤ ــ تنمية المحليات والنظام البيروقراطي .

٥ ــ التصنيع وغيرها من الأنشطة الانتاجية .

وتذهب « أتيزوني E. Etzioni » الى أن الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث يخضع لعدة شروط منها :

١ ــ قيام ثورة ديموغرافية تؤدي الى انخفاض نسبة المواليد والوفيات مما يؤدي الى تقليص حجم الأسرة .

٢ ــ إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاجتماعي S. Stucture تؤدي الى الحراك الاجتماعي والمهني ، وانشاء مؤسسات اجتماعية متطورة تستوعب المتغيرات الجديدة .

٣ ــ توسيع قاعدة الثقافة الجماهيرية عن طريق التوسع في المؤسسات التعليمية وتطوير وسائل الاعلام .

٤ ــ توسيع نطاق التخصص في العمل واستغلال القدرات العلمية والعملية .

٥ ــ التوسع في مجال التصنيع ، والمؤسسات الاقتصادية عموما .

٦ ــ تطبيق مبدأ العقلانية في المجالات الفكرية والعملية .

وهي شروط ــ كما تعتقد اتيزوني ــ لازمة لعملية الانتقال من التقليدية الى الحداثة ، وهي تتفق ــ الى حد ما ــ مع ما ذهب إليه « روستو ومور » وغيرهما من التحديثيين .

وقد توصل « برناردبارير B. Barber » في دراسته عن «التغير وأنظمةتكوين الطبقات » من خلال المقارنة بين المجتمع الحديث والتقليدي ، أن الأخير يتصف بالانغلاق الطبقي ، فالتحديث يتطلب انفتاحا طبقيا على غرار ما هو سائد في المجتمعات الغربية التي تتصف بسهولة الحراك الإجتماعي ، ويضرب مثلا التغيرات الطبقية التي حدثت في كل من بريطانيا وفرنسا .

ففي عصر الاقطاع وبداية العصور الحديثة كانت الصفة السائدة في كليهما أقرب الى الانغلاقية الطبقية . فقد كانت العادات والمؤسسات السائدة لا تفضل التحرك الطبقي ، نظرا لوجود متغيرات محدودة مثل الفروسية ، إلا أنه بعد مضي وقد طويل تعددت المتغيرات فزادت فرص التغير الطبقي ، وهكذا أخذت كل من بريطانيا وفرنسا بالتحرك الطبقي بخاصة اليوم في عصر الصناعة . إلا أن « باربر » يعترف بأنه من الصعوبة وضع تاريخ محدد لتغير نظام الطبقات المغلقة الى نظام الطبقات المفتوحة في كل من فرنسا وبريطانيا . (٤١ ، ص ٢١٢)

وتجمع معظم الاتجاهات التحديثية على أن المجتمع الأمريكي يعد النموذج الكامل للتحديث . وأن التغيرات الهامة قد استنفدت ، وظهر اتجاه نحو التوازن من خلال تأدية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية دورها في المجتمع ، ولذا نجد

بعض التحديثيين ينتقدون الانتفاضات الاجتماعية والحركات الطلابية وغيرها . ويعدونها انتكاسات مؤقتة وزائلة في إطار مسيرة المجتمع الحديث ، ولا تشير الى بداية تغيير جذري في الاخلال بتوازن المجتمع القائم على النفعية العالمية ، والتضخم الاقتصادي والمتسم بالعدالة والمساواة والرفاه الاجتماعي .

وخلاصة القول ، يتبين أن الاتجاهات التحديثية متعددة المداخل في تناولها لعملية التحديث والطريق الموصلة إليه . فهي تركز على جانب أو أكثر من جوانب التحديث مما عرضها الى انتقادات عدة .

تقويم عام للنظريات التحديثية :

يتبين مما سبق ، أن النظريات التحديثية ترى بوجه عام ، أن التحديث هو عملية نقل انماذج المجتمعات الغربية الى المجتمعات النامية ، تلك النماذج المتضمنة في نقل التكنولوجيا ، والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ـ المؤسسية . أي « التغريب » . فالمجتمعات الغربية نماذج مثالية يجب أن تتجه إليها ثقافات العالم ومجتمعاته ، ويجب أن تعمل لتقليدها والوصول الى شكلها الموجود . وفي ذلك طمس للاختلافات الايديولوجية ، بين المجتمعات والاعتماد على الحتمية التكنولوجية في التطور ، متجاهلة تباين الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية ، ومصادرة الوسائل والطرائق الأخرى ، المتعددة الموصلة الى عملية التنمية . يقول بعض الناقدين : « إن نظرية التحديث تجعل النموذج الأوروبي خاليا من الشوائب ، وليس هذا واقع التجربة ولا حتى متوسط تجارب عدد من الدول الأوروبية (لو أخذ الأحسن من كل تجربة) بل هي صورة رومانسية للثورة الصناعية ونتائجها » . (٧٣ ، ص ٨٩) .

وهذا يعكس مركزية ثقافية لاتخلو من شعور بتفوق عنصري . بخاصة حين يطابقون بين كلمتي حديث وغربي . كما ينكرون أي تاريخ أو ثقافة سابقة للمجتمعات التقليدية .

هناك ركيزتان لنظريات التحديث هما النمو الاقتصادي والتصنيع . فالنمو الاقتصادي المحدود ـ ناهيك عن التنمية الاقتصادية ـ عملية صعبة التحقق في الظروف التي تعيشها شعوب البلدان النامية لأن تراكم رأس المال وتدويره بالطريقة التي حدثت في أوروبا لن تتكرر ، فالدول الأوروبية استعمرت كثيرا من الدول غير الأوروبية وجعلت منها مصدرا للمواد الخام الرخيصة والأيدي العاملة المريحه والرخيصة أيضا . لذلك من الضرورة أن تعتمد الدول النامية على الجهد البشري والعمل الجماعي وتقلل من اعتمادها في التغير والتنمية من تراكم رأس المال والذي لم يأت إلا من معونات وديون خارجية بسبب الشروط التجارية غير المتكافئة بين شعوب البلدان النامية والدول الصناعية . كما أن بعض التحديثيين أفصحوا عن ضرورة تطبيق أشكال الاقتصاد الرأسمالي الغربي من أجل تحقيق التغير والتنمية دون أي اعتبار لمحدودية الموارد عند دول البلدان النامية والتي تحتاج الى ترشيد ولا بد أن تخطط ـ مثال ذلك « روستو » الذي ربط التنمية الاقتصادية ـ أي الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى أعلى ـ بعدد من الشروط مثل : ظهور البنوك والمؤسسات التي تتولى تعبئة رؤوس الأموال وتوظيفها وزيادة الاستثمارات وظهور فئة من الناس تتصف بروح الاقدام والتجديد في المجالات المختلفة . (٢٥ ، ص ٧١)

يقود النمو الاقتصادي الى الوصول الى الثورة الصناعية وهذه هي المرحلة النهائية لتطور البشرية . ورغم أن الثقافات كانت مختلفة ومتعددة لكنها في هذه المرحلة تصل كلها الى مصير وقدر مشترك وتنغلق الدائرة على أي تغييرات بنائية جديدة حيث ينظم ويؤسس Institutionalize التغير . وتشترك المجتمعات الصناعية بسبب التصنيع في عدد من الخصائص المتشابهة رغم أي اختلاف في نظام الحكم أو الايديولوجية ،فهناك تشابه بين الاداري الامريكي والسوفييتي في المصنع . (٧٢ ، ص ٩٠)

لقد انشغلت النظريات التحديثية كثيرا في الكشف عن أوجه الاختلاف بين المجتمعات النامية ، والمجتمعات المتقدمة بدلا من الكشف عن أوجه التشابه بينها . ودون أن تتعمق في تحليل الأسباب التي أدت الى « التقليدية » وتجذيرها ، متجاهلة

دور الاستعمار في ذلك . وبالتالي فان المنظور التحديثي يعجز عن ادراك « جوهر التقليدية » ناهيك عن كيفية تحديثها ، لأنها قائمة على فهم تاريخ المجتمعات الغربية ، لذا تطلب من المجتمعات النامية أن تتبع مراحل تطور المجتمعات المتقدمة ، والاقتداء بها من أجل الوصول الى « الحداثة » ، الأمر الذي يبقي المجتمعات النامية في « ديمومة التبعية » . (٤١ ، ص ٢١٤)

وهي تؤكد أن التحديث لا يرد إلا على صورة واحدة ، وطريقة واحدة موصلة إليه هي « صورة المجتمع الغربي » ، وطريق التصنيع على النمط الغربي وبالتكنولوجيا الغربية .

أي إنها تنفي أية تنمية بديلة قد تقوم بها المجتمعات النامية . عدا التنمية التي رسمتها ، فمستقبل المجتمعات النامية يتجسد في صورة المجتمعات الغربية ، ويأتي ذلك عن طريق النقل والمحاكاة من أجل التحديث . لذا يكون التحديث ، والحال هذه ، هو « تنمية مغتربة » وهي تنطوي على ايديولوجية معينة لم تعد خافية على أحد . وفي كل ذلك تجاهل للاختلاف الثقافي بين المجتمعات ، والتفاوت في الموارد وتنوعها التي تحدد متى وكيف تتم عملية التغير الاجتماعي .

الفصـــل الخامس

عوائق التغير الاجتماعي

- العوائق الاجتماعية .
- العوائق الاقتصادية .
- العوائق الايكولوجية .
- العوائق السياسية .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

عوائق التغير الاجتماعي

إن التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها . إلا أن هذه المجتمعات تختلف في درجة استجابتها لعملية التغير الاجتماعي ، فبعضها يظهر التغير فيه على درجة واسعة وعميقة وبعضها يظهر مقاومة شديدة له مما يؤدي الى ضيقه وسطحيته . وهذا الاختلاف يعود الى وجود بعض العوائق التي تتواجد في مجتمع دون آخر .

وهذه العوائق متعددة ومختلفة ويمكن تقسيمها الى اربعة أقسام هي : (٤١ ، ص ٢١٩ ــ ٢٣٦)

١ً ــ العوائق الاجتماعية .
٢ً ــ العوائق الاقتصادية .
٣ً ــ العوائق الايكولوجية .
٤ً ــ العوائق السياسية .

كما أن كل قسم من هذه الأقسام تندرج تحته جملة من المتغيرات الفرعية متفاوتة في تأثيرها في عملية التغير الاجتماعي .

اولا ــ العوائق الاجتماعية :

هناك عوائق اجتماعية متعددة تقف أمام التغير الاجتماعي ، وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة وأهم هذه العوائق ما يلي :

١ ـ الثقافة التقليدية :

يرتبط التغير الاجتماعي الى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة . فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام ، تقف عثرة في وجه عملية التغير الاجتماعي . إذ يصعب القضاء على عادات وتقاليد وقيم متبعة واحلال عادات وتقاليد وقيم جديدة مكانها . وبقدر ما تكون الثقافة التقليدية منتشرة وراسخة ومتأصلة في المجتمع بقدر ما تكون عملية التغير صعبة ومعقدة .

فالايديولوجيات المحافظة التي تقوم على تقديس القديم تقاوم كل تجديد أو تحديث . وتسود هذه المعتقدات بخاصة عند كبار السن الذين عايشوا أوضاعا مختلفة عن الأوضاع الحالية ، مما يؤدي الى الجهل بالتجديد ، والتحديث عامة ، وقديما قيل « من جهل شيئا عاداه » .

وقد بين « أوجبرن » أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكية ـ ثبات ـ العادات والتقاليد كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي بوجه عام . (١٢٤ ، ص ١٢ ـ ٢٧)

فالأطفال المهاجرون يتعلمون عادات المجتمع الجديد على نحو أفضل وأسرع مما يفعله كبار السن الذين يكونون أكثر تمسكا بعادات المجتمع الذي هاجروا منه . ويخضع نظام القيم السائد لمؤثرات متعددة منها الدين والمعتقدات الأخرى السائدة التي ارتبطت به والتي أصبح لها قداستها بالنسبة للفرد وتؤثر في سلوكه واتجاهاته ، ولهذا تظهر المقاومة بشكل أوسع ، حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات التقليدية ، ففي الهند مثلا يعيش غالبية السكان في حالة سوء تغذية شديدة ، قد تصل في بعض الأحيان الى حد المجاعة ، ومع ذلك فان طائفة الهندوس يقدسون الأبقار ويحرمون ذبحها ، ويتركونها تتجول في الحقول والمزارع مع أن عددها يقدر بنحو ٣٠٠ مليون بقرة . (٣٦ ، ص ١٤٣)

ولا يقف الأمر عند حدتحريم ذبح البقر بل يحرم استخدامها في الزراعة أو استخدام مخلفاتها كسماد للأرض . اضافة الى أن هذه الأبقار تمد وسيلة أساسية

لنقل كثير من الأمراض والأوبئة ، وبالتالي تؤثر في مستوى الصحة العامة . وقد استغل المستعمرون الانكليز هذا المعتقد ، فكانوا يذبحون البقر ليلا ويلقونها في أحياء الهندوس مدعين أن المسلمين هم الذين قاموا بذبحها ، وذلك من أجل الايقاع بين الطائفتين الهندوسية والمسلمة .

وتؤدي القيم والمعتقدات السائدة في بعض البلدان النامية الى شيوع القدرية والتسليم بالواقع المادي المحيط بالانسان كقدر محتوم لا يستطيع الانسان أن يغير فيه ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغير هذا الواقع ، وتؤدي سيادة هذه التقاليد الى التقليل من شأن الحياة الدنيا وتمجيد الحياة الاخرى التي سيحياها الانسان بعد بعثه . والدارس للفلكور الشعبي في كثير من هذه البلدان يلاحظ سيادة التسليم بواقع الحال كقدر محتوم بل أحيانا تقدير هذا الواقع تقديرا عاليا . وتؤدي سيادة بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالنسط الحضاري الذي يعيش فيه الفرد الى خلق نوع من التقديس للاطار المادي الذي يعيش فيه ومن ثم عدم استعداده لقبول التغير . ويساعد انخفاض مستوى التعليم على سيادة مثل هذه القيم والمعتقدات ووضوحها وبالتالي تنخفض رغبة الفرد في التغير واستعداده لقبول فنون انتاجية جديدة أو أنماط حياة جديدة أو طرائق جديدة للعمل . فعلى الرغم من ثبات نجاح المحراث الحديدي وارتفاع قدرته بالنسبة للمحراث الخشبي القديم الا أن الفلاح الهندي في بعض مقاطعات الهند رفض استخدامه ، وذلك لربطهم بين الزراعة كنشاط وبين الارض ، ولقدسية الارض السائدة واعتقادهم أن المحراث الحديدي سوف يقابل كوم الارض بقسوة وشدة عن طريق تحطيمه لاجزاء التربة أما المحراث الخشبي فهو أكثر لطفا في معاملتها وبالتالي فهي سوف تكون أكثر كرما معه . (٨٠ ، ص ١٤٨) .

إن سيادة مثل هذه المعتقدات لدى بعض الطوائف يحول دون احداث عملية التغير والتقدم الاجتماعي عموما ، وبالتالي يمكن القول ان هناك قيما اجتماعية معطلة لعملية التغير الاجتماعي .

كما أن المحافظة على البناء الاسري المتعلق بالاسرة الممتدة من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ، بعكس بناء الاسرة الصغيرة ، أو الاسرة النووية . وفي دراسة عن العلاقات الاجتماعية في بعض الاسر الاردنية قام بها « مجد الدين خيري » على عينة مؤلفة من ٢٧٤ أسرة نووية تسكن في مختلف مناطق عمان السكنية توصل الى أن صغر حجم الاسرة يؤدي الى استمرار التقدم المهني والى اكتساب أنماط سلوكية واتجاهات جديدة . (٣٨ ، ص ١٣٢) .

فالاسرة الممتدة تتميز بالمشاركة الجماعية في الانتاج والاستهلاك فموارد الاسرة تصبح مشاركة لكثير من الافراد تبعد درجة قرابتهم ، فسيادة نظام الاسرة الممتدة يخلق واجبات بحكم التقاليد السائدة تجاه أفراد تبعد درجة قرابتهم عن رب الاسرة وبالتالي ينشأ لهؤلاء الحق في المشاركة في استهلاك موارد الاسرة . ونظام الاسرة الممتدة لا يتلاءم مع المجتمعات التي تدخل طريق النمو الصناعي ، لأنه يشكل قيدا على الحوافز لزيادة الانتاجية ، اذ أن بذل الجهد لزيادة الانتاج لا ينعكس على صاحب الجهد ذاته بل يشترك في نتاج هذا المجهود أفراد عديدون . ويؤدي هذا النظام الى ضياع في استخدام الموارد وفقدها ، وبالتالي اعاقة عملية التغير الاجتماعي . إن عملية التغير ترتبط الى حد بعيد ــ من هذه الناحية ــ بتكون الاسرة الصغيرة ، وهو نظام اجتماعي سائد في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

وهنا لا بد من الاشارة أيضا الى أن تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعوق عملية التغير الاجتماعي . ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الامية بين النساء ، حيث تصل الى أكثر من ٩٠٪ الامر الذي يحد من فاعلية المرأة وتهميشها في عملية التنمية الاجتماعية ، ومن الجدير بالذكر أن المرأة في المجتمعات العربية من الفئة المضطهدة ، بالاضافة الى فئة الاطفال والفقراء على حد تعبير « هشام شرابي » . (٥٧ ، ص ٨٨) .

ومهما يكن من أمر رسوخ العادات والتقاليد ومهما بلغ نفعها وصلاحيتها للجماعة فان التجربة الاجتماعية الجديدة بما تقدمه من مستحدثات وتغيرات لا بد

أن تأخذ طريقها الى الكيانات الاجتماعية المتواجدة حتى ولو أدى ذلك الى اعتراك بين القديم والجديد ، لأن هذا الاعتراك من شأنه أن يحدث انتفاضات ، ويستثبت فعاليات وديناميات وتنسية أنماط اجتماعية جديدة تشيع القيم الجديدة المستحدثة في البيئة الاجتماعية ، فينشب صراع بين القديم والمستحدث حتى يكتب النصر لما هو أكثر صلاحية وملاءمة للوضعية الاجتماعية . ولكن ينبغي أن نقرر أنه مادام للتقليد القديم درجة من الصلاحية لبعض أجزاء البيئة الاجتماعية ، فانه يظل متمسكا بكيانه ، مصرا على بقائه ، مستندا الى صلاحيته وآثاره . وكلما كان التقليد القديم صلبا راسخا متأصلا ظلت آثاره حتى بعد أن يظهر بمظهر جديد متمشيا مع التطور والتقدم الاجتماعي في النواحي التي تمس فاعليته . غير انه يجب ألا يفهم أن جميع القيم والنظم السائدة يجب أن تلغى أو أنها جميعا عائق للتطور الاجتماعي ، ذلك أن هناك بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالبنيان السائد من الممكن اذا أحسن استخدامها أن تكون عوامل دافعة للتقدم الاجتماعي .

ومهما يكن من أمر تنازع التقاليد فان هذا التنازع يفضي آخر الامر الى تفوق ما تراه الجماعة أكثر موافقة للحياة . وبفضل هذا التنازع تطهرت مثلا العقائد من الخرافات وكتبت الغلبة للتقاليد التقدمية الدافعة الى تقدم المدنية الانسانية . ويعبر عن هذه العملية باصطلاح عملية « الانتخاب الطبيعي » التي بمقتضاها تتغلب الانظمة الاصلح لبقاء الحياة الاجتماعية وتقدمها ، كما تخلد بعض التقاليد التي لا يستغنى عنها كونها ركنا هاما من أركان الاستقرار الاجتماعي .

٢ ـ طبيعة البناء العنصري والطبقي للسكان :

لطبيعة البناء العنصري والطبقي في المجتمع أثر كبير في قبول التغير الاجتماعي أو رفضه فقد يتكون المجتمع من مجاميع عنصرية لم تنصهر ، أو من هيئات وطبقات متعادية ومتصارعة ، وبينها تناقضات اجتماعية ، ومن ثم ينقسم المجتمع بصدد التغير الى مجموعات ، منها ما يؤيد التغير ومنها ما يعارضه ، وتكون النتيجة قيام حالة من التضارب الاجتماعي وعدم تقدم الاحوال والمستويات الاجتماعية .

ونظام الطبقات الاجتماعية الصارم يعوق عملية التغير الاجتماعي • لأن أنماط التفاعل فيها محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي • ففي بعض البلدان النامية يسود نظام الطوائف • وهو نظام جامد في التقسيم الاجتماعي والتوزيع الوظيفي • ولعل الهند هي المثال الواضح على سيادة هذا النظام ومدى تأثيره في عملية التغير الاجتماعي • اذ يسود المجتمع الهندي نظام هرمي جامد للطوائف ينقسم بموجبه المجتمع • ويخلق نظام الطوائف توزيعا جامدا للمهن والوظائف • فهو يجبر الانسان على أن يكتسب مهنة أبيه وأجداده ، فهو يخلق نظاما جامدا لتقسيم العمل وهو نوع من تقسيم العمل غير المنتج ويتلاءم هذا النظام مع المجتمعات التي تحل فيها المشكلة الاقتصادية عن طريق التقاليد ، اذ يضمن المجتمع بهذا النظام تخصص بعض أفراده في مهن معينة تنتج احتياجاته المحدودة من السلع والخدمات • وهو بالتالي لا يتلاءم مع مجتمع تتجدد حاجاته باستمرار •

وهذا النظام يعوق عملية الحراك الاجتماعي ، اذ بموجب هذا التقسيم الجامد لنظام الطوائف يمنع الاتصال والانتقال بين الطوائف الاجتماعية والمهن المختلفة • ويؤدي هذا النظام الى فقد كبير في الموارد عن طريق قتله الكفايات والمهارات المختلفة بإجبار الفرد على اتباع وظيفة معينة • ويأتي في أسفل الهرم الاجتماعي لنظام الطوائف طائفة يزيد عددها على ٥٠ مليونا ، وهي طائفة يحرم عليها السير في طرقات معينة أو الاقتراب من أماكن سكن أو عبادة الطوائف الاجتماعية العليا (فئة البراهما) ولا يسمح لها الا بأداء بعض المهن الحقيرة • (٨٠ ، ص ١٤٤) •

ومما لا شك فيه أن هذا النظام يعد عائقا كبيرا للتغير الاجتماعي بما يسببه من فقد في الموارد البشرية ، وقتل الكفايات بخاصة اذا علمنا أن الجزء الاكبر من العمال المهرة الهنود خارج الهند (في سيلان ، وبورما وشرق أفريقيا) تنتسب الى هذه الطوائف • ولقد ألغت الحكومة الهندية هذا التقسيم في أعقاب الاستقلال الا أنه مازال مستمرا تحت دافع العقائد والتقاليد الراسخة في المجتمع •

٣ ـ الميل للمحافظة على الامتيازات :

إن الخوف من التغير والرغبة في المحافظة على القديم يعمل على ابطاء حركة

التغير الاجتماعي . أو الى جموده أحيانا . فأنصار السياسات السلبية الرجعية يخشون التقدم ، ويأبون الاخذ بالتطور خوفا على امتيازاتهم وحقوقهم التي تهدد بالزوال في حال حدوث التغير الاجتماعي . والامثلة على ذلك كثيرة ، فملاك الارقاء عارضوا الغاء الرق معارضة شديدة وازدادت المعارضة بازدياد الاصرار على الغائه ، فقد هددت مصالحهم الاقتصادية الاستثمارية . وكذلك الطبقة الرأسمالية تحاول أو تبقى على علاقات الانتاج دون تغيير ، الامر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغير ايجابي لصالح الطبقة العامة كتحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل . والامر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة اذ تقوم بمعارضة شديدة عند تحقيق امتيازات للطبقة الرأسمالية . وكذلك فان الاقطاعيين كانوا يقاومون الاصلاح الزراعي وتأميم الاراضي ، نظرا لكونها تحد من حيازاتهم الملكية الواسعة .

وهكذا فان أي تغير مقترح يجابه بالمعارضة حينما يعتقد أنه يهدد الامتيازات الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية أو الاطماع الشخصية .

ويذكر « وليم أوجبرن Ogburn » أن موقف المصلحة الذاتية من جانب الذين يستخدمون امتيازا ، قد ثبتت فاعليته في مقاومة التغير وضرب أمثلة على هذا منها ، أن أصحاب القنوات الذين كانوا يستمدون مصلحة من الوضع القائم ، عارضوا تشييد السكك الحديدية أو بناءها لخوفهم من منافسة السكك الحديدية لهم ، ومعارضتهم هذه تقوم على أنانيتهم ، ويضيف الكاتب أن هذه المصالح المستثمرة لا يبعث عليها كلها الكسب المالي ، فالسمي للحياة أو المكانة هما أيضا حوافز ، كما أن المصلحة الذاتية تساند التغير حين يكون التغير في صالحهم تماما ، وأنها تعارض التغير حين لا يكون في صالحهم ، مع العلم بأن عدد أصحاب المصالح المستثمرة في المجتمع هو عدد كبير تماما في أغلب الاحيان ، بالاضافة الى أنهم أصحاب سلطان بالغ بسبب مناصبهم أو مكانتهم ، حتى انهم يشكلون معارضة كبيرة في سبيل التغير . (٥٣ ، ص ٢١٢) .

وتتعدد أشكال المقاومة بتعدد التغيرات التي تحدث في أنحاء المجتمع كافة .

فقد تقاوم الاحزاب السياسيه في مجتمع انشاء أحزاب سياسية جديدة حتى لا ينقص عدد المنتسبين اليها ، وحتى لا تتفرق أصوات الناخبين أثناء عملية الانتخاب • كما أن الاطباء مثلا يقاومون أي تغيير في تخفيض أجورهم لصالح المرض ، وقد تقوم الجماعات المتضررة في عملية التغير بنشر الاشاعات ــ غير الحقيقية ــ ضد التغيرات المقترحة كما يقول « فوستر » • (١١٠ ، ص ١١٧) •

وتظهر المقاومة في مجال استعمال الآلات الحديثة ، حيث قام العمال بتحطيم الآلات في بداية الثورة الصناعية ، حينما أخذت الآلة البخارية تحل مكان الآلة اليدوية ، الامر الذي ادى ــ في البداية ــ الى الاستغناء عن كثير من العمال في مصانع بريطانية ، لهذا قاوم العمال عملية التحديث الصناعي •

وقد عام الدكتور محمد الدقس بالاشراف على دراسة ميدانية في شركة الصناعات الحديدية والميكانيكية ــ سيمكو Simco ــ بمدينة قسنطينة ، في مجال التغير الاجتماعي للعمال في المصنع عام ١٩٧٨ ، على عينة تضم (١٠٠) عامل • وقد دلت النتائج ان عمال المؤسسة أبدوا معارضة واضحة (٧٩٪) نحو المسيرين الاداريين ، بسبب أن الادارة تباطأت في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يتضمن حقوقا متعددة لصالح العمال المشاركين في العملية الانتاجية ، وذلك لحداثة تلك الادارة ، الامر الذي أثر تأثيرا واضحا في الحد من طموحات العمال في التغيير نحو الافضل • (٣٩ ، ص ١٠٤) •

وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين متعددة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية ••• وغالبا ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة ، والخوف على المصالح المستقرة ، وبطبيعة الحال ، تكون المقاومة قوية كلما تعرضت تلك المصالح الى تغير كبير •

ثانيا ــ العوائق الاقتصادية :

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة ، فالمجتمعات تختلف

فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل ، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي ، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة ، تؤدي الى التغير السريع ، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وكذلك فان نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي الى سرعة التغير • وهناك متغيرات متعددة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة ، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك وهي عوامل تلعب دورا مؤثرا في عملية التغير الاجتماعي ، ومن أهم تلك العوامل :

١ ــ ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية :

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد ، وتعود الى عوامل فرعية كثيرة منها : عدم التشجيع وانخفاض المستوى العلمي وانخفاض المستويات الاجتماعية ، بحيث لا توجد الحاجة الملحة الدافعة للاختراع ، اضافة الى عدم تقدير الباحثين وعدم تقوية الدوافع الذاتية وعدم احترام الحقوق التعاقدية وعدم تقدير براءات الاختراع ، مما يضعف الرغبة في الابتكار والتجديد ، وهذا يؤدي الى الركود والابقاء على ما هو كائن وعدم الانتقال الى ما هو أفضل • (٣٥ ، ص ١٨٩) • ولكن الشعور بالحاجة لا يكفي للاختراع ، اذ لا بد من توافر المستوى العلمي والتكنولوجي ، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة الى اكتشاف ثرواتها الباطنية من معادن وبترول ، وغير ذلك ، الا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها ، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم والتنمية ، ولهذا لا بد من توافر الشروط التكنولوجية ، بالاضافة الى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكنا • (٤١ ، ص ٢٢٧) •

كل ذلك له أكبر الاثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره الى التغير الاجتماعي • ولذلك فان اتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ، ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة • وان توفير الادوات والمواد اللازمة من معامل مخبرية ، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك ،

من شأنه أن يشجع البحث العلمي ، مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع • وان نقص الامكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات ، وبالتالي اعاقة عملية التغير الاجتماعي •

٢ ـ التكلفة الماليـة :

كثيرا ما يرغب الافراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية الا أن ارتفـاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيـق ذلك • فتوافـر الرغبة لا يكفي ، ما لم تتوافر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء •

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه ، مـن ناحية عامة ، فكلما تحققت فائدة أعلى ، كان الاقبال أعم وأشمل •

ولقد بين « ابراهيم أبو لغد » أن الاخذ بالتجديد يتأثر بالمعوق الاجتماعي ، رغم الفائدة المادية ، فقد أراد مختص زراعي في احدى القرى المصرية ادخـال زراعة « الذرة الهجين » في المنطقة التي يعمل بها ، ونجح في اقناع عـدد مـن الاهالي بزراعة هذا النوع ، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن ١٥٪ ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت ، وتبين أن السبب في ذلك يعود الـى أن نساء تلك المنطقة لم يرتحن الى عجن الذرة الهجين عند اعدادها للخبز • (١ ، ص ١٥) •

وهكذا فالموقف الاجتماعي يجب وضعه في الحسبان كعامل مؤثر في عملية التغير الاجتماعي يضاف الى العامل السابق ، وتحقيق الفائدة المادية ليس هـو العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد •

٣ ـ محدودية المصادر الاقتصادية :

من شأن الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات أن تعوق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية ، لا تحدث فيها تغيرات

اجتماعية كبيرة ، ولهذا ، فان المجتمعات النامية ـ والفقيرة منها ـ لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها . فتبقى على مستوى الكفاف ، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره الى انخفاض معدل الاستثمار ... في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر : فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد على انجاح خطط التنمية . بينما الاقتصاد المتخلف يعوق عملية التنمية بوجه عام .

وغالبا ما يؤدي نقص الموارد الاقتصادية الى محدودية عملية التغير واعاقتها ، « فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة كريما ، ويفقدها عنه الفقر ، ويحول بينها وبينه العجز المادي ، حتى الافراد ، فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها ، ويحسون الحاجة اليها ، وما يصدهم عنها الا قلة الوسائل اليها » . (٦١ ، ص ١٦٧) .

فالوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها الا بالمال ، وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك . فالمقدرة المالية هي التي تساعد على الحصول على ذلك ، وفي غيابها تلغى عملية التغير الاجتماعي ، وتبقى أمنية فقط ، وهي تفسر لنا سبب كثرة التغير الاجتماعي وسرعته في المجتمعات المتقدمة دون المجتمعات النامية .

ثالثا ـ العوائق الايكولوجية (البيئية) :

يقصد بها الموقع والتضاريس والمناخ ... الخ وأثر ذلك في التغير الاجتماعي . فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار ... تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات سواء أكان ايجابا أم سلبا . فقد قامت الحضارات القديمة مثل : حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها ، حول المناطق الغنية ، وبخاصة حول ضفاف الانهار ، فكان ليسر الحياة وغناها الاثر الكبير في نهوض الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها . وقد بنيت حضارة الولايات المتحدة الامريكية في العصر الحالي على الزراعة نتيجة لغنى « البلاد الجديدة » (٤١ ، ص ٢٣١) . وبالعكس فقد تؤدي هذه العوامل الى عدم اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الاخرى ، وبالتالي الى انعزاله عنها وعدم مسايرته لها في التغيرات التي تطرأ

عنها : فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة احاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك ، من شأنه أن يعوق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الاخرى .

أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة طبيعية « ايكولوجية » تعوق التغير الاجتماعي فيه . فبلاد اليمن نتيجة احاطتها بالجبال في الدرجة الاولى ، ولعوامل سياسية واقتصادية في الدرجة الثانية ، تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة ، الا أن هذه العزلة بدأت تخف حدتها في الوقت الراهن أمام ثورة المواصلات والتقدم التكنولوجي بوجه عام .

ولقد حاول بعض الكتاب ومن بينهم جورو Gourou الربط بين الموقع الجغرافي من جهة ودرجة تخلف المجتمع أو تقدمه من جهة أخرى ، وبيّن أن الظروف السائدة في المناطق الاستوائية لها تأثير كبير في سلوك الانسان نفسه ، ويظهر أثر ذلك فيما يتصف به أهالي تلك المناطق من الخمول والكسل والتفكير البطيء ، كما أن انتشار الامراض بصورة وبائية مثل الطاعون والحمى الصفراء وغيرها ، يؤدي الى ضعف الافراد بصورة عامة ، وهذا كله يؤدي الى انخفاض انتاجية الفرد ، وهنا تظهر حلقة الفقر الخبيثة ، فوقوع الدولة في المنطقة الاستوائية يكون سببا في انخفاض انتاجية العامل وبالتالي الى تخلف الدولة . ففي المناطق الاستوائية يكون المناخ أحد المعوقات الاساسية للتغير اذ أنه على الرغم من وجود الحاجة الى التغير والشعور بأهمية ، الا أن سكان هذه المناطق لا يفعلون شيئا فالكسل البشري يعوق المحاولات من أجل تعديل الظروف وتحسينها ، أو السماح بظهور ابتكارات مستحدثة ، ان تأثير الخمول والكسل في هذه المجتمعات أكثر وضوحا حين تؤثر التغيرات المقترحة على الكسالى من بعيد فقط أو حيث تكون المنافع الشخصية غير مباشرة . (٥٣ ، ص ٢١١) .

فالعوامل البيئية المحيطة بالنسق الاجتماعي الثقافي لها دور جوهري في تأخير أو تعجيل ، تيسير أو اعاقة تحقيق الطاقات الكامنة للنسق (أي تغيره) وقد

توقف عملية التغير في مرحلة من مراحله المبكرة لفترة من الزمن .

رابعا ـ العوائق السياسية :

تختلف البنى السياسية من مجتمع الى آخر ، وينعكس هذا على عملية التغير الاجتماعي ايجابا أو سلبا ويمكن أن نقسم العوائق السياسية الى قسمين :

١ ـ عوائق سياسية داخلية .

٢ ـ عوائق سياسية خارجية .

وفيما يلي نعالج كلا منهما :

١ ـ العوائق السياسية الداخلية : هناك عوائق سياسية متعددة تقف أمام عملية التغير الاجتماعي منها :

آ ـ عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للتغير الاجتماعي : تخضع عملية التغير الاجتماعي للسياسة الداخلية للدولة . وذلك وفق الايديولوجيا التي تتبناها فحينما تكون هذه الايديولوجية غير واضحة ومتأرجحة فان ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم بشكل عام ، الأمر الذي يؤدي الى قصور في خطط التنمية . فخطة التنمية تصاغ في اطار ايديولوجي سياسي فهي عملية سياسية في الدرجة الأولى في البناء والتطبيق والاشراف .

ب ـ تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع : كثيرا ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع ، فأي اصلاح أو تغير غالبا ما يقابل بعدم استجابة ، أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع ، على عكس المجتمع المتجانس ، فان عملية التغير تسير بشكل أفضل ، وبسهولة ويسر في تقبل عملية التغير الاجتماعي .

جـ ـ عدم الاستقرار السياسي : يسهل استقرار المجتمع السياسي عملية

التغير الاجتماعي في ذلك المجتمع • وذلك بسبب تضافر الجهود نحو الهدف المنشود على خلاف ذلك في المجتمعات غير المستقرة سياسيا حيث تكون جهود السلطات الحاكمة موزعة بين اعادة استتباب الأمن ، وتنمية المجتمع ، اضافة الى ذلك أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير ، وإن بقيت داخل الوطن تكون مواهبها معطلة انتظارا لعودة الاستقرار مما يفوت في النهاية الفرصة في احداث عملية التغير •

د ــ الاتجاه الاستهلاكي عند معظم قادة البلدان النامية : إن معظم قيادات البلدان النامية التي قادت عملية التنمية تتميز باتجاهاتها الاستهلاكية ــ خلافا عن القيادات التي قادت عملية التنمية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إذ تميزت هذه القيادات باتجاهاتها الانتاجية ــ وهذا ينعكس سلبا على عملية التغير الاجتماعي •

٢ ــ العوائق السياسية الخارجية : وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ، ومن أهمها :

آ ــ السياسة الامبريالية : من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة ، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها ، وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة ، ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية الى إعاقة عملية التغير • فلقد أملى الاستعمار الفرنسي لغته وثقافته على الشعوب التي حكمها في المجتمعات النامية في أفريقيا وغيرها ، وقد خلق ذلك عبئا ثقيلا ما زالت تعاني منه تلك المجتمعات الى اليوم • كما أن الامبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد تمشيا مع المبدأ القائل : « فرق تسد » مما يؤدي في النهاية الى الحروب الداخلية والمنازعات ، والى اعاقة التغير الاجتماعي من ناحية عامة • (٤١ ، ص ٢٣٤ ــ ٢٣٥)

وبشكل عام يمكن القول ان معظم البلدان النامية كانت مستعمرات تابعة ؛

ولم تكن شعوب هذه البلدان هي صاحبة الارادة الحقيقية في ادارة شؤون مجتمعاتها . فالتبعية السياسية سواء أكانت في صورة استعمار أم في صورة أحلاف ومناطق للنفوذ ، تضعف اقتصاد المجتمع وتسلب ارادته السياسة وتهدىء من سرعة تغييره .

ب ـ الحروب الخارجية : لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة اليها من أجل إحداث التنمية . وقد تؤدي الى تدمير الثروة المادية والبشرية . ومن المؤسف حقا أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها ، بدأت النزاعات بينها مما أدى الى إعاقة عملية التغير الاجتماعي لديها ، ومن الجدير بالذكر أن هذه النزاعات ـ في الغالب ـ مخططة من قبل بعض المجتمعات المسماة المتقدمة ، وذلك لأسباب شتى ـ لا مجال لذكرها ـ إلا أن المجتمعات المتحاربة تجد نفسها في نهاية الأمر في مشكلات اجتماعية واقتصادية ، تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها ، والى تخلفها في النهاية .

وهكذا فان التغير الاجتماعي لا يحدث في أي مجتمع دون عوائق كثيرة تقف في وجهه وهي مترابطة يصعب الفصل بينها ، كما يصعب تحديد ما هو جوهري وأساسي ، وما هو فرعي وثانوي . وليس هناك خروج من دائرة التخلف إلا بمعالجة تلك العوائق ، كما أن استجابة المجتمعات مرهونة بطبيعة ثقافة المجتمعات ، وامكاناتها والظروف العامة المحيطة بها . ولا شك أن في معالجة تلك العوائق وازالتها تحقيقا للتغير الاجتماعي نحو الأفضل ، وذلك مرهون ومشروط بالوعي الاجتماعي والقدرة على التغيير .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السادس

التغير الاجتماعي والتخطيط

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

التخطيط والتغير الاجتماعي

S. Change and Planning

ينصب الاهتمام الآن حول معالجة التغير الاجتماعي بوصفه أمرا واقعيا أو حتميا بخاصة بالنسبة للدول النامية . فالتغير الاجتماعي أصبح هو القاعدة وليس الاستثناء في الوقت الحاضر ، وبعد أن كان الثبات هو الوضع الأمثل بالنسبة للمجتمعات القديمة فقد حل التغير محل الثبات ، وأصبح من الطبيعي أن يتغير المجتمع وأن تتغير نظمه استجابة لاحتياجات الناس وتحقيقا للرفاهية . فلم يعد التغير الاجتماعي أحداثا فردية مؤقتة لا يربط بينها رابط وإنما ارتبطت التغيرات ببعضها بعضا بحيث ينعكس التغير في نظام ما على بقية الأنظمة في المجتمع ، وقد تمتد انعكاسات التغير لتشمل مجتمعات أخرى أو أجزاء كبيرة من العالم ، حيث ينعكس أي تغير جزئي — في الوظائف أو العلاقات أو النظم — على البناء الانساني Human Structure بأكمله . ونتيجة لذلك أصبح للتغير تأثير واضح في حياة الناس أفرادا وجماعات . إن التغير يترك آثاره في الخبرات الفردية كما يؤثر في المجالات الوظيفية في العالم الحديث بخاصة أن التغير السريع سمة العصر ، يترك من الآثار الكثيرة ما تتراكم بعضها فوق بعض وبالتالي تظهر النتائج التراكمية لهذه الآثار بشكل أوضح من ذي قبل .

إن انسان هذا العصر لم يقبل الوقوف مكتوف اليدين انتظارا لدوران عجلة التغير الاجتماعي بصورتها التلقائية ، وتأكد بأن في إمكان الناس — إذا ما تعاونوا انطلاقا من الحدود المحلية الضيقة واتساعا الى المجتمع العالمي — أن يسرعوا في دوران عجلة التغير الاجتماعي من جهة ، وأن يعدلوا في مسارات التغير واتجاهاته بالصورة التي يتحقق معها قدر أكبر من العدالة الاجتماعية S. Justice من جهة أخرى . وكان لا بد أن يرتكز هذا التدخل الارادي في إحداث التغير الاجتماعي

أصول علمية دقيقة . فغدا التخطيط Planning في مقدمة الخصائص التي يتميز بها التغير في المجتمع المعاصر ، بحيث أصبح التغير المخطط يشكل نسبة كبرى من التغيرات في هذا المجتمع ، وأكثر من أي وقت مضى . فلم يعد المجتمع يترك التغير تلقائيا وإنما بدأ يستخدم التخطيط الاجتماعي S. Planning كوسيلة يستطيع بها أن يؤثر في إحداث التغير وفي تحديد اتجاهاته في كثير من نواحي الحياة . ولم يعد الناس يستسلمون لما يأتي به التغير التلقائي أو ينتظرون نتائجه ، وإنما أصبحوا يفرضون ما يرغبون من الاتجاهات على مجرى التغير حتى يأتي منسجما مع عقائدهم وأفكارهم ، ومحققا لرغباتهم وما يطمحون إليه . وقد ظهر التخطيط للتغير في معظم دول العالم تقريبا في الوقت الحاضر ، وإن اختلفت طبيعته وأدواته وأغراضه من دولة الى أخرى .

والدول النامية جد حريصة على تخطيط التغير . لم تعد هذه الدول تقنع بما يأتي به التغير كما جرت العادة من قبل ، بل حرصت على توجيه قوى التغير وتحديد مجراها ، واخذت تخطط لها السبيل الذي يكفل تحقيق مستوى أفضل من الحياة لشعوبها ، بعد أن قاست قرونا متعددة من سطوة الاستعمار ومن استغلاله الاقتصادي وظلمه الاجتماعي ، وتسلطه السياسي ، كان من نتيجته التفاوت الصارخ بين مستوى المعيشة في الدول المتقدمة صناعيا في أوروبا وأمريكا الشمالية ومستوى المعيشة في الدول حديثة العهد بالاستقلال في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وكان لا بد أن تلجأ الدول النامية للتخطيط كأداة لا بد منها للقضاء على التفاوت ، أو لتقريب الفوارق على أقل تقدير ، حيث تستطيع هذه الدول عن طريق التخطيط أن تجند طاقاتها وتعبىء مواردها حتى تلحق بركب الدول المتقدمة في فترة وجيزة من الزمان .

وهكذا ارتبط التغير الاجتماعي بالتخطيط في المجتمع المعاصر واستطاع الانسان أن يتدخل بارادته في عمليات التغير بالشكل الذي يحقق له أهدافه وهنا يثور التساؤل عن هذا التحول ، وعن العوامل التي أدت الى استخدام التخطيط

وبالتالي الى ظهور التغير المخطط وانتشاره في المجتمعات الحديثة ، الأمر الذي يتطلب مناقشة أكثر تفصيلا .

عملية التخطيط :

ما هي المراحل التي تمر بها عملية التخطيط ؟ وما هو مضمون كل مرحلة ؟ وما هي العوامل التي تساعد على تحقيق أهداف الخطة ؟

الواقع أن هناك نماذج مختلفة لعملية التخطيط تختلف فيما بينها اختلافا ليس باليسير حول عدد هذه المراحل ، وطبيعة كل مرحلة ، ونمط العلاقات بينها جميعا . ومن ذلك فان هناك خطوات منطقية لا غنى عنها لعملية التخطيط يمكن ترتيبها كما يلي : (١٠٤ ، ص ٤٥٣)

١ ـ الاعداد للخطة .

٢ ـ تصميم الخطة .

٣ ـ تنفيذ الخطة .

٤ ـ المتابعة والتقويم .

١ ـ الاعداد للخطة :

يسبق وضع الخطة عادة اعداد بعض الترتيبات اللازمة لذلك ، وتتنوع الأنشطة في هذه المرحلة بالذات بطريقة قد يصعب معها حصر كل ما يتم من أنشطة . ومع ذلك فان من أبرز الاجراءات اللازمة لهذه المرحلة ما يلي :

آ ـ تشكيل جهاز التخطيط : لا شك أن قدرا كبيرا من نجاح الخطة ، إعدادا وتصميما وتنفيذا ، انما يعتمد على الجهاز المكلف بهذه العمليات ، ومن ثم كان اختيار جهاز التخطيط من ناحية أعضائه ، ومن ناحية التنظيم الذي يكفل حسن سير العمل فيه من أهم الأمور في المراحل الأولى للتخطيط . ويختلف هذا الجهاز

بطبيعة الحال من دولة الى أخرى ، فقد يظهر في شكل هيئات عليا للتخطيط تضم في عضويتها الوزراء الذين تتصل أعمال وزاراتهم بالتخطيط كما هو الحال في سورية والهند أو قد يظهر في شكل وزارة من وزارات الحكومة كالحال في مصر والسودان والمملكة العربية السعودية .

وبغض النظر عن الشكل الذي يتخذه هذا الجهاز فان من أهم عوامل نجاحه أن يتكون من مختصين على مستوى عال من القدرة والدراية والمهارة في الأصول الفنية لعملية التخطيط . ومختصين في مختلف القطاعات التي تتضمنها الخطة ومنها بالطبع قطاع الرعاية الاجتماعية . أضف الى ذلك أن يتم وضع النظام الداخلي لهذا الجهاز بحيث يكفل التعاون المستمر الفعال بين هؤلاء المختصين أو بين الأقسام الداخلية لجهاز التخطيط ، كما يكفل التعاون بين هذا الجهاز والأجهزة الحكومية الاخرى ، وبخاصة تلك التي يتصل نشاطها بعملية التخطيط . وقد يتطلب الأمر إصدار بعض القرارات أو التشريعات التي تنظم هذا التعاون Cooperation .

ب ـ التنسيق : لا بد في المرحلة الأولى للخطة من وضع الضمانات الكفيلة بالتنسيق بين جهاز التخطيط من ناحية والجهات المعنية بالتخطيط إعدادا وتنفيذا من ناحية أخرى ، وبين تلك الجهات بعضها ببعض من ناحية ثالثة .

ويعد التنسيق من أهم الدعائم التي لا بد منها للتخطيط . ولعل قيام هيئة مركزية تهيمن على عملية التخطيط يعد خطوة ضرورية لا بد منها لضمان التنسيق بين الهيئات .

جـ ـ التدريب : أي تدريب المختصين الذين توكل إليهم هذه العملية ، وفي مقدمتهم جهاز التخطيط ذاته . ويتم التدريب على الأصول الفنية للتخطيط بصفة عامة ، والتدريب على أساليب التخطيط في كل قطاع بصفة خاصة .

د ـ جمع البيانات والاحصاءات واجراء البحوث : ينبغي أن يقوم التخطيط

على أساس متين من الاحصاءات والبيانات والحقائق . ويمكن تقسيم البيانات اللازمة لعملية التخطيط عموما الى أربعة أقسام بناء على مضمون كل قسم منها وهي : بيانات الموارد الطبيعية ، وبيانات ديموغرافية ، وبيانات اقتصادية وبيانات اجتماعية وادارية . وتختص بيانات الموارد الطبيعية بقطاعات الاقتصاد المستمدة من الطبيعية باستخدام العمل ورأس المال ومثالها الأرض والماء والمعادن والقوى المحركة .

وتجدر الاشارة الى أن التخطيط للتنمية لا بد أن يدخل في اعتباره كل الموارد الطبيعية للدولة ، ويتم حصر هذه الموارد في شكل بيانات واحصاءات دقيقة تقيس حجم هذه الموارد ونوعيتها . وتحتاج عملية التخطيط كذلك الى بيانات ديموغرافية عن سكان الدولة والاتجاهات الديموغرافية السائدة مثل عدد السكان وتوزعهم حسب الفئات المختلفة ، ومعدل الزيادة والنقص بصفة عامة ، وبالنسبة لكل فئة من فئات السن بصفة خاصة ، وحركة السكان ، واتجاهات هذه الحركة . وتوقعات هذه الحركة في المستقبل حتى يكون التخطيط على أساس من الحقائق . فالتخطيط في صورة ما تنبوء لما سيكون عليه المجتمع في المستقبل . أما البيانات الاقتصادية فتتضمن كل ما يتصل بالانتاج والاستهلاك والاستثمار بالنسبة للاقتصاد القومي في جملته ، وبالنسبة للقطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني . إذ تحتاج عملية التخطيط الى بيانات واقعية ودقيقة عن الانتاج في القطاعات المختلفة وعن الاستهلاك سواء من جانب الأفراد أو الحكومة أو القطاع العام ، ونظرا لأن الانتاج إما أن يستهلك أو يعاد استثماره فيلزم الأمر بيانات خاصة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية لأن الاقتصاد القومي يتأثر دون شك بالاقتصاد العالمي ، ومن ثم لا بد من بيانات عن حركة التصدير والاستيراد وحالة ميزان المدفوعات . أما البيانات الادارية والاجتماعية فانها تتصل بالنظام الاداري في الدولة من ناحية تركيبه وعمله ، ونظام المؤسسات العامة وأساليب ادارتها ، وكذلك دور القطاع الخاص في الانتاج والتنمية ، كما تتصل بوسائل الاعلام في المجتمع ، وعن الاتجاهات العامة والقيم والتطلعات التي يهدف إليها المواطنون ، وبيانات خاصة بالاسرة من ناحية

شكل الأسرة ونمط الحياة فيها ، والاختلافات بين أنماط الحياة في المجتمع الريفي والحضري ، والعادات المعيشية والاستهلاكية وما الى ذلك .

إن هذه البيانات والاحصاءات قد تكون معدة بالفعل ولا يتكلف جهاز التخطيط مشقة كبيرة في الحصول عليها وفي استخدامها لأغراض الخطة ، وقد لا تتوافر الاحصاءات بالحجم والنوعية الكافية الأمر الذي يدعو الى إنشاء جهاز خاص يتكفل بجمع الاحصاءات والبيانات وتصنيفها وتحليلها وإعدادها لأغراض التخطيط . ولذلك تهتم الدول النامية التي تأخذ بمنهج التخطيط القومي في المراحل الأولى بانشاء أجهزة الاحصاء فيها وتطويرها ، وتدريب العاملين في هذه الأجهزة على أحدث الأساليب الاحصائية في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها ، بل وتزويد هذه الأجهزة بالآلات الحديثة التي تقوم بعمليات فرز البيانات وتبويبها وإخراج النتائج في فترة وجيزة .

ولا يتوقع جهاز التخطيط بطبيعة الحال ـ وبخاصة في المراحل الأولى للتخطيط القومي في الدول النامية ـ أن يجد هذه البيانات بالوفرة والتنوع والدقة المطلوبة . على أن ذلك لا يعني أن يؤجل التخطيط الى حين توافر البيانات إذ لا يمنع الأمر من البدء من نقطة ما في حدود البيانات المتاحة مع محاولات مستمرة لتنمية هذه البيانات كما وكيفا . وكلما زاد التمرس بالتخطيط استطاع جهاز التخطيط الكشف عن نواحي النقص في البيانات وأسبابه ومواقعه ، وبالتالي يعمل على تلافيها مما ينعكس بالتالي ايجابا على درجة الدقة في رسم الخطة .

هـ ـ توعية المواطنين : بالتخطيط : لقد أظهرت الخبرة أن نجاح التخطيط الاجتماعي يتوقف على مدى اعتماده على الطاقة الشعبية القائمة على اقتناع فعلي وإيمان حقيقي بأهداف التخطيط كونه وسيلة فعالة لا غنى عنها في الدول النامية لتحقيق حياة أفضل . فالتخطيط الناجح يعتمد اعتمادا كليا على كونه تخطيطا اجتماعيا شعبيا وهذا لا يتحقق إلا عن طريق العمل على بث الوعي لدى المواطنين سواء عن طريق القادة المحليين الذين لهم في نفوس مواطنيهم مكانة تقوم على الثقة التي قد تصل الى حد التقديس ، أو عن طريق وسائل الاعلام .

ولهذا يهتم المشتغلون بالتخطيط الاجتماعي بالوصول الى هؤلاء القادة عن طريق الاعلام والاتصال الشخصي المباشر ، ويضعون بين أيديهم مهمة بث الوعي وإثارة الاهتمام لدى جمهور المبحوثين في مجتمعهم بمعالجة المسائل والمشكلات التي تجتذب اهتمامهم .

٢ ـ تصميم الخطة :

يقصد بالتصميم هنا العملية الفنية التي تتولى تحديد أهداف الخطة واختيار برامج العمل التي تحقق هذه الأهداف والتي تقوم بدورها على استغلال موارد المجتمع استغلالا أمثل ، والتعبير عن احتياجات الأفراد والجماعات فيه وبخاصة قوى الشعب العاملة ، وتتفق في الوقت نفسه مع الفلسفة الاجتماعية للتخطيط . وكلما جاء تصميم الخطة على مستوى عال من الدقة مترجما الأوضاع السائدة في المجتمع ساعد ذلك على تسهيل الأداء في المراحل التالية لعملية التخطيط . هذا وتراعى الاعتبارات التالية في تصميم الخطة :

آ ـ تحديد الأهداف : إن تحديد الأهداف تحديدا واضحا دقيقا يعد من أهم العمليات في تصميم الخطة ، وإن كان في الوقت نفسه من الأمور الصعبة ، فلا يتوقف الأمر على تحديد الأهداف القومية العامة للخطة بل يلزم في الوقت نفسه تحديد الأهداف الجزئية لكل قطاع من قطاعات الخطة بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف القومية من ناحية ويساعد على تحقيقها من ناحية أخرى مما يتطلب التوازن بين الطائفتين من الأهداف ، أضف الى ذلك أن هناك مجموعة من العوامل التي تتدخل في تحديد الأهداف أو التي لا بد من مراعاتها في هذه الخطوة بالذات كالطاقة المالية والخبرة الفنية والقوى العاملة وامكانات التنفيذ وأمن الدولة وسلامتها والتقاليد القومية ... الخ .

ب ـ تحديد المجال الزمني للخطة : والمقصود بذلك تقدير المدى الذي يستغرقه تنفيذ الخطة حتى تحقق ما حدد لها من أهداف . وقد جرت العادة في الدول النامية على تحديد المجال الزمني للخطة في حدود ثلاث سنوات أو خمس أو سبع أو عشر .

جـ ـ اختيار برامج العمل : في ضوء ما وضع للخطة من أهداف ، وفي حدود المجال الزمني الذي اتفق عليه يكون اختيار برامج العمل في كل قطاع من قطاعات الخطة بالشكل الذي يحقق الأهداف الجزئية والعامة . ويتم هذا الاختيار بعد مناقشة المشروعات المختلفة ، ومقارنة بعضها ببعض ، والوصول الى قرار بشأن الاختيار فيما بينها . وقد يقتضي الأمر تقسيم القطاع الواحد الى قطاعات فرعية نظرا لما يتطلبه كل قطاع فرعي من استشارات وبرامج خاصة .

على أن الاختيار بين المشروعات المختلفة لا بد أن يتم وفق مبادىء معينة تحتم هذا الاختيار كالواقعية بمعنى أن تتلاءم المشروعات مع ظروف البيئة وأحوال المجتمع وتقاليده ، والعدالة في التوزيع بين الأقاليم وفئات الشعب المختلفة ، والتوازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، والتقدمية بمعنى الوصول بالخدمات الى أرقى مستوى ممكن من ناحية الممارسة على أسس علمية حديثة .

٣ ـ تنفيذ الخطة :

يتمثل مقياس نجاح الخطة في الانجازات الحقيقية ، أو المدى الذي وصلت اليه الخطة في وضع المقترحات والمشروعات موضع التنفيذ ، أو تحقيق الأهداف الجزئية لكل قطاع وصولا الى الأهداف القومية العامة للخطة ، وتحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . فالتنفيذ هو المحك الأساسي لعملية التخطيط . إن الخطة ، مهما أحكم وضعها من الناحية الفنية ، ما لم توضع موضع التنفيذ ، تظل عملا أجوف لا قيمة له ولا غناء فيه ، ولا يستحق ما أنفق عليه من مال وما استغرقته من وقت وجهد . ويتم تنفيذ المشروعات بطبيعة الحال طبقا للأوضاع التي رسمتها الخطة ، وطبقا لتوزيع هذه المشروعات على سنوات الخطة من ناحية ، وعلى الهيئات الحكومية والأهلية أو القطاع العام والخاص من ناحية أخرى .

وقد جرت العادة في مرحلة التنفيذ على أن توزع المشروعات على الأجهزة التنفيذية للدولة كالوزارات والمصالح والمؤسسات العامة كلا فيما يخصه ، وعلى المستويات القومية والمحلية . وقد تسير عملية التنفيذ سيرا مرضيا حسب أوضاع

الخطة ، وقد يصطدم التنفيذ ببعض المشكلات والصعاب الأمر الذي يتطلب تمسكا بمبدأ المرونة ، والعمل على الملاءمة المستمرة بين مشروعات الخطة ومقتضيات الواقع بالنسبة لتنفيذ هذه المشروعات . كما يتطلب الأمر تعبئة سائر الجهود الحكومية والأهلية للسير في عمليات التنفيذ وفقا للأوضاع التي صاغتها الخطة . ويقوم المختص الاجتماعي بدور حاسم في هذه المرحلة بالذات لأنه يستطيع أن يساهم في الكشف عن اتجاهات الناس نحو الخطة ، السلبي منها والايجابي .

إن التغير المخطط الذي تحمله الخطة يصادف عادة قوى تساندة وتدفعه في الطريق الذي رسمته هذه الخطة ، وفي الوقت نفسه قد يصادف طائفة أخرى من القوى التي تقف في وجهه ، وتضع العقبات في طريقه ، وبخاصة في المجتمعات التقليدية . ازاء هذه العوامل تكون مهمة المختص بالغة الصعوبة : فلا يقتصر عمله على الكشف عن هذه العوامل بشقيها ، وإنما يعمل في الوقت نفسه على تغذية عوامل التغير ، ومنع عوامل المقاومة من أن تحدث آثارها في مرحلة تنفيذ المشروعات أو تحويل بعض عوامل المقاومة الى قوى تساند التغير ، كلما استطاع سبيلا الى ذلك . مثال ذلك إذا كانت الأوضاع القائمة والحفاظ عليها تمثل صمام الأمن بالنسبة للناس في المجتمع ، يعمل المختص على إقناع هؤلاء الناس بأن الأوضاع المستقبلية بعد تنفيذ الخطة يمكن أن تكون أكثر تحقيقا للأمن ، وأكثر اشباعا للاحتياجات ، على أن المختص الاجتماعي لا يقف وحده في هذا المجال وإنما يشترك معه مجموعة من المختصين في القطاعات المختلفة ، الى جانب الاجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من إصدار تشريعات أو استخدام لوسائل الاعلام المختلفة في سبيل تهيئة الأذهان لتنفيذ الخطة ، وحث الناس على المساعدة على وضع مشروعات الخطة موقع التنفيذ .

٤ ـ المتابعة والتقويم :

من الواضح أن متابعة تنفيذ الخطة ترتبط ارتباطا واضحا بمرحلة التنفيذ ذاتها ، لأن المتابعة تستهدف التحقق من مدى الملاءمة بين الوسائل والأهداف والمشروعات التي وضعتها الخطة والأهداف التي تستهدفها هذه الخطة ، والى أي

مدى تفق التغيرات التي تمت بالفعل مع أهدفها ، كما ترمي الى التحقق من واقعية الأهداف ذاتها ، واحتمالات بلوغها من عدمه في ضوء تجربة التنفيذ . فقد يتضح من خلال التنفيذ أن ثمة أهدافا معينة من الصعب تحقيقها لظهور بعض العوامل غير المتوقعة ، والتي لم توضع في الحسبان أثناء تصميم الخطة . كما تعني المتابعة بالتحقق من خطوات التنفيذ في حدود التوقيت الزمني لهذه الخطوات وفي حدود الاعتمادات المالية لها . ومن ثم فالمتابعة ليست مجرد رقابة على عمليات التنفيذ ، وإنما هي نشاط بناء يهدف الى سد الثغرات التي قد تظهر من خلال التنفيذ . ويتم هذا النشاط في صور مختلفة وبأساليب متنوعة منها القيام بزيارات لمواقع العمل ، ومراجعة السجلات ، وجمع التقارير عن سير المشروعات في مرحلة التنفيذ وما الى ذلك .

اما التقويم فيعد من أهم المراحل في عملية التخطيط لانه يقدم أساسا للحكم على منجزات الخطة ، وعلى نواحي القصور فيها كذلك . ويعرف التقويم في مجال العمل الاجتماعي بصفة عامة بانه العملية التي تستهدف تحديد التغيرات وقياسها التي حدثت خلال تنفيذ برامج عمل ، أو على اثر الانتهاء من هذا البرنامج ، وتعيين التغيرات المعينة التي يتسبب حدوثها الى ذلك البرنامج . وقد يتم هذا التقويم دوريا خلال سنوات الخطة للكشف عن الانجازات وتحديد نواحي النقص ، وقد يتم التقويم مع نهاية الخطة للتحقق من مدى نجاحها في تحقيق أهدافها القومية العامة ، وعن مدى نجاح القطاعات في بلوغ الاهداف الجزئية لها . والتقويم وان كان من أهم مراحل التخطيط الا أنه يعد في الوقت نفسه من أكثرها صعوبة وتعقيدا نظرا لحداثة العهد بالبحوث العلمية في مجال تقويم العمل الاجتماعي بصفة عامة . هذا وقد دار النقاش حول الهيئة التي يوكل اليها عملية التقويم ، وهل يوكل هذا العمل لجهاز التخطيط ذاته ، أم الى هيئة أخرى . فاذا كان جهاز التخطيط هو أقرب الاجهزة للخطة ، وأكثرها فهما لطبيعتها ومضمونها وأبعادها ، وبالتالي أكثر قدرة على تقويم نتائجها الا أن بعضهم يخشى ألا تتم عملية التقويم بالموضوعية Objectivity اللازمة ، اذ قد يتغاضى عن بعض نواحي القصور ، ويسرف في ابراز المنجزات .

وقد جرت العادة في الهند على أن تتولى تقويم خطط التنمية الاجتماعية هيئة خاصة عرفت باسم « مؤسسة تقويم البرنامج » حرصا على سلامة التقويم وسواء قام بهذه العملية جهاز التخطيط أو جهاز آخر فلا بد أن يكون رائد البحث التقويمي الحياد والنزاهة والالتزام بالموضوعية التامة في قياس نتائج الخطة ، سواء في ذلك القياس الكمي أو القياس الكيفي .

هذه هي المراحل الاساسية للتخطيط كونه من الظواهر الحديثة التي تلعب دورا ملحوظا في التغير المخطط ، أو في ادخال تغيرات مقصودة على حياة الناس في المجتمع ، ماديا واجتماعيا ، واذ كنا قد وجهنا عناية أكبر الى التخطيط الاجتماعي الا أن ذلك لا يعني الفصل بين الفروع المختلفة للتخطيط ، اذ أنها جميعا تنتمي الى أصل واحد وتساهم في احداث التغير المخطط . ولعل هذا هو السبب في اتجاه بعضهم نحو الاخذ بمفهوم التخطيط القومي ، كونه مفهوما أعم وأشمل ويضم كل فروع التخطيط . والواقع أن التخطيط للتنمية يعد عملية متكاملة تؤدي الى تغيرات نوعية وكمية في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية . واذا كانت التغيرات الاقتصادية التي يأتي بها التخطيط تساهم في خلق بعض التغيرات الاجتماعية ، فان العكس كذلك صحيح . فمن المسلم به في علم الاجتماع أن التغير الذي يطرأ على نظام من أنظمة المجتمع يؤثر في النظم الاخرى في المجتمع وفقا لطبيعة العلاقات التي تربط بين هذه النظم . فالتنمية الاقتصادية مثلا لا تقوم فقط على التغيرات التي تطرأ على رأس المال والعمل والتكنولوجيا ، لأن هذه العوامل وان كانت تمثل العناصر المباشرة للنمو الاقتصادي ، فان وراءها ولا شك مجموعة من التغيرات المركبة التي تشمل أنماط السلوك البشري والعلاقات الانسانية ، والمنظمات التي تحكم هذا السلوك وتنظم تلك العلاقات . ان هناك من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية ما يؤثر في التغيرات الاقتصادية بطريقة أو بأخرى . غير أن الفكر الانساني لم يصل بعد الى الربط بين مختلف هذه العوامل في نظرية واحدة تحقق الشمول والتكامل النظري لأن التنمية عملية واحدة لا تقبل التقسيم الى جوانب اقتصادية وأخرى اجتماعية .

الخلفية التاريخية للتخطيط : الواقع أن دراسة التغير الاجتماعي تعد مدخلا ضروريا أو أساسيا لا بد منه لدراسة التخطيط من حيث نشأته وتطوره ، فالتخطيط في نهاية الامر أسلوب لتوجيه عمليات التغير وجهة معينة تحقيقا لاهداف محددة ، ولذلك كان لا بد لظهور التخطيط من التسليم بامكان التدخل في عمليات التغير الاجتماعي ، والاعتراف كذلك بجدوى هذا التدخل ، والتصديق على دور الهيئة المنوطة بهذا التدخل وبخاصة الدولة ، كان لا بد من مناخ فكري يساعد على التسليم بهذه الامور ، وكان لا بد من بعض الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتفاعل مع بعضها لتساهم في نشأة التخطيط ، ولقد أوضحنا فيما سبق العلاقة بين مفهوم الثبات ومفهوم التغير في تاريخ الفكر الاجتماعي وتاريخ المجتمع الانساني ، وكيف أن مفهوم التغير لم يتخذ مكان الصدارة الا متأخرا ، كما عرضنا مختلف العوامل التي ساعدت على احلال التغير محل الثبات ، والنظر الى التغير كونه الوضع الامثل أو النمط الغالب على حياة المجتمع ، قد أشرنا في الوقت نفسه الى التزاوج الذي حدث بين مفهوم التغير Change ومفهوم التقدم Progress ، وبخاصة ابتداء من القرن التاسع عشر . ان الاستاتيكية لم تفسح المجال للديناميكية فحسب بل ان التغير أصبح مقرونا بالتقدم ، وبدا الفكر الاجتماعي يشهد البوادر الاولى لافكار جديدة تتعلق بالفرد والمجتمع والعلاقات الاجتماعية ، وتعتمد هذه الافكار على أن الانسان يستطيع بفكرة ان يحدث تغيرا ارادیا في العلاقات الاجتماعية ، كما استطاع الانسان أن يحقق ذلك في المجال التكنولوجي . وبناء عليه يستطيع الانسان أن يرفع من مستوى معيشته وأن يدخل التحسينات على الأحوال الاجتماعية . وهكذا كانت نظرية التقدم هي الخلفية الفكرية للاتجاه نحو التخطيط في سبيل التقدم الاجتماعي S. Progress ، ويعبر « سان سيمون » عن ايمانه الشديد بقدرة الانسان على صنع هذا التقدم بقوله : « ان الخيال قد دفع بالشعراء الى أن يضعوا العصر الذهبي للجنس البشري في مهد هذا الجنس ، ولكن مهد البشرية كان في الواقع عصر الحديد بالنسبة لها ، ويجب أن نتركه مكانه . ان العصر الذهبي ليس خلفنا ولكنه أمامنا . انه تهذيب للنظام

الاجتماعي وبلوغ به الى مرتبة الكمال . واذا فات آباؤنا رؤية هذا العصر فان أولادنا بالغوه يوما ما ، وعلينا نحن أن نمهد الطريق لهم في سبيل تحقيقه » .

وفي معرض الحديث عن الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ظهر فيه التغير المخطط لا يفوتنا أن نشير الى ذلك التحول الهام في الفلسفة التقليدية في الحرية الاقتصادية الى الاقتصاد المخطط والعوامل التي صاحبت هذا التحول . من الواضح أن المجتمع الاقطاعي لم يكن يسمح الا بدرجة محدودة من تقسيم العمل Division of Labour مثل تقسيمه على أساس النوع بين الرجل والمرأة ، وذلك لأن الوحدات الاجتماعية التي تكون منها كانت صغيرة للغاية ، ومن ثم كان حجم التبادل والتجارة محدودا كذلك ، اذا أضفنا الى ما تقدم صعوبة المواصلات والاتصال بين الناس . وبطبيعة الحال فان هذه الصورة كانت عرضة للتغير بمرور الوقت وتطور وسائل الانتاج وظهور المدن والمجتمعات الكبيرة وبالتالي ازدياد تقسيم العمل ، وظهرت بوادر التجارة الدولية . معنى ذلك أن المجتمع الاقطاعي بطبيعته لم يكن يشجع على احداث تغيرات مخططة في حياته ، بخاصة أن الدولة لم تلعب دورا ملحوظا في ظل هذا النظام . وكانت الثورة الصناعية Industrial Revolution في الواقع نقطة تحول في تاريخ المجتمع الانساني ، أثرت ومازالت في كل جوانب الحياة فيه . لم تكن الثورة الصناعية تغيرا في أسلوب الانتاج الصناعي أو انتقالا به من العمل اليدوي الى العمل الآلي فحسب ، ولم تكن الثورة الصناعية مجرد تغير في الاوضاع والنظم الاقتصادية للمجتمع الغربي ، ولكنها كانت عملية تغير شامل أثرت في مختلف نواحي الحياة في المجتمع ، بكل طوائفه وفئاته وطبقاته . ولعل أشد التغيرات عمقا وثورة في تاريخ المجتمع الانساني هو الانتقال به من اقتصاد يقوم على العمل اليدوي في الانتاج الى اقتصاد يقوم على العمل الآلي . وقد صاحب هذا الانتقال في الوقت نفسه نشأة نظام المصنع كأسلوب جديد في تنظيم العمل الصناعي وفي استخدامه ليحل محل أسلوب العمل المحدود في المنازل والمحلات الصغيرة . ترتب على ذلك وعلى التغيرات الثورية في طريق المواصلات المادية والفكرية تغيرات

عميقة الأثر في شتى نواحي الحياة في المجتمع . استطاعت الثورة الصناعية أن تحقق درجات عالية في التخصص وتقسيم العمل لم يسبق لها مثيل ، كما استطاعت أن تقضي على العزلة التي عاشتها المجتمعات ، وأن تتجه بها نحو الاقتصاد الدولي والاسواق الدولية التي تقوم على أساس من التجارة الدولية . وقد أدت الثورة في الوقت نفسه الى القضاء على الصورة القديمة للمجتمع الاقطاعي ، وبخاصة بالنسبة للتقسيم الطبقي التقليدي ، وأصبح المجتمع الجديد يتكون من أفراد يتمتعون بالحرية والمساواة (أو المفروض أن يتمتعوا بها) وقام اقتصاد المجتمع على أساس قوانين السوق ، وأن الفرد في تحقيقه لمصالحه الاقتصادية انما يساهم في الوقت نفسه في تنمية اقتصاديات المجتمع . كانت الفلسفة الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت هي فلسفة الحرية الاقتصادية التي نادت بها مدرسة الفيزيوكراط أو الطبيعيين وأيدها وساندها « آدم سميث » وقد أسس الفيزيوكرات فلسفتهم على أساس فهمهم للنظام الطبيعي ، ولا شك أنهم تأثروا في ذلك بالاكتشافات العلمية التي تمت في عصرهم وبخاصة ما وصل اليه « نيوتن » من قوانين . وبناء على ذلك فالكون جميعه خاضع لقوانين ، ومن ثم فالمجتمع الانساني كذلك خاضع لقوانين لأنه جزء من هذا الكون ، والمجتمع الانساني في نظرهم يتكون من مجموعة من الاجزاء يتمتع كل فرد منهم بالحقوق الطبيعية نفسها التي يتمتع بها الآخرون . وعلى الرغم من تفاوت الأفراد في القدرات والملكات الا أن ذلك لا يمنع من أن كل فرد هو الوحيد الذي يعي مصلحته ، ويستطيع أن يسعى وراء تحقيق مصالحه . والنظام الطبيعي هو الذي كفل للفرد حقوقه وحرياته وبالتالي لا يصلح للنظام الاجتماعي S. Order أن يحد من هذه الحقوق بطريقة أو بأخرى . وهكذا تصبح الحكومة في نظرهم شراً لا بد منه ، وينبغي أن ينحصر نشاطها في أضيق نطاق ممكن ، وبخاصة في دائرة تنظيم استخدام الأفراد لحقوقهم وحرياتهم عملا بمبدأ أن أقل حكومة هي أحسن شكل من أشكال الحكومات The Least governmentis the best government وهكذا نادى الفيزيوكرات بحرية التجارة ، وبالمنافسة الحرة بين الافراد والجماعات لأن في ذلك تحقيقا لمصلحتها ومصلحة المجتمع العام كذلك ويعبرون عن ذلك بعبارتهم الشهيرة

« دعه يعمل دعه يمر » بمعنى ضمان الحرية الفردية اذ أن الفرد يستطيع أن يدبر مصالحه بوسائله الخاصة ، وما يعود على الفرد بالفائدة يعود على المجتمع كذلك لأن هناك توافقا طبيعيا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع ، كما تعني عدم تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي الا في حيز ضيق كل الضيق للتثبت من عمل النظام الطبيعي • وكان « آدم سميث » كذلك من أقوى أنصار الحرية الاقتصادية حيث رأى أن تنمية ثروة الامم ، وبالتالي تحقيق السعادة الانسانية رهن بضمان حرية الصناعة والتجارة • وحصر نشاط الدولة في مجالات ثلاثة حتى لا تتدخل في المجال الاقتصادي بأكثر من اللازم لضمان الحرية الاقتصادية ، وهي حماية المواطنين ضد العدوان الخارجي ، وتطبيق القانون وتحقيق العدالة بين المواطنين ، وانشاء المرافق العامة وصيانتها والاشراف على التعليم وبطبيعة الحال لم يكن هناك مجال في ظل هذه الفلسفة الاقتصادية لتوسيع نطاق العمل الارادي ، أو التدعيم وظائف الدولة ، أو للتدخل عن طريق التخطيط لتوجيه النشاط الانساني وجهة دون أخرى ، وبالتالي لم تكن تشجع على ظهور التغير المخطط • جملة القول ان النظام الاقتصادي خلال الشطر الاكبر من القرن التاسع عشر قام على مبدأين أساسيين هما المنافسة الحرة والمصلحة الشخصية ، ويتحقق الصالح الجمعي والتوافق الاجتماعي تلقائيا وكنتيجة للتفاعل بين هذين المبدأين • وما دام المجتمع يتكون من أفراد أحرار ومتساويين يتنافسون مع بعضهم بعضا من أجل الصالح المشترك ، فلا مجال اذن لتدخل الدولة بل لا حاجة لهذا التدخل وبالتالي لا حاجة للتخطيط •

هذا المناخ الفكري الذي صاحب الثورة الصناعية واستمر لفترة طويلة نسبيا قد بدأ يتغير نتيجة لعوامل عدة نذكر منها أن فلسفة الحرية الاقتصادية لم تعد ملائمة لروح العصر • ويرجع ذلك فيما يرجع الى تداعي الاسس التي قامت عليها هذه الفلسفة • ان الحرية الاقتصادية تسلم بأن المنافسة بين الافراد قد بدأت بين أفراد ينتمون بالحرية والمساواة في الحوق ، وقد بدأت هذه الفكر تتهاوى لما تبين أن هؤلاء الأفراد لم يبدأوا أصلا أحرارا ومتساويين • بل أنه كلما طالت هذه المنافسة تلصت الحرية والمساواة لبعضهم • ويرد بعضهم السبب في

ذلك الى أن الثورة الصناعية في انكلترا وأوربا قامت على أنقاض نظام تقليدي تميز بالتفاوت الطبقي . ولا شك أن مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المترتبة على هذا النظام تجعل من الصعب تحقيق المساواة في البداية بين أطراف المنافسة ، والثورة التي أعلنت القضاء على مظاهر التفاوت القديمة وأدت الى ذلك الى حد كبير قد ترتبت عليها في الوقت نفسه مظاهر جديدة للتفاوت غذتها وتسامحت معها . وكيف تكون المساواة وبعضهم ينشأ في وسط يكفل له مستويات عالية من الغذاء والرعاية والتربية والتعليم والصحة وبعضهم يحرم من ذلك . وهكذا انهارت هذه الخرافة وانهار معها الاساس الاخلاقي الذي بني عليه منع الدولة من التدخل في مجتمع يتم فيه بشكل تلقائي الجزاء على العمل والنشاط والعقاب على التراخي والتكاسل والاهمال . (١٠٧ ، ص ٢١ ـ ٢٣) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد من انعدام تكافؤ الفرص في بداية الامر ، بل ان الافراد في العملية الاقتصادية لم يبقوا أفرادا ، وبدلا من المنافسة الحرة الصالح المشترك ، بدأ الافراد ينضمون في جماعات لتحقيق الربح ، وهكذا حل الاحتكار محل المنافسة . وحلت الشركة أو المؤسسة محل الفرد ، ولم يعد للفرد قوة اقتصادية ذات بال . واذا حلت الوحدات الاقتصادية الاحتكارية محل الافراد في التنافس يصبح من الصعب قبول مبدأ عدم تدخل الدولة . وفي ذلك يقول « ادوارد كار » : « ان الحرية الاقتصادية تفترض منافسة حرة بين صاحب العمل والعامل كأفراد في سوق العمل ، ولكن النظام الرأسمالي يقدم صورة أخرى للصراع بين جماعتين كبيرتين ، ولا بد من تدخل الدولة لتحقيق التوافق والانسجام الذي عجزت عن تحقيقه فلسفه الحرية الاقتصادية ، ولعلاج مظاهر العنف في هذا الصراع الذي لو ترك وشأنه لقضي على النظام القائم ومن هنا كان ظهور تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وتحديد الأجور وقوانين والاضرابات العمالية » (١٠٧ ، ص ٢٤) .

ان تدخل الدولة لم يكن ضروريا في هذه الحالات فحسب بل أصبح ضروريا كذلك لحماية المستهلك ضد قوة رأس المال الضارية عن طريق تحديد الاسعار

ومستويات الانتاج ، كما أصبح تدخل الدولة أمرا لا غنى عنه في أوقات الازمات ضمانا لتوزيع الموارد المحدودة توزيعا عادلا لاشباع حاجات الناس وبخاصة الاساسية منها . وقد ظهر ذلك واضحا خلال الازمة الاقتصادية الكبرى التي أصابت العالم في أوائل الثلاثينات من هذا القرن وماترتب عليها من مشكلات معقدة وبخاصة مشكلة البطالة ، وهكذا تأكد دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وتأكد دور التخطيط في هذا المجال كذلك بعد أن انهارت الأسس التي قامت عليها فلسفة الحرية الاقتصادية : تطور هذا الدور واتجه بصفة عامة نحو الاتساع وان تم ذلك بصورة متباينة في الدول المختلفة .

ليس معنى ذلك أن الفلسفة التقليدية في الحرية الاقتصادية قد اختفت تماما ، اذ مازال لها في الرواسب والبقايا ما يظهر بصورة أو بأخرى وبخاصة في الدول الرأسمالية الغربية ، وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة .

والدليل على ذلك ظهور الداروينية الاجتماعية S. Darwinisim التي تزعمها « هربرت سبنسر » في أواخر القرن التاسع عشر والتي وقفت موقفا معاديا من توسيع نشاط الدولة ، وحصرتها في نطاق معين ضيق كل الضيق يقتصر على مراقبة قانون المساواة في الحرية ، وحماية حقوق الافراد . وفي ذلك يقول « سبنسر » : « اتفاقا مع طبيعة تكوين الانسان والاصول الضرورية للمجتمع يمكن أن يستمد من ذلك دليلا أقوى على أن واجب الدولة هو حماية ووضع قانون المساواة في الحرية موضع التطبيق ، وأن تحافظ على حقوق الناس ، أو على حد التعبير الشائع أن تقيم العدالة » . (١٣٠ ، ص ٢٣٧) .

ومن هنا أصبحت الداروينية الاجتماعية ضد تدخل الدولة في أي مجال من مجالات الحياة في المجتمع ، ومن هنا كان موقفها من الرعاية الاجتماعية بالذات حيث أنكرت على الدولة القيام بأي دور لتخفيف ويلات الفقر والفقراء تأسيسا على ذلك المبدأ الذي يقصر نشاط الحكومة على الحماية ويمنعها من القيام بأي عمل يتجاوز هذه الحدود . فاذا تدخلت الدولة باجراءات مباشرة للقضاء على

البؤس فانها تتجاوز حدود وظيفتها لان في ذلك تجنيا على حريات الناس بدلا من حماية هذه الحريات لكونها الوظيفة الاساسية للدولة . ظهرت هذه الآراء كما قلنا على الرغم من التحول الفكري عن فلسفة الحرية الاقتصادية الى التخطيط والاقتصاد المخطط .

ولكن سبنسر على الرغم مما تركه من أثر في بعض سياسات الرعاية الاجتماعية في الغرب الا أنه كان يحارب معركة خاسرة . ولم تستطع الداروينية الاجتماعية أن تقف في وجه التحول المشار اليه أو أن تسد المنافذ في وجه التخطيط الذي أصبح يفرض نفسه ويؤكد دوره تدريجيا .

ان التحول عن فلسفة الحرية الاقتصادية نحو التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يحدث نتيجة لتداعي الاسس التي قامت عليها هذه الفلسفة فحسب ، بل ساهمت في هذا التحول عوامل أخرى نذكر منها ظهور الاشتراكية الخيالية Utopian Socialism كرد فعل عنيف ضد الحرية الاقتصادية ، لقد أشرنا الى أن قيام الثورة الصناعية كان من الاسباب الرئيسة لتغيرات عميقة لحقت بالمجتمع الانساني ، وهزات عنيفة أصابت النظم والعلاقات الانسانية . وعلى الرغم من التقدم الفائق الذي أحرزته الثورة الصناعية علميا وتكنولوجيا ، والانجازات الاقتصادية الضخمة الا أنها في الوقت نفسه كانت مصدرا لكثير من المشكلات المعقدة في مجال العلاقات الانسانية ، صاحبت الثورة وترتبت عليها ، وبخاصة المشكلات الاجتماعية التي لحقت الملايين من أفراد الشعب العامل الذين وجدوا أنفسهم في طريق مسدود ، وحياة لا غنى فيها ، تحيط بهم المشكلات من كل جانب من فقر وبؤس وبطالة ومرض وعاش العمال فترة من أقسى فترات التاريخ ، ومما زاد من قسوة الحياة في تلك الفترة أن المناخ الفكري كان متأثرا الى حد كبير بمذهب الحرية الاقتصادية الذي رد المشكلات الى ضحاياها لا الى مصادرها الاصلية ، وعد العمال مسؤولين بالدرجة الاولى عن الحالة التي وصلوا اليها من البؤس والفقر أخذا بمبدأ الحرية الفردية ، وضمانا لحرية المنافسة بين الافراد .

وهكذا كفت الدولة يدها عن التدخل ، وعن الاخذ بزمام المبادرة والقيام

بالاصلاحات الاجتماعية التي تمليها طبيعة الموقف . ازاء هذه الاوضاع المجحفة ظهرت الاشتراكية الخيالية في النصف الاول من القرن التاسع عشر كرد فعل ضد فلسفة النظام الطبيعي ومذهب الحرية الاقتصادية والذي وقف حجر عثرة في سبيل التغير والاصلاح محافظة على الوضع القائم ، على أساس أن قوانين النظام الطبيعي هي التي خلقت هذا الوضع . جاءت الاشتراكية الخيالية فهاجمت مبادىء الفردية والحرية الاقتصادية ، ودعت الى التدخل في سبيل اصلاح الاوضاع القائمة ، وايجاد الحلول العاجلة للمشكلات الاجتماعية ، وتحسين حال الطبقات العمالية عن طريق التشريعات وبرامج الرعاية الاجتماعية . نادى أصحاب هذا الاتجاه بأن الطبيعة الانسانية هي ولا شك نتاج الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الانسان ، وأن السبيل الى علاج الآفات الاجتماعية هو خلق طائفة جديدة من التنظيمات الاجتماعية . فالانسان اذن يستطيع أن يتحكم في العلاقات الاجتماعية باستخدام الفكر الخلاق ، بل ذهب بعضهم الى أن التشريعات الدقيقة قد تكون وسيلة للتعرف و التنبؤ Prediction بمجرى التطور الذي يسير فيه المجتمع حيث أن هذا التشريع يستطيع توجيه المجتمع وجهة دون أخرى .

ويكاد المفكرون يتفقون على أن رائد الاشتراكية الخيالية هو الفيلسوف الفرنسي « سان سيمون » ومن تلاميذه « فورييه » . على أن « سان سيمون » كان في الواقع رائدا فكريا أكثر منه داعية للاشتراكية . وعلى ذلك فان الاشتراكية الخيالية لم تصل الى أوجها الا على يد أتباعه من السان سيمونيين . جاء أتباع « سان سيمون » وبدؤوا في تخطيط لنظم الاشتراكية مهتدين بتعاليم رائدهم الفكري . درسوا النظام الاقتصادي القائم وراعيهم ما وجدوا فيه من تفاوت بين العمل والجزاء ، أو بين ما يبذله العامل من جهد وما يحصل عليه من أجر . وكان من نتيجة ذلك أن تمتعت الاقلية بالثروة بينما عاشت أغلبية قوى الشعب العاملة في فقر دائم . ومن هنا نادى السان سيمونيين بأن تنتقل الصناعة الى ملكية الدولة ، على أن تقتصر الملكية الخاصة على السلع الاستهلاكية ، كما دعوا الى أن يعمل كل فرد حسب قدرته ، وأن يحصل على الاجر الذي يتناسب مع

ما يبذله من جهد . وقد لعبت هذه الافكار دورا هاما في التمهيد للاشتراكية العلمية في العصر الحديث ، وان اختلفت عنها في الكثير من التفاصيل .

وفي انكلترا كان المصلح الاجتماعي « روبرت أوين R. Owen » من أنصار الاشتراكية الخيالية . أسس « أوين » فلسفته الاجتماعية على فكرة استعارها من صديقه الفيلسوف الانكليزي « بنتام » ومضمونها أن غاية المجتمع الانساني هي تحقيق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس . وقد بحث « أوين » عن أسباب شقاء الافراد والامم في عصره فوجدها تنحصر في خطأ فكري يتمثل في الاعتقاد بأن الانسان هو الذي يشكل طبيعته ويحدد خلقه ، وذلك في نظره مبدأ خاطىء لأن الانسان هو نتاج الظروف والعوامل والوسط الذي ولد فيه ، وعاش فيه ، وعمل فيه كذلك . ان الوسط الصالح يخلق مواطنا صالحا ، والوسط الفاسد لا يخلق الا فسادا (١٤٦ ، ص ٦٨) . فالانسان اذن يتلقى طبيعته عن الوسط الاجتماعي ولا يخلق هذه الطبيعة . عليه اذا حدث هذا التحول الفكري فان ذلك كفيل بتحسين الوسط الاجتماعي ، وبالتالي يؤدي الى خلق المواطن الصالح ، والى تحقيق سعادة الافراد والجماعات . ومن هنا حمل « أوين » لواء الدعوة الى نشر التعليم بالمجان ، والقضاء على البطالة ، ومحاربة الفقر ، كما كان من أشهر دعاة تشريعات العمل ونقابات العمال .

وقد عني بصفة خاصة بالدعوة الى التعاون في مجال الصناعة ، والى انشاء مجتمعات صناعية تعاونية . وهكذا ساهمت الاشتراكية الخيالية في التحول نحو التخطيط . وقد جاءت الاشتراكية العلمية بعد ذلك لتؤكد دور التخطيط في حياة المجتمع وفي تغيره ، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل أن ظهور الاشتراكية في كثير من الدول النامية قد جعل من التخطيط ضرورة اقتصادية واجتماعية ، وأسلوبا لا بديل عنه للقضاء على التخلف واللحاق بركب التقدم .

وهكذا تفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتؤدي في النهاية الى تحول جذري في

دور الدولة ووظائفها ، من الحرية الاقتصادية ومن دولة الحارس الليلي Night watchman state حسب تعبير الاشتراكي الالماني « لاسال » الى دولة الرعاية في الوقت الحاضر • ويعرف الاقتصادي السويدي « جونار ميردال » مفهوم دولة الرعاية بأنه يشير الى « مسؤولية المجتمع نحو تحقيق غايات معينة تتصل برفاهية افراده منها التنمية الاقتصادية والعمالة الكاملة وتكافؤ الفرص امام الشبان والضمان الاجتماعي ، وضمان حد أدنى لا بالنسبة للدخل فحسب بل بالنسبة للتغذية والاسكان والصحة والتعليم ، على أن تشمل هذه الرعاية الناس جميعا دون تفرقة » (١٢٣ ، ص ٦٢) •

وان كان ذلك لا يعني أن دولة الرعاية قد تحققت بالفعل بل انها في طريقها الى ذلك ، وتختلف الانجازات في هذا السبيل باختلاف الدولة • ان تدخل الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وان جاء في بداية الامر بشكل غير منتظم ، الا أنه كان مقدمة لابد منها للتخطيط • ومن هنا اكتسب التخطيط أهمية لا في المجال الاقتصادي فحسب وانما في المجال العريض للتغير الاجتماعي بصفة عامة •

واذا كان التطور الاقتصادي والاجتماعي في الغرب قد انتهى الى تثبيت دور الدولة والاعتراف بالتخطيط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فان الامر يصبح أشد الحاحا في الدول النامية • ان القوى الاقتصادية والاجتماعية المتفاعلة في داخل هذه الدول والقوى المتصارعة خارجها ، فرضت على الدولة تخطيط النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وأصبح التخطيط في الحقبة الاخيرة من أهم وظائف الدولة في كثير من الدول النامية ، وظهرت الهيئات المركزية والوزارات ومختلف الاجهزة التي تهيمن على عمليات التخطيط • وفي ذلك يشير « جونار ميردال » الى أن الدول النامية لن تسلك في نموها الطريق نفسها التي سلكتها الدول الغربية ، ويؤكد أنه لا ينتظر لهذه الدولة أن تنمو كثيرا أو ربما لن تنمو مطلقا ما لم تتحمل الدولة منذ البداية الشطر الاعظم من المسؤولية التي تحملها الدولة في العالم الغربي ابان الثورة الصناعية Industral Revilution •

وهكذا ظهر التخطيط وتأكد دوره بخاصة في الدول النامية • وقد ظهر هذا

الدور بوضوح في الجمهورية العربية السورية بعد ثور الثامن من آذار عام ١٩٦٣ وفي جمهورية مصر العربية في مرحلة التحول الاشتراكي .

أما في الهند فقد أكد دستورها « أن الدولة سوف تعمل من اجل رفاهية الناس بخلق وحماية نظام اجتماعي يكفل العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد أصبح هدف السياسة الاقتصادية والاجتماعية بخاصة في الهند بعد عام ١٩٥٤ هو النمو الاشتراكي للمجتمع والذي يتضمن قيم الاشتراكية والديمقراطية والتخطيط للتنمية . وأصبح معيار النمو والتقدم ليس الربح الفردي وانما الكسب الجمعي .

وهكذا يدخل التخطيط على التنمية وعلى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بغرض تنمية الدخل القومي وزيادة العمالة من ناحية وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول والثروات من ناحية أخرى .

أصبح التخطيط اذن حقيقة واقعة ، وظهر في كل مجال من مجالات الحياة ، وتفرع الى عدة فروع نسبة لطبيعة المجال الذي يمارس فيه ، مثل التخطيط الاقتصادي ، والتخطيط الصحي والتخطيط التربوي والتخطيط العمراني وما الى ذلك . فما هو المقصود بالتخطيط اذن ، والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة لكونه أكثر قربا من التغير الاجتماعي ؟

ظهر في السنوات الاخيرة اهتمام متزايد بالتخطيط الاجتماعي . ولم يكن اقتران كلمة تخطيط بكلمة اجتماعي بمثابة توسيع لمجال علم الاجتماع واكتسابه ميدانا تطبيقيا جديدا فحسب ، وانما كان تعبيرا عن تقدم جوهري في مفهوم التخطيط وفلسفته ، وتلبية لمستلزمات التطور في السياسة الاجتماعية ، واستجابة لمقتضيات العدالة الاجتماعية التي أصبحت — في يومنا هذا — قبلة الشعوب المتطلعة الى حياة أفضل . والواقع أنه على الرغم من ظهور التخطيط وانتشاره في كل جوانب حياتنا يزعم بعضهم أنه من الصعب وضع قواعد ثابتة أو جامدة للتخطيط لان هذه العملية تبدأ من مجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع الى آخر ومن موقف الى آخر .

واذا تضمن هذا الرأي بعض الحقيقة فانه ليس حقيقة كله ، اذ لا يمنع الامر من تجريد بعض الافكار الاساسية في التخطيط الاجتماعي على الرغم من قصر الفترة التي ظهر فيها . على أن نضع في حسابنا الاختلافات التطبيقية حسب ظروف الزمان والمكان .

والتخطيط في أبسط مراميه — كما يرى « طلعت عيسى » — يعني التدبير والروية والتعقل ، كما يستلزم في مجالاته كافة وجود فلسفة واضحة تحدد أساليبه واجراءاته (٧٤ ، ص ٧) .

فالتدبير يستلزم القياس في مظاهره كافة ، قياس الحاجات وترتيبها ، وقياس الموارد وتصنيفها ، بقصد تلبية الحاجات واشباعها في أفضل صورها .

والروية يقصد بها الصبر والتخلي عن القلق ، فقد لوحظ أن القلق وعدم الاستقرار النفسي من أهم مستلزمات التخطيط ، كما يعد من أكثر ما يعترضه من صعوبات .

ويؤمن من تغلب تفاؤلهم على معرفتهم بقدرة التخطيط بامكان اقامة مدن فاضلة لا حدود لخيراتها ، ويتوقعون انجاز أكثر مما هو مطلوب في أقل وقت ممكن ، وهم في حقيقة الامر يجهلون ما تحتاجه التنمية المخططة من كد وتضحية من المتطلعين الى التحديث . وكثيرا ما يصاب هذا القطاع من المفكرين بخيبة الامل حين لا تستطيع الخطط القومية انجاز ما تصبو اليه من طموحات وتوفير الرخاء والرفاهية خلال خمس سنوات أو سبع . أما الواقعيون فهم أكثر ادراكا من هؤلاء ، وهم لذلك لا يتوقعون أكثر من الزيادة التدريجية الامر الذي يجعل قرارهم أكثر حكمة وعلمية ، وهم لا يشعرون بالاحباط بسهولة لمعرفتهم بالصعوبات التي تواجه دائما المراحل الاولى للتنمية ، فالمحاولات الفاشلة الاولى لا تحبطهم ، بل على العكس تدفعهم الى مزيد من العمل الهادف والتصميم على النجاح .

أما التعقل فيعني التضحية بالكماليات من أجل الضروريات ، والتخلص من

الحاجات التي يمكن تحويلها الى مجرد رغبات ، كما يعني التحرر من عبودية العادات السيئة والمعتقدات الفاسدة ، والتضحية هنا موقوتة بفترة محدودة هي المجال الزمني للخطـة .

لكل نوع من أنواع التخطيط فلسفته الخاصة ، فالتخطيط الاقتصادي ترتكـز فلسفته على تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، والتخطيط الثقافي من فلسفته أن يهـيء أسباب تكافؤ الفرص ، والتخطيط الاداري يقوم من أجل توفير أقصى أسباب المنفعة للبيئة المحلية ، والتخطيط الطبيعي يهدف الى تحقيق الاستغلال الامثل لموارد الطبيعة، أما التخطيط الاجتماعي فانه يقوم ـ في نظرنا ـ على مجموع هذه الفلسفات ، بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية من جانب وتوفير التربية الأخلاقية لمجموع المواطنين من جانب آخر . فنحن لا نعده تخطيطا نوعيا يقتصر على جانب واحد في حياتنا الانسانية، وانما هو محصلة أنواع التخطيط المختلفة اذ أن هدفه الجوهري يقوم على تحقيق حياة أفضل للمواطنين .

والتخطيط الاجتماعي S. Planning هو التدبير والروية والتعقل الصادر عن المجتمع لا بوصفه مجموعة من الافراد ، وانما كونه وحدة متكاملة من أجل توفـير الحياة الانسانية الكريمة لافراده .

ان حياة المجتمع وحياة الأفراد والجماعات فيه ، لن يستقيم أمرها دون التخطيط، لان التخطيط هو الوسيلة التي يستعين بها الفرد كما يستعين بها المجتمع لتحقيـق حياة أفضل واذا تصورنا مجتمعا دون تخطيط فان ذلك يعني الاضطراب والفوضى .

والتخطيط في جوهره هو توجيه الفكر توجيها ارادياً واعيا بشكل يؤدي الى خلق الاساليب المنطقية لتحقيق ما أمكن الاتفاق عليه من أهداف ، وبذلك يصبـح التخطيط منهجا أساسيا لمجابهة المشكلات الانسانية الكثيرة في المجتمع المعاصـر ، ويبنى هذا المنهج على الاعتقاد بأن في استطاعة الانسان أن يتدخل وأن يوجه الحياة الاجتماعية الوجهة التي تحقق له الرفاهية . ومن هنا ينكر هذا المنهج الاسـاس الذي قامت عليه فلسفة الحرية الاقتصادية والتي نادت بترك الامور تأخذ مجراها

الطبيعي حسب قوانين الكون ، لان هذه القوانين تعمل تلقائيا لخير الانسان . واي تدخل من جانب الانسان من شأنه افساد عمل تلك القوانين . انتهت هذه الفلسفة تقريبا ليحل محلها الاعتقاد Creed في قدرة الانسان بالتدخل الارادي الواعي المبني على العلم ، أن يصنع حاضره وأن يخطط لمستقبله . ولذلك فالتخطيط لكي يثمر ويثبت فاعليته ينبغي ألا يقتصر على تغيير هذا الجزء أو ذاك من المجتمع ، وانما ينبغي أن يصبح عملية شاملة متكاملة ينفذ الى قطاعات المجتمع كما ينفذ الى فكر الناس وعاداتهم المعيشية ونظرتهم الى الحياة .

ان النظرة الى التخطيط بكونه عملية شاملة متكاملة ينفذ الى مختلف قطاعات المجتمع لا تتعارض مع اختلاف الاساليب الفنية للتخطيط في كل قطاع من القطاعات مع اتفاقها في الفلسفة والاهداف العامة . ونتيجة لذلك قد تصبح هذه الاساليب متقدمة في قطاع عنها في قطاع آخر . فالتخطيط الاقتصادي مثلا قد يكون متقدما فنيا على التخطيط الصحي أو التربوي وان كانت كل هذه القطاعات تنتهي في النهاية الى التكامل والتنسيق .

ومن الهام أن ندرك أن التخطيط الاجتماعي لا يرمي الى تحقيق ما يجب أن يكون ، وانما يهدف للوصول الى ما يمكن أن يكون عن طريق التعرف على المشكلات الحقيقية التي تعوق سير التقدم ، وتحديد أنسب الوسائل لاجتياز العقبات وتنمية القوى الموجهة للتغير الاجتماعي .

ولا نعني بقولنا أن التخطيط الاجتماعي يهدف الى الوصول لما يمكن أن يكون أنه عملية سلبية ، وانما نقصد بذلك أن التخطيط الاجتماعي يقوم على استبعاد الافكار الفلسفية التي ترمي الى الوصول الى مثل عليا بعيدة المنال ، فهو عملية ايجابية واقعية تستند الى الحقائق والاحصاءات الموثوق في دقتها ، وتقوم على التفاعل الجمعي .

ويعد اطلاق شرارة التفاعل الجمعي Group Interaction من أهم مستلزمات التخطيط الناجح وتقع هذه المهمة على عاتق جهاز التخطيط . ومن هنا كان حسن

اختيار المخططين الاجتماعيين وتدريبهم ضرورة بالغة الأهمية . فالتخطيط في سائر مظاهره ومستوياته عملية تعاونية تهدف الى الاسراع في التغير الاجتماعي لتحقيق حياة أفضل والوصول الى مستوى أعلى من الرفاهية Welfare . فكان التخطيط مشاركة فعالة بين المخطط والجمهور الذي توضع الخطط من أجله ، وفكرة التعاون Cooperation فكرة أساسية وحيوية في التخطيط ، فدون تعاون الاجهزة المختلفة من حكومية وأهلية ومن أفراد وجماعات لا يتيسر تنفيذ الخطة وتحقيق الهدف المرجو منها . وكثيرا ما كان الصد الذي يحدث من الجمهور سببا في تعويق التقدم الاجتماعي والحيلولة دون تنفيذ مشروعات الاصلاح .

ويتوقف نجاح التخطيط بالدرجة الاولى على اقناع المواطنين به ، وايمانهم بأهدافه ، ومساندتهم له ، والتفافهم حوله بكونه وسيلة فعالة لا غنى عنها لتحقيق حياة أفضل . ومن ثم لا يمكن أن تغفل دور المشاركة الوطنية في عملية التخطيط في مراحلها الاولى ، وبخاصة في مرحلة الاعداد ، حيث ينبغي العمل على بث الوعي لدى المواطنين بماهية التخطيط وأهدافه ، وما يمكن أن يلعبه من دور في حياتهم ، وأهمية التعاون من جانبهم في هذا الشأن .

ويتطلب الامر الاستعانة بكثير من أجهزة العلاقات العامة وأساليبها لنشر الوعي التخطيطي بين الناس وتعبئة الجهود الشعبية في سبيل مساندة الخطة ، والتعاون من أجل تحقيق أهدافها التي هي أهداف الناس أنفسهم . وقد يتطلب الاستعانة ببعض الدراسات حول الرأي العام من ناحية تكوينه وتحويله والتأثير فيه .

وقد ظهر من الابحاث التي أجريت في أكثر بلاد العالم وبخاصة في الريف الاوربي أن من المسائل التي لاقت صدا واضحا في جانب الجمهور هي استبدال بحيوان الشغل الآلات الميكانيكية ، دون تهيئة هذا الجمهور الى ادراك أهمية هذا التغير الجوهري في تهيئة حياة أفضل مع بذل جهد أقل . فالتعاون الذي نعنيه يستلزم اثارة وعي تخطيطي بين جمهور معين يشارك في خطوات العملية التخطيطية ولا يقاوم أي مرحلة منها .

فالتخطيط الاجتماعي الناجح هو تخطيط تعاوني ولا يمكن أن يتحقق الا اذا كان تعبيرا حقيقيا عن رغبات المواطنين ، والا اذا كان قائما على مبدأ المشاركة الفعلية من جانب الهيئات والافراد ، والا اذا كان ترجمة فعلية لميولهم الاجتماعية المتباينة . فالتخطيط أداة ارادية للتغير الاجتماعي ووسيلة تساعد على توجيه السلوك الانساني والموارد المالية الغنية وجهة منظمة تساعد على اشباع الحاجات والعمل على الموازنة بين الموارد والحاجات بصورة تعمل على النهوض والتقدم .

والتخطيط الاجتماعي هو التخطيط الذي يقوم على فلسفة اجتماعية . ويقصد بالفلسفة هنا المشخصات التي يتصور أن يتخذها المجتمع في حياته وفي نظمه . فالسياسة التخطيطية تختلف من مجتمع الى آخر ، كما تختلف من عصر الى آخر ، بحسب طبيعة هذه المشخصات . فقد تقوم السياسة التخطيطية لتأكيد السيطرة التي تمارسها فعلا طبقة واحدة أو أكثر من طبقات المجتمع ، وقد تهدف السياسة التخطيطية الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة أسباب تكافؤ الفرص بين مجموع المواطنين في المستوى المحلى أو الاقليمي أو القومي بحسب طبيعة الخطة ونطاقها .

ففي رأي « كارل ماركس » مثلا ، تكون كل طبقة في فترة صعودها الثوري تقدمية ــ بمعنيين اثنين التلك الكلمة ــ فمصالحها الاقتصادية تكون مطابقة للتقدم الفني ومن ثم للرفاهية الانسانية المتزايدة . وتؤدي جهود هذه الطبقة في متابعة هذه المصالح الى وضعها الى جانب الافكار والمنظمات المتحررة وضد كل من يعوق التقدم الفني والرفاهية الانسانية . Human Welfare ولكن قد تصبح الطبقة الصاعدة ــ في وقت ما ــ طبقة حاكمة ، السادة الاقطاعيين أو الرأسماليين ، وعندئذ تبدأ في أداء دور مغاير ، وتستلزم مصالحها الاقتصادية ، التي شجعت التقدم الفني في البداية ، معارضته عندما يهدد أي تغير جديد في السيادة الاقتصادية التي حصلت عليها . (١٣٢ ، ص ٣٢٠) .

ويقول « كول Cole » : ان بعض مدعي التخطيط يقولون ان التخطيط

يتمثل في ايجاد منظمات رأسمالية تشرف على الصناعات المختلفة ، وتقتصر مهمة الدولة ـ في هذه الحالة ـ على الاشراف العام من أجل مصالح الجماهير • بينما يصر بعضهم على أن التخطيط يتطلب تنظيم كل صناعة على حدة وتحويلها الى نظام تعاوني ، كما يتطلب ايجاد توازن عادل بين الصناعات المختلفة وتوزيع العمل ورأس المال في ظل أهداف اجتماعية واضحة • وهناك فئة من رجال التخطيط الذين يرون في التخطيط وسيلة لاعادة تنظيم الرأسمالية ونفخ روح جديدة فيها • بينما ينادي فريق آخر بأن التخطيط هو احلال الملكية الجماعية محل الرأسمالية •

فالسياسة التخطيطية التي تتبدل وفقا لتغير الاهداف والغايات ، لا يمكن أن تكون اجتماعية في مراميها ، وانما تصبح سياسة آنانية فردية تخدم المصالح الذاتية لطبقة معينة • وتصبح السياسة التخطيطية اجتماعية اذا قامت على فلسفة اجتماعية ، أي اذا كانت الشخصات والمثل العليا التي تهدف اليها تقوم على العناصر التالية :

١ ـ أن يكون التخطيط من أجل المجموع لا من أجل فئة مسيطرة •

٢ ـ أن يخضع التخطيط لتيار القوى الاجتماعية •

٣ ـ اعتماد التخطيط على الحاجات الاجتماعية •

٤ ـ قيام التخطيط على أساس استغلال الموارد استغلالا أمثل •

٥ ـ تحديد مستوى الطموح في تقدير المجال الزمني للخطة •

٦ ـ الاستعانة بالحلول التجريبية •

وبهذا يمكن أن ينضوي تحت مدلول التخطيط الاجتماعي ـ بمعناه الواسع ـ كل من التخطيط الاقتصادي ، والتخطيط العمراني ، والتخطيط الصحي ، والتخطيط الثقافي ، وغير ذلك ، مادام أن كل نوع منها يرتكز على فلسفة اجتماعية لها غاياتها وأهدافها •

والتخطيط الاجتماعي في أضيق حدوده هو منهج من مناهج التغير أو الانتقال من وضع معين لوضع آخر في الحياة الاجتماعية وفي حدود المجتمع المقصود بالتخطيط . ولهذا فان التغير الاجتماعي يعد غاية في ذاته ، في حين أن التخطيط الاجتماعي ما هو الا وسيلة أو أداة للتغير فحسب .

وقد بذلت محاولات كثيرة ـ بخاصة في ربع القرن الاخير ـ للوصول الى تعريف دقيق للتخطيط الاجتماعي الا أن تعريف « جوزيف هميز J. Himes » من أدق التعريفات التي ظهرت في هذا الشأن وأكملها . يقول هميز : « إن التخطيط الاجتماعي عملية ارادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق ثم العمل ، من أجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التي ينظر اليها باعتبارها شيئا مرغوبا فيه » .

وهذا التعريف يتضمن العناصر التالية :

١ ـ ان التخطيط الاجتماعي عملية ارادية يُخضع التغير الاجتماعي للقيم الانسانية والتنظيم الانساني .

يقول « هيمز » انه ربما اعترض بعض المفكرين بقولهم ان سائر التصرفات الانسانية ـ اذا أخذناها من وجهة النظر الفلسفية ـ تبدو أنها تهدف الى حد ما الى غرض معين . ولكن هذا القول مردود عليه لأننا اذا أمعنا النظر في الامر يتضح لنا أن عملية التخطيط الاجتماعي تجمع وتنظم الاغراض المتباينة لبعض الافراد والجماعات في منهج ذي هدف اجتماعي ، فهي ليست تصرفات تهدف الى أغراض متنافرة متباينة ، وانما التخطيط الاجتماعي عملية ديناميكية تربط بين التغير الاجتماعي المستمر والقيم الانسانية الخارجية .

٢ ـ ان التخطيط الاجتماعي عملية انسانية تسعى الى التجديد Innovation والتغير والتعديل في أنماط العلاقات الاجتماعية ، فهو مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية الدائبة الحركة . انه يقوم على البحث والمناقشة والموافقة والعمل ، هذه الانواع الاربعة من النشاط لا بد من توافرها ـ بصورة أو بأخرى ـ في

عملية التخطيط الاجتماعي كونها تمثل المظاهر الفنية لهذه العملية .

٣ ـ ان التخطيط الاجتماعي يتم في حدود القيم الانسانية . فعملية الاختيار والتنظيم تتمان في محيط القيم الانسانية التي تمثل جانبا من تراثنا الثقافي ، والرباط الذي يربط القيم الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعي يظهر بوضوح في كل خطوة من خطوات هذه العملية . فيبدأ في أول الامر بتعريف بعض الشروط والتجارب كمشكلات ثم كفرص للمجهودات التخطيطية . ومع ذلك فان أي قرار يتخذ يستلزم استعراض أنواع أخرى من الفروض حتى يتيسر اختيار أنسبها والوقوف على سائر الطرائق الممكنة في التصرف . وعندما يستقر الرأي على القيام باجراءات علاجية فان الموضوع الذي نعنيه بالتخطيط يتيح الفرصة لافتراضات متعددة بالنسبة للقيم التي تتمثلها . فالتخطيط الاجتماعي يستلزم نوعا من الاختيار بين المقترحات المختلفة لانه لا يمكن وضعها جميعاً موضع التنفيذ ، كما أنه لا يمكن أن يوافق الناس على أن يجعلوها جميعا في مرتبة واحدة .

أما « الفاروق ذكي يونس » فقد حدد الاركان الاساسية للتخطيط الاجتماعي بما يلي :

١ ـ التخطيط عملية ارادية Voluntarsim ، انه عملية بمعنى أنه يتم في خطوات متلاحقة يرتبط بعضها ببعض وتؤدي في النهاية الى غاية معلومة ، هذه العملية ارادية بمعنى أنها تتضمن تدخلا مقصودا في حياة المجتمع ، أو تؤدي الى ادخال تغيرات مقصودة في حياة المجتمع . ومن هنا يختلف التغير المخطط عن التغير التلقائي الذي ينقصه عنصر القصد والارادة .

٢ ـ يستهدف التخطيط أهدافا معينة ، والواقع أنه لا تخطيط دون هدف ، وكلما وضحت أهداف التخطيط أمكن وضع البرامج الملائمة الكفيلة بتحقيقها . وتحكم وضع أهداف التخطيط أمور متعددة منها حاجات الناس في المجتمع ، والموارد المتاحة ، والايديولوجية السائدة وما الى ذلك .

٣ ـ يقوم التخطيط على برنامج عمل يضع في حسبانه أهداف التخطيط وموارد المجتمع وينسجم مع القيم الاجتماعية ، ويترجم عن الايديولوجية .

٤ ــ لا يتم التخطيط دون وضع برنامج العمل موضع التنفيذ ، فالواقع أنه لا خطة دون خطة تنفيذ والخطة مهما أحكم وضعها من النواحي الفنية الا أنها تبقى عقيمة لاغناء فيها ولا فائدة منها ما لم توضع موضع التطبيق ، ويتم تنفيذ ما تضمنته من الانشطة والبرامج .

واذا كان التخطيط مرتبطا بأهداف معينة فان هذه الاهداف تنبثق عادة عن فلسفة اجتماعية تسود المجتمع ، وتصدر هذه الفلسفة عن تراث المجتمع وتقاليده ، وعن الواقع الذي يعيش فيه ، وعن تطلعاته نحو مستقبل أفضل . ولا شك أن الفلسفة الاجتماعية للتخطيط في المجتمع العربي ــ وبخاصة في البلدان العربية ذات التوجه الاشتراكي ــ قد تبلورت من خلال مراحل النضال التي مرت بها تلك الدول ، ومن خلال الانجازات التي تمت في مراحل التحول الاشتراكي ، ومن خلال التجارب والخبرات التي ظهرت في هذه المراحل كذلك مع الاستفادة في الوقت نفسه من تجارب الامم الاخرى بالقدر الذي يتفق مع أوضاع المجتمع العربي وتراثه وآماله . تؤمن هذه الفلسفة بمصلحة المجموع مع عدم الاضرار بمصلحة الافراد ، ومن ثم تنظر الى الفرد على أنه جزء من كل ، وأن التوازن ضروري بين حقوق الافراد وحقوق المجتمع . فاذا حدث تعارض بين الجزء والكل ، فانه لا يمكن بطبيعة الحال التضحية بالكل من أجل الجزء ، أو التضحية بمصلحة المجموع من أجل مصلحة فرد أو فئة ، بل ان العدالة تقتضي في بعض الأحيان التضحية بمصالح فردية أو فئوية من أجل المصلحة الجمعية . وفي اطار هذه الفلسفة التخطيطية يصبح التخطيط مستهدفا صالح الجماعة لا صالح الفرد ، فالتخطيط يستهدف الرفاهية الاجتماعية S . Welfare للناس جميعا دون أن تحظى فئة بامتيازات على حساب الفئات الاخرى . وينظر الى الصالح الجمعي في معظم الاحيان على أنه صالح الاغلبية العظمى من الناس في المجتمع ، أو صالح قوى الشعب العاملة . ولذلك فان هذه الفلسفة تسمح بالتضحية ببعض الحاجات الهامشية في سبيل توفير الحاجات الاساسية لقوى الشعب العاملة ، أو تسمح بالتضحية ببعض مصالح الاقلية في سبيل مصلحة الاغلبية ، ويظهر ذلك في سياسة الاستيراد في بعض هذه الدول التي تمنع استيراد

بعض السلع الكمالية في سبيل غير السوق بالسلع الاساسية ، أو قد تفرض ضرائب باهظة على السلع الكمالية حتى يمكن أن تساهم حصيلة هذه الضرائب في تحويل بعض الاستثمارات أو القيام ببعض المشروعات التي تعود بالنفع على الجميع • ويذهب بعضهم الى أن هذه الفلسفة تنتهي باعطاء أهمية أكبر أو أولوية لحاجات الفئات الدنيا من المجتمع كونها أكثر من الناحية العددية ، وان كانت أضعف من ناحية القوة الاقتصادية • ووضع حاجات هذه الفئات في المرتبة الاولى لا يتضمن ظلما للفئة العليا نظرا لما عانته تلك الفئات من التخلف والحرمان قرونا طويلة مما يتطلب اعادة التوازن بينهم تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، كونها الهدف الاسمى للتخطيط •

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه Attitude — بالاشارة الى ما ذهب اليه « سان سيمون » — على أن التخطيط ينبغي أن يلتزم بالأمور الآتية :

١ — يجب أن تهدف النظم الاجتماعية الى الاخذ بيد الطبقة الاكثر عددا والاشد حرمانا ، وأن تعمل على تحسين مستواها من النواحي الجسمية والعقلية والاخلاقية •

٢ — ينبغي ألا تكون هناك حقوق أو امتيازات مكتسبة عن طريق الحسب أو النسب •

٣ — يجب توزيع المزايا في المجتمع بحيث يمنح الفرد بنسبة ما ينتج وحسب ما لديه من قدرات •

والواقع أن سوء توزيع القوى الاقتصادية يؤدي الى كثير من ألوان الخلل Disorder في البناء الاجتماعي S . Structure ويعطل تحقيق العدالة الاجتماعية S . justice ، ويحرم أعدادا غفيرة من الاخذ بأسباب الحياة الانسانية اللائقة •

نخلص من ذلك الى أن فلسفة التخطيط تؤكد المصلحة الجمعية ، وتغلبها على المصالح الفردية أو الفئوية • ومن ثم تأتي الخطة معبرة عن تطلعات قوى الشعب

العاملة وملبية لحاجاتها . بحيث تتجه الى تحقيق هذه التطلعات واشباع هذه الحاجات على أساس من الكفاية ومن العدل في الوقت نفسه ، الكفاية متمثلة في زيادة الانتاج والعدل متمثلا في توزيع عادل لثمرات هذا الانتاج وتكافؤ الفرص بالنسبة للجميع* .

* اعتمدنا في هذا الفصل بصورة اساسية على المراجع التالية :

١ ـ الفاروق زكي يونس ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢ ـ محمد طلعت عيسى . فلسفة التغير المخطط . مكتبة القاهرة الحديثة الحديثة ، ط١ ، ١٩٦١ .

٣ ـ محمد طلعت عيسى ، فلسفة التغير المخطط ، مكتبة القاهرة الحديثة ط١ ، ١٩٧١ .

٤ ـ أحمد كمال احمد ، التخطيط الاجتماعي . مكتبة القاهرة الحديثة . القاهرة ١٩٧١ .

٥ ـ عبد المنعم شوقي ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، مكتبة نهضة الشرق ، بحرم جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصـــل الســـابع

تنمية المجتمع والتغير الاجتماعي

- التعريف بتنمية المجتمع
- تنمية المجتمع والخدمة الاجتماعية
- تنمية المجتمع والتغير المخطط .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تنمية المجتمع والتغير الاجتماعي* :

استطاع المجتمع المعاصر ، كما سبق أن أشرنا ، أن يتدخل في مجرى التغير الاجتماعي لكي يوجهه الوجهة التي تحقق رفاهية الافراد والجماعات . على أن التغير المخطط لا يتم كيفما اتفق ، وانما ظهرت من الوسائل والمناهج العلمية ما يجعل التدخل مثمرا ومحققا لأغراضه . وقد كان التخطيط من أهم المناهج التي شاع استخدامها لتوجيه عمليات التغير الاجتماعي ، وادخال التغيرات المطلوبة ، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي . وقد انتشر هذا المنهج بخاصة في الدول الاشتراكية والدول النامية عموما ، وان استخدم بدرجات محدودة في بعض الدول الرأسمالية . على أن التخطيط القومي والتخطيط الاجتماعي كجزء منه يتم عادة على المستوى القومي بحيث يؤدي استخدامه الى تغيرات مخططة بالنسبة للمجتمع القومي في جملته . والواقع أن التخطيط ليس بالمنهج الوحيد الذي ظهر واستخدم لاحداث التغير المخطط ، فقد ظهرت مناهج أخرى ، وبخاصة في الحقبة الأخيرة . ولعل من أهم هذه المناهج بخاصة بالنسبة للدول النامية منهج **تنمية المجتمع** الذي ظهر وانتشر وشاع استخدامه لاحداث تغيرات مخططة اقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمعات الريفية في الدول النامية ، ومن ثم اختص هذا المنهج بالقطاع الريفي ، واختصرت ممارسته في أغلب الاحيان على المستويات المحلية والاقليمية ، وان كانت آثار هذه الممارسة تمتد دون شك الى المستوى القومي .

* الفاروق زكي يونس ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، .. ولمزيد من التفصيل انظر : عبد المنعم شوقي ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، مكتبة نهضة الشرق بجوار جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، الفاروق زكي يونس ، تنمية المجتمع في الدول النامية ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦٧ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦ ، عام ١٩٨٠ ، ص ٢٤ ـ ٤٣ .

ما هو المقصود اذن بتنمية المجتمع ؟ وما هو دور هذا المنهج بالنسبة للتغير المخطط ؟ ان الدول النامية وبخاصة تلك التي استقلت حديثا في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية وجدت نفسها غداة الاستقلال في موقف على قدر كبير من الصعوبة والتعقيد . فاذا كان الاستقلال السياسي قد رفع من المركز الدولي لهذه الاقطار متمثلا في عضويتها في الامم المتحدة والمنظمات الدولية ، الا أنه لم يرفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي . ففي الوقت نفسه ، وجدت هذه الدول نفسها أمام تفاوت كبير بين المستوى المعيشي لشعوبها والمستوى في الدول المتقدمة صناعيا في أوربا وأمريكا الشمالية ، وبين الفقر والحرمان في الاولى والرفاهية في الثانية . وقد أشار الميثاق الوطني في جمهورية مصر العربية الى هذا الوضع في عبارة موجزة نصها « لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ، مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا كثيرا ، لكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه » .

وفي غمرة الحماس والاستقلال ونشوة النصر على المستعمر بدأت الدول النامية تواجه بهذا التفاوت الكبير بينها وبين الدول المتقدمة . وهكذا بدأت تتكشف الحقيقة الجوهرية وهي أن الاستقلال لم يكن غاية النضال الشعبي . ان الاستقلال في الواقع يمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى ، نهاية مرحلة التسلط والتحكم والاستعمار وبدء مرحلة البناء والتعمير وتشييد الصرح الاقتصادي والاجتماعي الذي يكفل الرفاهية والحياة الحرة الكريمة للشعوب .

ومن هنا بدأت الدول النامية تتجه نحو الاستجابة لحاجات الجماهير بالعمل على رفع المستوى المعيشي وتحسين الاحوال الاجتماعية العامة . وهنا تواجه الدول النامية بتفاوت من نوع آخر ، تفاوت بين تطلعات الشعوب نحو مستوى أفضل من الحياة ، وبين قصور الموارد والامكانات المادية والفنية والبشرية عن تحقيق هذه التطلعات . ومما يزيد الامر صعوبة أن تطلعات الشعوب في هذه الدول أصبحت من طبيعة ديناميكية متغيرة تهدف دائما الى المزيد من الارتفاع

بمستوى معيشتها ، الامر الذي يطلق عليه بعض كتاب الغرب « ثورة الصاعدة » . ولم يقف الامر عند هذا الحد بل واجهت تلك الدول ذلك التفاوت الواضح بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية . معنى ذلك أن الدول النامية واجهت في الواقع عدة معادلات صعبة ، لا معادلة واحدة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

(آ) التفاوت في المستوى المعيشي بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا .

(ب) التفاوت بين تطلعات الشعوب وبين امكانات الدول النامية ومواردها .

(جـ) التفاوت بين المجتمعات الريفية والحضرية في الدولة الواحدة .

في هذا الاطار السياسي والاجتماعي ظهرت تنمية المجتمع كمنهج تستطيع الدول النامية عن طريقه أن تستغل امكاناتها المادية ، وتعتمد على مواردها البشرية ، في سبيل رفع مستوى معيشة السواد الاعظم من شعبها في القرى والمناطق الريفية . ان التحديات الكبرى التي تواجهها هذه الدول انما تكمن في المشكلات المزمنة المعقدة التي يعيشها القطاع الريفي . والسياسة الاجتماعية التي تعوض الريف عن مجهود التخلف والحرمان انما تقود الى طريق مسدود .

ولذلك فقد حقق هذا المنهج انتشارا واسعا في الدول النامية على الرغم من حداثة عهده . والواقع أن أي محاولة فكرية لتحليل مفهوم تنمية المجتمع ينبغي أن تضع في الحسبان حقائق أربع كان لها أثرها في تشكيل هذا الحقل الجديد في الدول النامية :

أولا ـ ان أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في نحو خمسة ملايين مجتمع ريفي في الدول النامية ، بغض النظر عن النمط المورفولوجي الذي يتخذه كل مجتمع . معنى ذلك أن طابع الحياة في كثير من الدول

النامية مازال تسوده المسحة الريفية التقليدية ، وأن مشكلات الريف هي مشكلات أغلبية السكان .

ثانيا ـ ان المجتمعات الريفية ، على الرغم من أنها تشكل النسبة الكبرى من السكان في الدول النامية ، الا أنها مازالت تعاني من تلك التركة المثقلة من المشكلات المزمنة المعقدة التي ورثتها عن عهود التخلف والاستعمار وتسلط الاقطاع . فالمستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي مازال دون المستويات التي وصلت اليها الدول المتقدمة صناعيا ، بل دون المستوى الذي وصلت اليه المجتمعات الحضرية في هذه الدول ذاتها .

ثالثا ـ ان المجتمع الصغير يمثل أحد شكلين اجتماعيين يظهران في المجتمعات الانسانية ، والشكل الآخر هو الاسرة الزوجية . فالاسرة والمجتمع الصغير يعبران على مر العصور عن طبيعة الانسان الاجتماعية ، ويحققان الدافع الاجتماعي لدى الفرد للاجتماع بغيره من الافراد اشباعا لهذا الدافع من ناحية ، وتحقيقا للتعاون الجمعي اللازم لاطراد الحياة الانسانية من جهة أخرى . فقد انتهت كثير من الابحاث التي قام بها علماء الانتروبولوجيا والاجتماع الى أن الاسرة النووية والمجتمع المحلي الصغير يعدان من الاشكال الاجتماعية الاساسية التي تظهر باستمرار في كل مجتمع . وجاءت تنمية المجتمع لتتخذ من هذه الحقيقة ركيزة لنشاطها وعلى ذلك فالتنمية بتركيزها على المجتمع المحلي الصغير كوحدة للخدمة ومركز للعمل انما تضمن للممارسة العملية أن ترتكز على عنصر أساسي من عناصر الحيا ةالاجتماعية .

رابعا ـ ان الدول النامية التي أصبحت المجال التطبيقي لمنهج تنمية المجتمع ، تتميز بصفة خاصة بظاهرة التغير السريع الشامل في مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وفي الوقت نفسه بدأ الوهن

يزحف على المؤسسات التقليدية بشكل ينعكس على مدى فعاليتها في مواجهة آثار التفكك الاجتماعي الذي قد يصاحب أو يترتب على التغير السريع في الانماط الثقافية وفي القيم والمعايير التي تتضمنها هذه الأنماط . وتعمل تنمية المجتمع في هذا الموقف ، ومن ثم تقوم بدور في مساعدة المجتمعات الريفية على التغير ، وعلى تقبل آثار هذا التغير ، بل وعلى تخطيط مجرى السير بالشكل الذي يحقق الاهداف المحلية والقومية .

هذه الحقائق الاربع ترسم الاطار الذي أحاط بتنمية المجتمع منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر . فالمنهج الجديد يختص بمشكلات القطاع الريفي في الدول النامية . وهو في عمله على علاج هذه المشكلات يجعل من المجتمع المحلي كالقرية أو العزبة ركيزة أساسية ومنطلقات للعمل على تحقيق الأهداف المحلية والأهداف القومية في الوقت نفسه .

وفي خلال هذه العملية تعنى تنمية المجتمع بالوسائل الكفيلة بالتخفيف من الآثار المرضية للهزات الاجتماعية العنيفة التي تصاحب الثورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها كثير من الدول النامية في الحقبة الاخيرة . ومن ثم يرتبط هذا المنهج في ظهوره وفي استخدامه بالدول النامية . ظهرت تنمية المجتمع استجابة للحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول واستجابة لتطلعها نحو النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ، قياما بواجبها نحو جماهير شعبها المكافح والمتطلع نحو حياة أفضل ، واستكمالا لمقومات وجودها القومي وتثبيتا لمركزها الدولي .

التعريف بتنمية المجتمع :

ان أي محاولة للتعريف بتنمية المجتمع لابد أن تضع في الحسبان حداثة العهد بهذا الحقل في جملته ، الى جانب العناية بالجانب العملي أكثر من الجانب النظري نسبة للمشكلات الملحة التي تواجهها الدول النامية ، والتي تدعو الى حلول عاجلة .

ولعل قصر المدة التي ظهرت فيها برامج تنمية المجتمع ، اذ لم تظهر بصورة

واضحة الا في أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات من هذا القرن ، واهتمام هذه البرامج بالانجازات العملية ، كل ذلك قد أدى الى قصور نظري بالنسبة لهذا المنهج الذي مازال يفتقر الى أساس فكري متكامل يبنى على الممارسة العملية .

بدأ ظهور مفهوم تنمية المجتمع على المسرح الدولي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، على أثر بعض التجارب التي قامت بها عدة دول نامية في مجال النهوض بالمجتمعات الريفية وتغير هذه المجتمعات نحو الاخذ بأساليب الحياة العصرية . ولم تلبث هذه الحركة أن لقيت اهتماما خاصا من جانب هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وفي أيار عام ١٩٥٥ اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بعد منهج تنمية المجتمع طريقا للتقدم الاجتماعي في الدول النامية . وقد وضع هذا المجلس عام ١٩٥٦ تعريفا لتنمية المجتمع ، ومنذ ذلك الحين لقي هذا التعريف اقبالا من جانب العاملين في حقل التنمية والباحثين فيه . وتنمية المجتمع حسب هذا تعريف الدولي هي العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية حسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا كامل هذه المجتمعات في اطار حياة الامة ، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي . وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين ، أحدهما مساهمة الاهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمة الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع ، وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية » .

وبناء على هذا التعريف أصبحت التنمية عملية واحدة تجمع بين القطاعين الحكومي والاهلي ، وتنسق بينهما . وفي هذا الاطار أصبح للخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للمجتمعات المحلية هدف جديد يساند عملية التنمية ، فلا يكون تقديم هذه الخدمات بطريقة ارتجالية ، وانما بطريقة غائية هادفة بقصد حث المجتمعات على الاخذ بزمام المبادرة ، والعمل على النهوض بمجتمعاتهم على أساس من المساعدة الذاتية ، حتى يسهموا في ترفيه مجتمعاتهم من ناحية ، وفي التقدم القومي من ناحية أخرى .

ومنذ ظهور هذا التعريف ظهر كثير من التعريفات من جانب الهيئات والمختصين من الافراد حاولت أن توضح مفهوم تنمية المجتمع • ودون الدخول في كل هذه المحاولات ، فالملاحظ أنها أغفلت جانبين هامين من جوانب هذا المنهج الجديد ، يتعلق أحدهما بدور القيادة في هذا الحقل التي ظهرت وتطورت بتطوره متمثلة في طائفة المختصين الجدد في تنمية المجتمع مهما اختلفت ألقابهم • أما الجانب الآخر فيتصل بالعلاقة التي تربط بين تنمية المجتمع كمنهج للعمل مع المجتمعات المحلية ، والتخطيط القومي الذي يتصل بالاهداف القومية للمجتمع في جملته •

وفي ضوء هذه الامور نرى أن تنمية المجتمع هي احدى العمليات التي تهدف الى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع ، وتحقيق الاهداف المحلية والقومية ، بالطرائق المنهجية التي يستخدمها مختصون مدربون تكفل مشاركة القطاع الاهلي ، بموارده البشرية والمادية ، في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ، ومساهمة في تحقيق الاهداف القومية من ناحية أخرى •

بناء على التعريفات التي ظهرت لتنمية المجتمع يمكن أن نلخص العناصر الاساسية التي تكشف عن مضمون هذا المنهج وأبعاده فيما يلي :

١ ــ الغرض من تنمية المجتمع هو ادخال تغير مخطط في حياة الناس في المجتمعات المحلية الريفية ، أو تحقيق حياة أفضل للمجتمع الريفي بطريق ارادي ومخطط •

٢ ــ يكون تحقيق غرض التنمية على أساس من المساعدة الذاتية والمبادرة المحلية تصحبها مشاركة أهلية تشمل معظم أفراد المجتمع ، ان لم تشملهم جميعا •

٣ ــ تحرص عملية التنمية على تحقيق التوازن في النمو المحلي ، اذ لابد أن تشمل كل جوانب الحياة أو معظمها في المجتمع حتى يمكن الوقاية من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على طريق التنمية ، أو تخفيف آثارها •

٤ ــ الموارد الخارجية عنصر ضروري في تنمية المجتمع ، وبخاصة في صورة

مساعدات فنية أو موارد مادية يعجز المجتمع المحلي عن توفيرها . وينبغي أن تتناسب هذه الموارد مع احتياجات المجتمع ، ومع قدرته على استخدامها في عملية النهوض الذاتي ، فلا تزيد على الاحتياجات ، ولا تتخلف عنها كثيرا .

٥ ـ تحرص تنمية المجتمع على بث روح المساعدة الذاتية وتدعيمها بالوسائل الديمقراطية على طريق التعليم والتوجيه والارشاد .

٦ ـ ينبغي أن تكون تنمية المجتمع جزءا من خطة أكبر ، اقليمية أو قومية ، حتى يتحقق التكامل بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير ، وحتى يسهم المجتمع المحلي في تحقيق الاهداف القومية .

٧ ـ الحاجة الى القيادة المهنية في صورة مختص مدرب نظريا وعمليا يتولى توجيه ممارسة التنمية ، ويكون تدخله المهني سبيله لتحقيق شروط هذه العملية ، ومساعدة المجتمع على التغير في الطريق المطلوب .

تنمية المجتمع والخدمة الاجتماعية :

إن تنمية المجتمع بهذا الفهم تصبح وثيقة الصلة بالخدمة الاجتماعية . وإن اختلفنا في ظروف النشأة وفي بعض التفاصيل المنهجية . فكلتاهما تعد منهجا لاحداث تغير اجتماعي مخطط في حياة الناس ، وكلتاهما تستخدم التدخل المهني . بهدف تحقيق الرفاهية Welfare للافراد والجماعات ، وكلتاهما تؤمن بفلسفة اصلاحية واحدة الى حد كبير .

ولعل أكثر مناهج الخدمة الاجتماعية اتصالا بتنمية المجتمع هو منهج تنظيم المجتمع الذي يطبق على مستوى المجتمع لمساعدته على علاج مشكلاته ، وتحقيق الرفاهية للمواطنين فيه . ان النظرة المتعمقة للعلاقة بين هذين المنهجين تكشف عن اتفاق كبير في الفلسفة الانسانية التي تكون خلفية كل منهج ، وفي القيم والاساليب التي يستخدمها المختص الى درجة يمكن القول معها ان تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع فرعان لمنهج عام واحد يختص بمساعدة المجتمعات المحلية على

علاج مشكلاتها . وان ارتبط الاول بمشكلات كل المجتمع الريفي في الدول النامية ، والثاني بمشكلات كل المجتمع الحضري وبخاصة في الدول المتقدمة صناعيا ؛ وان شاع استخدامه بعد ذلك بالنسبة للمشكلات الحضرية في الدول النامية .

ان كلا المنهجين يبنى على فلسفة ديمقراطية ، وكلاهما يؤمن بتحرير طاقات الافراد والجماعات للمساهمة في الرفاهية الاجتماعية S . Welfare وذلك عن طريق استثارة عنصر المشاركة وتدعيمه من جانب قوى الشعب العاملة في علاج مشكلات المجتمعات المحلية التي ينتمون اليها ؛ وان كانت هذه المشاركة تتم بصورة مباشرة في تنمية المجتمع ، وبخاصة في تنفيذ المشروعات ؛ بينما تظهر بشكل غير مباشر في خدمة المجتمع ، حيث تتم هذه المشاركة عن طريق ممثلين للمواطنين في مجالس الادارة والجمعيات العمومية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية .

واذا كان كل من تنمية المجتمع وخدمة المجتمع تعبران في جوهرهما عن منهج عام واحد في العمل مع المجتمعات على مقابلة حاجات الرعاية الاجتماعية على أساس من المساعدة الذاتية ، فلا يمنع الامر من بعض أوجه الاختلاف بينهما وبخاصة فيما يتعلق بنشأة كل منهج ، وطبيعة المجال التطبيقي ، والوظائف التي يقوم بها . وترجع نشأة تنظيم المجتمع الى المراحل الاولى لنشأة الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة ، ولذلك فقد تأثر بالحركات الانسانية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر مثل حركة تنظيم الاحسان والتي استمد منها كثيرا من قيمه ومبادئه . أما بالنسبة لتنمية المجتمع فقد يكون من الصعب التعرف على النشأة الاولى لهذا المنهج على وجه التحديد . ولذلك يمكن القول ان تنمية المجتمع قد ظهرت في أجزاء مختلفة من العالم في الوقت نفسه نتيجة الجهود المحلية والقومية والدولية لتوفير حياة أفضل للمواطنين في المجتمعات الريفية بصفة خاصة ، ومن ثم ارتبطت تنمية المجتمع في نشأتها بالدول النامية في حين ارتبطت خدمة المجتمع بالدول المتقدمة صناعيا في الغرب مثل انكلترا والولايات المتحدة ، كما ارتبطت بالثورة الصناعية والمشكلات الانسانية المرتبطة بالصناعة . معنى ذلك أن خدمة المجتمع

قد نشأت في مجتمع متغير بالفعل ، وعملت على مواجهة الآثار المرضية المترتبة على عملية التغير ، في حين أن تنمية المجتمع قد ظهرت في مجتمعات تقليدية يغلب عليها الثبات النسبي وقلة الحركة ، ومن ثم حرصت على ادخال التغير في حياة تلك المجتمعات بطريق ارادي مخطط . ولذلك تعنى تنمية المجتمع في الممارسة العملية بمحاربة سلطان العادة ، ولحد من سطوة التقاليد القديمة المعوقة للتغير والنمو ، وبث الأفكار والقيم الجديدة ، والعمل على تحرير الطاقات الكامنة في المجتمع الريفي ، واخراجه من عزلته ، وربطه بالمجتمع القومي والمجتمع العالمي . وبناء على ذلك فان التغير المخطط تحيل مكانا في ممارسة تنمية المجتمع أهم منه في ممارسة خدمة المجتمع .

وكان من نتيجة نشأة تنظيم المجتمع في المجتمعات الصناعية الغربية أن لعب القطاع الاهلي في الرعاية الاجتماعية دورا كبيرا في تطبيق هذا المنهج والتصديق على ممارسته ، ومازالت المؤسسات التي تقوم بتطبيقه مؤسسات أهلية .

ان نشأة هذا المنهج خارج النطاق الحكومي في ظل نظام اقتصادي رأسمالي لم يمكنه من أن يلعب دورا خلاقا في توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين ، وبخاصة بالنسبة للفئات المحتاجة ، مما دفع بعضهم الى اتهام هذا المنهج بالتخلف المحافظة على الاوضاع القائمة والافتقار الى الطابع الثوري في الاصلاح الاجتماعي . وليس الامر كذلك بالنسبة لتنمية المجتمع والتي كانت منذ نشأتها جزءا من النشاط الحكومي في الدول التي ظهرت فيها . بل ان التنمية الاجتماعية تصبح وظيفة من وظائف الدولة في كثير من الدول النامية ، والذي يجعل الدولة مسؤولة بالدرجة الاولى عن رعاية الافراد والجماعات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية عن طريق التخطيط القومي .

ولا يقتصر الاختلاف بين المنهجين على ظروف النشأة ، والتصديق على الممارسة ، انهما يختلفان كذلك في مضمون الممارسة العملية نسبة لاختلاف المجال التطبيقي لكل منهما . فمن الطبيعي أن تعنى تنمية المجتمع بخلق الضروريات

الاساسية للحياة ، وهكذا تتجه برامج العمل نحو زيادة انتاج المواد الغذائية ، وتحسين الانتاج الحيواني ، والقضاء على الامراض ، وتنمية الوعي الصحي ، ومحو الامية . ودعم الصناعات الريفية ، وتحقيق الاتصال بين المجتمع الريفي والمجتمع القومي وغير ذلك من الخدمات التي تحقق المقومات الاساسية للحياة . أما تنظيم المجتمع ونظراً لظهوره في المجتمعات التي قطعت شوطاً كبيراً في التحضر ، لم يهتم بالضروريات الاساسية للحياة قدر اهتمامه بمشكلات التصنيع والحركة السكانية ، والحركة الاجتماعية ، ومظاهر التفكك والانحراف التي تظهر في المجتمعات الحضرية مثل مشكلات كبار السن ، والانحراف الاحداث ، والجريمة ، ومشكلات البطالة والضمان الاجتماعي ، ومشكلات الترويح وشغل وقت الفراغ ، وما الى ذلك من المشكلات التي تحتاج الى تخصص دقيق في ممارسة الخدمة الاجتماعية .

وبناء على هذا الفهم لتنظيم المجتمع فان الممارسة العملية لهذا المنهج تحرص على خلق علاقات ايجابية وتنسيقها بين عناصر المجتمع ، وخلق فرص متجددة لضمان استمرار هذه العلاقات ، وان انحصر هذا التطبيق في معظم الاحيان في مجال التأهيل والعلاج أكثر من الوقاية من الآفات الاجتماعية . معنى ذلك أن تنظيم المجتمع لا يعنى بالتمكين للعملية الاساسية في التغير الاجتماعي قدر عنايته بتحقيق نوع من التوازن الديناميكي بين قوى المجتمع وعناصره مما دفع بعضهم الى نعت هذا المنهج بالاستاتيكية والمحافظة على الوضع القائم . ومما يعزز هذا الاتهام ميل الخدمة الاجتماعية الغربية ، وبخاصة الامريكية ، الى الاعتماد على القطاع الاهلي في مجال الرعاية الاجتماعية ، مما قد يؤدي الى تحكم طبقة Clasa معينة أو طائفة Caste من القادة التقليديين في حاضر الخدمات الاجتماعية ومستقبلها . وليس الحال كذلك بالنسبة لتنمية المجتمع . ان هذا المنهج يعد في الواقع أداة ثورية تساند العملية الاساسية في التغير الاجتماعي ، وتحقق شروطها . ومن ثم تعنى تنمية المجتمع بالوسائل التي من شأنها تغيير اتجاهات الناس في الحياة ، وتعميق القيم الديمقراطية ، وتحسين الاحوال المعيشية في الوقت نفسه . ان تنمية المجتمع كونها ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات الريفية في الدول النامية تتسم

بالديناميكية في تمهيدها لعملية التغير الاجتماعي بقيادة السلطات الحكومية المسؤولة ، وبالتعاون مع القيادات الشعبية ، وبالشكل الذي يؤدي الى تقبل المواطنين التغير المخطط والمشاركة في تنفيذه .

جملة القول ان تنمية المجتمع تعد الى حد كبير منهجا يهدف الى تغيير الاوضاع العتيقة القائمة في الدول النامية تغييرا جذريا ، ومعالجة مشكلات المواطنين في الريف على أسس جديدة تضمن فعاليتها واستمرارها ، والعمل على خلق قيادات جديدة ، وإعادة تنظيم المجتمع بصفة عامة لتحقيق أغراض التنمية ، في حين تمثل خدمة المجتمع نشاطا مهنيا محافظا الى حد كبير ، حيث يعمل هذا المنهج في اطار النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم ، دون محاولة لتغيره تغييرا جذريا مما يتفق مع أغراض الرعاية الاجتماعية .

تنمية المجتمع والتغير المخطط :

بناء على ما تقدم يصبح لتنمية المجتمع دور كبير كمنهج لادخال التغير المخطط في حياة الناس ، وبخاصة في المجتمعات الريفية . ولا شك أن في مقدمة التغيرات التي بدأت تأخذ طريقها الى هذه المجتمعات ذلك التغير الايديولوجي الذي يتصل بدور المواطنين في عمليات النهوض الاقتصادي والاجتماعي على أساس من الحلول الذاتية للمشكلات المحلية ، والمشاركة في زيادة الانتاج في ظل القيم الديمقراطية . وقد بدأ دور المواطنين يتبلور في أنماط عدة منها ما يتصل بالمراكز التي يشغلها المواطنون في مؤسسات التنمية لاجتماعية ، وما يتصل بها من مؤسسات ، ومنها ما يتعلق بالأدوار الاجتماعية المترتبة على شغل هذه المراكز ، وتظهر هذه الأدوار في عدة مجالات نذكر منها على سبيل المثال : التخطيط والتمويل .

تعكس ايديولوجية تنمية المجتمع اهتماما بالغا بدور المواطنين ومشاركتهم مشاركة فعالة في مجال التخطيط من أجل النهوض بالمجتمع المحلي . أما في الدول التي تأخذ بمنهج التخطيط القومي فان الخطة القومية ، وإن كانت توضع عادة على المستوى المركزي ، الا أن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ يتطلب في كثير من الأحيان توازن الخطة وملاءمتها للظروف المحلية ، وهو ما يشار اليه عادة بمركزية

التخطيط لا مركزية التنفيذ . والسبيل الى ذلك هو مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط برامجه وتنفيذها بما يتفق مع الأهداف الرئيسة للخطة القومية . فاذا نزلنا الى أرض الواقع ورأينا هذه الايديولوجية في التطبيق فلا بد أن نشير الى أن دور القاعدة الشعبية بصفة عامة في التنمية الاجتماعية لم ينفذ بدرجة كافية الى **والتكوين النفسي** والاجتماعي لمواطني الريف ، وأنه ما زال في مرحلة النشأة والتكوين ، وأن البوادر الأولى لهذا الدور قد بدأت تظهر في بعض الدول النامية ، والعملية مستمرة تغذي بذوره وتتعهده بالرعاية حتى يرتفع الى المستوى الذي يتفق مع ايديولوجية تنمية المجتمع .

ولا شك أن التغيرات الاجتماعية الملموسة نتيجة التدخل الارادي من جانب مؤسسات تنمية المجتمع هو ما يتصل بدور القاعدة الشعبية في تمويل مشروعات التنمية . هذا التغير المخطط لا يستجيب لايديولوجية تنمية المجتمع فحسب ، وإنما يستجيب كذلك للأوضاع الاقتصادية في الدول النامية . وفي مقدمة هذه الأوضاع عدم توافر رأس المال في هذه الدول بالقدر الذي يفي بالالتزامات التي يتطلبها إعادة بناء الأمة اقتصاديا واجتماعيا ، والضغط المتواصل في مختلف هيئات الدولة على الموارد المالية المحدودة ، ونظام الأولويات الذي تسير عليه عملية التخطيط القومي التي تتجه نحو التصنيع والمشروعات الاقتصادية ذات الأهمية الانتاجية ، ولما كانت ايديولوجية تنمية المجتمع تبرز أهمية الاعتماد على الموارد المحلية في مشروعات الانماء الريفي تحقيقا لمبدأ المساعدة الذاتية فان مشاركة القاعدة الشعبية في هذا التمويل يعد من أهم مؤشرات التغير المخطط الذي أدخله منهج تنمية المجتمع في هذه المجتمعات المحلية الريفية . وتظهر هذه المشاركة في شكل تبرعات مالية أو عينية أو في شكل عمل طوعي . ولا يقتصر الغرض من هذه التبرعات على تخفيف الأعباء المالية عن الدولة ، وإنما تعد هذه المشروعات في الوقت نفسه مقياسا لاستعداد المجتمع المحلي للمساهمة في مشروعات النهوض الذاتي .

ومن النماذج التحليلية التي تكشف عن النمط العام لمشاركة القاعدة الشعبية

في برامج تنميه المجتمع ، وبالتالي تكشف عن التغير المخطط الذي يتم بالنسبة لحياة الناس في مجتمعاتهم المحليـة ذلك النموذج الذي يقوم على ثلاثة أبعـاد أسـاسـية :

١ ـ اتخاذ القرارات : والمقصود بها تلك التصرفات التي تصدر عن أعضاء مؤسسة التنمية الاجتماعية من المواطنين ، والتي من شأنها التأثير في السياسـة الرسمية لهذه المؤسسة ، أو في القواعـد التي تسير عليها ممارسـة نشاطها . والواقع أن مشاركة الأفراد مشاركة ايجابية في اتخاذ القرارات التي تخدم صالح الجماعة وتساعدها على تحقيق أغراضها ، تعد ذروة المشاركة . أضف الى ذلك أن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات تعد عملية تعليمية وتدريبية تؤدي في النهاية الى تنمية قدرات الأفراد والجماعات على العمل الاجتماعي الذي يلتزم بالطرائق الديمقراطية ، وبالتالي الى تعميق مفهوم الديمقراطية في هذه الجماعات ، وتأصيل روح المبادرة ، وتعميق جذور الديمقراطية ، أو تؤدي الى ذلك بطريقة آلية . إن المشاركة في هذه الحالة تعد شرطا ضروريا لا بد منه وإن لم تكن شرطا كافية إذ من الضروري أن يشارك المواطنون في هذه العملية حتى تتاح لهم الفرص العملية الواقعية لتقدير مختلف الحلول في موقف من المواقف ، والنتائج التي يمكن أن تترتب على اختيار أحد هذه الحلول ، وتحمل المسؤولية في هذا الاختيار ، كل ذلك من شأنه أن يبث روح الديمقراطية في المواطنين ، لا عن طريق التلقين أو التعليم المجرد ، وانما عن طريق الممارسة الفعلية .

٢ ـ الأعمال التنفيذية : وتشمل مختلف الأعمال التي يقوم بها المواطنون في إطار مؤسسة التنمية الاجتماعية ، بغرض تحقيق واحد أو أكثر من الأغراض الآتيـة :

آ ـ تنفيذ خطط مؤسسة التنمية الاجتماعية والعمل على تحقيق أهدافها .

ب ـ الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تقدمها مؤسسة التنمية .

جـ ــ المشاركة في المؤتمرات والمعارض والمهرجانات وغيرها من أوجه النشاط التي تزيد من التضامن الاجتماعي S . Sondarity بين الأفراد والجماعات .

والواقع أن برامج التنمية الاجتماعية في كثير من الدول النامية قد سجلت نشاطا كبيرا للمواطنين في هذه الناحية إذا قورن بالمشاركة في اتخاذ القرارات .

ان دور المشاركة المحلية في حمل بعض أعباء التنمية عن طريق تنفيذ بعض المشروعات المحلية على أساس من الحلول الذاتية يساهم ولا شك بنصيب ما في حل المعادلة الصعبة التي تواجهها الدول النامية .

٣ ــ استيعاب القيم الجديدة لتنمية المجتمع : ويقصد بذلك تمثل المواطنين للقيم الجديدة التي نادت بها ايديولوجية تنمية المجتمع ، وتقبل هذه القيم ، والعمل على تثبيتها وتحقيق أغراض تنمية المجتمع في تغيير نظرة الناس الى الأمن . إن الغرض الأساس لتنمية المجتمع ، كما سبق أن أشرنا ، هو تهيئة المجتمع المحلي للمبادرة في التعرف على احتياجاته ومشكلاته ، والعمل على مقابلة هذه الاحتياجات وحل المشكلات على أساس من المساعدة الذاتية . وليست المشاركة إلا وسيلة للوصول الى هذه الغاية . فاذا جاءت المشاركة من جانب المواطنين دون وعي منهم بالقيم الجديدة لتنمية المجتمع كونها أداة للتغير المخطط في حياتهم ، ودون فهم للقيمة الفعلية للمشاركة ذاتها ، فانها تصبح مشاركة آلية قد ينتهي أثرها بانتهاء المشروع الذي شارك المواطنون في تنفيذه . ولا شك أن هناك عدة عوامل تتدخل في هذا الصدد منها المستوى التعليمي ، والمستوى الاقتصادي ، والمركز الاجتماعي . تتفاعل هذه العوامل مع بعضها بعض لتؤدي في النهاية الى زيادة وعي المواطنين بالقيم الجديدة أو الى تغيير القيم العتيقة ، ولما كان من أغراض منهج تنمية المجتمع النهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للافراد والجماعات ، فانه يؤدي في الوقت نفسه الى تغذية العناصر التي من شأنها اطراد مشاركة المواطنين في النواحي الكمية والكيفية .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصـــل الثـــامن

استراتيجية التغير المخطط في الوطن العربي

- العرب بين الاصـــالة والتحديث .
- العرب بين التنمية القطرية والقومية .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

العرب بين الأصـــالة والتحديث

يواجه مجتمعنا العربي التغير كحقيقية موضوعية Objetivity كما يواجـه المتناقضات والمشكلات التي تتولد من هذا التغير وتتطلب هذه المواجهة جهدا مضاعفا ، ذلك لأن الهيكل البنائي والوظيفي للمجتمع العربي أصبح يعاني من تزامن وتواكب وتصاحب النظم القديمة والنظم الجديدة التي يعيش بعضها جنبا الى جنب ، مما أوصل الوضعية الاجتماعية الراهنة الى مرحلة « اختناق » جديـة تتطلب معالجة مستنيرة رشيدة في اطار فلسفة اجتماعية مستمدة من الشحنة الثورية التي تحرك وتقود تلك المتغيرات .

إن ايماننا كعرب بالتغير يجعلنا ملتزمين بعدم ترك التغير يحـدث بصورة تلقائية حرة ، دون تدخل لتغيير اتجاه التغير وتحديد دقيق للأهداف المرغوب فيها . أو بعبارة أخرى دون تقـديم الجهود الداعمـة المخططة وتشجيع التحرك نحو الأهداف المرغوبة وهذا يتطلب استبعاد الأهداف والحركات التي تتعارض مع مفهوم التخطيط للغايات المرغوبة ووسائل تحقيقها .

لقد انعكس تأثير التغير الاجتماعي الحادث في الفكر العربي واهتماماته لذا بدأت محاولات تأطير التغير الاجتماعي وأصبحت قضية التغير والعلاقة بالخارج وموقعنا في الحضارة الانسانية المعاصرة الهم الشاغل للفكر العربي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وابتداء من نقل التكنولوجيا حتى الشعر الحديث والفن التشكيلي والمسرح . فلقد أصبح العالم قرية ونحن جزء منه لا نستطيع الانغلاق ولكن لا نريد التقليد والتبعية والمسخ الحضاري فكيف نكون مجددين في أصالة وبجذور ضاربة ؟

هذا سؤال قديم نسبياً ظهر مع بداية الاحتكاك بأوربا وطرحه المجددون الاوائل مثل رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده وآل البستاني وغيرهم من الرواد الاوائل الذين يندرجون تحت اسم رواد عصر التنوير العربي فقد تأثروا بأفكار جديدة أتت من الغرب بلا شعور عجز أو دونية تجاه الحضارة التي هزمتهم عسكريا أو سياسيا .

شهد هذا القرن حوارات ومعارك مستمرة حول العلاقة بالغرب وتأكيد الهوية الثقافية وتعددت الاتجاهات ويمكن القول إن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة تنظر لعملية التغير في علاقتها مع الجديد أو الحضارات الاخرى وهي :

١ ـ اتجاه تقليدي : يرفض التحديث والتكنولوجيا ويحتمي بالماضي بصورة مطلقة ويقف من المستقبل والتغير موقفا متشككا .

٢ ـ اتجاه تحديثي : ينكر الماضي والتاريخ بتاتا ويقف مندهشا وعاجزا أمام ما يحدث في العالم الآن وبالذات العلم والصناعة والفكر على النمط الغربي ، ويرى وجوب تقليده أو نقله للمجتمع العربي كشرط أولي للتغير والتقدم .

٣ ـ اتجاه ثالث يحاول أن يربط بين الماضي والحديث ويتفرع الى فئتين أحدهما انتقائية تأخذ شيئا من الماضي وشيئا من الحاضر ، والاخرى تنظر للماضي نظرة نقدية وترى التفاعل الحي بين الماضي والحاضر والمستقبل أي عدم وجود انقطاع مع الحركة المستمرة وليس بالضرورة أن تكون حركة صاعدة الى الامام فهي تتقدم وتتأخر لتتقدم مرة أخرى وهكذا .

وقد كثرت الدعوات التي أطلقها المنورون العرب منذ منتصف القرن الماضي والى أوائل القرن الحالي المنصبة على الاخذ بالمدنية الاوربية لتحديث الوطن العربي . وفي استفتاء أجرته مجلة الهلال عام ١٩٢٣ حول موضوع نهضة الشرق

العربي وموقفه ازاء المدنية الغربية أجاب جبران خليل جبران عن سؤال لا يزال هو سؤال المرحلة : هل ينبغي لأهل الاقطار العربية اقتباس عناصر المدنية الغربية وبأي قدر وعند أي حد يجب أن يقف هذا الاقتباس ؟

يقول جبران : « في مذهبي أن السر في هذه المسألة ليس ما ينبغي أن يقتبسه الشرق أو لا يقتبسه من عناصر المدنية الغربية ، بل السر كل السر هو ما يستطيع الشرق أن يفعله بتلك العناصر بعد أن يبتلعها . لقد قلت منذ ثلاثة أعوام أن الغربيين كانوا في الماضي يتناولون ما نطبخه فيمضغونه ويبتلعونه محولين الصالح منه الى كيانهم الغربي ، أما الشرقيون في الوقت الحاضر فيتناولون ما يطبخه الغربيون ويبتلعونه ولكنه لا يتحول الى كيانهم الشرقي بل يحولهم الى شبه غربيين وهي حالة أخشاها وأتبرم منها لأنها تبين لي أن الشرق تارة كعجوز فقد أضراسه وطورا كطفل دون أضراس » (٧١ ، ص ٥٨) .

ان المجتمعات الغربية اختارت طريق التغير ، أما نحن في الوطن العربي فمازلنا نتلمس الطريق أو قل لن نتلمسه بعد جيدا ، وسنضله حتما ، فيما اذ اعتمدنا مناهج المحاكاة Imitation فطريق المحاكاة طريق مسدود ولا يعبر الا عن ركود تلك المجتمعات التي تتعاطاه ، ذلك أن هذا المنهج لا يراعي المستوى الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن التمايز الحضاري . ولكن ذلك لا يعني الحط من شأن مناهج التغير الاخرى ، فالتقدم الانساني ليس الا ثمرة وخبرة عمل الشعوب ، وتجاربها ، اخفاقها وفلاحها وصلاحية نظمها الاجتماعية من عدمه .

ونحن حين لا نكف عن الزهو بماضينا العلمي المجيد ، نقاوم العلم في حاضرنا أشد مقاومة . ففي أغلب الاحيان تأتي الدعوة الى الدفاع عن العناصر اللاعقلية في حياتنا ، والهجوم على أية محاولة لإقرار أبسط أصول التفكير المنطقي والعلمي المنظم ، وجعلها أساسا ثابتا من أسس حياتنا . تأتي هذه الدعوة من أولئك الاشخاص الذين يحرصون ، في شتى المناسبات ، على التفاخر أمام الغربيين بأن العلماء العرب سبقوهم الى كثير من أساليب التفكير والنظريات العلمية التي لم

تعرفها أوروبا إلا في وقت متأخر ، وما كان لها أن تتوصل اليها لولا الجهود الرائدة للعلماء العرب الذين تأثر بهم الاوربيون تأثرا لا شك فيه . يقول سمير عبده : « اننا في تفاخرنا على الغرب وتبجحنا بعطائنا الحضاري له انما تؤكد رغبتنا الخفية في أن نكون مثله لنحظى بقبوله واعجابه . وهذا الشعور بالنقص هو الذي يدفعنا أيضا في الاتجاه المعاكس ، أي الى الطعن في كل ما هو غربي والى التعلق الاعمى بالتراث والتقاليد » (٧١ ، ص ٧٦) .

وثمة حقيقة يجب أن يفهمها المتزمتون من أنصار القديم وهي أن التراث ليس موجودا قائما بذاته ــ هو كما هو ــ من الازل الى الابد نحفظه ونحافظ عليه بعناية وورع كما نحفظ ونحافظ على المجوهرات الثمينة التي تركها لنا أجدادنا الاعزاء للذكرى . فهذا الموقف يدفع بالتراث الى المتاحف والارشيف حيث يصبح حقا من مخلفات الماضي . وانما التراث رصيد ، وجوده في قدرتنا على توظيفه وتثميره ، وهو ــ وجود التراث ــ متناسب مع هذه القدرة . واذ يوظف نجده أمامنا لأنه ، عندها ، يكون المستقبل الذي هو الحداثة . فالتحديث هو الثورة ، لا ضد التراث ، بل في التراث ، أي في شخصيتنا القومية . والثورة ليست اختيارية وانما الخيار بين الوجود واللاوجود .

ان التراث ــ تراث أي قوم من الاقوام ــ يتضمن الصالح الذي يجب أن يبقى والفاسد الذي يجب أن يزول . انه مزيج من العناصر الايجابية والسلبية . ولا بد من تقويم التراث ومن أجل التمييز بين عناصره لا بد من أن نقبل على ذلك بموضوعية تامة ودون أي تردد أو وجل . واننا اذ نفعل ذلك لا يكون فعلنا من أجل التراث ذاته ، بل من أجلنا نحن . فالتراث يحوي كنوزا نفيسة وبقايا فاسدة . والكنز لا قيمة له الا بقدر ما نكتشفه ونستثمره ونستغله . والفساد لا خلاص منه الا بقدر وعينا له ونفورنا منه وتحفزنا لمعالجته واصلاحه وكفايتنا لهذا كله ، فاحياء التراث هو عمل نعلي من جانبنا ، ومن أجل خيرنا وخير الانسانية ، لا من أجل غرض آخر .

وعلى الرغم من أن دعاة التحديث كثيرا ما حطوا من قيمة القديم ، الا أنه ظل عند العرب يقوم بالدور الذي يقوم به المقام الاساسي في الموسيقى . (٧١ ، ص ٩٤ ــ ٩٥) .

فالانسان العربي يعيش في دوامة تتقاذفه فيها تيارات واتجاهات عدة تستهدف حياته ووجوده وقد صار هو المنفعل وهي الفاعلة ، ولا بد أن تنعكس الآية ، اذا أردنا للانسان العربي أن يخرج من أزمته ويتحول من واقع المنفعل الى واقع الفاعل في عملية التغير .

فالانسان الحي الفاعل صانع الحضارة Civilization ليس مستقبليا مطلقا سابحا في الرؤى والاحلام ، ولا حاضريا غارقا كل الغرق في ما هو له من مشكلات، ولا تاريخيا مطلقا يحن الى الماضي ويبغي أن يرجعه كما كان . وإنما هو يعيش في توتر دائم بين الحاضر والمستقبل والماضي ، تتفاعل قواها وعناصرها في ذاته بادراك متزن صحيح ، وبشعور دقيق نافذ ، فيكون من أثر هذا التفاعل العمل التاريخي المبدع ، الامين للماضي المتسامي عليه ، المتغلب على الحاضر ، المخطط للمستقبل ، الداخل في صلب الحضارة ، المسهم فيها ، المتشوق الى من يأتي بعده ويتخطاه في مجالات الصنع والابداع والاسهام الحضاري .

العرب بين التنمية القطرية والقومية :

من أهم حقائق العالم المعاصر ذلك الاهتمام الذي برز في كل مكان بمسألة التغير وتوجيهه من أجل التنمية والتحديث . وتختلف التنمية المبكرة التي ظهرت في الغرب تماما عن التنمية في عالم اليوم لأن أسلوبها كان تجريبيا « وتدريجيا » وغير مقصود لكن الوضع يختلف تماما اليوم حيث تتجه الدول نحو التخطيط المتكامل من أجل تعزيز التغير الاجتماعي وتوجيهه في مسارات واضحة .

والاقطار العربية تتطلع الى مستوى معيشي أفضل من أجل تضييق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة ، وهي لذلك ترى في التخطيط الاسلوب الواضح الامثل

لتحقيق أكبر ناتج في أقل وقت ممكن ، ولكن أي شكل من التخطيط يمكن أن يحقق لها ذلك أهو التخطيط القطري أم القومي ؟

وقد واكبت العلوم الاجتماعية اهتمام الدول النامية بالتخطيط لإحداث التنمية ، وفي الوقت نفسه كان هذا الموقف بمثابة تحدٍ جديد لها ، ولذلك ظهر الاهتمام بالتنمية في مجالات العلوم الاجتماعية طوال العقود الثلاثة الماضية ، كما ظهر ذلك جليا في محتوى المناهج التعليمية ، أو من خلال محاولة فهم وتفسير التغير التلقائي والتغير المخطط أو الموجه عبر الكثير من المداخل ، سواء التي تهتم بالعوامل الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معا والتي يمكن أن تؤثر في عملية التغير الاجتماعي .

فلم يعد هناك مجال للشك في امكان دفع ادارة التغير وتوجيهها ، غير أن هناك الكثير من المشكلات التي تعترض استراتيجية هذا الدفع والتوجيه والادارة منها : هل يمكن لعملية التغير المخطط أن تتبع خط السير المحدد لها وأن تفي بأهدافها التي تم وضعها مسبقا ؟ وهل يمكن اعداد استراتيجية تصل في درجة تأثيرها بحيث تتغلب على العوائق الثقافية للتغير المتوارثة في النظام التقليدي ؟ وهل يمكن تقدير التكاليف الاجتماعية للتغير ولو بشكل تقريبي ؟ وهل يستطيع المخططون ضبط العمليات والقوى الاجتماعية التي نمت في مراحل سابقة من التغير ؟ أو هل يمكن أن يحدث التغير بصفة جبرية رغم تكلفته الاجتماعية ؟ وهل يمكن للمخططين أن يتحكموا في المتغيرات المتعددة التي تؤثر في التغير ؟

كل هذه التساؤلات يجب أن توضع في الحسبان عندما نتصدى لاحداث التغير وربما مساهمة الافراد أو دورهم في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية يمكن فهمها ، ولكن هل يمكن فهم دور الوحدات البنائية والعادات والقيم في المجتمع ؟ وهل يمكن تحليلها والتحكم فيها ؟

اننا بحاجة الى استراتيجية شاملة وواضحة ترمي الى احداث تحولات متكاملة عميقة الجذور في مختلف البنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وغيرها ، وعلى المستويين الداخلي والخارجي ، استراتيجية ترسمها وتسهر على تنفيذها قيادة طليعية واعية ، حازمة ومتفانية في العمل ، تحمل هموم الجماهير لتكون قادرة على تجنيد الغالبية العظمى من القوى والطاقات الكامنة وزجها بحماس وايمان وبروح كفاحية لا تلين في معركة التغيير الشاملة . انها استراتيجية الجهد الأعظم والأشمل للانتقال النوعي السريع في نمط الاستهلاك والتقليد الى مجتمع الابداع والانتاج والمشاركة الفاعلة . من المظاهر البراقة الهشة الى جذور الحضارة ، من الشخصية الفردية المقهورة المستلبة ، الخانعة ، الى الشخصية المتحررة المزدهرة المبدعة ، المتسلحة بالفكر العلمي وبالثقافة الانسانية النابعة من أعماق التراث التقدمي القومي والعالمي .

ان مثل هذه الاستراتيجية لا يمكنها أن تأخذ طريقها الى الواقع العملي ، تصميما وتنفيذا ، الا بوساطة المنهج والوسائل العلمية ، وفي طليعتها التخطيط العلمي الشامل . كما انها لا بد أن تتركز على الانسان كونه مبدع التنمية ووسيلتها الاساسية وهدفها فأي حديث عن التغير في المجتمع العربي يبقى عبثا باطلا ، ان لم يصبح الانسان عماد التغير ومحركه وما لم توظف المؤسسات الاجتماعية لتنمية قدراته ، وابداعه وذكائه وانسانيته .

ويرى « دوب » أنه من أجل توجيه التغير ينبغي تحديد الاستراتيجيات والاستثمارات الملائمة لضمان فعالية التغير الموجه ويقترح في هذا الصدد أن توجه الاستثمارات الى ضمان توافر القواعد والأسس الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء نموذج واضح التصور يمكن تحققه بالفعل وبناء الاتجاه وتطويره باستمرار لمقابلة التجديدات واستيعابها فضلا عن تنمية سائر المصادر والقدرات من خلال نظم ذات كفاية عالية . ويؤكد « دوب » أهمية استمرار البحث العلمي وعمليات التقويم في كل مرحلة .

هذا ويتفق « دوب » كذلك مع كثير من دارسي التحديث في أن التوصل اليه دون معوقات أو نتائج سلبية يتطلب أن تتوافر مجموعة شروط من بينها : (٨٠ ، ص ١١٣) .

آ ـ وجود تصور واضح للمستقبل .

ب ـ تحديد مدى الرغبة في التحديث وامكان توجيه التغير للتوصل اليه .

جـ ـ توافر المرونة الاجتماعية في تطوير الادوار الجديدة .

د ـ قيام النظام الاجتماعي على أسس عملية تتيح تنفيذ قواعد الضبط والجزاءات .

هـ ـ توجيه قدر مقبول من الاستثمارات في مجالات التعليم والاتصال والصحة العامة .

و ـ دعم القيادات ذات الفعالية والتي تملك عنصر المبادأة من أجل تعزيز القدرة على الوصول الى أهداف التحديث .

ز ـ دعم الاتجاهات المكونة لأسس التحديث مثل العقلانية والتطلعات العلمانية والقدرة على الاستيعاب والشخصية المشاركة وتأكيد حوافز الانتاج .

اننا كعرب نفتقر الى استراتيجية واضحة للتغير الاجتماعي ويترتب على ذلك نتيجتان أساسيتان مرتبطتان "كل" بالاخرى تمام الارتباط . أما النتيجة الاولى فتعني أن السياسات التنموية لا بد أن تتسم بالتناقض لأنها لا تنبع من كل واحد ولا تخدم غرضا واحدا ومن ثم فان هذه السياسات لا بد أن تعكس سياسات لمواجهة مواقف قصيرة الاجل من هنا يأتي تخبطها وتناقضها . أما النتيجة الثانية فهي أنه في حالة غياب استراتيجية واضحة للتغير الاجتماعي فانه يصعب جمع الجماهير والتفافها وتعبئتها حول قضية التنمية عامة والتحديث خاصة . ومن ثم تصبح قضية التنمية مجرد شعارات ترفع دون مضمون حقيقي . والتنمية الاجتماعية عموما ، لا يمكن بحال من الاحوال نجاحها اذا لم تقتنع الجماهير بضرورتها . وبالتالي اذا لم تشارك مشاركة فعالة في تحقيقها ، فالتنمية هي بمثابة وثيقة تأمين المجتمع بأسره ، وهي بذلك تعني ضرورة التضحية بالحاضر لتأمين المستقبل . وهذه التضحية المطلوبة لا يمكن تقديمها دون ايمان واقتناع راسخ

بضرورتها . وتحقيق هذه المشاركة وتقديم هذه التضحيات لا يفترض فقط وجود استراتيجية واضحة المعالم للتغير الاجتماعي وانما يتطلب أيضا وجود التنظيمات السياسية الكفيلة باقناع الجماهير بهذه الاستراتيجية وربطها بمصالحها وتعبئتها حولها ، أي التنظيمات التي تضمن مشاركة فعالة من الجماهير في عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وفي حالة غياب استراتيجية واضحة المعالم يصبح التنظيم السياسي خاليا من المضمون ويتحول الى شبه أداة حكومية بيروقراطية غير قادرة على قيادة الجماهير ، بل وتفقد الجماهير ثقتها به وتنعزل عنه ومن هنا تأتي سلبيتها . والقيادات السياسية التي سادت البلدان النامية بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة لم تضمن مشاركة الجماهير في عملية التغير الاجتماعي فلم تحقق هذه المشاركة عن طريق تطبيق نمط الديمقراطيات الغربية ولا نمط الديمقراطيات المركزية في الدول الاشتراكية فالتنظيم السياسي الفعال يحتاج الى استراتيجية والاستراتيجية لا بد أن تستند الى ايديولوجية واضحة . وهذا ما تفتقر اليه التنظيمات السياسية الامر الذي أدى الى عجزها عن قيادة الجماهير في عملية التغير الاجتماعي أو بتعبير أكثر حداثة التنمية الاجتماعية . ولقد ساعد على هذا أن معظم هذه التنظيمات سيطرت عليها فئات اجتماعية لم تكن ترضى الارتباط بايديولوجية واضحة وترفض مشاركة الجماهير معها في اتخاذ القرارات ، ومن هنا كانت سلبية الجماهير وانعدام ثقتها وتحول هذه التنظيمات الى ما يشبه الاداة الحكومية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى . ولقد ساعد على على انعدام الثقة أن قيادات هذه التنظيمات كان لها أنماط حياة ومعيشة بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية الاجتماعية ، بل أنماط من الحياة لا تتلاءم مع شعارات الانماء والتغير الاجتماعي التي رفعتها هذه القيادات .

ان من مصلحة الانظمة العربية التقليدية اعاقة حركة التغير والتكامل القومي فكل ما يحدث من تغير في ظل هذه الاطر لا يتعدى كونه تغيرا شكليا وسطحيا يعمل على استنزاف الثروة القومية دون الاستفادة منها في تغير الواقع العربي ، والانتقال من مرحلة الاعتماد على الآخرين الى مرحلة الاعتماد على الذات . العكس هو الصحيح حتى الآن مازلنا معتمدين في كل شيء على غيرنا ، في

تفكيرنا ، وسلوكنا ، في أكلنا وشربنا ، نستهلك ولا ننتج تسرق ثروتنا الوطنية ولا نستفيد منها ، نقتل كل يوم ، ونشرد طاقاتنا العلمية . ان ثروتنا أصبحت في ظل هذا الواقع سلاحا ضد ثورتنا وضد انسانيتنا عمقت فقرنا ، وتبعيتنا ، ولا يجوز أبدا أن تسيّر الثروة الثورة فالثروة ينبغي أن توظف لخدمة الانسان وليس لقتله واستغلاله .

فالنظم الاجتماعية قد تكون عائقا أمام التغير أو حافزا له ، ذلك أن التغير محكوم بطبيعة المؤسسات وقدرتها على استيعاب عملية التغير وفرزها وما احوجنا الى قيادات ريادية انسانية تلتزم بعملية التحديث وتتعهد عملية الانماء ، وتعدها رسالتها التاريخية الى مواطنيها . وتجعل سياساتهم تجسيدا لهذه الرسالة في فكرهم وسلوكهم .

يشير الدكتور « عبد الله شريط » في كتابه (المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية) الى استراتيجية التنمية بقوله : « أما على نطاق الامة العربية كاملة فاننا لا نتصور فيها تنمية حقيقية الا اذا قامت على أيديولوجية ذات أبعاد ثلاثة وهي : تعبئة الجماهير قطريا ، تخطيط تنموي عربيا ، استقلال اقتصادي دولي » . (٥٨ ، ص ٨٦) .

وهذا ما يذهب اليه نفسه الاستاذ « أنور عبد الملك » في كتابه « نهضة العالم العربي » فهو يرى : « أن عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجارية في البلاد العربية لا نستطيع أن نقول ان هذه العملية كانت مصحوبة بمحاولة توحيد هذه البلاد ، لا توحيدا أفقيا يضم الاقطار العربية ، ولا توحيدا عموديا تنسجم فيه مختلف الطبقات الشعبية في معركة التنمية الوطنية ، ولكن المشكل المطروح بالحاح أكثر هو :

هل يمكن تحقيق التنمية ــ سواء في نطاق وطن عربي واحد أم في نطاق الوطن العربي الأكبر أو مجموعة من الاقطاره ــ لفائدة أقلية هي لم تتمتع بعد بدرجة كبيرة من التطور السياسي والاجتماعي والثقافي ؟ أم التنمية لا تكون

الا اذا تحققت للاكثرية التي ما تزال على هامش أي تطور يحدث ، سواء على النطاق العربي أو على صعيد كل قطر بمفرده ؟ ان الأنظمة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية ، التي عاشت عليها منذ عهد طويل ، هي أنظمة محنطة ، والحركة السياسية التي كان من المفروض أن تتناول بالتطوير والتنوير كل جوانب التنمية الجماهيرية كونها وسيلة وهدفا في آن واحد ، اكتفى أصحابها بايديولوجية خليطة من العصرية والتقليدية ، معطين الاولوية في كل شيء للوطن » . (٥٨ ، ص ٨٧ ــ ٨٨) .

ويقول « عبد الله الهمالي » في كتابه « التغير الاجتماعي »* :

ثمة حقائق معينة لا يجوز تجاهلها ، وأولها : أنه ينبغي على استراتيجية التنمية العربية أن تأخذ بعدا عموديا ، يتمثل في مشاركة الجماهير الفعالة في عملية التنمية . فالتغير لا تحدثه الصفوات ولا الطبقات ، وانما المشاركة الجماهيرية . فاذا لم تكن عملية التنمية مصحوبة بأيديولوجية شعبية ، تحقق مصالح الجماهير ، وحريتها ، فلا طائل منها . وثانيهما هو البعد الافقي ، ويتجلى في الاندماج الاقتصادي العربي . ونحسب أن هذين البعدين لا يتحققان الا بتحديد استراتيجية الفكر التنموي العربي ، والقوى الاجتماعية ، التي تضطلع به . وبالوقت نفسه فان هذين البعدين يشكلان وحدة متكاملة . وعلى قيامهما يتوقف نجاح عملية التنمية العربية أو فشلها .

والحقيقة فان المحاولات التنموية العربية لم تراع هذه المعطيات ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة البناء السياسي الطبقي السائد في أقطار الوطن العربي .

ان الانظمة العربية لم تضع لدى وضع مناهج التنمية ، مصالح الانسان العربي وحاجاته في حسابها ، بمقدار ما راعت مصالحها الطبقية الخاصة ، الأمر الذي جعل التوجهات التنموية محكومة بالمصالح الطبقية والاقليمية ، وعاجزة عن اختراق علاقة التبعية ، والقصور الذاتي .

---

* انظر : عبد الله الهمالي ، التغير الاجتماعي ــ اسسه ــ تطبيقاته ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٨٤ ، ص ٧٧ ــ ٩١ .

وهكذا يصل شكل التنمية ، من حيث كونها شاملة أم جزئية محكوما بطبيعة البنية السياسية ، ويقصد بالتنمية الشاملة تلك العملية المجتمعية الشاملة التي ترمي الى سيطرة وطن ما على موارد الطبيعة وتنمية وسائل انتاجية بما يسمح له بالاستقلال الاقتصادي وبتوفير توزيع أعدل للثروة على أبنائه . واذا كنا نعرف التنمية هذا التعريف ، فان المنظور الطبقي في البلدان المتخلفة ، وبخاصة في وطن مجزأ كالامة العربية ـ هو سلفا منظور يتحدد بالقياس الى قبول التجزئة أو رفضها ليس فقط بما هي عملية تجزئة سياسية ، ثقافية ، ومجتمعية ، ولكن أيضا بما هي جزء من واقع الامر التبعي المفروض على الامة العربية (١٠١ ، ص ٧٩) .

يقول « فواز طرابلسي » : « ان عملية التجزئة هي ركن أساسي من أركان التبعية الاستعمارية في الوطن العربي . ولذا فالقبول بالتجزئة كاطار للتنمية ، القبول بالتجزئة كواقع سياسي ، القبول بالتجزئة كواقع قومي . هو أصلا وانطلاقا موقف طبقي . وبهذا المعنى هناك طبقات نشأت بعد الحرب العالمية الاولى ، وفئات حاكمة سياسية ارتبط مصيرها الاقتصادي ومبرر وجودها السياسي باستمرار وتنامي التجزئة القومية هذه بقبولها للتجزئة ترضي سلفا جزءا من واقع الامر الاستعماري ، جزءا من علاقات التبعية المفروضة على الامة العربية . أي أنها ترضي بالضروري قيودا محددة على عملية التنمية نفسها » (٦٥ ، ١١٧) .

ان الاقطار العربية منفردة ، مهما بلغ حجم مواردها وثرواتها الطبيعية تظل عاجزة عن تحقيق تنمية فعلية . تضمن لها السيطرة على ثرواتها ، وتساعدها على تحقيق استقلال كلي لا استقلال سياسي شكلي ، ما لم تعمل على تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي . فحتى تنجح عمليات التنمية الشاملة في أقطار الوطن العربي ، لا بد أن تكون ضمن اطار استراتيجي واضح ، يضع في الحسبان الاوضاع التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدان كل مجموعة اقليمية على حدة ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على البعد القومي الشامل لتلك الخطط والمشاريع فالتنمية كما يقول الدكتور « جاسم السعدون » :

« ليست تنمية اقتصادية فقط ولكنها نقلة حضارية ، اقتصادية اجتماعية تضمن استمرار حالة التقدم الذاتي بفعل تغيير ارادي واع . والتنمية مشاركة عادلة في الأعباء والمزايا ومشاركة فاعلة في سلطة اتخاذ القرار وحرية في الرأي والبحث واطلاق القدرات دون عقاب أو تعسف أو خوف . والتنمية لا يمكن أن تكون قطرية للغالبية العظمى من الاقطار العربية ، ومرحليا — على الاقل — تفترض أن يكون نتاج برامج التنمية القطرية في اتجاه مزيد من الاندماج العربي وليس العكس » . (٢٠ ، ص ٦٧) .

ان التنمية القومية وحدها كفيلة بتحطيم التخلف والتبعية ، كما أنها تمكن العرب من السيطرة على ثرواتهم الوطنية وتوظيفها في سبيل خدمة المواطن العربي وكرامته . وعليه فان الخيار بين التنمية القطرية ، والتنمية القومية انما يعني اما تكامل التبعية مع الغرب ، أو تكامل التكافؤ مع العرب . الاولى تعني استنزاف الثروة الوطنية من خلال التبادل الاقتصادي اللامتكافىء بين مجتمعات غير متجانسة في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، فالمجتمعات السائرة في طريق النمو كالمجتمع العربي لا تصدر الا المواد الخام الى المجتمعات المصنعة ، في حين أنها تستورد منها المواد المصنعة بأسعار باهظة . فثمة مبادلة غير متكافئة بين الطرفين ، وعلى هذه العلاقة تترتب مجموعة من النتائج ، وأولها قلة تراكم رأس المال في المجتمعات النامية ، وتدفعه الى المجتمعات الصناعة . ولذلك فان هذه العلاقة لا تساهم في تطوير قوى الانتاج بل في تدميرها .

وهكذا ، فان المجتمعات النامية ، لم تحظ بعد بالاستقلال التام . وقد استقلت سياسيا وليس اقتصاديا . كل ذلك يدفعنا الى القول ، ان الاستعمار غير أساليبه ولم يغير ماهيته . فالتقسيم العالمي للعمل ، وفرض التبعية الاقتصادية والسياسية على المجتمعات النامية ، أدت الى تشويه البنية الانتاجية والسياسية لهذه المجتمعات ، يقول ابراهم سعد الدين : « في رأيي أن حتى قضية الاتجاه الواسع للتصنيع ، والاتجاه الواسع الى التنمية في عدد من الاقطار العربية ، بغض النظر عما اذا كان هذا الاتجاه سليما أو غير سليم يعكس الى حد ما قضايا ليست محلية فقط وانما دولية ، ويعكس النماذج الدولية الموجودة والصراعات الدولية الموجودة في كثير من الاحيان » . (٥٢ ، ص ١٢٠) .

ان هذه الوضعية ، التي تجعل التنمية القومية هي الخيار الوحيد أمام الأقطار العربية ، هي التي تخلص المجتمع العربي من التبعية الخارجية ، وتحقق له الاستقلال التام . وبخلاف التنمية القطرية ، التي تجل عملية التنمية تخضع لعوامل خارجية ، فان التنمية القومية تجعلها تخضع لعوامل داخلية . ولذلك فان التنمية الشمولية في الوطن العربي هي « تخطيط استراتيجي » ، « وما هي الا ممارسة للديناميكية الاحيائية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهي حصلة التكامل بين مختلف الهياكل الموجودة في المجتمع . إن التنمية أكثر تعقيدا من أن تكون قضية دخل فرد مرتفع او مستوى معيشي متطور كما يتصور بعض علماء الاجتماع ، بل منتظر منها أن تعزز الاستقلالية الاقتصادية وجعل الاقتصاد الوطني منجها الى ذاته ، بدلا من الارتباط الخارجي بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث انها تدعيم للقدرات المحلية ورفض لاشكال الاحتواء الامبريالية والاستعمارية . ان نمط التنمية الموجودة في الوطن العربي ، نمط متعثر ، لأن اقتصاديات البلدان العربية تعيش حالة من التمزق والاندثار والارتباط بالسوق الرأسمالية والتقسيم العالمي للعمل ، الى جانب تحجر الهياكل الاجتماعية وعجزها عن مسايرة متطلبات عملية التنمية ومستلزماتها كضرورة حضارية وكبديل للسيطرة الاستعمارية المهيمنة والمفروضة على البلدان النامية ... لذا لا بد من قيام تكامل اقتصادي عربي خصوصي وسوق عربية مشتركة تغني العرب عن الاستيراد واستنزاف الطاقات والقدرات . ثم تحقيق التوازن المرجعي بين الاقطار العربية والتوازن النفسي للمواطن العربي الذي باعتقاده أنه يعيش اغترابا ثقافيا بخاصة بعد هيمنة النمط الثقافي الامبريالي وتحوله الى نمط ثقافي عالمي مفروض على الانسانية بأسرها .

واذا كانت التنمية القومية تعزز الاستقلال، وتحقق التوازن النفسي والاجتماعي للمواطن العربي ، فان التنمية القطرية هي ركن أساسي من أركان التبعية الاستعمارية في الوطن العربي (١٠١ ، ص ٨١) . والتنمية القومية لا تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي فحسب ، وإنما توفر أيضا الظروف الموضوعية لانعتاق المجتمع العربي من التبعية ، ولبناء المجتمع العربي الحديث . الى جانب ذلك ، فهناك عوامل أخرى ، كحجم القوى العاملة ونوعيتها ، وحجم الموارد

الطبيعية . وكذلك الاسواق المعدة الضرورية لامتصاص المنتجات ، كل هذه العوامل لا تتوافر الا على الصعيد العربي العام .

كما أن العامل الديموغرافي ، المتمثل في الكثافة السكانية Density of Population والتوزيع السكاني ومستوى التأهيل النوعي والمهني للسكان . وبخاصة العلاقة بين نمو السكان والتطور الاقتصادي ، لا يقل أهمية عن العوامل الاخرى . ان ترك هذه الامور دون تخطيط سكاني يعني بالضرورة معوقات لبرامج التنمية . ولا بد لسياسة التنمية العربية من أن تهتم بهذا الجانب .

ومن المعلوم أن السياسة السكانية في الوطن العربي لم تلق الاهتمام الكافي حتى الآن ، وأن الكثير من الاقطار العربية يعتمد على العمالة الاجنبية ، ويعد ذلك بمثابة مؤشر خطير بالنسبة لسوء الاعداد النوعي والمهني أولا ، والكيفية توزيع السكان في الوطن العربي ثانيا . فهناك أقطار عربية تعاني من زيادة في عدد السكان في حين تعاني لأقطار الأخرى من نقص في عدد السكان . كل ذلك يقتضي دراسة هذه الامور بشكل جيد ، وتوزيع سكان الوطن العربي بكيفية تتمشى مع الموارد الاقتصادية في كل منطقة . « واذا أمعنا النظر في البنية السكانية العربية يمكن أن نخلص الى حقيقة ديمغرافية مؤداها : أن التركيب السكاني لهذا المجتمع العربي يعاني من التفاوت في الضغوط والكثافات السكانية ، فهناك مناطق تعاني نقصا كبيرا في كثافتها السكانية بالنسبة للامكانات والموارد البيئية . في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات أخرى من المجتمع العربي من وفرة في الكثافة السكانية » . (١٠١ ، ص ٨٥) .

والامر الواضح أنه لو نظرنا الى هذه الحقيقة نظرة تكاملية لأن هناك وحدة وظيفية متكاملة الفاعلية ، متجانسة الثقافة الروحية والمادية ، تجمع الامة العربية ، ، فاننا لا بد أن نخلص الى أننا لو جردنا الحدود السياسية المصطنعة من آثارها التجزئية ، لتكاملت نسب التفاوت في الكثافة السكانية ولتيسر استيطان

العرب وفقا لما تقتضيه معادلات الضغوط الديموغرافية المتفاوتة . ولذلك فلا بد من وضع سياسة للهجرة على مستوى الاقطار العربية ، تجمع بين الكم والكيف وفقا لحاجة كل مجتمع وظروفه ، وذلك لتحقيق التكامل المنشود الذي يفضي بجانب غيره الى وحدة الامة العربية » (١٠١ ، ص ٨٦) .

ونظرا للمعطيات السابقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية فان التنمية القطرية تبقى غير متوازنة ، مادامت لا تسير في طريق الوحدة .

وعليه فان عوامل اللاتوازن التنموي تكمن في أن استراتيجية التنمية العربية ما زالت أسيرة الاقليمية ، والمصالح الطبقية . ومما تجدر الاشارة إليه ، أن التنمية القطرية لا تبقى غير متوازنة فقط ، وانما تعمق التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وينعكس ذلك كله على حضارة المجتمع وأصالته ، وبالتالي على سلوك الانسان . والتنمية القطرية اذ تدعم الاتجاهات المحلية والاقليمية فهي تقوض في الوقت نفسه ، وحدة المجتمع الحضارية وتستنزف ثرواته وموارده الاقتصادية .

الى جانب ذلك ، فان عوامل التنمية غير المتوازنة ، انما تكمن في استراتيجية التنمية تستند الى مناهج ونظريات غير مستمدة من الواقع العربي . ولذلك « ينبغي أن يوضع نموذج تصوري للتغير المخطط والهادف الى تحريك الواقع نحو المرمى الاجتماعي ، المرتجى ، وفي حدود الامكانات المادية والقوى البشرية ، والطاقة الفنية المتوافرة لدى المجتمع ، على أنه من الاهمية بمكان أن يكون ذلك النموذج التصوري ذا أصالة بمعنى ألا يكون مستوردا أو وافدا أو مقلدا بكامله أو بجزئياته النماذج المتواجدة في المجتمعات الاخرى ... ومن ثم فهناك خطر المحاكاة المطلقة ، فقد يكون في الخير اختيار صورة أكثر ملاءمة للامتداد الهيكلي والوظيفي للبناء الاجتماعي تحقق الهدف النهائي » (١٠١ ، ص ٨٧) .

والاعتماد على الذات يقتضي التخلي عن سياسة نقل التكنولوجيا والتصنيع المستورد ، وعوضا عن ذلك فانه ينبغي على سياسة التنمية العربية أن تشرك

الجماهير في عملية التنمية ، وتمكن الانسان من تنمية محيطه بنفسه ، ونقل المعرفة ، بدلا عن نقل الصناعة « ان شراء الحضارة ، من الخارج أمر سهل ، ولكنه أيضا سهل الزوال . ان التنمية التي ترسخ في المجتمع وتتجذر فيه هي تلك التي يغرسها الانسان بيديه . والانسان في الوطن العربي ـ مشرقا ومغربا ـ ما يزال هو القوة المعطلة التي لا تتحرك ... لقد حان اليوم الذي نؤمن فيه بأن التنمية في بلادنا ليست بضاعة تشترى ، بل قيمة من قيم أيديولوجية العالم المعاصر يجب أن يغرسها الانسان العربي بفكره وروحه وبدنه » (٥٨ ، ص ١٠٢) .

« ان ايديولوجية التنمية الحقيقية ـ اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ـ هي أيديولوجية نقل المعرفة ، لا نقل المصانع ، ونقل المعرفة هو ما نقصده بتنمية الانسان » . (٥٨ ، ص ١٠٢) .

وتكمن أيديولوجيا التنمية في تكوين الانسان ، والاعتماد عليه والتخلي عن استيراد التكنولوجيا الجاهزة . والمطلوب هو تغيير الانسان ، وتنمية قواه واستثمار الاموال في تكوينه وتأهيله فهو القادر على تغيير محيطه . كما أنه العنصر الفعال الوحيد الذي يجب أن يوجه عملية التغير . انه أداة التغير وغايتها .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه الى أن فلسفة التعليم العربية لا بد أن تتغير من حيث الكم والكيف على حد سواء ، مراعية بذلك مقتضيات التغير في المجتمع العربي . ان التعليم في الوطن العربي لا يعتمد في مراحله المختلفة « على فلسفة تربوية واضحة ومنبثقة من فلسفة اجتماعية ذات نظرية ثورية تحدد الاهداف وترسم السبل وتجعل من التعليم قوة انتاجية ضخمة ، وعملية تنمية اجتماعية واقتصادية ، وأداة لتوجيه الجيل الجديد توجيها قوميا ذا نزوع انساني تقدمي . ان غياب الفلسفة التربوية الواضحة للنظام التعليمي أدى الى عدم مسايرة المناهج المدرسية ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع ومشاكله وحاجاته » .

لقد أدى فقدان الفلسفة التعليمية الصحيحة الى فقدان التوازن في محتوى التعليم وأنواعه ، ويلاحظ ذلك في محتوى الدراسة ومناهجها ، فالعملية التعليمية مازالت تلقينية ، لفظية ، نظرية ، تهمل المهارات العملية ، وتنمية القيم ، وتكوين الاتجاهات ، كما أنها لا تهتم بالتعليم الفني والمهني .

واعادة النظر في البنية التعليمية السائدة في الوطن العربي العربي تقتضي التركيز على ثلاثة محاور : أولا ، أن تكون البنية التعليمية عصرية الطابع وقادرة على تزويد المجتمع بالكوادر الفنية والتقنية اللازمة لمواكبة التطور ، وتجعل من العلم قوة انتاج حقيقية ، ثانيا أن تكون قومية المضمون تنمي الاتجاهات القومية في نفوس الطلاب ، وتكون موجهة لترسيخ مبادىء الوحدة العربية وتحقيقها . « فالتربية الموجهة الى التنمية الهادفة لاستثمار الثروة البشرية للامة العربية ، ينبغي أن تكون تربية قومية ، منبثقة من حاجات المجتمع العربي . وثالثا أن تكون انسانية الهدف ، وتساهم في بناء التقدم وتعزيز حرية الانسان » (١٠١ ، ص ٩١) .

وفي الختام ، لقد أضحت مسألة التغير الشامل في الوطن العربي ملحة جدا ، وهي مسألة تقتضيها قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك طبيعة التحديات الحضارية ، التي تجابه الامة العربية ، وكادت تهدد وجودها ما لم تتدارك أمتنا الاخطار المحدقة بها بسبب عدم تحقيق التغير الشامل ، الذي يلبي متطلبات العصر . فالتحديات الحضارية تقتضي التخلي عن مناهج التنمية القطرية ، والاستعاضة عنها بمناهج تنموية قومية ، وخوض معركة التنمية القومية . وعلى احراز النصر فيها يتوقف مصير الامة .

الفصل التاسع

بعض الدراسات حول التغير الاجتماعي في الوطن العربي

لا تزال الجهود العربية المبذولة حتى الآن في هذا المجال غير كافية بخاصة أنه لم يعد هناك من يرى العلوم الاجتماعية مجرد تراكم للنظريات والآراء والجدل فهناك جانب تطبيقي واضح العمق والانتشار في السنوات الاخيرة والتخطيط هو الجانب التطبيقي أو على الاقل المقترح للتطبيق ، وليس بالضرورة أن يعطي عالم الاجتماع وصفة ولكن البحث الذي يشخص يمكن أن يساعد على التخطيط الشامل حتى وان توقف صاحبه عن ذلك .

فالتخطيط الاجتماعي يرتبط بشكل واضح بعملية البحث الاجتماعي بخاصة في نواحيه التطبيقية والتي أعطيت عدة أسماء مثل وضع السياسة الاجتماعية والهندسة الاجتماعية والاستراتيجية الاجتماعية وكلها ذات أهداف واحدة هي الانطلاق من دراسة المجتمع دراسة علمية تمكن من تنظيم مجتمع المستقبل أو ايجاد وسائل ناجعة لحل المشاكل حين توجد .

ويمكن أن نقسم الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي في الوطن العربي الى قسمين : دراسات أجنبية ، ودراسات عربية .

أهم الدراسات الأجنبية كتاب « مور وبيرجر » « العالم العربي اليوم » وكتاب « دانيال ليرنر » عن التحديث في الشرق الأوسط .

تناول « بيرجر » في كتابه هذا خمسة أقطار عربية كونها الاكثر تطورا هي مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق حيث أخذت هذه الدول شكلها الاجتماعي الاقتصادي الحديث وشخصيتها الايديولوجية بعد الحرب العالمية الثانية . جاء هذا الكتاب في ثلاثة أقسام الاول عن تاريخ وشخصية العرب والمسلمين بادئا بالخلفية الاسلامية للمجتمع العربي ثم وصف أنماط الحياة الاجتماعية وهي الصحراء « البدو » والقرية « الفلاحون » والمجتمعات المدنية « الحضر » ؟

ويفرد قسما لادوار الاسرة ويحدد بعض التغيرات التي حدثت في وظائف الأسرة فقد قلت وظائف الأسرة التقليدية الكبيرة وتناقص نفوذ الأب ودوره ، وكذلك دور الجيل الاكبر ، وأصبح الشباب أكثر قدرة على الحركة والذهاب الى المدينة بخاصة بعد حصولهم على قدر من التعليم (٧٢ ، ص ١٨٤) .

كما يلاحظ تغيرا في دور النساء بعد انتشار التعليم وعمل المرأة ولكنه يرى أن سيكولوجية الرجل الشرقي ، حتى المتعلم ، تقف عقبة في سبيل تحسين وضعية المرأة . وفي فصل الشخصية والقيم يقول عنها انها استنتاجات بعد فحص القوى الاجتماعية ــ التاريخية ، ولكنه يكتب بحذر عن الشخصية العربية ويقرر بأن ملاحظاته هي الملامح العامة للشخصية العربية وهي محاور متناقضة مثل الانانية والكرم ، الشكلية والجمود ، المثالي والواقعي وهذه مجرد أحكام عامة ومطلقة ومتيسرة توصف بها مواقف متقطعة في سلوكيات عربي ما ، وقد تكون هناك عناصر مشتركة ولكنها لا تسمح بالخروج بقانون عام ينطبق على الشخصية العربية (على الاقل في البلدان الخمسة الملاحظة) . (٧٢ ، ص ١٨٤) .

يصف « بيرجر » في القسم الثاني المؤسسات الاجتماعية في فصول عن الاقتصاد والسكان بالذات مشكلة الارض والموارد الغذائية ثم الطوائف الاجتماعية أو الانقسامات القائمة مثل التكوين الطبقي والديني والمذهبي ثم السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية .

يرى « بيرجر » أن التعليم والقومية والتصنيع هي عوامل التغير الاجتماعي

في الوطن العربي وهي أيضا نتائج للتغييرات التي حدثت . ويركز « بيرجر » على الجيش أو النخبة العسكرية كأداة فعالة للتغير « كان الجيش على وعي : كنخبة متطورة ، بمركزه الخاص في الحياة المصرية اذ كانت له تقاليده القومية الضاربة في أعماق السنين ، وكانت له موروثاته في التغير الاجتماعي لاجيال عديدة » (٧٢ ، ص ٨٤) .

ويرى أن الضباط الحاكمين حاولوا احداث التغير على اتجاهين هما القومية العربية والتصنيع . ويتردد في تقويم قدرة النخبة العسكرية على تطبيق التغير ودوامه بصورة ايجابية فهو يتحدث عن « التغير الذي أدخلته الحاجة أو تبنته النخبة العسكرية » .

ويدرج هذا النوع من التغير في فئة التغير الاجتماعي المخطط ويتحفظ كثيراً في النهاية لأن النخبة العسكرية قد تحدث اهتزازات في المجتمع وهذه حركة قد ينتج عنها وعي جديد ولكن النخبة العسكرية غير قادرة على احداث تغيير حقيقي بطبيعة تكوينها وقدراتها وتأثيرها في المجتمع . ودور النخبة العسكرية محدودة للغاية بخاصة حين تغرق هي نفسها في الامتيازات وكما قال علماء السياسة : السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة بصورة مطلقة . (٧٢ ، ص ١٨٥) .

يكتب « بيرجر » بالنسبة لامكانات المستقبل بعد دور النخبة العسكرية : « فالتغير الاجتماعي خلال الاعتبارات العسكرية أو بوساطة النخبة العسكرية ، يهز المجتمع ويدفعه الى وعي أشياء جديدة . وقد يتطلب تعميق هذا الوعي وتحويله الى رغبات وأشواق ومشارب تلقائية حرة . عملية تثبيت طويلة بوسائل أقل تعسفا وتحكما » .

يعالج « بيرجر » في النهاية ، ما يسميه ثمن التغير ففي عملية التغير الاجتماعي يواجه العرب مشكلة وهي أنهم يريدون أن يستعيدوا « خير » ما في الحياة لغربية والتمسك في الوقت ذاته بـ « خير » ما في حياتهم الماضية والحاضرة .

والعرب في رأيه يحاولون التهرب من نتائج التغير الاجتماعي فهم يريدون ـ مثلا ـ ادخال التكنولوجيا ولكنهم يحاولون ألا تدخل القيم المرتبطة بالتكنولوجيا .

كتاب « بيرجر » من الكتب الرائدة في موضوعات التغير الحديث في الوطن العربي ولكنه لم يستعمل منهجا محددا في دراسة التغير . ويفصل في أجزاء كثيرة بين التغيرات المادية وغير المادية وكأنه لا توجد علاقة متبادلة بينهما بخاصة في الجزء الاخير عن الاعلام والمعاصرة .

أما كتاب « دانيال لرنر » The Passing of Traditional Society Modernizing the middle East فيعد من الكتب المبكرة عن التحديث في الشرق الاوسط اذ تناول فيه ستة مجتمعات هي تركيا ولبنان ومصر وسوريا والاردن وايران .

يوحي اتجاه « ليرنر » في هذا الكتاب بالمركزية الثقافية التي تنطلق من الحضارة الغربية كهدف للتحديث ، كما أن منهجه القائم على تأثير وسائل الاعلام والاتصال يظهر التغير وكأنه يأتي من الخارج فقط . وقد قسم المراحل الى تقليدية وانتقالية وحديثة . وعد المجتمعات موضوع الدراسة في المرحلة الانتقالية ، وهو لا ينكر أن التغريب Weaternization يعني التحديث Modernisation وأن التطور الغربي هو تطور عالمي لأن الخطوات التي مر بها تطور المجتمعات الغربية نحو التحديث هي ما يجب أن تمر بها كل المجتمعات الانسانية ؛ فزيادة التحضر تهدف الى رفع نسبة التعليم وارتفاع التعليم يقود الى زيادة التعرض لوسائل الاعلام والاتصال ، والتعرض المتزايد لوسائل الاعلام يتبعه تزايد في المشاركة الاقتصادية (ارتفاع مستوى دخل الفرد) والمشاركة السياسية (حق التصويت) . وهذا النموذج الذي تطور في الغرب هو حقيقة تاريخية وهذا النموذج ظهر تقريبا في كل المجتمعات المتجهة نحو التحديث بغض النظر عن اختلافات اللون أو العنصر أو العقيدة . (١١٥ ، ص ٤٦) .

أما بصدد الدراسات العربية فيمكن القول ان علماء الاجتماع العرب مطالبون

أكثر من غيرهم بالتأكيد على ضرورة التوازن بين الاستمرارية والتغير ، فهم يحاولون في كتاباتهم توجيه مواقفهم النظرية والمنهجية ـ البحثية نحو فهم أحسن لطبيعة مجتمعاتهم التي تراوح بين التغير والتحول وبين التراث والماضي وقوتهما فهي مجتمعات أصابها تخلل كامل وعرضة لتجارب وتيارات متعددة . هذه المجتمعات لم تعد قادرة على العزلة أو انكار التغير وامكان التحكم فيه أو توجيهه . ومنذ الخمسينات والستينات صارت الكتابات تتلمس مظاهر التغير والتحديث وتصفها وتقارن بين هذه المجتمعات في حقب تاريخية مختلفة أو بعد دخول عوامل جديدة مثل الحملة الفرنسية ومجيء نابليون واصلاحات محمد علي مثلا أو نيل لاستقلال أو اكتشاف موارد طبيعية (مثل النفط) وعقب زرع الكيان الصهيوني بالاضافة لمظاهر الاحتكاك الثقافي المختلفة ودخول التكنولوجيا بأشكالها المختلفة من المعدات العسكرية حتى أدق الالكترونيات* .

أصبح التغير والتحول سمة لا تخطئها العين في أغلب مناحي الحياة الاجتماعية وعلى أغلب الجماعات والأفراد . ولكن الاشكالية هي امكان الجمع بين التحديث والاصالة ، بين التغير والثبات وهذا ما يشغل به المفكرون والدارسون العرب .

من أوائل الدراسات التي عالجت القرية المصرية في علاقاتها المتغيرة بسبب تأثير المدينة والعوامل الخارجية الاخرى . دراسة « حامد عمار » « التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية ـ سلوا ـ محافظة اسوان » رغم أن الدراسة ركزت على نمو الفرد في القرية المصرية وبالذات في صعيد مصر فقد كانت التنشئة والتربية هي المحور الذي يمكن أن تدور حوله التغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة . هناك عوامل أثرت في المجتمع الكبير أو الثقافة الكبرى أي في مصر ككل في القرن الماضي حيث بدأ الاحتكاك بين مصر والغرب من خلال الحملة الفرنسية

---

* انظر : (٧٢ ، ص ١٨٧ ـ ١٩٨) .

والاستعمار البريطاني وموقع مصر المتفرد وما تابع ذلك من ازدياد في التحضر والتعليم ووسائل الاعلام وقيام مؤسسات جديدة ونمو فئات اجتماعية عدا الفلاحين نتيجة للتصنيع والتجارة الخارجية والاهتمام بمحصول نقدي القطن . هذه العوامل كان لها تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي في مصر ولكن كان التأثير والتغير أكثر عمقا وانتشارا في المدينة منه في القرية . حتى حين يصل التغير الى القرية فهي تتأثر بالنواحي التي تغير الجوانب المادية ولكن تبقى في الجوانب غير المادية للثقافة مثل القيم والاتجاهات أبطأ في تغيرها .

يعد « محمد عاطف غيث » من المهتمين الاوائل بعملية التغير في مصر ويلاحظ أن نظريته تختلف عن الدراسات السابقة ـ حامد عمار مثلا ـ فقد توصل الى نتائج نظرية مبنية على دراسة التغير في نموذج محدد اشتمل على ثلاث قرى تقع في أقصى الجنوب من مركز ميت غمر ـ محافظة الدقهلية وقد تركزت الدراسة حول الاسرة والنظام الاقتصادي والجانب المادي للثقافة . فلقد انتقد « غيث » الكتابات التي تركز على تأثير المدينة والقانون وترى أن العامل الخارجي هو العامل الحاسم (وأحيانا الوحيد) في احداث التغير . ويرى « غيث » ضرورة دراسة التفاعل Interaction بين سكان القرية الواحدة والارض الزراعية كمفسر هام للعمليات الاجتماعية . ولكن الملاحظ أن المفهوم التاريخي غامض في استعمالاته فالتاريخ لا يهتم بعلاقة الانسان بالانسان فقط فالتفاعل مع البيئة له اطار تاريخي ـ اجتماعي أيضا . ودراسة التغير في الجانب الثقافي يمكن ملاحظته حسب التطور التاريخي الممتد لفترة تاريخية طويلة رغم احتمال أن يكون التاريخ ظنيا أو حدسيا .

ظهر في السبعينات عدد من الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية المهتمة بعملية التغير الاجتماعي نذكر منها كتاب « عبد الباسط عبد المعطي » الصراع الطبقي في القرية المصرية ١٩٧٧ . و « محمود عودة » عن أساليب الاتصال

والتغير الاجتماعي ١٩٧١ و « الفاروق زكي يونس » في « الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي » كما ظهرت دراسات جادة من جامعة الاسكندرية منها دراسة لـ « علية حسن حسين » بعنوان الواحات الخارجية ـ دراسة في التنمية والتغير الاجتماعي في المجتمعات المستحدثة (١٩٧٥) و « فاروق مصطفى اسماعيل » : التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ٧٦ ـ ١٩٧٧ .

ولقد ظهرت بعض الدراسات حول الانسان العربي والمجتمع العربي ركزت على الجانب السلبي سواء في الشخصية العربية أو المؤسسات والنظم الاجتماعية العربية وأعادت النظر الى مسار التغير الى أين يتجه ؟

مارست هذه الدراسات نوعا من النقد الذاتي من خلال تحليلها للواقع العربي محاولة تلمس الطريق الصحيح المؤدي الى تحرير الانسان العربي تحريرا كاملا .

اعتقد أن كتاب « هشام شرابي » : « مقدمات لدراسة المجتمع العربي » ١٩٨٠ رغم صغر حجمه فهو يطرح عددا من القضايا الهامة والحساسة بخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية محاولا أن يجمع بين التحليل النفسي والعرض الاجتماعي ومن أجل الوصول الى تشريح المجتمع العربي يقول شرابي : « اتبعنا في بحثنا منهجا يجمع بين التحليل النفسي والعرض الاجتماعي . وكان منطلقنا الاساسي سلوك الفرد الاجتماعي وعلاقته بالتربية العائلية والتثقيف الاجتماعي المعبرة عن هذا السلوك » (٥٧ ، ص ٢٢) . لأن المجتمع بثقافته السائدة لا يفرض عن طريق نظامه الاقتصادي وتركيبه الطبقي أشكال توزيع السلطة والمكانة فقط بل يقوم بعملية اخضاع أفراده لتربية وتنشئة تهدف الى الحفاظ على ما هو قائم في المجتمع ويبدأ القسم الاول من الكتاب بدراسة الاسرة في المجتمع العربي مفترضا اياها مؤسسة اجتماعية تقوم بدور الوسيط الرئيس بين الفرد والحضارة الاجتماعية يقول : « ان منطلقنا الاساسي في هذا البحث هو أن العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيس بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي اليها وأن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة ، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك

فيه تنتقل الى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها » (٥٧ ، ص ٢٨) .

من هذا المنطلق تبدأ عملية التغير الاجتماعي يضاف لدور الاسرة التربية والتي هي امتداد للمؤسسة نفسها . ويصل الشرابي الى صفات أساسية في الفرد العربي ذات جذور تبدأ من طفولته وتنفس من البيئة الاجتماعية من بينها : الاتكالية والعجز والتهرب . فالطفل يتعلم كيف يقمع عدوانيته تجاه سلطة لاسرة ثم كيف يتحاشى مواجهتها . فهو خوفا من أن يتعرض للعقوبة المهنية وبخاصة الطفل يتعلم البكاء كوسيلة لكبت غضبه والرضوخ . كما أن روح الاقتحام تذبل عند الطفل العربي يقول الشرابي : « ان الفرد يواجه الحياة بصورة دفاعية ويتحمل آلامها . بهدوء وكبت داخلي ، ان المجتمع يقضي أن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة » . (٥٧ ، ص ٥٥) .

يرى الشرابي أن التغيير وتخطي السلبيات يتم بوساطة الوعي الاجتماعي S . Consciousness أو المعرفة النقدية وهي تبدأ بمعرفة الذات دون محاولات تبريرية بل بنظرة رافضة . ولا بد من تغيير علاقات معينة هي حسب وجهة نظره تشكل القاعدة الاساسية التي يقوم عليها مجتمعنا وهي علاقتنا بأطفالنا والتي يجب أن يسودها الحب والاحترام والفهم ، وعلاقتنا بالمرأة الا تقوم على الدونية والاضطهاد ، وعلاقتنا بعضنا ببعض ضرورة الابتعاد عن الفردية والتنافس ومن بعد هذا نستطيع الوقوف أمام التحدي الغربي المستمر تجاه العرب (٥٧ ، ص ٨٢ — ٩٩) .

والكتاب يطرح الاسئلة ولكن الاجابات تبقى مفتوحة لتطرح الاسئلة مجددا في حالة استعمال مثل هذا المنهج .

في الوطن العربي منطقة أخرى جذبت اهتمام الباحثين لتعرضها لتطور وتغير سريع وفجائي ، وهي منطقة الخليج العربي التي تشهد تطورا وتغير ديناميا منذ أن أصبح النفط مصدرا اقتصاديا هاما غير من نمط الحياة السائدة ولكن أقطار

المنطقة من القيام بعمليات تحديث ونمو كبيرة فقد نقلت التكنولوجيا والتشر التعليم والخدمات وأصبحت المنطقة بؤرة تدور حولها سياسات كثير من الدول لأهداف استراتيجية أو اقتصادية وظهر كثير من الكتابات التي ترصد ما يدور في المنطقة من جوانبه المتعددة والمتشابكة وأهم من كتب بهذا المجال « محمد الرميحي » و « عبد الله خريجي »* و « جهينة سلطان العيسى » ، حيث الف الاول كتابين يتناولان التغير مباشرة أحدهما عام عن المنطقة : البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي • والثاني عن البحرين : قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين • يقرر محمد الرميحي في كتابه عن التغير في الخليج العربي بأن ظهور البترول في الخليج خلق مجموعة من المتناقضات السياسية والاجتماعية والأخيرة كثيرة لدرجة تجعل التكلفة الاجتماعية لظهور البترول واستغلال فوائضه المالية ــ بخاصة في المرحلة الاولى ــ أكثر من المردود الاجتماعي • (٤٦ ، ص ٥ ــ ٦) •

ويصف الكتاب تاريخ الخليج وثقافته المشتركة ثم الاقتصاد التقليدي والحديث ونتائج التحول الذي أعقب ظهور البترول ويتعرض لنمو التعليم ثم التغير في المؤسسات التقليدية بالذات الادارة والاسرة والسلطة • ويتوصل أخيرا الى فرضيات منها أن التغير لا يكون بعوامل من خارج المجتمع فقط ولكن بتفاعل العوامل الداخلية والخارجية معا • كما يعتقد بأن التغير في الخليج ظاهرة حتمية حتى في حالة عدم ظهور النفط لاسباب تاريخية كون الخليج جزءا من الحضارة العربية ــ الاسلامية العريقة وليس مجتمعا بدائيا ، كذلك لأسباب جيو ــ بوليتيكية وهي موقع الخليج كممر مائي حيوي • ويعتقد بأن التغير الحادث جزئي وبالتحديد فان الجوانب المادية أسرع تغيرا ولكن التغير في الثقافة والأفكار

---

* له كتابان حول منطقة الخليج تناول بها التنمية والتغير الاجتماعي والثقافي في منطقة الخليج . الاول بعنوان : بعض تجارب التنمية في الوطن العربي ، جدة ، ١٩٨٠ ، والثاني التغير الاجتماعي والثقافي ، جدة ، ١٩٨٣ .

والمؤسسة الملازمة لها لم يحدث فيها تغير كبير كما أنه في بعض الاحوال حدثت تغيرات مضادة فالمجتمعات الخليجية التي كانت متسامحة اجتماعيا أخذت بعد الوفرة المالية تنغلق كذلك وجود قطاعات تقف ضد التغير بحجة المحافظة على الاصالة كما ظهرت نتيجة التغير فئة جديدة يسميها « الوسطاء الثقافيين » وهم المديرون والتكنوقراطيون والاداريون الذين تلقوا معارفهم في الخارج وهم صلة بين المجتمع والدولة الصناعية الاوربية • (٤٦ ، ص ١٢١ ــ ١٢٣) •

أما كتاب « البحرين ، قضايا التغير السياسي والاجتماعي » ، فهو الاساس النظري والمنهجي الذي عالج فيه الكاتب موضوع التغير في مجتمعات الخليج ككل آخذا بمنظور اجتماعي ــ اقتصادي ــ تاريخي يربط بين الاقتصاد البحراني وعلاقته بالتغيرات البنائية الاجتماعية وتأثير التعلم وبخاصة التصنيع وان غلبت عليه طريقة سردية تاريخية في الجانب المتعلق بالوضعية السياسية والتطور السياسي في البحرين • ولكن كتابات الرميحي عن الخليج والتغير عقب ظهور البترول تبقى رائدة ومتعددة الاهتمامات ــ من المؤسسات السياسية مرورا بقضية المرأة ، ثم التعليم والموارد البشرية والقيم والعادات حتى التكامل الاقليمي •

أما دراسة « جهينة سلطان العيسى » « التحديث في المجتمع القطري ١٩٧٩ » فهي تتناول عملية التحديث وليس التنمية الشاملة أو التغير الاجتماعي ــ الثقافي • ولكنها تكتب عن ديناميات التحديث وهي عوامل شاملة مثل تطور النظام التعليمي وتطور النظام الاقتصادي متمثلا في التنمية الصناعية وبخاصة النفط والذي أدى الى عدد من الظواهر الحديثة مثل تغير البناء الاجتماعي للسكان وتنوع المهن بعد أن كانت محصورة في الرعي والصيد ، والغوص كذلك تزايد الهجرة وتكوين مجتمع المدينة ، تطور النظام السياسي وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري • (٧٣ ، ص ١١٦ ــ ١٣٨) •

جاءت الدراسة محدودة لأنها قامت على بحث ميداني يدور حول التحديث بين العمال في قطر وهذا بدوره اقتصر على عمال صناعة النفط •

ويبدو كأن الكاتبة نظرة الى العمال كصفوة أو حملة تحديث أو ترموميتر لقياس التحديث في القيم والاتجاهات نتيجة للعمل وتقيم فرضيتها على أساس منطقي وواقعي يبرر التركيز حول العمال حيث تقول :

« طالما أن الافراد يصبحون أكثر تحديثا من خلال الخبرات التي يكتسبونها في مراحل حياتهم ، أي أن خبرات العمل بصفة خاصة تجعل الفرد حديثا وتزداد درجة تحديثه كلما زادت خبرة العمل فتعتقد أن العمل في مؤسسة معقدة تكنوقرطية وحتى وان كانت بيروقراطية ... لها قدرات معينة على تغيير الافراد » (٧٣ ، ص ٤٠) .

لكن السؤال هو امكانية العمال في توصيل الحداثة والتغير الى قطاعات كبيرة وفي عمق التحديث في شخصياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية فالاجهزة الجديدة ومنها البيروقراطية أيضا قد تكون في شكلها حديثة وتقليدية في مضمونها . كما أنها اعتمدت على مقياس « انكلز » و « سميث » الذي اهتم باتجاهات معينة ليس لها دائما تأثير في البناء الاجتماعي . يلاحظ أن العينة كانت محدودة للغاية بخاصة بالنسبة للعاملين القطريين والذين يمكن أن نبني على دراستهم مدى التحديث في المجتمع القطري فكان عددهم في قطاع البترول ٩٦٩ ومثلت العينة ٥ر٧٪ منهم نحو ٧٠ شخصا فقط » .

هناك مناطق أخرى في الوطن العربي ظهرت فيها دراسات عن التغير الاجتماعي وهي المغرب العربي والسودان . وهي جزء من التغير العام الذي يصيب الوطن العربي . فلقد بدأ اهتمام السودانيين بعد الاستقلال بهذه الدراسات التي تطورت بسرعة واضحة بسبب وجود مؤسسات أكاديمية مهتمة مثل شعبة الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية بجامعة الخرطوم ومعهد الدراسات الافريقية والآسيوية . من الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي في السودان الشمالي دراسة عن الشايقية في شمال السودان* وهي تقع في جزءين الاول يصف المنطقة وتطورها التاريخي والنشاط الاقتصادي والثقافة الشعبية وعلاقات القرابة والتدرج الاجتماعي ، وفي القسم الثاني يعدد الدارس عوامل التغير في

Haydar . Ibrahim .: the Shaiqiya :theCultural and Social Charge of a Northern Sudanese Riverala PeopleWiesbaden 1979 .

السودان عامة وتأثير ذلك على القرية المدروسة ويركز على التغريب Westernizotion المتمثل في دخول الاستعمار البريطاني وانشاء نظام اداري جديد كذلك تطور التعليم لخدمة الاهداف الادارية للبريطانيين . ورغم محدودية أفق مناهج ومحتوى التعليم فقد كان يحمل نقيضه اذ تكونت قيادات الحركة الوطنية من الخريجين الاوائل الذين درسوا في كلية غوردون يضاف لذلك عوامل اقتصادية مثل المشاريع الزراعية سواء أكانت مشاريع اعاشة أم تطورت لانتاج محاصيل نقدية (القطن ، الصمغ ، السمسم) . ولأن الدراسة بدأت اتنوغرافية عن قرية شمالية فهي لم تكن شاملة لاسباب واتجاهات التغير المتعددة في السودان ككل كما أنها توقفت في الستينات .

أما في المغرب العربي فقد ظهرت بعض الدراسات نذكر منها دراسة « مغنية الازرق » عن الجزائر : نشوء الطبقات في الجزائر . تبدأ الدراسة بخلفية تاريخية عن البنية الاجتماعية الجزائرية خلال الحكم التركي ثم التطور الذي طرأ على البنية الاجتماعية في فترة السيطرة الفرنسية وتدمير نظام الملكية التقليدي وقد أخذ الاستعمار الفرنسي شكلا استيطانيا لذلك تبلورت الطبقات الاجتماعية. ثم تعالج التاريخ المعاصر والقضايا المعاصرة مثل التسيير الذاتي ومفهوم الحزب الواحد وطبيعة البيروقراطية الجزائرية . وتقوم الدراسة على استنتاج هو أن ديناميات الاستعمار قد أدت الى ظهور نمط جديد من التطور البنيوي الاجتماعي رغم تباين طريقة السيطرة الاستعمارية المحددة من مجتمع الى آخر ولكنها تشترك في الافتراضات « المتعلقة بتفوق القيم الغربية والالتزامات الاخلاقية لفرض جزء ـ على الاقل ـ من هذه القيم على أفريقيا » .

وفي ليبيا ظهرت بعض الدراسات للدكتور عبد الله الهمالي أهمها كتاب « التغير الاجتماعي ـ أسسه وتطبيقاته » وكتاب « التحديث الاجتماعي » . الكتاب الاول يتألف من فصلين تناول في الفصل الاول مفهوم التغير الاجتماعي ومناهجه ومقارنتها بمناهج التغير السائدة في الوطن العربي ، أما الفصل الثاني فهو دراسة ميدانية حول مظاهر التحديث في المجتمع الليبي المعاصر . وقد توصل في دراسته الى أن الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين قرى الجماهيرية ومدنها

بدأت في التقلص ، وأن المجتمع العربي الليبي بدأ يسير نحو المساواة والعدالة الاجتماعية ليتجه للتطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في تحديث المجتمع الليبي ، وتحوله من مجتمع متخلف الى مجتمع عصري جديد قائم على تكافؤ الفرص أمام الافراد وعلى جمهرة للتعليم والقضاء على احتكار المعرفة من قبل فئة معينة وعلى وضع وسائل الاتصال الجماهير في خدمة الشعب وتوعيته (١٠١ ، ص ١٥٣) .

أما كتابه الثاني عن التحديث الاجتماعي فقد تناول فيه نظريات التحديث وتطبيقاتها على البلدان النامية متخذا المجتمع العربي الليبي مثالا . ويبين في كتابه هذا أن هناك أربعة عناصر يمكن عدها مؤشرات التحديث هي : (١٠٢ ، ص٣٩) :

١ً ـ التحضر .

٢ً ـ التصنيع .

٣ً ـ التعليم .

٤ً ـ الاتصال الجماهيري .

ولقد طبق هذه المعايير على المجتمع العربي الليبي فتوصل الى أن هذا المجتمع يشهد تحديثا في سائر الميادين التعليمية والصناعية والزراعية والاعلامية . والثورة أولت اهتماما خاصا للتحديث الاقتصادي والتعليمي والتربوي ولا يتجلى ذلك في التقدم الكمي في اعداد المعاهد والمدارس ، وانما في توجهات المجتمع نحو تحقيق تغير اقتصادي وسياسي وتربوي شامل ، يقوم على خلق الانسان وتكوينه وتنمية مواهبه وقدراته العقلية والعلمية . كونه محور التحديث وعلى تدعيم عوامل التوحيد الاقتصادي والسياسي والتربوي في الوطن العربي (١٠٢ في ص ٦٥) .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصطلحات باللغـــة الانكليزية

A

Adaption	تكيف
Affinity	صلة
Alienation	اغتراب
Alternatives	البدائل
Analogy	مماثلة
Anthropology	انتربولوجيا
Attitude	اتجـــاه

B

Balance of power	توازن القوى
Belief	اعتقـــاد

C

Caste	طائفـــة
Category	فئـــة
Change	التغـــير
Charisma	الكارزما
Civilization	حضارة
Clan	عشيرة
Class	طبقـــة
Class Consciousness	وعي طبقي
Cohesion	تماســـك
Communication	اتصـــال

Community developpement	تنمية المجتمع
Conflict	صـراع
Consciousness	وعـي
Control	ضبـط
Conservatism	مذهب المحافظين
Cooperation	تعـاون
Creed, Dogma	عقيـدة
Cultural Accumulation	تجميع ثقافي
Cultural change	تغير ثقافي
Cultural complex	مركب ثقافي
Cultural Configuration	تشكيل ثقافي
Cultural Contact	اتصال ثقافي
Cultural Convergence	تلاق ثقافي
Cultural Diffusion	انتشار الثقافة
Cultural Integration	تكامل ثقافي
Cultural Lag	تخلف ثقافي
Cultural Pattern	نموذج ثقافي
Cultural System	نسق ثقافي
Culture	ثقـافة
Culture Trait	سمة ثقافية
Cyclical Theories	النظريات الدائرية

D

Demography	ديموغرافيا
Density of population	كثافة السكان
Developing countries	بلاد نامية
Developpement	تنمية

Diachtronic	التغيرية
Diachronic	تغـير
Differenciation	تمايـز
Disequilibrium	عـدم التوازن
Disintegration	تفكـك
Disorder	خـلل
Division of labour	تقسيم العمل
Dysfunctional	معوق وظيفي

E

Economic Integration	تكامل اقتصادي
Economic planning	تخطيط اقتصادي
Economic System	نظام اقتصادي
Enculturation	تنشئة ثقافية
Elite	صفـوة
Environment	بيئـة
Equilibrium	تـوازن
Evaluation	تقييـم
Evolution	تطـور
Evolutionary Theories	النظريات التطورية
Evolutionary Trends	تيارات تطورية

F

Finalism	مذهب غائي
Forces Productives	قوى الانتاج

G

Gemeinschaft	مجتمع محلي
Geo -Political	الجغرافيا السياسية

Golden Age	العصر الذهبي
Group	جماعـــة
Group dynamics	ديناميات الجماعة
Group - mind	عقل جمعي

H

Heritage	تـــراث
Heterogeneite	اللاتجانس
Homogeite	تجانس
Human Structure	البناء الانساني
Human Welfare	الرفاهية الانسانية

I

Ideal type	نموذج مثالي
Ideology	ايديولوجية
Imitation	محاكاة
Industrialisation	تصنيع
Industrial Revolution	ثورة صناعية
Innovation	تجديـــد
Institution	نظـــام
Integration	التكامل
Intelligentsia	مثقفون
Invention	اختراع
Isolationism	انعزالية

J

Justice	عدالـــة

K

Kulturkries	مهد ثقافي

L

Labour Force	قوى عاملة
Labour Market	سوق العمل
Leadership	قيـادة
Lepensraum	المجال الحيوي

M

Maladjustment	سوء توافق
Mass culture	ثقافة الجماهير
Mass Media	وسائل الاتصال الجماهيري
Material Culture	ثقافة مادية
Mechanical Solidarity	التضامن الآلي
Middle class	طبقة متوسطة
Minority	اقليـة
Mobile Sensibility	الحساسية المتحركة
Model	نموذج
Moral Density	كثافة اخلاقية
Modernisation	تحـديث
Motive	دافـع
Movement	حركـة
Multilateralism	تعدد الاطراف
Multiliner Evolution	الخطوط المتعددة

N

Nationalism	قوميـة
Nationalization	تأميم
Norm	معيـار
Normative	معيـاري

O

Objective	موضوع
Objectivity	موضوعية
Obligation	التـــزام
Opinion	راي
Opportunism	انتهازيـــة
Opposition	معارضة
Optimist	تفاؤليـــة
Order	محاكاة بالمحنة
Ordeal	نظـام
Organisation	تنظيـم
Organic	عضـــوي
Organic of Species	اصل الانواع
Organism	كائن عضوي

P

Participation	مشاركة
Persisting Identity	كيان قائم
Personality Integration	تكامل الشخصية
Pessimisim	تشاؤمية
Phase	طـور
Phase	مرحلـة
Phenomenon	ظاهـــرة
Plannining	تخطيـط
Political leadership	قيادة سياسية
Political theory	نظرية سياسية
Positivisim	وضعيـــة

Prediction	تنبـؤ
Pre - Modern	ما قبل الحديث
Pressure group	اصحاب النفوذ
Prestige	مكـانة
Primary	أولي
Process	عمليـة
Productivity	انتاجيـة
Progress	تقـدم
Public	جمهـور
Public opinion	راي عام
Putting out System	تشغيل منزلي

R

Race	عنصر او عرق
Racism	عنصرية
Rationtity	عقليـة
Reality principle	مبدا الواقع
Reform	اصلاح
Regionalism	اقليميـة
Regression	نكوص
Relations	علاقات
Relation productive	علاقات الانتاج
Responsibility	مسئولية
Revolution	ثـورة
Role	دور
Rural	ريفي

S

Sedition	تمـرد

Self Determination	تقرير المصير
Situation	موقف
Social	اجتماعي
Social Act	عمل اجتماعي
« Adapation	توافق اجتماعي
« Anthropology	انثربولوجيا اجتماعية
« Attitude	اتجاه اجتماعي
« Cousality	سببية اجتماعية
« Contract	العقد الاجتماعي
« Change	التغير الاجتماعي
« Class	طبقة اجتماعية
« Control	ضبط اجتماعي
« Control of Idustry	ضبط اجتماعي للصناعة
« Darwinisim	داروينه اجتماعية
« Developpement	تنمية اجتماعية
« Disorder	خلل اجتماعي
« Distance	بعد اجتماعي
« Dynamisc	ديناميكية اجتماعية
« Equilibrium	توازن اجتماعي
« Evolution	تطور اجتماعي
« growth	نمو اجتماعي
« Hierarchy	تدرج اجتماعي
« History	تاريخ اجتماعي
« Insurance	تامينات اجتماعية
« Integration	تكامل اجتماعي
« Interaction	تفاعل اجتماعي
« Justice	عدالة اجتماعية
« Lag	تخلف اجتماعي

« Mdifity	التحرك الاجتماعي
« Movement	حركة اجتماعية
« Nominalism	اسمية اجتماعية
« Object	موضوع اجتماعي
« Order	نظام اجتماعي
« Organization	تنظيم اجتماعي
« Planning	تخطيط اجتماعي
« Problem	مشكلة اجتماعية
« Progress	تقدم اجتماعي
« Psychology	علم النفس الاجتماعي
« Realism	واقعية اجتماعية
« Relations	علاقات اجتماعية
« Restraint	امن اجتماعي
« Secuvity	قهر اجتماعي
« Revolution	ثورة اجتماعية
« Selection	اختيار اجتماعي
« Situation	موقف اجتماعي
« Statics	ستاتية اجتماعية
« Structure	بناء اجتماعي
« Survey	مسح اجتماعي
« Welfare،	رفاهية اجتماعية
« System	نسق اجتماعي
Socialization	تنشئة اجتماعية
Socialism	اشتراكية
Society	مجتمع
Sociological theory	نظرة اجتماعية

Sociology	علم الاجتماع
Sociometry	قياس اجتماعي
Standard of Living	مستوى المعيشة
Static	ثـابت
State	دولـة
Spiral	لولبـي
Statics	استاتيكا
Stereotypes	معتقدات جامدة
Stratification	تدرج
Structural Differentiation	تمايز بنائي
Succession	تعاقب
Symboiosis	تكافـل
Sympathy	تعاطف
Synchronic	ثبات او توازن
Synchonic	متزامنـة

T

Take off	اقـلاع
Technology	تكنولوجي
Temporal	زمنـي
Theory	نظـرية
Traditions	تقاليـد
Traditional Social	مجتمع تقليدي
Transformation	تحـول
Tribe	قبيلـة
Type	طـراز

U

Underdeveloped Areas	مناطق مختلفة
Underdeveloped countries	بلاد مختلفة
Urbanisation	تحضـــر
Urbun Sociology	علم الاجتماع الحضري
Urbanisation	تحضير
Urbanism	تحضر

V

Value	قيمـــة
Variable	متغـير
Voluntarism	ارادية

W

Welfar	رفاهيـــة
Welfar state	دولة الرفاهية
Westernization	التغريب
White collar class	طبقة صغار الموظفين
Working class	طبقة عاملة

Y

Youth	شـــباب

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصادر والمراجع باللغـــة العربية

١ ـ ابو لفد ، ابراهيم ، التقويم في برامج تنمية المجتمع ، سرس الليان ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٢ ـ ابو زيد ، احمد ، البناء الاجتماعي ، ج٢ ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٣ ـ احمد ، احمد كمال ، التخطيط الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٤ ـ ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، ط٣ ، المطبعة الادبية في بيروت، ١٩٠٠ .

٥ ـ أتزيوني اميتاي ، أتزيوني ، وايفا ، التغير الاجتماعي ـ مصادره ـ نماذجه ـ نتائجه ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، محمد احمد حنونة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٤ .

٦ ـ احمد ، سمير نعيم ، النظريـة في علم الاجتمـاع ، دار المعـارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٧ ـ اسكوج ، التغير الاجتماعي ، ترجمة محمد خيري علي ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٨ ـ اوسيبوف ، ك.ف ، اصول علم الاجتماع ، ترجمة سليم توما ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٠ .

٩ ـ امين ، سمير ، التطور اللامتكافىء ، بيروت ، ١٩٧٤ .

١٠ ـ بن نبي ، مالك ، مشكلة الثقافة ، طرابلس ، لبنان ، ١٩٨١ .

١١ ـ بوادقجي ، عبد الرحيم ، التنمية الاقتصادية ، دمشق ، ١٩٧٧ .

١٢ ـ بوبوف.ي.ك ، دراسات في الاقتصاد السياسي ، الامبريالية والبلدان النامية، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٤ .

١٣ ـ بوبوف ، سي.ي ، نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ .

١٤ ـ بوتول ، جوستون ، ابن خلدون فلسفته الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٥ ـ تسي تونغ ، ماوي ، مقتطفات من اقوال الرئيس ماوتسي تونغ ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ، ١٩٦٧ .

١٦ ـ تشوداك ، سيمون ، النمو المجتمعي ، ترجمة عبد الحميد الحسن ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٠ .

١٧ ـ كلش ، اسماعيل سرور ، التغير الاجتماعي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦ ، يونيو ، ١٩٨٠ .

١٨ ـ التوسير ، لوي ، مونتسكيو ، ترجمة نادر ذكرى ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٩ ـ تيماشيف ، نيقولا ، نظرية علم الاجتماع ـ طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، ط ٢ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٢٠ ـ الجراد ، خلف محمد ، تأثير البيئة الاجتماعية الاقتصادية على العملية التنموية في العالم الثالث والوطن العربي ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ٣٦ ، عام ١٩٩٢ .

٢١ ـ الجوهري ، صلاح ، ميادين علم الاجتماع ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٢٢ ـ جفلول ، عبد القادر ، الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢٣ ـ حسن ، عبد الباسط ، التنمية الاجتماعية ، ط ٤ ، مكتبة القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٤ ـ حجازي ، محمد فؤاد ، التغير الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٥ ـ الحسيني ، السيد ، التنمية والتخلف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٦ ـ حطب ، زهير ، تطور بنى الاسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، بيروت ، ١٩٧٦ .

٢٧ ـ الحمصي ، محمود ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٢٨ ـ الخريجي ، عبد الله ، التغير الاجتماعي والثقافي ، جدة ، ١٩٨٣ .

٢٩ ـ الخريجي ، عبد الله ، بعض تجارب التنمية في الوطن العربي ، جدة ، ١٩٨٠ .

٣٠ ـ الخشاب ، احمد ، التغير الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣١ ـ الخشاب ، احمد ، التفكير الاجتماعي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣٢ ـ الخشاب ، احمد ، العوامل البيئية المؤثرة في التغير الاجتماعي ، بحث قدم في مؤتمر حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي بالجزائر ، ١٩٧٣ .

٣٣ ـ الخشاب ، مصطفى ، علم الاجتماع ومدارسه ، ط٣ ، ج٢ ، مطبعة البيان العربي ، ١٩٥٨ .

٣٤ ـ الخشاب ، مصطفى ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الاول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٣٥ ـ الخشاب ، مصطفى ، دراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٦ ـ الخولي ، سناء ، التغير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ب ـ ت) .

٣٧ ـ الخولي ، سناء ، الاسرة في عالم متغير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٣٨ ـ خيري ، مجد الدين ، العلاقات الاجتماعية في بعض الاسر النووية الاردنية ، مكتبة المعرفة ، عمان ، ١٩٨٥ .

٣٩ ـ الدقس ، محمد عبد المولى ، التغير الاجتماعي للعمال في المصنع ، بحث ميداني بشركة سيمكو ، قسنطينة ، ١٩٧٨ .

٤٠ ـ الدقس ، محمد عبد المولى ، اشكالية التنمية في العالم العربي ، بحث مقدم في مؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي ، عمان ، كانون الاول ، ١٩٨٥ .

٤١ ـ الدقس ، محمد عبد المولى ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوي ، عمان ، ١٩٨٧ .

٤٢ ـ دوب ، اس ، سي ، التغير الاجتماعي والتحديث ، ترجمة وتعليق احمد مصطفى خاطر ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .

٤٣ ـ دوب ، اس.سي ، التغير الاجتماعي ، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، احمد النكلاوي ، عواطف فيصل ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٤٤ ـ رسل ، برتراند ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د. محمد فتحي الشنيطي ، الكتاب الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٤٥ ـ رشوان ، حسين ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، المكتب الجامعي لحديث ، اسكندرية ، ١٩٨٨ .

٤٦ ـ الرميحي ، محمد ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٤٧ ـ الرميحي ، محمد ، « مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، ديسمبر ، ١٩٧٥ .

٤٨ ـ الرميحي ، محمد ، قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين ، مؤسسة الوحدة ، الكويت ، ١٩٧٦ .

٤٩ ـ الرميحي ، محمد ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الكويت ، ١٩٧٧ .

٥٠ ـ روستو ، و.د ، مراحل النمو الاقتصادي ، ترجمة برهان الدجالي ، بيروت ، المكتبة الاهلية ، بيروت ، ١٩٦٠ .

٥١ ـ الزعبي ، محمد أحمد ، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، ١٩٨٨ .

٥٢ ـ سعد الدين ، ابراهيم ، ندوة المستقبل العربي حول التركيب الاجتماعي والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢ ، عام ١٩٨١ .

٥٣ ـ سعد ، عبد الحميد ، دراسات في علم الاجتماع الثقافي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥٤ ـ سعفان ، حسن ، اتجاهات التنمية في العالم العربي ، مطبعة التقدم ، الجزائر ، ١٩٧٣ .

٥٥ ـ سعيد ، محمد السيد ، ما بعد الحداثة . . ومصير التنوير « مجلة المستقبل العربي » العدد ٤١٣ ، ابريل ، ١٩٩٣ .

٥٦ ـ شاخنزوف ، ك.خ ، علوم الاجتماع ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٨ .

٥٧ ـ شرابي ، هشام ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٨١ .

٥٨ ـ شريط ، عبد الله ، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، الجزائر ، ١٩٨١ .

٥٩ ـ الشناوي ، محمد علي ، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعي ، مذكرة رقم ٢٧٧٥ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مايو ، ١٩٦٧ .

٦٠ ـ شومي ، عبد المنعم ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، مكتبة نهضة الشرق ، بحرم جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

٦١ ـ صابر ، محي الدين ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع العربي ، سرس الليان ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٢ ـ صابر ، محي الدين ، قضايا التنمية في المجتمع العربي ، الدار التونسية ، تونس ، ١٩٨٣ .

٦٣ ـ صعب ، حسن ، تحديث العقل العربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٦٤ ـ الطاهر ، عبد الجليل ، مسيرة المجتمع ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٦٥ ـ طرابلسي ، فواز ، ندوة المستقبل العربي حول التركيب الاجتماعي والتنمية مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٢ عام ١٩٨١ .

٦٦ ـ العوا ، محمد سليم ، الحرية . . . اداة للتغيير الاجتماعي ، مجلة العربي ، العدد ٤١٣ ، الكويت ، ١٩٩٣ .

٦٧ ـ العبد ، صلاح ، علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦٨ ـ عبد المعطي ، عبد الباسط ، معوقات بنائية للتنمية الريفية في بعض المجتمعات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨١ .

٦٩ ـ عبد المعطي ، عبد الباسط ، اتجاهات نظريـة في علم الاجتمـاع ، الكويت ، ١٩٨١ .
٧٠ ـ عبد الملك ، انور ، تغيير العالم ، الكويت ، ١٩٨٥ .
٧١ ـ عبده ، سمير ، تحديث الوطن العربي بين الميكانيكية العقليـة والميكانيكيـة الخرافية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨١ .
٧٢ ـ علي ، حيدر ، التغير الاجتماعي والتنمية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
٧٣ ـ العيسى ، جهينة سلطان ، التحديث في المجتمع القطري ، ١٩٧٩ .
٧٤ ـ عيسى ، محمد طلعت ، دراسات في التخطيط الاجتماعي ، ط١ ، مكتبـة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦١ .
٧٥ ـ عيسى ، محمد طلعت ، فلسفة التغير المخطط ، ط١ ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٧٦ ـ غباش ، آمنة ، التغير الاجتماعي ، والتنشئة الاجتماعية ، دبي ، ١٩٩٠ .
٧٧ ـ غباش ، موزة ، الهجرة الخارجية والتنمية ، دبي ، ١٩٩٠ .
٧٨ ـ غيث ، محمد عاطف ، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي ، الدار القوميـة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
٧٩ ـ غيث ، محمد عاطف ، التغير الاجتماعي والتخطيط ، ط٢ ، دار المعـارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
٨٠ ـ غيث ، محمد عاطف ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
٨١ ـ غيث ، محمد عاطف ، علم الاجتماع القروي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٧ .
٨٢ ـ قنوص ، صبحي محمد ، علم دراسة المجتمع ـ دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ١٩٨٩ .
٨٣ ـ كرم ، يوسف ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٨٤ ـ كوفاسون ، كليلله ، المادية التاريخية ، دار التقدم ، موسكو .

٨٥ ـ كوزلوف.ا ، نظام وخبرة الضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٦ .
٨٦ ـ كوندرسه.ت ، تخطيط اللوحة التاريخية لتقدم العقل البشري ، موسكو ، ١٩٣٦ .
٨٧ ـ لابيكا ، جورج ، السياسة والدين عند ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٨٨ ـ لاكوست ، ايف ، ابن خلدون واضع ومقرر استقلال ، ترجمة زهير فتح الله ، بيروت ، ١٩٥٨ .
٨٩ ـ لينين ، ماركس ، انجلس ، الماركسية ، دار التقدم ، موسكو (ب.ت) .
٩٠ ـ لينين ، المختارات في ١٠ مجلدات ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٨ .
٩١ ـ ماركس ـ انجلس ، منتخبات في ثلاثة مجلدات ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ .
٩٢ ـ ماكيفر ، روبيرت ، شارلز بيدج ، المجتمع ، ك٣ ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٩٣ ـ محمد ، علي محمد وآخرون ، دراسات في التفسير الاجتماعي ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .
٩٤ ـ محمد ، علي محمد ، الشباب العربي والتغير الاجتماعي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٩٥ ـ مور ، بوتو ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، القاهرة ، ١٩٨١ .
٩٦ ـ مومجيان ، خاتشيك ، مراحل التاريخ ، فرع طشقند لدار التقدم ، ١٩٨١ .
٩٧ ـ متشتل ، دينكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة احسان محمد الحسن ، بيروت ، ١٩٨١ .
٩٨ ـ ميدوفوي ، اسي ، النمو الاقتصادي والعمليات الاجتماعية في البلدان النامية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٨ .
٩٩ ـ النكلاوي ، احمد ، الانسان والتحديث ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .
١٠٠ ـ النكلاوي ، احمد ، التغير والبناء الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

١٠١ ـ الهمالي ، عبد الله ، التغير الاجتماعي ـ اسسه وتطبيقاته ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٨٤ .

١٠٢ ـ الهمالي ، عبد الله ، التحديث الاجتماعي ، الدار الجماهيرية ، مصراتة ، ١٩٨٦ .

١٠٣ ـ يونس ، الفاروق زكي ، تنمية المجتمع في الدول النامية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ .

١٠٤ ـ يونس ، الفاروق زكي ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

جامعة دمشق Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصادر والمراجع باللغـــة الانكليزية

105 — Ammar, Hamed : Growing up in an Egyptian Village London 1954

106 — Berger, Morroe : The Arab World today 1962

107 — Carr, Edward : The new Socialty . Boston : Beacon Press, 1951

108 — Child. Gordon : Man Makes himself . 3rd . ed . London 1956 .

109 — Etzioni, A. and Eva (eds.) : Social Changes : Sowrees, Patterns and Consequences N.y. 1973 .

110 — Foster, George Traditional Societies and Technological Change - Harper and Row, N.y. 1973 .

111 — Ginder, L.: The Study of Middle East, N.y. 1976 .

112 — Gouldner, Alvin W. : - The Coming Crisis of Western Sociology London, 1977 . ماخوذ عن مرجع علي ، حيدر ،

113 — Inkles, Alex : Ecoming Modern, Individual Change In six Developing Countvies, Harvard Univercity Press, 1974 .

114 — Ibrahim Haydar : The Shaiqiva : The Cultural and Sociol Change of a Northern Sudanese Riverain People Wiesbaden 1979 .

115 — Lerner, D. : The Passing of Traditional Society New - york 1964

116 — Levy, Marion : Modernization and Structure of Societies Prencton Univercity Press N.J. 1966 .

117 — Mair, Lucy : Anthropology and Social Change. London 1971 .

118 — Merton, Robert (ed.) : Sociology Today Newyork 1959 .

119 — Moore, Wilbert E. : Social Change. Newyork 1973 .

120 — Moore, Wilbert : World Modernization : the limits of Convergence Elsevier, north Holland, Inc.. N.y., 1979 .

121 — Morre, Wilbert : The Impact of Industry . Prentice - Hall, Inc. N.y., 1965 .

122 — Myrdal, Gunnar . Beyondthe Welfare State . yale Univercity Press 1960 .

123 — Ogburn, William (and others) : Technology and Social Charge Appleton Century Co., N.y. 1957 .

124 — Ogburn, William and Nimroff : A Hand book of Sociology . Routledge and Kiganpaul, London 196 .

125 — Parsons, Talcott : The Social System . Indian Edition, Ne— - Delhi 1972 .

126 — Rostow, w. w. The Stages of Economic Growth Anoncommunist Manifesto . Cambridg, 1960 .

127 — Rostow, w.w. View form the Seventh Floor. Newyork 1964 .

128 — Rostow, w.w. Politice and the Stages of Growth. Cambridg, (Mass), 1971 .

129 — Spencer, Herber, Social Statics, New -york : Robert Schl - Kenbar Foundation, 1954 .

130 — Spengler, Oswald : the Decime of the West. Newyork 1926 .

131 — Taylor, J.G. : From Modernization to Modes of Production, London 1979 .

132 — White, Leslie : The Science of Culture . Wilson . G. and Monica : The Analysis of Social Change London, 1945 .

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصادر والمراجع باللغة الروسية

I33- Арабские страны - Москва,Наука, I986г.

I34 - Длин Н.А. Специфика социально-экономического развития несоциалистических стран Востока М. :Наука ,I984г.

I35- Зарубежный Восток и современность, Основные проблемы и тенденции развития стран зарубежного востока . - М. :Наука ,I980г.

I36- Ирхин Ю.В. Некапиталистическое развитие : Теория, опыт, современность , - М.: Политиздат,I988г.

I37- Имущие слои и социальная эволюция стран Востока .- М.:Наука,I988г.

I38- Классы и классовая Борьба: В развивающихся странах, т.з.Москва.: Мысль ,I967г.

I39- Колесникова М.И. Ленинская теория классовой солидарности трудящихся и современность. М.:Московского универчитета,I986

I40- Левковский А.И. Социальная структура развивающихся стран.Проблемы многукладного переходного общества. М.: Наука , I987г.

I4I- Ленин В.И. О социальной структуре власти , переспективных и ликвидаторстве "Поля. собр.соч.Т.20

I42- Маркс.К. Энгельс .Ф. Ленин В.И. О буржуазной и социалистической демократии. Москва ; Политиздат ,I986г.

I43- Мельников А.Н.,Новые явления в классовой структуре развитого капитализма.-Л.:Знание ,I984г.

I44- Надель С.Н. ,Современный капитализм и средние слои .- М.:Наука,I978г.

I45- Низшие Городские Слои и Социальная эволюция стран Востока . М.: Наука ,I986г.

I56- Рабочая книга социолога . М.:Наука, I983г.

I47- Средние слои городского общества , в странах Востока . :Наука,I975г

I48 Стоклицкий С.Л., Экономические структуры Арабских стран.М.:Наука, I985г.

149- Шестопалова З.В. , Продовольственная проблема и перспективы её решения в арабских странах., М.: наука ,1985г.

150- Ширяев Ю.И., Социальная однородность общества . Киев,1986г.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهـرس

الموضـــوع		الصفحة
ـ تمهيـــد		٣
ـ الفصل الأول	: المدخـل النظري	٩
	ـ ماهيـة التغـير الاجتماعي	١١
	ـ آليـات التغـير الاجتماعي	١٦
	ـ مصطلحات التغـير الاجتماعي	١٩
	أ ـ التغـير الاجتماعي والتطور الاجتماعي	٢١
	ب ـ التغـير الاجتماعي والتقـدم الاجتماعي	٢٤
	جـ ـ التغـير الاجتماعي والنمـو الاجتماعي	٣٠
	د ـ التغـير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية	٣٢
	ـ صعوبة دراسـة التغـير الاجتماعي	٣٧
	ـ التغـير الاجتماعي والتغـير الثقـافي	٤١
ـ الفصل الثاني	: النظريات الكلاسيكية في التغـير الاجتماعي	٤٧
	أولاً ـ نظريات التقـدم الاجتماعي	٥٠
	ثانياً ـ نظريات التغـير الاجتماعي الدائري	٦٥
	ثالثاً ـ نظريات التطـور الاجتماعي	٨٠
ـ الفصل الثالث	: في عوامـل التغـير الاجتماعي	٨٩
	١ ـ العامـل الايكولوجي	٩٥
	٢ ـ العامـل البيولوجي	١٠٢

الموضـــوع	الصفحة
٣ ـ العامـل الايديولوجي	١١٠
٤ ـ العامـل الديموغرافي	١١٨
٥ ـ العامـل التكنولوجي	١٢٢
٦ ـ العامـل الاقتصادي	١٣٠
٧ ـ العامـل الثقـافي	١٣٥
ـ **الفصل الرابع** : النظريات المعاصرة في التغـير الاجتماعي	١٤٩
ـ النظريـة الوظيفية	١٥١
ـ النظـريات التحديثية	١٥٩
ـ مفهـوم التحـديث	١٦١
ـ الاسس العـامة للنظريات التحديثية	١٦٤
ـ نظـرية نيـل سملسر	١٦٦
ـ نظـرية ولبرت مـور	١٧٢
ـ نظريـة ماريون لبـفي	١٧٥
ـ نظـرية والت روسـتو	١٧٨
ـ اتجاهـات تحديثية أخـرى	١٨٩
ـ تقييم عـام للنظريات التحـديثية	١٩٦
ـ **الفصل الخامس** : عـوائق التغـير الاجتمـاعي	١٩٩
ـ العـوائق الاجتماعيـة	٢٠١
ـ العـوائق الاقتصاديـة	٢٠٨

الموضـــــوع	الصفحة
ـ العـوائق الايكـولوجية	٢١١
ـ العـوائق السياسـية	٢١٣
ـ **الفصل السادس :** التغـير الاجتمـاعي والتخطيط	٢١٧
ـ **الفصل السابع :** تنميـة المجتمع والتغـير الاجتماعي	٢٥٣
ـ التعـريف بتنميـة المجتمـع	٢٥٩
ـ تنمية المجتمـع والخـدمة الاجتماعية	٢٦٢
ـ تنمية المجتمـع والتغـير المخطط	٢٦٦
ـ **الفصل الثامن :** استراتيجية التغـير المخطط في الوطن العـربي	٢٧١
ـ العـرب بـين الأصـالة والتحـديث	٢٧٣
ـ العـرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية	٢٧٧
ـ **الفصل التاسع :** بعض الدراسـات حـول التغـير الاجتماعي في الوطن العـربي	٢٩١
ـ المصطلحات باللغـة الانكليزية	٣٠٥
ـ المصادر والمراجـع باللغـة العـربية	٣١٧
ـ المصادر والمراجـع باللغـة الانكليزية	٣٢٥
ـ المصادر والمراجـع باللغـة الروسـية	٣٢٩
ـ الفهـرس	


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University